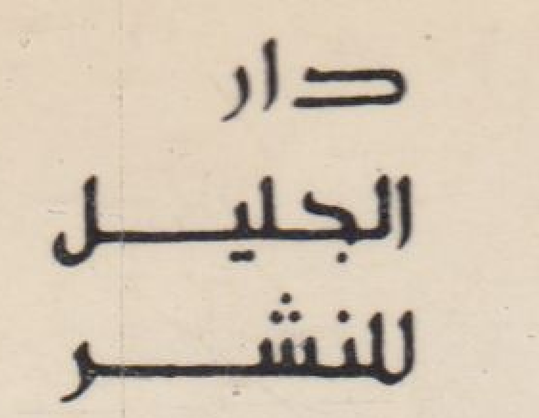
المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر





مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢

منير الهور
طارق الموسى

مشاريع التسوية
للقضية الفلسطينية
منذ ١٩٤٧ - ١٩٨٢

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقيا - موكيالي - بيروت - ص.ب ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الأولى
١٩٨٣

دار الجليل للنشر
عمّان

مشاريع التسوية للقضيّة الفلسطينيّة منذ ١٩٤٧ - ١٩٨٢

منير الهور وطارق الموسى

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

دار الجليل للنشر

القسم الأول: من بدايات نشوء الحركة الصهيونية
حتى قرار التقسيم ١٩٤٧

مقدمة

ان من يدرس الصهيونية كفكرة وعقيدة وبمقياسها التاريخي وعقلية روادها الاوائل ومن توارثوا افكارهم فيما بعد، لابد وان تشده تلك الظواهر السياسية والايديولوجية التي ميزت الحركة الصهيونية عن غيرها، كحركة استعمار استيطانية عنصرية احلالية - اي احلال اليهود وتكوينهم في عملية قومية واجلاء شعب كامل عن أرضه - والنقطة المركزية التي نرى من الضروري التنويه بها ونحن نتناول الصهيونية واطماعها ومخططاتها التوسعية وعبر المراحل التي مرت بها هي ليس في تلمس حدود تلك الصيغ والممارسات والاساليب التي اتبعتها لتحقيق اهدافها فحسب وانما في الادراك والوعي العميقين للجوهر: الفلسفة، العوامل النفسية والسياسية التي حكمتها ومكنتها من لعب دورها بشكل جماعي وبقوة مركزية مدعومة دوليا لفرض مطالبها وتحقيق حلمها في تحديد ما يسمى «بالوطن القومي» الذي يستند الى الحجج الدينية والذرائع التاريخية والاحكام السياسية الواهية والزائفة. ذلك ان عدم الوصول عربيا الى خلاصة قومية تاريخية نستطيع من خلالها وضع استراتيجية المعركة لمجابهة الاستعمار الاستيطاني الذي تمثله العقيدة الصهيونية التي تعاكس خط التاريخ سيبقى بدون شك المأزق العربي تجاه ما يسمى بالعجز والارهاق العربي عن مجابهة الصهيونية في ساحات وجودها الدولية وكيانها العنصرى المتمثل في اسرائيل. ولعل اخطر ما في الأمر ان الكيان الصهيوني والعديد من القوى السياسية الدولية المؤثرة في الصراع العربي - الاسرائيلي قد قطعت شوطا بعيدا في تسريب منطق تعدد البدائل امام الشعب العربي بوجه عام والفلسطيني بوجه خاص والقيام بعملية تغليف الخيارات وطرح الحلول الجزئية والمبتورة كحالات أفضل ومتقدمة لما يسمى باستراتيجية البحث عن السلام في المنطقة.

ان الالتزام بالخط المنطقي لسير الامور والاحداث يفرض بالضرورة تقليب بعض الصفحات التاريخية التي تساوت فيها مصالح الصهيونية والسياسة الدولية لتحديد مستقبل فلسطين وصولا الى رسم خريطة واضحة المعالم لكافة الحلول والمشاريع السياسية والتوطينية والقرارات الدولية التي طرحت او اتخذت عبر مراحل تطور القضية الفلسطينية.

نشوء وتطور الحركة الصهيونية :

انطلق مفكرو الحركة الصهيونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في اوروبا لتحديد معالم الوطن القومي الذى يريدون، من بعض الركائز التراثية التي اعتمد عليها بعض الباحثين اليهود لتحديد الارض المقدسة وكما وردت في كتاب التوراة، ومن الملاحظ في هذه الفترة ان الافكار الصهيونية وكما صاغها كلاسيكيوها امثال تيودور هرتزل وليوبنسكر وبورخوف وغيرهم، كانت تنحصر في دعوة اليهود الى الطموح لموطنهم القديم فلسطين. الا ان كلمة فلسطين كانت تطلق على مساحة من الاراضي تفوق بكثير حدود فلسطين المعروفة جغرافيا لتشمل جميع الاراضي اللبنانية والسورية والاردنية وبعض الاراضي العراقية والمصرية والسعودية نظرا لاهميتها الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية. وفي هذا يقول تيودور هرتزل الذى يعتبر الاب الروحي للحركة الصهيونية في مذكراته: «ان الشعار الذى يجب ان نرفعه هو فلسطين داوود وسليمان» وان المساحة التي يريدها هرتزل بذلك تمتد من النيل الى الفرات.

ولقد استندت الصهيونية في مطالبها بتجديد حدود دولة اسرائيل الى الحجج الدينية والتاريخية وتأثرت بالنزعة القومية العنصرية التي سادت اوروبا في القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٩٦ وضع تيودور هرتزل وهو صحفي من فينا ومن ابرز كلاسيكي العقيدة الصهيونية كتابه المعروف «الدولة اليهودية» والذى ظهر بالالمانية والفرنسية والانكليزية، مدفوعا بخلفية معينة تعود الى الظاهرة المعروفة ب «معاداة السامية» او العداء لليهود. وفي ذلك يقول هرتزل: «ان الامم التي يعيش اليهود بين ظهرانيها كلها عدوة للسامية، اما في الباطن او في الظاهر»، كما يقول: «لولا العداء للسامية لما كنا أوحافظنا على يهوديتنا». ومن اجل هذا اكتشف هرتزل أنه من الاسهل استنفار الطوائف اليهودية لبناء وطن قومي في فلسطين بسبب اقترانها بالدين اليهودي بعد أن وضع عبارته المشؤومة «المسألة اليهودية» وبعد ان اقتنع ان جميع اليهود وحيثما كانت مواطنهم كانوا هدفا للاضطهاد من جانب غير اليهود في وسط وشرق اوروبا والمجر وروسيا القيصرية. وهكذا وجد هرتزل في العداء للسامية باعثا يحفز اليهود الى اكتشاف هويتهم للانتقال الى حالة صهيونية جديدة وذلك بالعودة الى الماضي اليهودي والى الروابط التاريخية بين اليهود وارض فلسطين ومن ثم تحقيق الحل السياسي للمشكلة اليهودية بقيام اسرائيل وفق التصميم الهرتزلي الذى كان يخشى الاندماج والانصهار والبقاء خارج

اسرائيل .

على الـرغم من ان المسألـة اليهـودية تعتـبر مسألـة جانبيـة ونسبيـة ملحقة بالمجتمع الاوروبي بعيـدة عن فلسطـين والديانة اليهودية الا ان الذريعة المؤيدة والوحيدة التي وجدها هرتزل لتحقيق حلمه كانت الاسطورة القوية «اى التعلق اليهودى التاريخي بفلسطين كارض الميعـاد لهم» وبعـد ان تمكن هرتـزل من استقطـاب مختلف الاتجـاهـات والتيارات الصهيونية السائدة بين يهود العالم عقد في الفترة ما بين ٢٩ ـ ١٣١ ب ١٨٩٧ المؤتمر الصهيوني الاول في مدينة بازل بسويسرا والذي يعتبر بحق الانطلاقة العملية للحركة الصهيونية المنظمة نحو قيام الكيان الصهيوني في فلسطين. ففي هذا المؤتمر تحولت العقيدة الصهيونية وكما ارسى دعائمها هرتزل أي خلق دولة لليهود وايجاد الارض لانشاء هذه الدولة وتنظيم هجرة اليهود اليها الى حركـة سيـاسيـة تعمـل لاقـامـة دولـة ليهود العالم الذين يشكلون تجمعا قوميا اسمه الشعب اليهودي وعلى ارض فلسطين .

وقـد حدد هرتـزل الـذي انتخب رئيسـا للمؤتمر هدف الصهيونية التي تسعى لتحقيقه بقـولـه : «ان غايـة الصهيـونيـة هي خلق وطن للشعب اليهـودي في فلسطين يضمنه القانون العام» اما الوسائل التي اعتبرها المؤتمر الصهيوني كفيلة بتحقيق الغاية الصهيونية فهي :

أولا : العمل لاستعمار فلسطين بالعمال الزراعيين الصناعيين اليهود

ثانيا : تنظيم اليهودية العالمية وربطها بمنظمات محلية ودولية

ثالثا : تقوية المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي .

رابعا : اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق هدف الصهيونية .

وهكـذا انحصـرت جهـود الحـركة الصهيونية في الفترة التي تلت انعقاد مؤتمر بازل في البحث عن اعـتر اف دولي بالاهـداف والمطـالب الاسـاسيـة الصهيـونيـة ، وقد مرت الحركة الصهيونية في سبيل تحقيق ذلك بعدد من المراحل والتطورات . ففي عام ١٨٩٨ رفع هرتزل شعـار الاستيـلاء على الجـماعـات اليهـود ـة وكسب تأييـدها للفكرة الصهيونية والدعوة الى التقليـد الـديني اليهـودي الـذي يستند الى مقياس العنصرية الدينية والنقاء العرقي لتحديد تلك الهوية .

وفي عام ١٨٩٩ تم تأسيس المصرف اليهودي الاستعماري تحت اسم صندوق الائتمان اليهـودي للاستعـمار لتمـويـل النشاطات الاستيطانية في فلسطين وتأمين الخدمات المالية التي تحتـاجهـا الحركة الصهيونية . وفي عام ١٩٠١ تأسس الصندوق القومي اليهودي للمباشرة في شراء الاراضي في فلسطـين وفي عام ١٩٠٣ رفض المـؤتمـر الصهيـوني العـرض البـر يطـاني باستعـمار اوغنـدة او العريش بديلا عن فلسطين واتخذ المؤتمر الصهيوني السادس عام ١٩٠٧ قرارا بمباشرة النشاط الاستعماري في فلسطين ، فشكلت لجنة فلسطين وانشئت شركة انجلو ـ فلسطين في يافا لتعمل كفرع من فروع صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار وفي عام ١٩٠٨

بدىء بتنفيذ سياسة التغلغل الاقتصادي التي اطلق شعارها البرفسور «اوتو واربورغ» وفي عام ١٩١٣ جرت الموافقة المبدئية على انشاء الجامعة العبرية في فلسطين. ويعود اختيار المنظمة الصهيونية العالمية نهائيا لفلسطين الى عاملين:

اولهما: نشوء ظروف تساوت فيها مصالح الامبريالية البريطانية في بحثها عن مناطق النفوذ في العالم مع مصالح الصهيونية العالمية.

ثانيهما: عداء العالم غير اليهودي «للسامية» ادى الى اكتشاف الصهيونية انه من الاسهل استنفار اليهود لبناء وقيام وطن قومي في فلسطين بسبب اقترانها بالدين اليهودي.

واستمر سعي الحركة الصهيونية للحصول على «براءة» الاستيطان في فلسطين وتأمين الاعتراف الدولي بوجودها وبالاهداف التي تعمل من أجلها حتى عشية اندلاع الحرب العالمية الاولى.

الاستيطان اليهودي في فلسطين:

كان التوجه الاساسي للحركة الصهيونية ومنذ نشأتها هو بناء الدولة اليهودية التي من شأنها كما ادعت الحركة الصهيونية ان تحل المسألة اليهودية، وكان الاستعمار الاستيطاني ولا يزال المنطلق المركزي في العمل الصهيوني، فكانت الارض الفلسطينية الهدف الاولي حيث روجت الحركة الصهيونية دعايتها التي تقول: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

وسعت الحركة الصهيونية فيما بعد لتنفيذ تلك الدعاية عن طريق طرد العرب وتوطين اليهود. وقد ركزت كل المؤتمرات الصهيونية على مبدأ تأميم الارض واعتبارها اهم اساس للدولة اليهودية المستقلة، ولهذا السبب تم تأسيس المؤسسات اليهودية الخاصة بامتلاك الاراضي التي صاغتها لتتلاءم مع الهدف الذي اقيمت من أجله مثل:

الجمعية اليهودية للاستعمار في فلسطين - ١٨٨٣ -، وصندوق الائتمان اليهودي للاستعمار - ١٨٩٩ -، والصندوق القومي اليهودي - ١٩٠٧ - والصندوق الفلسطيني التأسيسي.

وقد راعت الحركة الصهيونية قدر الامكان عند استملاكها للاراضي ان تكون هذه الاراضي صالحة للزراعة وفي اماكن متباعدة، حيث لعبت عملية الاستيطان دورا بارزا في تعيين خطوط الحدود في اعقاب اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٨، حيث مر خط الحدود غالبا خارج اخر نقطة استيطانية.

وقد استخدمت مؤسسات الاستيطان الصهيونية مختلف الوسائل الملتوية لابتياع الاراضي واقتلاع الفلاحين الفلسطينيين بهدف اقامة المستوطنات واستيعاب المزيد من المهاجرين الجدد. وقد مارست حكومة الانتداب البريطاني دورا بالغ الاهمية في نقل ملكية مساحات واسعة من الاراضي الى اليهود، كما سهلت وساعدت الحركة الصهيونية على

شراء مساحات واسعة من الاراضي ، واتاحت القوانين التي سنتها سلطات الانتداب امام اليهود مجالات واسعة لامتلاك الاراضي بحيث بلغ ما اشتراه اليهود من حكومة الانتداب حوالي ٥٠٠ الف دونم .

ومع اعلان الهدنة عام ١٩٤٩ بلغت مساحة الاراضي التي سيطرت عليها اسرائيل ٠٠٠/ ٩٢٠/ ٢٢ دونم .

وكانت عملية تجميع اكبر عدد ممكن من يهود العالم وتركيزهم في فلسطين تسير جنبا الى جنب مع عملية الحصول على الاراضي . وفي سبيل تهجير اليهود من مختلف مناطق وجودهم لجأت الحركة الصهيونية الى مختلف وسائل الترهيب والترغيب والتهديد ، ففي البداية لجأت الحركة الصهيونية الى اغراء اليهود بالهجرة الى فلسطين واعدة اياهم بالغنى والثروة والمسكن لكن وعندما لمست منهم الاعراض عن الهجرة لجأت الى وسائل الارهاب والتهديد فقام عملاء الحركة الصهيونية المنتشرين في مختلف المناطق التي يوجد فيها اليهود بعمليات الارهاب والقتل والتفجير واثارة العداء ضد اليهود تحت شعار ما يسمى بالعداء للسامية ، واضعين اليهود ضمن دائرة الخطر مغلقين جميع الابواب امامهم باستثناء ابواب الهجرة الى فلسطين .

وفي سبيل تحقيق هجرة واسعة لليهود الى فلسطين قام تعاون بين زعماء الحركة الصهيونية وبين القيادات النازية في المانيا وبين حكومات بريطانيا وفرنسا وامريكا وغيرها من الدول الاوروبية في ذلك الوقت ، ففي المانيا كان هناك تعاون بين قيادة الجستابو وقيادة الحركة الصهيونية ، وكانت هناك اوامر بعبارات صريحة من هتلر شخصيا بتشجيع الهجرة اليهودية الجماعية الى فلسطين .

وكانت خطة الهجرة والاستيطان كما رسمها هرتزل تقضي بان يذهب فقراء اليهود اولا الى فلسطين لتمهيد الطريق امام الموسرين ليذهب فيها بعد الاغنياء من اليهود ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاستيطان الصهيوني في فلسطين بأربع مراحل :

المرحلة الاولى : ١٨٤٠ ـ ١٨٨٢ وشهدت هذه المرحلة المحاولات الاولى لشراء الارض في فلسطين ، كما جرت بعض المحاولات لتهجير بعض اليهود لكن هذه المحاولات باءت بالفشل .

المرحلة الثانية : ١٨٨٢ وحتى الانتداب البريطاني على فلسطين ، وتم في هذه المرحلة اقامة بعض المستوطنات وشهدت هذه الفترة ظهور الحركة الصهيونية وانشاء بعض المؤسسات الخاصة بالاستيطان وشراء الاراضي . وكانت هذه الفترة حافلة بالاحداث التي خدمت المخططات الاستيطانية الصهيونية مثل المذابح التي حصلت في روسيا ضد اليهود عام ١٩٠٣ وعام ١٩٠٥ ، واشتعال الحرب العالمية الاولى والاحتلال البريطاني لفلسطين وتوقيع اتفاقية سايكس ـ بيكو وصدور وعد بلفور . نتيجة لذلك شهدت هذه الفترة موجتي الهجرة

الاولى والثانية التي اسفرت عن وصول ٢٠ ـ ٣٠ الف مهاجر جديد الى فلسطين ومع نهاية الحرب العالمية الاولى بلغ عدد اليهود في فلسطين حوالي ٨٠ الف نسمة.

المرحلة الثالثة: وهي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين التي شهدت تغييرات اساسية في فلسطين اثرت على طبيعة الاوضاع وفتحت امكانيات واسعة امام الهجرة اليهودية بسبب التسهيلات الكبيرة التي قدمتها حكومة الانتداب في ميدان الهجرة وفي ميدان شراء الارض لاستيعاب المهاجرين، كما صدر في هذه الفترة قانون امريكي يقضي بالحد من الهجرة اليهودية الى الولايات المتحدة مما خدم الاهداف الصهيونية بدفعه المهاجرين اليهود للاتجاه الى فلسطين وحتى نهاية عام ١٩٣٢ بلغ عدد اليهود المهاجرين الى فلسطين ٩٤,٠٠٠ نسمة، كما شهدت هذه المرحلة اقامة حوالي ٥٠ مستوطنة.

المرحلة الرابعة: وتمتد من نهاية فترة الانتداب البريطاني حتى قيام «دولة اسرائيل» حيث بلغت مساحة الاراضي التي استولى عليها الصهاينة وفق خطوط الهدنة عام ١٩٤٩ «٢٢,٩٢٠,٠٠٠» دونم وقفز عدد السكان الى ثلاثة ملايين.

وبالرغم من النجاحات التي حققتها الحركة الصهيونية فان هدف التخلص من العرب كان ولا يزال الحل الناجح لتحقيق الهدف الصهيوني، حيث واجه الاستيطان الصهيوني في فلسطين مقاومة السكان العرب التي تطورت الى المقاومة المسلحة، فكان استهداف طرد العرب جزءا اساسيا من المشروع الصهيوني في فلسطين وقد ادرك زعماء الحركة الصهيونية ذلك منذ البداية حتى ان الضابط البريطاني كلود كوندز كشف عن ذلك بمزيد من الصراحة فقال عام ١٨٧٩: «ان طرد العرب وتهجيرهم من مناطق الاستيطان سيتم بعد استخدامهم في المراحل الاولى للمشروع، وان اللجوء الى العنف والقوة في هذا الطرد سيكون ضروريا».

كما كتب هرتزل في يومياته بتاريخ ١٨٩٥/٦/١٢. «يجب ان نستخلص ملكية الارض التي ستعطى لنا، لكن باللطف وبالتدريج، سنحاول ان نشجع فقراء السكان على النزوح الى البلدان المجاورة، وذلك بتأمين اشغال لهم هناك ورفض اعطائهم اي عمل في بلدنا... على اننا يجب ان نقوم بكلا العمليتين بتعقل وحذر».

ويقول يوسف فايتس نائب رئيس مجلس ادارة الصندوق القومي اليهودي ١٩٥١ ـ ١٩٧٣ في مذكراته الخاصة عام ١٩٤٠: «بيننا وبين انفسنا يجب ان يكون واضحاً لدينا انه لا يوجد مكان في البلاد (فلسطين) للشعبين معاً، فمع وجود العرب سوف لن نتمكن من تحقيق هدفنا... ان الحل الوحيد هو ان تصبح فلسطين ارض اسرائيل بدون عرب».

الدولة العثمانية والهجرة اليهودية:

كانت فلسطين في اواخر القرن التاسع عشر تقع كليا ضمن الامبراطورية العثمانية

وكانت تتوزع من الناحية الادارية على كل من متصرفية القدس وولاية الشام وفي سنة ١٨٨٧ اصبح سنجق القدس متصرفية مستقلة تابعة للباب العالي مباشرة واصبح يضم أقضية يافا وغزة وبئر السبع والخليل، وعندما بدأت الهجرة اليهودية الى فلسطين تأخذ طابع الاستيطان والاقامة الدائمة اتصف موقف الدولة العثمانية بالرفض والمعارضة الشديدة، ففي الثامن والعشرين من نيسان ١٨٨٢ اعلنت الحكومة العثمانية موقفها من هذه المسألة، بعدم السماح لليهود المهاجرين بالاستيطان في فلسطين، واوعزت السلطات العثمانية الى قناصلها الذين طلبوا التعليمات بشأن اليهود الراغبين في الحصول على سمات الدخول الى فلسطين ابلاغ هؤلاء انه لن يسمح لهم بالاستيطان في فلسطين، لكن بوسعهم الاستيطان في ولايات الدولة الاخرى شريطة ان يكتسبوا التبعية العثمانية ويلتزموا بالقوانين العثمانية السارية، وجسدت الحكومة العثمانية قرارها عمليا عندما طلبت في حزيران ١٨٨٢ من متصرف القدس عدم السماح لليهود الذين يحملون جنسيات روسية ورومانية وبلغارية من الدخول الى المتصرفية وفي شباط ١٨٨٧ وصلت الى متصرفية القدس اوامر من الحكومة العثمانية بمنع جميع اليهود من الاقامة في القدس خاصة وفي فلسطين عامة، على ان يسمح لهم بدخول البلاد بقصد الحج لفترة محدودة تمشيا مع قرار الحكومة العثمانية والذي استهدف وضع حد لموجة الهجرة اليهودية الى فلسطين. وفي عام ١٨٩٢ اصدرت السلطات العثمانية مرسوما يمنع بيع اراضي الدولة لليهود ويمنع نقل ملكية الاراضي الاخرى اليهم وبقي هذا المرسوم سارياً حتى عام ١٩٠٠ وكان مرد الموقف العثماني بشأن الهجرة اليهودية على نطاق جماعي الى امرين:

الاول: تخوف المسؤولين العثمانيين من ان يثير تجمع اليهود مشكلة قومية داخل الامبراطورية العثمانية على غرار الحركات القومية المنتشره بين اليونان والبلغار والرومانيين منذ بداية القرن التاسع عشر.

الثاني: الضغط الذي مارسته روسيا القيصرية على الباب العالي العثماني لمنع الهجرة اليهودية وذلك تمشياً مع السياسة الروسية آنذاك لئلا يؤدي ترسيخ اقدام احدى الجماعات الاجنبية في فلسطين الى قلب الاوضاع الراهنة بصدد الاماكن المقدسة. ورغم الاتصالات التي اجراها زعماء الحركة الصهيونية وبينهم «هرتزل» الذي حاول عام ١٨٩٦ الاتصال بالسلطان عبد الحميد لايجاد تفاهم عثماني يهودي، ورغم الوساطات والاغراءات التي قدمها زعماء الحركة الصهيونية فقد بقي الموقف العثماني على حاله في حظر الاستيطان داخل فلسطين والاراضي الواقعة ضمن حدودها. وبعد اكثر من خمس سنوات على بدء محاولات الاتصال تمكن هرتزل من مقابلة السلطان عبد الحميد للمرة الاولى والاخيرة. ورغم ما تضمنته محادثات هرتزل - عبد الحميد الا ان السلطان عبد الحميد كان يمثل عقبة في وجه المشاريع اليهودية والصهيونية في فلسطين. ومع مجيء جمعية الاتحاد والترقي الى الحكم بعد ثورة تموز ١٩٠٧ تمكنت الحركة الصهيونية من تحقيق قسط من النجاح بفضل المساعي التي

بذلتهـا عنـاصر في الحكم من اليهود الذين تستر وا بالاسلام والذين لعبوا دورا بارزا في الثورة على حكم السلطان عبد الحميد.

وهكذا تراجعت التعليمات العثمانية بشأن اليهود وهجرتهم وزيارتهم لفلسطين حيث سمحت للحجاج اليهود بدخول فلسطين وحددت مدة اقامتهم بثلاثين يوما ثم مددتها الى ثلاثة اشهر امام تدخلات واحتجاجات الدول الاوروبية.

فحكـومـة «الحـريـة والائتـلاف» التي وصلت الحكم في صيف ١٩١٢ تسـاهلت مع الحـركـة الصهيونية وذلك بالغاء القيود المفروضة على الهجرة اليهودية وفي عام ١٩١٤ الغيت القيـود التي فرضتهـا حكـومة السلطان عبد الحميد في وجه الهجرة اليهودية وفي وجه حق نقل ملكية الاراضي في فلسطين لليهود. وتمكنت الجماعات اليهودية من ايجاد الثغرات والاستفادة من فسـاد المـوظفين الاتراك، واستغلت قابليتهم للرشوة فتمكنت من دخول فلسطين والبقاء فيهـا واقـامـة المستـوطنات الزراعية ضمن متصرفية القدس وخارجها. وفي هذا المجال يقول هرتزل في مذكراته حول اول لقاء له مع السلطان عبد الحميد: «طلبت الحكومة العثمانية ٤٠ مليـون فرنـك وعـرضت علينـا في المقـابـل امتياز خط حديدي يمتد من البحر المتوسط حتى الخليـج الفـارسي بالاضـافـة الى حق اقامة جاليات ومستعمرات في فلسطين ضمن مساحة قدرهـا ٧٠ الف كيلومتر مربـع» وسـواء اكـان هذا الكلام صحيحا ام غير صحيح فان مما لا شك فيـه ان الحكـومـات العثـمانية التي تعاقبت على الحكم بعد غياب السلطان عبد الحميد كانت تعيش في ازمة مالية، وكانت في امس الحاجة الى الاموال لتدعيم خزانتها بعد حروبها مع دول البلقـان ولعـل في كل هذا وذاك ما يلقي بعض الضـوء على التسـاهـل العثماني مع الحركة الصهيونية بشأن فلسطين.

فلسطين... بين الحربين العالميتين:

إبـان الحـرب العـالمية الاولى كانت الاقطار العربية جزءا من الامبراطورية العثمانية، وكما هو معروف فقد قطعت بريطانيا للاقطار العربية عهودا بالاستقلال لقاء قيامها بمساندتها والـوقـوف الى جانبهـا في الحـرب. وتبـودلت عامي ١٩١٥ ـ ١٩١٦ بين «هنري مكماهون» المفوض البريطاني الاعلى في مصر وبين الشريف حسين شريف مكة الناطق المسلم به بإسم القضيـة العـربيـة، مراسلات توصلت الى اتفاقية تعهدت فيها بريطانيا بالاعتراف بمساندة استقلال العرب بعد انتهاء الحرب واندحار تركيا لقاء دعم العرب لبريطانيا في الحرب. الا ان بريطـانيـا وحليفتهـا فرنسـا كانتـا تبرمـان في الخفاء فيما بينهما اتفاقية سايكس بيكو(١٩١٥) لتقطيع الاقطار العربية واقتسامها وتجزئتها بين الطرفين بعد انتهاء الحرب وبما يخدم اطماعهما واغراضهما الاستعمارية.

وإبان الحرب العالمية الأولى نشطت الحركة الصهيونية بالاتصال بكافة الأطراف المشاركة

في القتال فاتصلت بالمانيا مستعينة بنفوذها لانقاذ اليهود الذين «طردتهم» السلطات العثمانية، وحرضوا اليهود الروس على الحكومة القيصرية لتمهيد الطريق امام الزحف الالماني واجروا اتصالاتهم أيضاً مع الولايات المتحدة. غير ان الحركة الصهيونية وجدت في الحكومة البريطانية خير حليف لها فقام وايزمان باجراء الاتصالات مع المسؤولين البريطانيين المعروفين بعطفهم على «الاماني القومية اليهودية» واجتمع بالمستر بلفور وغيره من المسؤولين البريطانيين الذين اعربوا عن استعدادهم لتأييد المطالب الصهيونية واخذها بعين الاعتبار متى تحققت اهداف الحرب الرامية الى تجزئة الامبراطورية العثمانية. وكان المخطط الصهيوني يقوم على عدة اعتبارات:

الاول: انتصار الحلفاء في الحرب.

الثاني: وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

الثالث: قيام الحكم المنتدب بتسهيل دخول مليون يهودي الى فلسطين.

الرابع: بعد استتباب الامر لليهود في فلسطين ينهى الانتداب وتتم السيطرة لليهود على فلسطين.

وعمل وايزمان ومساعدوه على هذا الاساس، وكان مسؤولون آخرون في الحركة الصهيونية يقومون بنفس الاتصالات مع المسؤولين في الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا. وجاء تصريح بلفور بمثابة المحصلة للجهود التي قام بها زعماء الحركة الصهيونية، وثمرة للتحالف بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية. وجاء في تصريح بلفور (٢ تشرين الثاني ١٩١٧).

«يسرني جدا ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على اماني اليهود القومية وقد عرض على الوزارة واقرته». «ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على ان يفهم جليا انه لن يؤتى بعمل من شأنه ان يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين ولا الحقوق او الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الاخرى». «اكون ممتنا لكم لو ابلغتم هذا التصريح الى الاتحاد الفيدرالي الصهيوني». وقد وافق الرئيس الامريكي ويلسون على تصريح بلفور كما وافقت عليه الحكومة الفرنسية والايطالية.

وعلى الرغم من ان الحركة الصهيونية قد وجدت في وعد بلفور تتويجاً للسياسة التي ارسى دعائمها «هرتزل» ومظلة واقية للوجود الاستعماري اليهودي في فلسطين، الا انه ومن المؤكد ان بريطانيا حين اصدرت هذا «الوعد» المشؤوم قد اخذت بعين الاعتبار امكانية استخدام الصهيونية في مواجهة حركة التحرر القومي العربية التي كانت قد بدأت تتبلور بوضوح وتتحول الى حركة ذات جذور في سورية الطبيعية والعراق وغيرهما، خاصة بعد ان نودي عام ١٩٢٠ بالامير فيصل ملكا على سورية. ولقد استهدف وعد بلفور من جملة ما

استهدف واضعوه أمرين استراتيجيين:

الاول: وضع الحركة الصهيونية في مواجهة حركة التحرر القومي العربية.

الثاني: مقاومة الحركات الثورية والنظام الروسي الجديد بعد ثورة اكتوبر ١٩١٦ بوجه خاص واوروبا بشكل عام.

وقبيل انتهاء الحرب العالمية الاولى واعلان الهدنة واستيلاء بريطانيا على معظم الاجزاء العربية من الامبراطورية العثمانية، وبناء على رغبة الحكومة البريطانية ذهبت اللجنة الصهيونية الى فلسطين لتقوم بدراسة الاوضاع العامة هناك واعداد الخطط بما يتفق وروح تصريح بلفور تمهيدا لارساء الاسس الكفيلة باقامة الوطن القومي اليهودي، وراحت اللجنة تعمل على تنظيم جهاز اداري صهيوني خاص الحقت به دوائر متعددة لشؤون السياسة والدعاية والزراعة والاستيطان والاحصاء والهجرة والتجارة والعمل والمال، اي ان اللجنة الصهيونية كانت بمثابة «حكومة صهيونية» في طور التكوين.

وفي شباط ١٩١٩ رفعت المنظمة الصهيونية العالمية بالتعاون مع وزارة الخارجية البريطانية مذكرة رسمية الى «مجلس العشرة» في مؤتمر الصلح بصدد فلسطين تضمنت مقترحات الحركة الصهيونية ومطالبها من المؤتمر اذ طالبت بالاعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين وحق اليهود في اعادة وطنهم القومي اليهم. وفي عام ١٩٢٠ تم تأسيس مكتب مركزي للهجرة والتهجير وانشيء الصندوق التأسيسي لفلسطين الى جانب الصندوق القومي اليهودي ليكونا بمثابة الذراع المالية للحركة الصهيونية، وبدأت الحركة الصهيونية بوضع الاسس الكفيلة بتحويل فلسطين الى وطن قومي يهودي واقامة ارض اسرائيل باللجوء الى وسيلتي الهجرة والاستيطان. وبدأ زعماء الحركة الصهيونية يمارسون الضغوط على الدول الكبرى لتوسيع حدود فلسطين الانتداب على حساب البلدان العربية المجاورة وناشدوا الحكومة الامريكية التدخل لمصلحتهم واحباط المطالب الفرنسية المستندة الى اتفاقية سايكس بيكو. ولم تنته سنة ١٩٢٠ حتى اتفق البريطانيون والفرنسيون على تعيين الحدود بين سوريه ولبنان وفلسطين والعراق.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى انشأت بريطانيا في فلسطين ادارة عسكرية، واستمرت هذه الادارة في عملها الى ان اقرت عصبة الامم وفرضت عام ١٩٢٢ نظام الانتداب البريطاني على فلسطين وقامت على أثر ذلك ادارة مدنية في البلاد برئاسة مندوب سام بريطاني بعد انتهاء الادارة العسكرية. وجاءت المادة الرابعة من صك الانتداب معلنة ما يلي: «يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلد على ان تكون دوما خاضعة لمراقبة الادارة، ويعترف صك الانتداب بالمنظمة الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض،

ويترتب على المنظمة الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معرفة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومي».

وطلبت المادة السادسة من صك الانتداب الى ادارة فلسطين المنتدبة منح تسهيلات الهجرة لليهود في احوال ملائمة. بعد ذلك عمدت الحركة الصهيونية العالمية الى ادخال التعديلات على دستور المنظمة وقانونها الاساسي بحيث يتلاءم الجهاز الاداري بسلطاته التشريعية والقضائية والتنفيذية مع متطلبات المرحلة الراهنة في عملية بناء الوطن القومي، وجاء صك الانتداب ليفسح المجال امام الحكومة المنتدبة حتى تعترف بصلاحية دستور المنظمة الصهيونية العالمية وملاءمته.

واستمرت الحركة الصهيونية في تنفيذ سياستها المرسومة وحشد المهاجرين اليهود سعيا وراء جعلهم الاكثرية في فلسطين وقامت سلطات الانتداب البريطاني بدور كبير في تنفيذ تلك السياسة حيث لم تمارس سلطاتها للحيلولة دون انتقال الاراضي الى ايدي اليهود بل عملت على تشجيع ذلك. ثم بدأت الحركة الصهيونية حملة للتسليح والتدريب تحت سمع سلطات الانتداب وبصرها.

وفي عام ١٩٣٧ وفي اعقاب نشر توصيات «لجنة بيل» اعلن المؤتمر الصهيوني العشرون رفضه لمشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة بيل كما اعلن رفضه للكتاب الابيض الذي أصدره مالكولم ماكدونالد وزير المستعمرات البريطاني عام ١٩٣٩، ولجأت الحركة الصهيونية الى الارهاب والعنف في مقاومة سياسة الكتاب الابيض التي اخضعت قضية الهجرة اليهودية لموافقة اهل البلاد الشرعيين من الاكثرية العربية.

وتلخصت سياسة الحركة الصهيونية الجديدة في انشاء جيش يهودي مستقل، وتأليف لجنة وطنية يهودية لتكون بمثابة حكومة مؤقته خلال فترة الحرب، وتبني خطة للهجرة الطوعية والمنظمة من اوروبا لاعادة التوطين في فلسطين واعلان هدف الصهيونية على انه اقامة الدولة اليهودية واحداث تمثيل يهودي في مؤتمر الصلح.

وألحت الحركة الصهيونية في مطالبة بريطانيا بالاعلان عن عزمها الاعتراف بفلسطين الانتداب دولة يهودية وقيام حكومة يهودية مؤقته تتمتع بسلطات تخولها تنفيذ شتى الاجراءات التي تفسح المجال لاعلان الدولة اليهودية.

وكان المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون الذي عقد في بازل بسويسرا عام ١٩٤٦ هو المؤتمر الاخير قبل الاعلان عن قيام اسرائيل ومن ابرز قرارات هذا المؤتمر، مقاومة سياسة الكتاب الابيض ورفض مشاريع التقسيم والامتناع عن المشاركة في مؤتمر لندن الذي دعت اليه بريطانيا عام ١٩٤٦ للوصول الى تسوية بين اليهود والعرب في ضوء توصيات اللجنة الانجلو امريكية، والقول بأن الدولة اليهودية هي الصيغة الكيانية والسياسية الوحيدة التي تفي بالغرض الاصلي للانتداب البريطاني على فلسطين في حالة انتهاء الانتداب

البريطاني.

وصعدت الحركة الصهيونية من اعمالها الارهابية، كما صعدت عمليات الهجرة غير الشرعية الى فلسطين، كما قام زعماء الحركة الصهيونية بالتدخل لدى الرئيس الامريكي ترومان لحمله على التدخل لدى الحكومة البريطانية لحملها على رفع القيود عن الهجرة اليهودية الى فلسطين.

المقاومة العربية للاطماع الصهيونية:

تنبه عرب فلسطين الى اخطار الحركة الصهيونية منذ بروزها على مسرح السياسة العالمية، وبدأت مقاومة عرب فلسطين منذ بدأت الهجرة اليهودية الى فلسطين تتخذ طابع الاستيطان والاقامة الدائمة، فقد تنبه عرب فلسطين الى اطماع واهداف الغرباء الوافدين الى أرضهم فقاموا بلفت انظار السلطات المسؤولة لدى الباب العالي العثماني وطالبوا في التماس رفعوه الى الاستانه عام ١٨٩١ بوضع حد لدخول المهاجرين اليهود ووقف بيع الاراضي اليهم، وأمام الاحتجاج والمقاومة العربية الفلسطينية اضطرت السلطات العثمانية الى استبدال متصرف القدس عام ١٩٠٦ بسبب تأييده للهجرة اليهودية الى فلسطين وطالبت المتصرف الجديد العمل على تطبيق القوانين العثمانية بحذافيرها فيما يتعلق بمنع هجرة اليهود واستيطانهم في فلسطين.

وتمثلت المقاومة العربية منذ مطلع القرن العشرين بالاحتجاجات والتظاهرات وممارسة الضغوط على السلطات العثمانية والتعبير عن ذلك في الصحف والمقالات والخطب، فقد طالب مبعوث القدس في المجلس العثماني عام ١٩٠٨ باتخاذ التدابير الفعالة لمنع الهجرة اليهودية، وتهجمت صحيفة «الاهرام» على الاطماع السياسية للحركة الصهيونية في فلسطين واعلنت صحيفة الكرمل في حيفا عام ١٩٠٨ عن معارضتها للحركة الصهيونية ونبهت الى الخطر الذي تنطوي عليه عملية الاستيطان في فلسطين وفعلت نفس الشيء صحف دمشق وبيروت.

واحتج اهالي حيفا والناصرة الى الآستانة عام ١٩١٠ ضد شراء اليهود للاراضي. وخلال انتخابات المجلس العثماني عام ١٩١٤ دخلت مقاومة الاطماع الصهيونية ضمن البرامج الانتخابية للمرشحين العرب في سورية وفلسطين، وفي عام ١٩١٤ تشكلت في معظم المدن الفلسطينية جمعيات لمقاومة الحركة الصهيونية واطماعها في فلسطين ومن بين الاهداف التي دعا اليها «الحزب الوطني» الذي تشكل في يافا عام ١٩١١: الحيلولة دون تقدم الحركة الصهيونية في فلسطين وذلك بمنع التعامل مع المؤسسات الصهيونية وحظر بيع الاراضي لها، وقد بين سليمان التاجي من الرملة في صيف عام ١٩١١ اهداف «الحزب الوطني» في مقال نشرته جريدة «المفيد البيروتية» عرض فيه اخطار الحركة الصهيونية والعمل

على مناهضتها وطالب الحزب من الحكومة العثمانية سد باب الهجرة اليهودية الى فلسطين، ومنع بيع الاراضي لليهود وتطبيق نظام المعارف العثماني على مدارس اليهود واحصاء الاملاك واراضي المستعمرات واستيفاء الاموال الاميرية من اليهود لصالح الخزينة.

ومع الاحساس باشتداد الخطر الصهيوني دعا «نجيب نصار» صاحب جريدة ـ الكرمل ـ الى عقد مؤتمر لا صهيوني في نابلس يضم جميع الفلسطينين ردا على المؤتمر الصهيوني الحادي عشر الذي كان متوقعا عقده في فيينا عام ١٩١٣. وما ان اشتدت وطأة الحركة الصهيونية على عرب فلسطين حتى استغاث الاعيان في القدس ويافا وغزة في نيسان ١٩١٤ بالمنتدى العربي في الآستانة وناشدوه العمل بحزم ضد التيار الصهيوني الجارف ولفتوا انتباه السلطات العثمانية الى نفوذ الحركة الصهيونية في دوائر الحكم في متصرفية القدس. ولدى صدور وعد بلفور احتج المتطوعون العرب في معسكرات الجيش البريطاني وتساءلوا عن جدوى القتال الى جانب دولة وعدت اليهود بقسم من اراضيهم.

وفي عام ١٩١٨ رفع الفلسطينيون احتجاما الى هيئة مؤتمر السلم والى وزارة الخارجية البريطانية معلنين تمسكهم بأرضهم ورفضهم الاستعمار الصهيوني، ولدى انعقاد مؤتمر الصلح تبلورت المقاومة الفلسطينية حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واختيار شكل الحكومة الملائمة لبلده وفي عام ١٩٢٠و ١٩٢١ وأمام تجاهل الحلفاء لمطالب العرب الفلسطينين برزت المقاومة الفلسطينية المسلحة فحصل صدام دموي في القدس عام ١٩٢٠ وبدأت ثورة يافا سنة ١٩٢١ لكن بريطانيا امعنت في تجاهل اماني عرب فلسطين وحظرت عليهم حمل السلاح بينما يسرت ذلك لليهود، وحول هذا الموضوع والعقبات التي واجهت الفلسطينين في الحصول على السلاح يقول عارف العارف في كتابه «النكبة»: «ان مشكلة السلاح كانت من اعوص المشاكل التي اعتورت سبيل الجهاد العربي في فلسطين، لا بل اعوصها وابعدها أثراً على مصير هذا الجهاد، اذ كانت الحكومة البريطانية طوال فترة احتلالها للبلاد (١٩١٧ ـ ١٩٤٧) قد حرمت على الناس ليس حمل السلاح او استعماله فحسب، بل واقتناءه في منازلهم ايضا وسنت من اجل ذلك قوانين صارمة وصلت في بعض الاحيان حد الشنق والاعدام ولهذا لم يكن في البلاد عندما جد الجد، وتلبدت بها سحب القتال، سوى عدد ضئيل من البنادق والمسدسات».

ونتيجة لذلك كان اصطدام الصهيونية مع الشعب العربي محتوما فلقد رفضت الحركة القومية العربية الموحدة في سوريه الطبيعية الاحتلال ووعد بلفور ومطامع الحركة الصهيونية في فلسطين، ففي آب عام ١٩٢٩ شهدت فلسطين موجة من العنف والاستفزازات التي قامت بها الصهيونية ضد العرب ولقد حاول «سيدني ويب» وزير الدولة لشؤون المستعمرات في حكومة الاقلية البريطانية العمالية الذي اعتزل مجلس العموم في انتخابات ١٩٢٩ ان يكون عقلانيا عندما اصدر «الكتاب الابيض» (الوثيقة رقم ٣٦٩٢ والذي نشر في تشرين الأول عام ١٩٣٠). وكان الكتاب الابيض بمثابة بيان سياسي بارز نتج عن تحقيق دقيق وتقويم متمعن

بعد دراسة شاملة وافية لدقائق الامور. حيث احتوى الكتاب على اول اعتراف من الحكومة البريطانية بما حل بالفلسطينيين من مظالم، كما اكد بقوة ان الحكومة ملزمة بحماية مصالح الفلسطينين مثلما هي ملزمة بتأييد الهجرة اليهوديه.

ومع الاحساس العربي باشتداد الخطر الصهيوني واستمرار بريطانيا في تواطئها ومحاباتها للصهيونية والذي تمثل في السماح لليهود بالهجرة الى فلسطين وتسهيل شراء الارض لهم ومنحهم الامتيازات وتسليحهم وتشجيعهم بكافة الوسائل اندلعت في الفترة ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ثورة عربية اشترك فيها مجاهدون من الاردن وسورية والعراق، فأعلنت بريطانيا قانون الطوارىء وطبقت نظام منع التجول، وتشكلت لجنة قومية للاشراف على الثورة ودعت الى منع الهجرة اليهودية ومنع انتقال الاراضي العربية الى اليهود وانشاء حكومة وطنية مسؤوله. وعندما لجأت بريطانيا الى ممارسة سياسة الاعتقال والابعاد بموجب قانون الطوارىء اشتدت المقاومة العربية ولم تتوقف الثورة الا في تشرين الثاني ١٩٣٦ تلبية لدعوة الملوك والامراء العرب.

وامام اشتداد المقاومة العربية اعلنت بريطانيا تشكيل لجنة تحقيق ملكية، رفعت تقريرها وتوصياتها عام ١٩٣٧ بشأن تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية، فرفض العرب المشروع ووقفوا ضده وتألفت في العواصم والمدن العربية لجان الدفاع عن فلسطين واشتدت في المقابل تدابير القمع والارهاب والاعتقالات التي مارستها سلطات الانتداب البريطاني، وفي الفترة ما بين ١٩٣٧-١٩٣٩ شهدت فلسطين ثورة حقيقية افلحت في اجبار بريطانيا على طرح مشروع التقسيم وصدور الكتاب الابيض البريطاني عام ١٩٣٩ معلنا سياسة بريطانيا تجاه الحكم الذاتي والهجرة والاراضي متضمنا اعتراف بريطانيا بحق فلسطين في الاستقلال وعدول بريطانيا عن التقسيم. ودعت الى عقد مؤتمر في لندن.

وفي شباط ١٩٣٩ افتتح مؤتمر لندن بين بريطانيا ومندوبي العرب من جهه وبين بريطانيا ومندوبي اليهود من جهة ثانيه وقد مثل العرب مندوبين عن العراق ومصر والسعوديه واليمن والاردن واسفرت المباحثات عن صدور كتاب ابيض بريطاني يقضي بأن تقوم في فلسطين دولة مستقلة بعد عشر سنوات وان تحدد هجرة اليهود خلال هذه المده.

وعلى اثر تأسيس هيئة الامم المتحدة عام ١٩٤٥ وصدور ميثاقها ومن بعده وثيقة حقوق الانسان طالب العديد من اقطاب السياسة الدولية وغيرهم بوجوب عرض قضية فلسطين على هيئة الامم لكن بريطانيا رفضت واكدت انها الجهة القانونية والشرعية لتصريف الامور ووضع الحلول التي تراها مناسبة لمشاكل فلسطين.

ونتيجة لاستمرار بريطانيا في سياستها الاحتكارية المخادعة وتمسكها المطلق بتهويد فلسطين، انطلق الفلسطينيون الى ميدان الجهاد واستأنفوا المقاومة الشديدة التي بلغت اوج قوتها عام ١٩٤٦ عندما استطاع الشعب الفلسطيني القضاء على مشروع «موريسون» البريطاني لتقسيم فلسطين والذي رسمته الدوائر السياسية البريطانية.

وفي عام ١٩٤٦ قامت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا بايفاد لجنة انجلو- اميركية الى فلسطين لتقصي الحقائق والنظر في ايجاد حل جديد. ولما جاء تقرير هذه اللجنة متطابقا مع المصالح اليهودية لتنفيذ «وعد بلفور» بإنشاء الوطن القومي لليهود اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها رقم «١٠٤» بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٧ بدعوة الوكالة اليهودية للادلاء بشهادتها امام «لجنة التوفيق الدولية» التي تألفت من فرنسا، الولايات المتحدة، وتركيا للوقوف على حقائق الوضع في فلسطين. وبالمقابل اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية بتاريخ ٧ أيار ١٩٤٧ قرارها رقم «١٠٥» بمنح الهيئة العربية العليا فرصة مماثلة للادلاء بشهادتها امام اللجنة المذكورة.

وفي الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في شهر أيار ١٩٤٧ اتخذت القرار رقم «١٠٦» والذي تم بموجبه تأليف لجنة خاصة لفلسطين تكون مهمتها اعداد تقرير عن المسألة الفلسطينية للنظر فيه في دورة الجمعية العامة العادية للامم المتحدة. ويذكر هنا ان هذه اللجنة كانت مؤلفة من ممثلين عن كل من: «استراليا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، الهند، ايران، هولندا، البيرو، السويد، الاراغواي، ويوغوسلافيا». وتلخص موضوع الخلاف الذي ركزت عليه لجنة التوفيق الدولية ولجنة فلسطين الثانية في المطلبين التاليين:

الاول: مطلب الوكالة اليهودية المتضمن اجراء مفاوضات مباشرة مع كل دولة عربية على حدة.

الثاني: اصرار الحكومات العربية على الدخول في المفاوضات «ككتلة واحدة» واجرائها بصورة غير مباشرة بحيث تعمل كلتا اللجنتين «كوسيط» بين الطرفين.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الموقف العربي هذا قد جاء تمشيا مع قرار جامعة الدول العربية الذي اتخذ بالاجماع في الفترة ما بين ٢٥ آذار-١٣ نيسان ١٩٤٧ والذي نص على: «منع الدول العربية من اجراء مفاوضات مع اسرائيل او عقد اية معاهدة سلام منفصلة معها، على ان تخضع الدول المخالفة الى عقوبات مثل الطرد من الجامعة العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية والمالية والتجارية واغلاق الحدود معها».

وفي مطلع عام ١٩٤٧ وامام فشل المحاولات البريطانية لإجهاض المقاومة الفلسطينية، وأمام الارهاب الصهيوني والضغط الاميركي اعلنت بريطانيا انها قررت نفض يديها من قضية فلسطين ورفعها الى الامم المتحدة للبت فيها.

وجاء القرار البريطاني نتيجة لعدد من الامور وجملة من الحقائق من بينها:

اولا: فشل جميع محاولات القمع وتدابير الخداع التي اتخذتها بريطانيا منذ عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٤٧ بهدف تقويض عروبة فلسطين.

ثانيا: ان سياسة الحديد والنار التي اتبعتها بريطانيا ضد الشعب الفلسطيني لم تستطع النيل من صموده وصلابته في مقاومة مختلف السياسات والمؤامرات التي مورست وحيكت ضد قضيته شعبا وأرضا...

قرار التقسيم :

وعلى اثر تقديم بريطانيا قرارها الى الامم المتحدة بإنهاء انتدابها على فلسطين اوفدت هيئة الامم «لجنة دولية» خاصة الى فلسطين بتاريخ ١٥ أيار ١٩٤٧ وكلفتها بإعداد تقرير بشأن مسألة فلسطين للنظر فيه في دورة الجمعية العادية المقبلة حيث قررت تلك اللجنة تقسيم فلسطين الى دولتين احداهما عربية والاخرى يهودية كما اوصت ان توضع مدينة القدس تحت حكم دولي خاص وذلك بعد جلاء القوات المسلحة التابعة لسلطات الانتداب في فترة لا تتجاوز الاول من تشرين الاول عام ١٩٤٨ .

وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثانية القرار رقم «١٨١» والخاص بخطة تقسيم فلسطين وقد فاز القرار بالاكثرية بأغلبية «٣٣» صوتا ضد «١٣» صوتا نظرا لتدخل بعض الدول الكبرى لصالح اليهود وجاء في خطة التقسيم :

اولا : ينهى الانتداب على فلسطين في اقرب وقت ممكن ، على الا يتأخر في اي حال عن آب ١٩٤٨ .

ثانيا : يجب ان تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج ، ويتم الانسحاب في اقرب وقت ممكن على الا يتأخر في اي حال عن ١ آب ١٩٤٨ . يجب ان تعلم السلطة المنتدبة اللجنة في ابكر وقت ممكن ، بنيتها انهاء الانتداب والجلاء عن كل منطقة . تبذل السلطة المنتدبة افضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في اراضي الدولة اليهودية . تضم ميناء بحريا وارضا خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة وذلك في ابكر موعد ممكن على الا يتأخر في اي حال عن ١ شباط ١٩٤٨ .

ثالثا : تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية ، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس وذلك بعد شهرين من اتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة على الا يتأخر ذلك في اي حال عن ١ تشرين الاول ١٩٤٨ .

رابعا : تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين ، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية فترة انتقالية .

وهكذا اقتطع قرار التقسيم جزءا من ارض فلسطين العربية بما نسبته (٥٤ بالمائة) لانشاء دولة اسرائيل ، رغم ان اليهود في عام ١٩٤٥ كانوا يملكون «١ , ٤٩١ , ٦٩٩» دونما من ارض فلسطين التي تبلغ مساحتها «٢٦ , ٣٢٣ , ٠٢٣» دونما . اي ان مساحة ما كان يملكه اليهود من أرض فلسطين هي ٥ , ٦٦٪ من مساحة فلسطين الكلية . كما ان عدد اليهود عام ١٩٤٧ كان أقل بكثير من ثلث السكان وكان عشرهم فقط سكاناً اصليين من فلسطين .

وفيما يلي نقدم مقارنة احصائية بين نسبة الارض التي كان يملكها السكان اليهود

والعرب في كل منطقة من فلسطين كما كان الوضع في نيسان ١٩٤٥ حيث كانت فلسطين آنذاك مقسمة الى ست مقاطعات:

الرقم	اسم المنطقة		المساحة
١-	منطقة الجليل	عرب	١,٨١٥,٥٣٦ دونماً
		يهود	٥٧٦٠٢٨ دونماً
٢-	منطقة حيفا	عرب	٤٣٤٦٦٦ دونماً
		يهود	٣٦٤٢٧٦ دونماً
٣-	منطقة نابلس	عرب	٢,٧٣٦,٠٧٧ دونماً
		يهود	١٤٥,٦٢٧ دونماً
٤-	منطقة القدس	عرب	٣,٩٩٣,٠٠١ دونماً
		يهود	٣٩٦٧٨ دونماً
٥-	منطقة اللد	عرب	٨٢٨٨٠٥ دونماً
		يهود	٢٥١٥٩٨ دونماً
٦-	منطقة غزه	عرب	٨٣٠٣١٤ دونماً
		يهود	٤٩٢٦٠ دونماً
	المجموع		
	مساحة فلسطين		٢٦,٣٢٣,٠٢٣

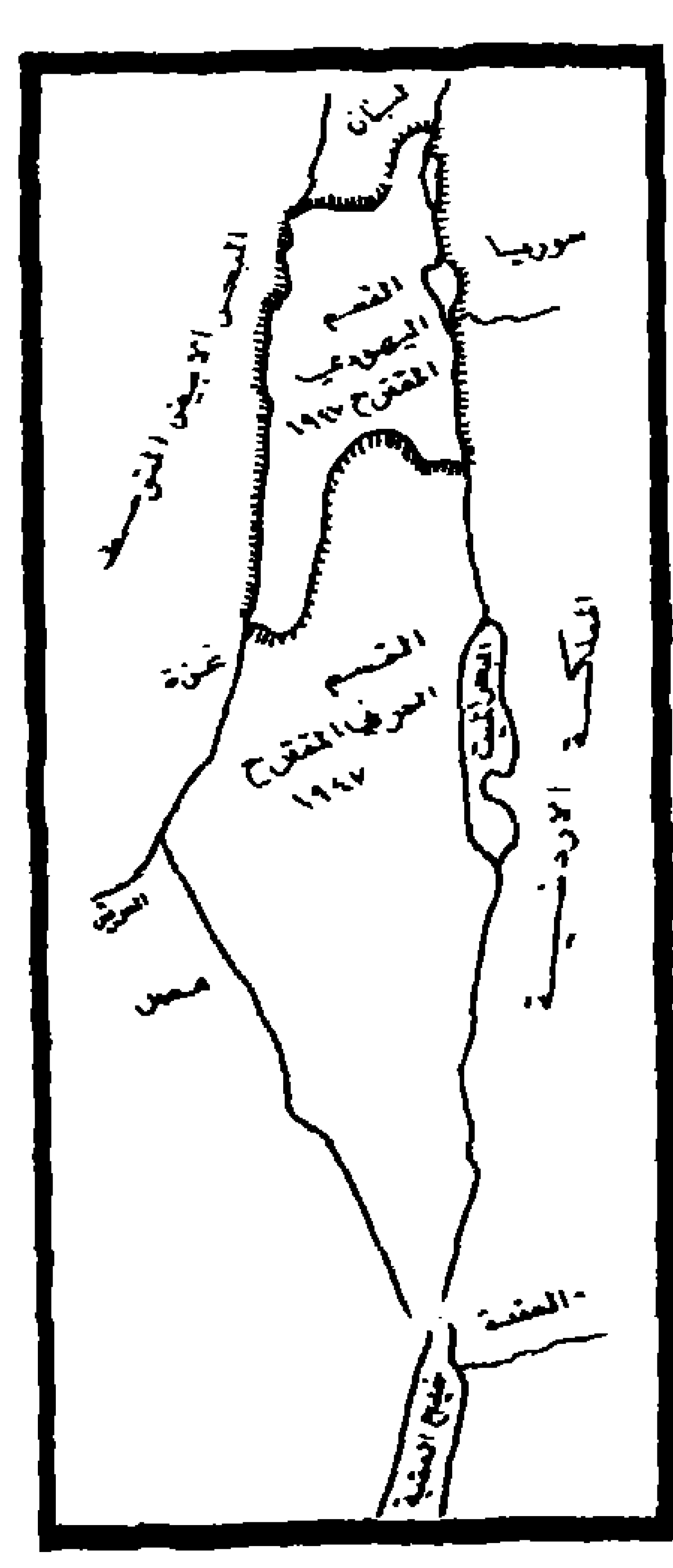
(المقارنة الاحصائية مأخوذة عن مسح فلسطين ـ الامم المتحدة ـ حزيران ١٩٤٧ صفحه ١٢، ١٣).

توزيع السكان العرب واليهود في مناطق فلسطين كما كان عليه في عام ١٩٤٦ (بالنسبة المئوية).

الرقم	المنطقة	العرب	اليهود
١-	عكا	٩٦	٤
٢-	صفد	٨٧	١٣
٣-	الناصرة	٨٤	١٦
٤-	طبرية	٦٧	٣٣
٥-	حيفا	٥٣	٤٧
٦-	بيسان	٧٠	٣٠
٧-	جنين	١٠٠	-

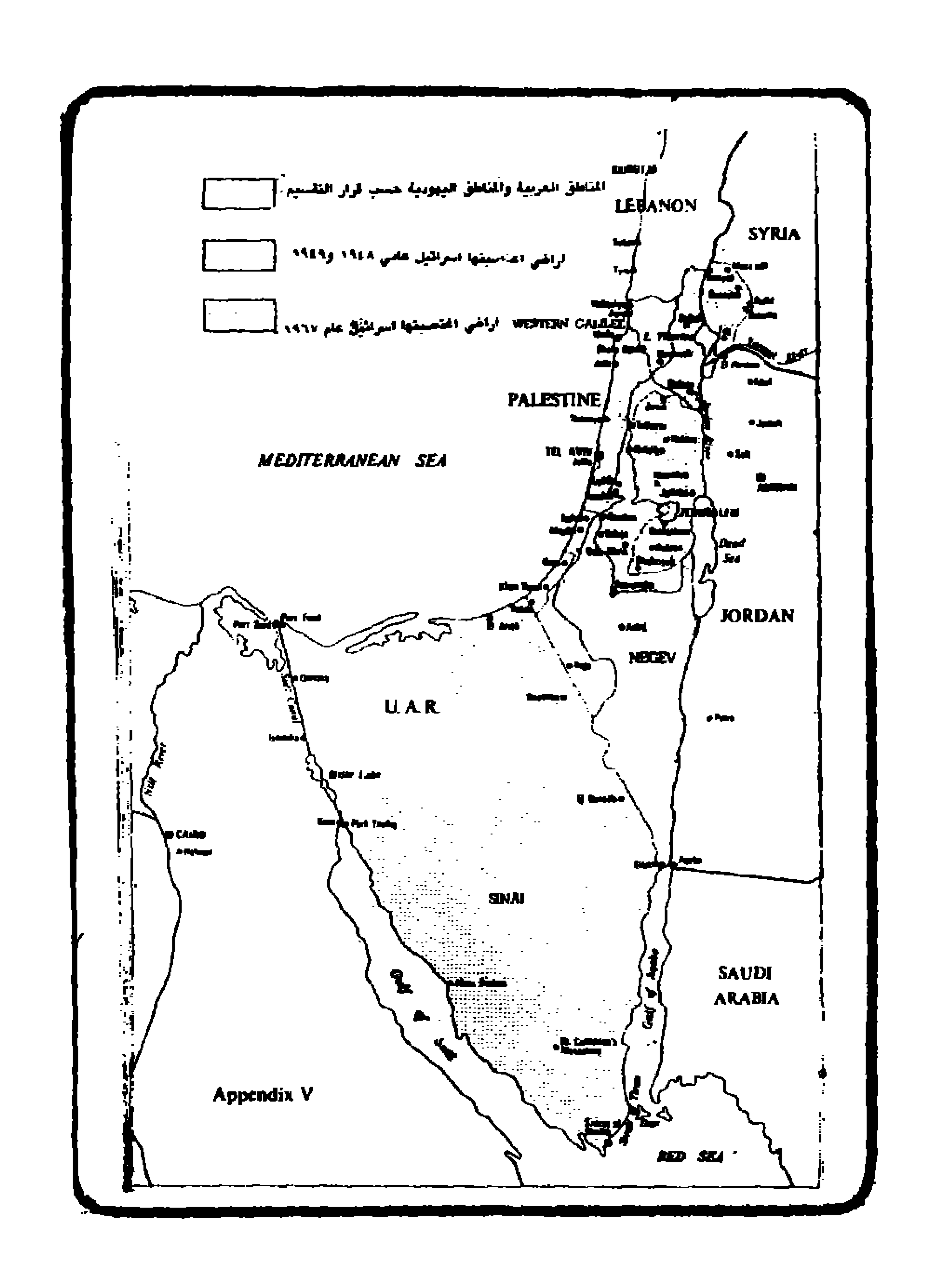
الرقم	المنطقة	العرب	اليهود
٨-	طولكرم	٨٣	١٧
٩-	نابلس	١٠٠	-
١٠-	يافا	٢٩	٧١
١١-	الرملة	٧٨	٢٢
١٢-	رام الله	١٠٠	-
١٣-	القدس	٦٢	٣٨
١٤-	الخليل	٩٩	اقل من ١ بالمائة
١٥-	غزة	٩٨	٢
١٦-	بئر السبع	٩٩	اقل من ١ بالمائة

(المصدر: مسح فلسطين ـ الامم المتحدة حزيران ١٩٤٧ صفحه ١٢، ١٣)



● التقسيم كما اقترحته الامم المتحدة

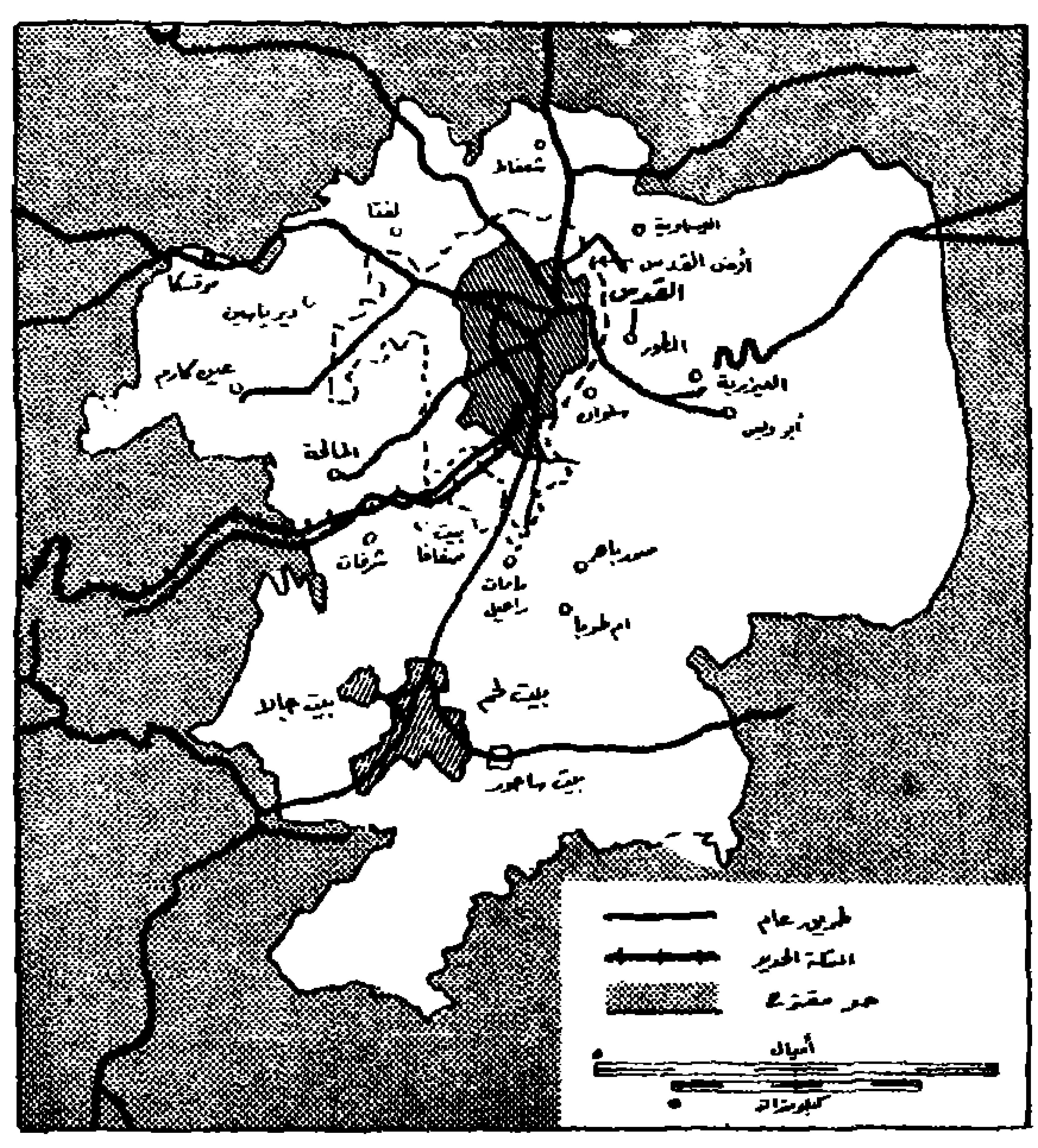
الخريطة رقم ١
تبين التقسيم كما اقترحته الامم المتحدة
(المصدر: الرأي العام الكويتيه ١٩٧٧/٦/٣)



الخــريطـة رقم ٢

تبـين المنـاطق العـربيـة واليهــوديــة حسب قرار التقسيم بالاضـافـة الى الاراضي التي اغتصبتها اسرائيل في عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩

(المصدر: جريدة الرأي الاردنية ١٩٧٨/١١/٢)



خريطـة رقم ٣

تبـين مدينة القدس كما هي موجودة في الامم المتحدة عام ١٩٤٧ .

وهكـذا يتضـح من الجـداول والخرائط والارقام السابقة ان قرار التقسيم اعطى الدولة اليهـوديـة ما مسـاحته ١٤,٠٠٠ كيلومتر مربع ، ثم احتلت اسرائيل بعد حرب عام ١٩٤٨ حوالي ٦٠٠٠ كيلو متر مربع اخرى من اصل المساحة المخصصة للدولة العربية . ثم امتدت حدود اسـرائيـل بعـد حرب حزيـران عام ١٩٦٧ الى اربعـة اضعـاف اذ احتلت ما مساحته ٦١,١٩٨ كيلومتراً مربـعاً في سينـاء و٨٧٨,٥ كيلومتراً مربعاً في الضفـة الغربية و١,١٥٠ كيلومتراً مربعاً في الجولان و٣٦٢ كيلومتر مربع في غزة .

وفي الـوقت الـذي بدأ فيـه الـبر يطـانيـون بالانسحاب من فلسطين ، ونظراً للتناقض والتبـاين الجـوهـريـين بين المـوقفـين العـربي واليهـودي ازاء قرار التقسيم ، ازدادت خطـورة المـوقف ، وتصـاعـدت حدة الاشتبـاكـات وتجدد القتال وعم جميع اجزاء فلسطين ، واخذت المقـاومـة الفلسطينيـة تستعد لجولة حاسمة وبدأت اللجان القومية الفلسطينية تجمع الاموال وتشتري السلاح وبدأت عمليات التعبئة والتدريب وانشئت قيادة الجهاد المقدس وفي مطلع كانون الثاني ١٩٤٨ تألف جيش الانقاذ وخاضت هذه الجيوش معارك ضارية ضد العصابات الصهيـونيـة في منـاطق مختلفـة من فلسطـين لكن الحـركـة الصهيونية وبمساندة وتأييد قوات

الانتداب البريطانية تمكنت من الاستيلاء على المراكز والمواقع الحساسة عسكريا في فلسطين وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر ١٤ أيار ١٩٤٨ كان بن غوريون يقف امام اعضاء المجلس القومي اليهودي في تل ابيب ليعلن قيام الدولة اليهودية في فلسطين دون ان يحدد حدود تلك الدولة.

عندها قامت الحكومات العربية بالتدخل العسكري لانقاذ فلسطين من السيطرة الصهيونية عقب قرار اتخذ في اجتماع دمشق يوم ١٢ نيسان ١٩٤٨، لكنها وفور دخولها الى فلسطين تعرضت الى الضغوط الدولية لحملها على قبول الهدنة. وبينما كان العرب يخوضون المعارك ضد اليهود فرضت الهدنة الاولى والثانية من قبل مجلس الامن وكانت هذه الهدنة تمثل نقطة تحول في معركة فلسطين إذ استغلها اليهود في الحصول على كميات كبيرة من الاسلحة والذخيرة.

وهكذا قررت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية قبول طلب مجلس الامن في ٢ حزيران ١٩٤٨ باعتبار وقف القتال وسيلة لايجاد حل عادل للقضية وبدأ الوسيط الدولي برنادوت اتصالاته بالفريقين بحثا عن تسوية للنزاع حيث قدم في ايلول ١٩٤٨ اول مشروع سلام.

مشروع الكونت برنادوت:

وتضمن مشروع الكونت برنادوت النقاط التاليه:

اولا: الانتقال من مرحلة وقف القتال الى تحقيق هدنة دائمة او سلام بين العرب واليهود.

ثانيا: توضع القدس تحت رقابة الامم المتحدة.

ثالثا: تتولى لجنة منبثقة من الامم المتحدة رسم الحدود بين العرب واليهود.

رابعا: تشرف لجنة دولية على حل مشكلة اللاجئين بحيث يختار اللاجئون بين العودة الى منازلهم او تعويضهم قيمة ما فقدوه وبهذا الصدد قال الكونت برنادوت: «ان حرمان اللاجئين من العودة الى ديارهم سيكون خرقا لابسط مبادىء العدالة خصوصا في الوقت الذي يتدفق فيه اليهود على فلسطين».

خامسا: دعوة الامم المتحدة الى تأليف لجنة متابعة ومصالحة دولية للتوصل الى تسوية سلمية للوضع في فلسطين.

لكن الصهاينه قاموا باغتيال الكونت برنادوت على يد عصابة «شتيرن الصهيونيه» في القدس يوم ١٧ ايلول ١٩٤٨ وقاموا بخرق اتفاقية الهدنة واجتاحوا النقب واستولوا على معظم القرى العربية في الجليل، فقامت الامم المتحدة يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨ بتعيين «رالف بانش» مساعد الامين العام للمنظمة الدولية وسيطا دوليا خلفا لبرنادوت ليشرف على تنفيذ قرار مجلس الامن القاضي بانسحاب الطرفين الى المراكز التي كانت تحتلها قبل ١٤

تشرين الاول.

وبتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٤٨ وضعت اللجنة السياسية للامم المتحدة مشروع قرار وافقت عليه الجمعية العامة وهذا نصه:

«ان الجمعية العامة بعد ان اتخذت في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قرار التقسيم واتخذت في ١٤ ايار ١٩٤٨ قرارا يخول الوسيط الدولي بذل مساعيه في تنمية العلاقات الودية بين العرب واليهود، وبعد ان اطلعت على تقرير الوسيط المتضمنه اقتراحاته، تقرر ما يلي:

اولا: تؤلف لجنة توفيق من ثلاثة اعضاء تقوم بالاعمال التي انيطت بالوسيط او اية اعمال اخرى قد يطلب مجلس الامن اوهيئة الامم منها القيام بها، وتنمي الصلات الحسنه بين اسرائيل وعرب فلسطين والدول العربيه.

ثانيا: تحدد القدس حسب قرار التقسيم وتوضع تحت اشراف هيئة الامم.

ثالثا: يسمح لمن يرغب من اللاجئين بالعودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، اما الذين لا يرغبون في العودة فتدفع لهم تعويضات بمقتضى القوانين الدولية. وتدفع كذلك تعويضات الى من اصابهم الضرر في ممتلكاتهم».

وبعد جهود متواصله ومكثفه استطاع «رالف بانش» من التوصل الى عقد هدنة بين المصريين والاسرائيليين الامر الذي مهد الطريق فيما بعد لعقد مؤتمر «رودس» الذي جرت في اطاره مفاوضات عربية - اسرائيلية غير مباشرة ادت الى توقيع اتفاقات هدنة بين كل من مصر، لبنان، سوريه، الاردن، واسرائيل بتاريخ ٣ نيسان ١٩٤٩، وكان اليهود خلال المفاوضات قد استولوا على شقة ساحلية على البحر الاحمر وانشأوا عليها ميناء يعرف حاليا باسم ميناء «ايلات»:

وقد نصت اتفاقية رودس على ما يلي:

اولا: تعيين خطوط الهدنة في قطاع القدس والخليل والبحر الميت.

ثانيا: تحل القوات الاردنية محل القوات العراقية التي اعلنت عزمها على الانسحاب.

ثالثا: تأليف لجنة هدنه مشتركة يرأسها احد ضباط هيئة الرقابة التابعة للامم المتحدة على ان يكون مركز هذه اللجنة في القدس.

مؤتمر اريحا ووحدة الضفتين:

ونتيجة لاتفاقية رودس، عين الاردن حاكما عسكريا لادارة المناطق الفلسطينيه التي كانت قواته تسيطر عليها بعد نزوح اكثر من نصف مليون لاجىء فلسطيني من المناطق التي احتلها اليهود. ولمواجهة الاخطار التي كانت تهدد اللاجئين الفلسطينين، رأى زعماء العرب في فلسطين ان طريق الخلاص الوحيد امامهم هو الانضمام الى الاردن. ففي اليوم الاول من كانون الاول عام ١٩٤٨ عقد مؤتمر اريحا حيث طالب الزعماء الفلسطينيون انذاك الملك

عبدالله بتوحيد ضفتي الاردن.

وبتاريخ ١٢ كانون الاول عام ١٩٤٨ وافق مجلس الامة الاردني - على طلب الاتحاد، الامر الذي ادى بالتالي الى تعديل الوزارة الاردنية بتاريخ ٧ أيار ١٩٤٩ ودخول ثلاثة من ابناء فلسطين في عضويتها وهنا يجدر القول ان اجراءات الاتحاد الرسمية لم تتم الا في العام التالي اذ اجريت انتخابات نيابية بتاريخ ١١ نيسان ١٩٥٠ في الضفتين على ان يمثل الضفة الغربية عشرون نائبا ومثلهم عن الضفة الشرقية كما ان مجلس الاعيان قد زيد الى عشرين من رجالات الضفتين.

وفي ٢٤ نيسان ١٩٥٠ وبعد موافقة مجلس الامة على قرار توحيد ضفتي الاردن اصبح عرب فلسطين يتمتعون بحقوق الجنسية الاردنية ويشاركون في جميع اوجه النشاطات والعمل في المملكة. وقد اعترفت بريطانيا بهذا الاتحاد واعتبرت معاهدة التحالف بينها وبين الاردن سارية على جميع اراضي الدولة ومن ضمنها القدس.

القسم الثاني ويشمل الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦٧

مقدمة

لجنة التوفيق والمصالحة .
مؤتمر لوزان .
مؤتمر باريس .
لجنة التوفيق ومشروع جديد .
لجنة كلاب للتحقيق الاقتصادي .
انشاء صندوق خاص للاجئين الفلسطينين .
تأسيس وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين .
المشروع النرويجي .
مشروع جاما الامريكي .
بيان دالاس .
مشروع جونستون .
مشروع دالس الثاني .
مشروع انطوني ايدن .
المشروع الاسرائيلي .
المشروع الكندي .
المشروع الاسترالي .
مشروع ايزنهاور .
مشروع همرشولد .
مشروع جونسون .
المشروع التونسي .
مشروع اشكول .

مقدمة

كان الهدف الاساسي للحركة الصهيونية منذ نشأتها، تجميع اكبر عدد ممكن من يهود العالم وتركيزهم في فلسطين، بعد طرد سكانها منها. وبالرغم من النجاحات التي حققتها الحركة الصهيونية فإن هدف التخلص من العرب (عرب فلسطين) كان ولا يزال الحل الناجح لتحقيق الهدف الصهيوني.

وكان كذلك جزءا اساسيا من المشروع الصهيوني. وقد كان ذلك واضحا لدى الزعماء الصهاينه منذ البداية، فقد كتب هرتزل في يومياته بتاريخ ١٢/٦/١٨٩٥: «يجب ان نستخلص ملكية الارض التي ستعطى لنا، لكن باللطف وبالتدريج، سنحاول ان نشجع فقراء السكان على النزوح الى البلدان المجاورة وذلك بتأمين اشغال لهم هناك، ورفض اعطائهم اي عمل لدينا».

وبعد ان نجحت الحركة الصهيونية في تحقيق اهدافها باعلان دولة «اسرائيل» واقتلاع اكثر من نصف مليون فلسطيني من ديارهم واجبارهم على اللجوء الى البلدان العربية المجاورة، اخذت الصهيونية والامبريالية والاستعمار الذين توافقت مصالحهم يسعون الى تنفيذ الجزء الثاني من المشروع الصهيوني المتمثل في توطين اللاجئين الفلسطينين واستيعابهم في البلدان المضيفة لهم في محاولة منهم لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية والحقوق الثابتة لشعب فلسطين مما يسمح بالتالي باضفاء طابع الشرعية على الوجود الصهيوني عن طريق تطويق تحركات الفلسطينيين السياسية وشل فعاليتهم، لان مرور الوقت دون حل سياسي للقضية الفلسطينية ودون حل لمشكلة اللاجئين يشكل اعظم خطر يتهدد الوجود الصهيوني وبالتالي مصالح القوى الامبريالية والاستعمارية.

والخطـوة الاولى التي بدأت بها الاوسـاط الامـبر يـالية والصهيونية كانت محاولة طمس القضيــة الفلسطينيـة في الاوسـاط الـدوليـة خاصـة في الامم المتحـدة حيث كانت القضيـة الفلسطينية تطرح على جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة كبند مستقل، فاستطاعت الصهيونية منذ عام ١٩٥٢ بالتعاون مع الدول الامبر يالية والاستعمارية في اوروبا وامريكا وبمسـاعـدة امـين عام الامم المتحـدة «تـريغفي لي» المعـروف بولائـه للصهيونية واسرائيل، استطاعت حذف قضية فلسطين من دورات الجمعية العمومية واستبدالها ببند يحمل عنوان: «تقـريـر مديـر وكـالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين» اي ان قضية فلسطين تحولت الى قضية لاجئين.

وقد كان للولايات المتحدة الامبر يكية مصلحة كبيرة في اقتلاع الشعب الفلسطيني من ارضـه وزرع الكيـان الصهيـوني بدلا عنـه لكي يمارس دوره «الحضـاري»!! في «تعمـير»!! المنطقة اضافة الى تهديد وضرب اية قوة سياسية في المنطقة تحاول التخلص من قبضة السيطرة الامـبر يـاليـة بكـل ما تعنيـه السيطرة من استغلال سياسي واقتصادي. ذلك انه ومنذ رحيل بريطانيا عن مسرح الاحداث في الشرق الاوسط لعبت الولايات المتحدة الامريكية دوراً هاماً وبارزاً في احداث المنطقة خاصة بعد تزايد النفوذ السوفييتي مع بداية الخمسينات.

وخلال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي، سعت الـولايـات المتحـدة الى ضم منطقة الشرق الأوسط الى جانبها، حيث كان هاجس ترومان الاسـاسي هو «مـواجهـة» الخطـر الـروسي وتـركزت الجهود الاميركية على مواجهة التغلغل السوفييتي في المنطقة، وعلى هذا الاساس بدأت واشنطن مساع جدية لانشاء تحالف غربي - عربي - اسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط ضد السوفييت.

وقد عبر جورج ماك غي مساعد وزير الخارجية الامريكية في شهادته امام لجنة مجلس النـواب للشـؤ ون الخـارجية في ١٦ شباط ١٩٥٠ عن قلقه بشأن العلاقة بين وجود اللاجئين الفلسطينـين ومستقبـل المصـالح الامبر يكية في الشرق الاوسط ودعا الولايات المتحدة لدعم وكالة الغوث ماديا بقوله: «دعوني اتكلم بصراحة حول هذه المسألة، ان خسارة هذه المنطقة سيـاسيـا لصـالـح الاتحاد السوفيتي، ستكون كارثة كبرى، تعادل خسارتها في زمن الحرب، وبـالتأكيـد فإن المركز السياسي الاستراتيجي للاتحاد السوفييتي سيقوى بها لا يقاس اذا حقق اهدافه في الشرق الادنى، وستطول الحرب الباردة كثيراً... وعلى اساس هذه الخلفية فإن اهتـمامنـا باللاجئين الفلسطينين بني جزئياً على اعتبارات انسانية، له مبر ر اضافي، فما دامت مشكلة اللاجئين غير محلولة، فإن تحقيق التسوية السياسية سيتأخر... وسيستمر اللاجئون في لعب دور بؤ رة طبيعية للاستغلال من قبل العناصر الشيوعية والمخربة التي لا نستطيع نحن ولا تستطيـع حكـومـات الشـرق الادنى تجاهلهـا. ان وجـود ثلاثـة اربـاع مليـون من البشر العـاطلين عن العمـل والمعـدمـين وهورقم يفوق عدد الجيوش النظامية لدول الشرق الادنى مجتمعة، والذين يزداد سخطهم مع الزمن... هو اعظم خطر يهدد أمن المنطقة».

وهكـذا بقي هاجس مواجهـة الخطـر السـوفييتي مسيطـرا على عهـد ايزنهاور وسياسة امــريكـا في الشـرق الاوسـط من ١٩٥٣ وحتى بدايـة الستينـات، ومن هذا المنطلق حرص ايزنهاور ووزير خارجيته على التقرب من العرب والتودد اليهم لكسبهم الى جانب امريكا في الحـرب البـاردة، وضمن هذا الاطـار جاءت المشـاريـع الامريكية المختلفة لتوطين اللاجئين الفلسطينين مثل مشروع دالس ومشروع ايزنهاور ومشروع جونستون وغيرها.

امـا بالنسبـة لهيئـة الامم المتحـدة (التي كانت تسيطـر عليهـا في ذلك الوقت الولايات المتحـدة والـدول التي تدور في فلكهـا) فقـد ركـزت من الوجهة النظرية على التأكيد اللفظي على حق الفلسطينين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، بينما تركز السلوك العمـلي لهيئـة الامم المتحـدة على الغـاء الهـوية الوطنية للشعب الفلسطيني من اجل الحفاظ على «السـلام والامن»!! واجـراء تسـويـة للنـزاع والسعي لتـوطـين الفلسطينـين وتأهيلهم اقتصاديا واجتماعيا وتعويضهم عن ممتلكاتهم.

وقد تأكد ذلك من خلال سياسة هيئة الامم المتحدة خلال فترة الخمسينات فالاغاثة المباشرة كانت المحاولة الاولى التي قامت بها الامم المتحدة من خلال انشاء الصندوق الخاص لاغاثة الـلاجئـين الفلسطينـين ثم ما لبث ان تم اضـافـة التشغيل الى جانب الاغاثة بهدف توطين الفلسطينـين في امـاكن وجـودهـم عن طريق توفـير فرص العمـل لهم ودمجهم في اقتصاديات البلدان المضيفة لهم.

وتشغيـل الـلاجئـين الفلسطينـين يعني بالضـرورة دراسـة امكـانيات البلدان المضيفة وقـدرتهـا على استيعـاب الالاف الجـديـدة، وفي سبيـل ذلـك شكلت الامم المتحـدة لجنـة الاستقصـاء الاقتصـادي للشرق الاوسط المعروفه باسم لجنة كلاب نسبة الى رئيسها غوردن كلاب. وبناء على توصيات تلك اللجنة تبنت الامم المتحدة ومنذ مطلع الخمسينات سياسة اغـاثـة تتضمن مشـاريـع بسيطـة كشق الطرق وحفر الاقنية وبناء الآبار يعمل بها اللاجئون الفلسطينيـون لتأمـين دخـل يومي لهم كما تضمن برنـامج الامم المتحدة تمويل تنفيذ مشاريع صغيرة يقوم بها اللاجئون انفسهم كالتجارة والحدادة والخياطه. لكن وبسبب فشل مشاريع الاغـاثـة السابقة نتيجة ارتفاع كلفتها المادية والعقبات الادارية التي واجهتها اعتمدت الامم المتحـدة سيـاسـة منـح قروض صغـيرة للمسـاعـدة على اندماج الفلسطينين في اقتصاديات البلدان المضيفـة. بعـد ذلـك اقـدمت الامم المتحـدة على اعتـماد مشاريع انمائية في مجالات الـزراعـة والصناعة والخدمات والتدريب المهني وقامت بدراسات اقتصادية وتقنية لتنفيذ تلك المشـاريـع في كل من الاردن وسـوريا وصحراء سيناء لكن تلك المشاريع لقيت معارضة قوية على المستـويـات الـرسميـة والشعبيـة. كما اقـدمت الـوكـالة على تقديم المساعدات المالية للراغبين في الهجرة الى البلدان الاجنبية مثل امريكا الشمالية والجنوبية وكندا واستراليا، كما انشأت الوكالة مكتبا للتوظيف للقيام بالاتصال بالشركات والحكومات لمعرفة احتياجاتها من الموظفين والمستخدمين بحيث يتم عبر هذا المكتب توظيف المؤهلين من الفلسطينين الراغبين

في العمل .
كما افتتحت الوكالة مراكز للتدريب المهني بهدف تأهيل الشباب الفلسطيني للعمل في المجالات المتاحة خاصة في بلدان النفط .

لجنة التوفيق والمصالحة :

وقد شكلت هذه اللجنة بقرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون اول عام ١٩٤٨ ومما جاء في ذلك القرار : «أن الجمعية العامة وقد بحثت الحالة في فلسطين من جديد تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذى تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الامم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلة في فلسطين، تنشىء لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول اعضاء في الامم المتحدة تكون مهمتها :
اولا : القيام بالمهمات التي اوكلت الى وسيط الامم المتحدة السابق (الكونت برنادوت) بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ الصادر بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨ وقد كانت مهمات الوسيط الدولي التي وردت في القرار المذكور :
أ ـ استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل تأمين القيام بالخدمات العامة الضرورية لسلامة سكان فلسطين ورفاهيتهم
ب ـ تأمين حماية الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية .
ج ـ التعاون مع لجنة الهدنة في فلسطين
د ـ التعاون مع هيئات الامم المتحدة المختلفة لضمان رفاه سكان المنطقة .
ثانيا : تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها اليها القرار الحالي وتلك المهمات والتوجيهات الاضافية التي قد تصدرها اليها الجمعية العامة ومجلس الامن .
ثالثا : القيام ـ بناء على طلب مجلس الامن ـ بأية مهمة تكلها حاليا قرارات مجلس الامن الى وسيط الامم المتحدة في فلسطين او الى لجنة الامم المتحدة للهدنة .
وتطلب الامم المتحدة من اللجنة أن تبدأ عملها فورا حتى تقيم في اقرب وقت علاقات بين الاطراف ذاتها وبين هذه الاطراف واللجنة ، كما تدعو الحكومات والسلطات المعنية الى توسيع نطاق المفاوضات والى البحث عن اتفاق بطريق المفاوضات التي تجرى اما مباشرة او مع لجنة التوفيق بغية اجراء تسوية لجميع المسائل المعلقة .
وتقرر الجمعية العامة ايضا وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العدودة الى ديارهم ، واصدرت الجمعية العامة تعليماتها الى لجنة التوفيق بتسهيل اعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد واعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات .

مؤتمر لوزان:

وفي شهر اذارعام ١٩٤٩ عقدت لجنة المصالحة اول اجتماعاتها في «بيروت» ثم انتقلت فيها بعد الى «لوزان» حيث نجحت في تحقيق اتفاق على «ورقة عمل» لتسوية المشاكل القائمة بين الطرفين العربي والاسرائيلي. وفي شهر أب ١٩٤٩ اقترحت اللجنة تشكيل لجان عربية ـ اسرائيلية تجتمع تحت اشرافها.

وعلى الرغم من ان لجنة التوفيق والمصالحة قد وجدت في مؤشرات القبول العربي ـ الاسرائيلي امكانية لتنفيذ مشروع المصالحة، الا أن بروز بعض المفارقات في المواقف العربية ـ الاسرائيلية قد نسفت الى حد ما مقترحات وبيان اللجنة المذكورة.

فعلى الصعيد العربي، اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٥٠ وقررت قبول مقترحات لجنة التوفيق. الا ان الامين العام للجامعة العربية ـ عبد الرحمن عزام باشا ـ قد خفف من وقع القبول حيث قال: «ان القرار العربي لا يعني فتح باب المفاوضات المباشرة مع اسرائيل، وانه مشروط بقبول اسرائيل لمقررات الامم المتحدة حول فلسطين بها في ذلك قراري التقسيم وتدويل القدس».

اما اسرائيل فقد عبرت بتاريخ ١٣ نيسان و٨ أيار ١٩٥٠ عن استعدادها ورغبتها للبدء مباشرة بالمفاوضات من خلال اي اسلوب فعال يمكن التوصل اليه من اجل تحقيق تسوية لكافة القضايا المعلقة واحلال السلام الدائم. الا انها ـ اي اسرائيل ـ في الوقت نفسه وكعادتها انتقدت بشدة شروط الجامعة العربية واتهمت الدول العربية بالعمل على تنفيذ برامج تسليح وحصار اقتصادي ضدها مما لا يتفق مع ميثاق الامم المتحدة وروح اتفاقات الهدنة.

ومما زاد في عرقلة مساعي لجنة التوفيق هو ان كلا من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة قد اصدرت في الخامس والعشرين من ايار ١٩٥٠ بيانها الشهير والذي تعهدت بموجبه حماية حدود اسرائيل القائمة الأمر الذي اضطر حكومات كل من مصر، سوريا، لبنان، والأردن الى رفض مقترحات لجنة التوفيق.

أما فيما يتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين والتي كانت على رأس مهمات لجنة التوفيق وكانت ضمن المسائل المعلقة التي اوجدت لجنة التوفيق في سبيل حلها، فقد رفضت اسرائيل الاعلان عن استعدادها لقبول عودة مئة الف لاجىء فلسطيني الى ديارهم، وجاء في المذكرة التي بعثتها الحكومة الاسرائيلية في اواخر عام ١٩٤٩ الى لجنة التوفيق التي كانت تسعى لاقناع الحكومة الاسرائيلية بالاعلان عن استعدادها لقبول عودة ١٠٠,٠٠٠ لاجىء فلسطيني من مجموع ٩٠٠ الف لاجىء الى اوطانهم مقابل الحصول على صلح مع العرب وقد عبرت الحكومة الاسرائيلية عن رفضها القاطع لعودة حتى مثل هذا العدد الضئيل، واقترحت فيما بعد ما اسمته «بجمع شمل العائلات» حيث قبلت عودة

بضعة الاف من الفلسطينين على هذا الاساس، لعدد من السنوات ثم توقفت عن ذلك.

وقد جاء في مذكرة الحكومة الاسرائيلية الى لجنة التوفيق: «هل من المعقول اعادة خلق ذلك المجتمع الثنائي الذى ابتليت به الساحة الفلسطينية طويلا وأدى في النهاية الى حرب مكشوفة؟ ففي احسن الاحوال سينشأ وضع معقد وغير مستقر حيث يشترك في دولة واحدة شعبان او أكثر يختلفان في العنصر والدين واللغة والثقافة. ان معظم الاوضاع الشبيهة بهذا الوضع قد حلت عن طريق الهجرة، طوعا او قسرا، وبموافقة دولية او بدونها.. ان المعالجة العقلانية الوحيدة هي دمج اللاجئين في تلك البلدان العربية التي تتسع لهم وحيث لا مجال لنشوء مشاكل ازدواجية العنصر والثقافة»

مؤتمر باريس:

وفي ١٠ اب ١٩٥١ اخذت لجنة التوفيق من جديد تغازل حكومات كل من مصر، سوريا، لبنان. الاردن واسرائيل للتحضير لمؤتمر يعقد في باريس بعد شهر من توجيه الدعوة. اما الجانب العربي فقد وافق على اصدار بيان يؤكد من جديد نوايا الحكومات العربية باحترام التزاماتها المتضمنة في اتفاقات الهدنة وعزمها على عدم اللجوء الى القوة العسكرية من اجل تسوية القضية الفلسطينية واحترامها لحق كل فريق في العيش بأمان متحررا من الخوف من اي هجوم عليه من جانب القوات المسلحة التابعة للفريق الاخر. واستجابة لرسالة لجنة التوفيق المؤرخة يوم ٦ تشرين اول ١٩٥١ لممثلي الطرفين في المؤتمر والتي قالت فيها ان مقترحات الطرفين تشكل خطوة الى الامام باتجاه خلق الاجواء الملائمة من أجل انجاح المباحثات الجارية ومن اجل التقدم نحو اعادة السلام الى فلسطين، عبرت الوفود العربية عن استعدادها للدخول في المباحثات التفصيلية لتسوية النزاع رغم المناورات الاسرائيلية في المؤتمر والتي كانت ترمي الى عدم تمكين الحكومات العربية من الخروج باى نوع من التسوية السلمية التي تمكنها من الرجوع الى شعوبها بشيء سوى الاستسلام والاذلال الكاملين، اذ ان عملية رسم الحدود وتسوية النزاعات لا يمكن ان تكون لمصلحة دولة ذات بنيان توسعي واضح مثل اسرائيل.

اما بالنسبة لاسرائيل فقد استجابت لمقترحات لجنة التوفيق وتقدم ممثلو اسرائيل بمسودة معاهدة عدم اعتداء تدعو الى احترام حق كل طرف في العيش بامان وبدون ان يكون مهددا بالهجوم والاعمال العدوانية الصادرة عن الطرف الاخر ففي ١٤ تشرين اول ١٩٥١ بعث الوفد الاسرائيلي برسالة الى لجنة التوفيق اكد فيها رغبة حكومته في التعاون معها، ثم اعلن انه لا يمكن ان يقبل بوجهة نظر اللجنة حول الموقف العربي لان الاخير الزم الدول العربية باعتبارها موقعة على اتفاقات الهدنة فقط ولانه لم يتضمن أي تعهد من قبل الجانب العربي بتسوية خلافاته بالاساليب السلمية فقط ولانه حدد معنى الاعمال العدوانية

بصورة لا تشمل الا عمليات القوات المسلحة فقط وفي ٢٦ تشرين الأول ١٩٥١ وبعد اجابة لجنة التوفيق على الوفد الاسرائيلي بتاريخ ١٩ تشرين الاول بانها لا يمكن ان تقبل اى تفسير لموقفها يتضمن تقييما لمدى صلاحيات اتفاقات الهدنة او قرارات مجلس الامن او بنود ميثاق الامم المتحدة، رفض الوفد الاسرائيلي الاستمرار في المفاوضات وفشلت مهمة لجنة التوفيق.

ورغم التحفظات في الموقفين العربي والاسرائيلي فقد عقد مؤتمر باريس بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٥١، وقد قدم رئيس اللجنة مذكرة شرح فيها اهداف اللجنة من مباحثات المؤتمر وكان ابرزها:

اولا: تسوية حقوق الاشخاص واوضاعهم خاصة فيما يتعلق باعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين ودفع التعويضات عن الخسائر الناجمة عن القتال.

ثانيا: حل المشكلات المعلقة بشأن رسم الحدود واقامة المناطق المجردة من السلاح واعادة المواصلات والاجراءات الجمركية.

ثالثا: احترام الاطراف المعنية بحقوقها في التمتع بالامن والعمل من أجل السلام الدائم في فلسطين.

لكن مشروع التسوية هذا لم يقدر له النجاح، حيث ان الوفود العربية وفي مذكرتها المؤرخة بتاريخ ١٧ ايلول ١٩٥١ أصرت على ضرورة موافقة اسرائيل على عودة اللاجئين كشرط اساسي لأي تسوية، كما ان الوفد الاسرائيلي قد طالب في رد له بتاريخ ٢١ايلول ١٩٥١ على ضرورة فتح باب المفاوضات المباشرة مع الوفود العربية، كما اقترح عقد معاهدات عدم اعتداء بين اسرائيل والدول العربية المجاورة كخطوة اولى نحو عقد معاهدة سلام رسمية.

لجنة التوفيق ومشروع جديد:

على اثر فشل «مؤتمر باريس» في التوفيق بين المطالب العربية والاسرائيلية تقدمت لجنة التوفيق بمشروع جديد تضمن النقاط التالية:

اولا: الغاء كل المطالب الناتجة عن الاعمال الحربية في حرب ١٩٤٨

ثانيا: موافقة الحكومة الاسرائيلية على اعادة «عدد محدد» من اللاجئين الفلسطينيين على اسس تمكنها من دمجهم في الاقتصاد الاسرائيلي.

ثالثا: قبول الحكومة الاسرائيلية دفع تعويضات عن الممتلكات التي يتركها اللاجئون الذين لا يريدون العودة وذلك على اساس خطة تتبناها لجنة خاصة من الخبراء الاقتصاديين والماليين يتم تعيينها من قبل الامم المتحدة.

رابعا: تنظر الحكومات المذكورة وتحت اشراف هيئة الامم المتحدة في امكانية تعديل او اعادة النظر في اتفاقات الهدنة خاصة فيما يتعلق بالقضايا التالية:

أ ـ اجراء تعديلات اقليمية بما في ذلك انشاء مناطق منزوعة السلاح.

ب ـ انشاء وكالة دولية للمياه تعالج استخدام مياه نهرى (الاردن واليرموك) وروافدهما بالاضافة الى مياه بحيرة طبريا.

ج ـ مستقبل قطاع غزة الذى كانت تديره مصر.

د ـ اقامة مرفأ حر في حيفا

هـ ـ اجراء ترتيبات خاصة بالنسبة للحدود بين اسرائيل والعرب مع اهتمام خاص بمسألة العبور الحر الى الاماكن المقدسة في القدس وبيت لحم .

فشل المشروع : في ٢٦ تشرين الأول رفض الوفد الاسرائيلي الاستمرار في المفاوضات. الامر الذى ادى الى فشل اخر لمهمة لجنة التوفيق.

لجنة كلاب للتحقيق الاقتصادي :

بعد ستة اشهر من تشكيل لجنة التوفيق والمصالحة انشئت بعثة التحقيق الاقتصادي التي عرفت باسم كلاب بتاريخ ٢٣ آب ١٩٤٩ وقد صيغت المهمات التي كلفت بها هذه اللجنة بطريقة تتيح لها البحث عن حلول لتوطين الفلسطينيين في نفس الوقت الذي تعترف فيه لفظيا بحقهم في العودة. وبعد ان نجحت لجنة التوفيق في حمل الدول العربية واسرائيل على القبول «بأساس مشترك» لتسوية القضية الفلسطينية في مؤتمر لوزان ١٢ اذار ١٩٤٩ وبعد قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة ١١ أيار ١٩٤٩ حددت لجنة التوفيق مهمة بعثة التحقيق الاقتصادي وصلاحياتها في القرار الذي اتخذته بتاريخ ١ ايلول ١٩٤٩ والذي جاء فيه :

«ان لجنة التوفيق الفلسطينية، رغبة منها في تنفيذ الفقرتين ١٠ و١١ من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨ وفي الحصول على المعلومات اللازمة لتصبح اساساً للتوصيات التي قد تقدمها للجمعية العامة او للدول الاعضاء وللوكالات المتخصصة والهيئات المعنية بالامر في سبيل اتخاذ اجراءات جديدة، وبعد الاستماع الى تصريحات ممثلي اسرائيل والدول العربية بشأن عودة اللاجئين وتوطينهم والتعويض عليهم.

اولا : (١) وبناء على الصلاحيات المعطاة لها بموجب الفقرة ١٢ من القرار المشار اليه (١١ كانون الأول ١٩٤٨) تؤسس برعايتها بعثة تحقيق اقتصادية للتحقيق في الاوضاع الاقتصادية في البلدان التي تأثرت «بالنزاع» الذي دارت رحاه في الاونة الاخيرة ولتقديم توصيات للجنة تمكنها من وضع برنامج مترابط شامل يرمي الى ما يلي :

أ ـ تمكين الحكومات المعنية بالامر من القيام بالاجراءات وبرامج التنمية اللازمة للتغلب على الازمة الاقتصادية التي خلفها النزاع.

ب ـ تيسير عودة اللاجئين وتوطينهم واسترداد مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية ودفع

التعـويضـات لهم، وذلـك في سبيـل دمجهم في حياة المنطقة الاقتصادية على اساس الاعتماد على النفس في اقصر وقت ممكن.

ج ـ اقامة الاوضاع الاقتصادية التي من شأنها ارساء قواعد السلام والاستقرار في المنطقة.

ثانيا: (٢) تأمر بعثة التحقيق الاقتصادي بأن تضمن توصياتها خطة عملية لتنفيذ البرامج الموصى بها، وتقديرا تقريبياً لنفقات هذه البرامج وتوصيات بأساليب تغطية هذه النفقات».

وقد جاء في البند الثالث و ـ دراسة موضوع التعويض على اللاجئين عن املاك اولئك الـذين لا يعـودون الى ديارهم وعن الخسائر والاضرار اللاحقة بالممتلكات، بالاشارة بصورة خاصة الى الصلة القائمة بين مشاريع الاسكان المقترحة وهذه التعويضات.

وبـدورهـا قامت بعثـة التحقيق الاقتصـاديـة برفـع تقرير أولي بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٤٩ وتقـريـر نهائي بتـاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٤٩ وقد جاء في مقدمة التقرير الاولي الذي يتجـاهـل الطـابع السياسي للمشكلة الفلسطينية ويركز على الطابع الاقتصادي الناجم عن تهجـير واقتـلاع الفلسطينـين ما يلي: «اقراراً من اللجنة ان شقاء الفلسطينين هو في آن واحد احد اعراض عدم الاستقرار الاقتصادي وسبب من اسبابه، فإن البعثة توصي في هذا التقرير بأن يصار الى اتخاذ اجراءات من شأنها وضع برنامج للاشغال العامة المفيدة والتي تعمل على توفـير فرص العمـل لـلاجئـين القـادرين على العمـل، وذلك كخطـوة اولى نحو استرداد مكـانتهم، وبأن يصار في الـوقت عينـه الى الاستمـرار في تقديم الغوث طوال السنة القادمة للاجئين المعوزين.

وان الغرض من هذه التوصيات هو تلطيف حدة الازمة بواسطة العمل وتنقيص مدى المشكلة وضبطها ضمن حدود تستطيع فيها حكومات الشرق الادنى ان تتحمل ما تبقى من مسؤوليات تجاههم... ان العقدة القائمة في العلاقات بين اسرائيل والبلدان العربية «تمنع الوصول الى حل سريع لقضية اللاجئين عن طريق العودة او الاسكان على نطاق واسع».

ومن الممكن ايجـاد عمـل للاجئـين القادرين على الشغل والراغبين فيه، فهناك فرص عديدة للعمـل في تحسـين الاراضي واستصلاحها، وفي زيادة المياة المتوافرة للري، وتحسين الطرقات وتوسيع شبكاتها، وتحسين وسائل العناية الصحية والمساكن.

وقد تقدمت لجنة كلاب بثلاث توصيات في تقريرها الاولي:

١ ـ يجب الاستمـرار في برنـامـج الاغـاثـة الطاريء الذي تقوم بنفقاته الدول الاعضاء في الامم المتحـدة عن طريق تبرعـاتهـا حتى اول نيسـان ١٩٥٠ ويجب ان يظـل ما تقدمه الامم المتحدة للاجيء الواحد بموجب هذا البرنامج ـ وهو حد ادنى ـ على ما هو عليه. الا ان عدد اللاجئين المستفيدين من الاغاثة يجب ان يتناقص تدريجيا، بحيث لا يتلقى المعونة، بعد اول كانـون الثـاني ١٩٥٠ سوى ٦٥٢ الفـاً بدلا من ٩٤٠ الفاً كما هو الحال الآن ويجب ان يستمر التخفيض في عدد الـلاجئـين الـذين يتلقـون المعـونة، بالنسبة الى زيادة عدد اللاجئين وفق برنامج الأشغال العامة المقترح.

٢ ـ يجب دمج برنامج الاستمرار في المعونة المتفائلة، وبرنامج الاشغال العامة الرامي الى تنمية القدرة الانتاجية في المنطقة، في عملية واحدة تشترك فيها حكومات البلدان التي يقيم فيها اللاجئون.

٣ ـ يجب انشاء هيئة جديدة تتولى تنظيم هذه العملية المشتركة ـ عملية الاغاثة والتشغيل ـ ابتداء من اول نيسان ١٩٥٠.

أما التقرير النهائي للجنة كلاب الصادر بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٤٩ فقد جاء في مقدمته: «ان التقرير الحاضر، وعنوانه «طريقة لتنمية الشرق الاوسط اقتصادياً» هو تقريرنا النهائي، وهو لا يعالج مباشرة قضية اللاجئين الفلسطينين، بيد ان العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية في الشرق الاوسط تشبه الى حد بعيد العقبات التي تعترض استرداد اللاجئين العرب مكانتهم وحياتهم الطبيعية.

فاللاجئون العرب، في غالبيتهم، عمال زراعيون، يختلفون في خبرتهم ومهارتهم، ويشتركون في انهم الان دون ارض ودون عمل، والذين منهم غير زراعيين، كانوا في الاحوال العادية يرتزقون من خدمة حاجات المزارعين فباتوا هم ايضاً، دون موارد رزق، وينطبق هذا القول ايضا على الكثيرين من ابناء البلاد العربية التي هرب اليها اللاجئون.

إذن، فحل مشكلة الفقر والبطالة بين اللاجئين لا يتجزأ عن حل مشكلة البطالة والجوع بين فئات واسعة من ابناء الشرق الاوسط . . . إن التقدم الاقتصادي في البلدان التي تعتمد احداها على الاخرى اعتماداً متبادلا يتطلب السلام بين هذه البلدان المتجاورة».

إنشاء صندوق خاص للاجئين الفلسطينين:

(الذي انشيء بموجب قرار الامم المتحدة رقم ٢١٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثالثة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٨) وجاء فيه: بما ان مشكلة اغاثة اللاجئين الفلسطينين بكل طوائفهم هي مشكلة ملحة فورية، وان وسيط الامم المتحدة لفلسطين، في القسم الثالث من تقريره الذي قدمه في ١٨ ايلول ١٩٤٨ قد بين انه «يجب اتخاذ عمل لتعيين الاجراءات الضرورية (للاغاثة) ولتهيئة تطبيقها» وبأنه «اما ان يختار بين انقاذ حياة الالاف الكثيرة حالاً وبين القبول بتركهم يموتون».

وبما أن الوسيط بالوكالة يعلن في تقريره الملحق الصادر في ١٨ تشرين الأول ١٩٤٨ « ان وضع اللاجئين الآن حرج» وانه «يجب الا تستمر المساعدة فحسب بل ان تزداد كثيراً اذا ما اريد تجنب الكارثة».

وبما ان تخفيف وطأة المجاعة والبؤس بين اللاجئين الفلسطينين، هو اقل الشروط لنجاح جهود الامم المتحدة لاحلال السلام في ذلك البلد، فإن الجمعية العامة:

١ ـ تعرب عن شكرها للحكومات والمنظمات والافراد الذين قدموا مساعدات مباشرة او استجابة لنداء الوسيط.

٢ ـ ترى، بناء على توصية الوسيط بالوكالة، ان الحاجة تدعو الى نحو ٢٩,٥٠٠,٠٠٠ دولار لاغاثة ٥٠٠,٠٠٠ لاجيء لمدة تسعة اشهر، ابتداء من اول كانون الاول ١٩٤٨ الى ٣١ آب ١٩٤٩ وانه لا بد من اعتماد مبلغ اضافي يقدر بنحو ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار للنفقات الادارية ولنفقات العمليات المحلية.

٣ ـ تفوض الامين العام، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، ان يقدم حالا سلفة في خمسة ملايين دولار، تؤخذ من صندوق رأس المال التابع لهيئة الامم المتحدة على ان تسدد من المساهمات الاختيارية الحكومية التي تطلب وفقا للفقرة (٤)، وذلك قبل انقضاء المدة المحدودة في الفقرة (٢).

٤ ـ تحث جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة على ان تقدم بأسرع ما يمكن، مساهمات اختيارية عينية او نقدية، كافية لضمان الحصول على المؤن والاموال المطلوبة، وتعلن ان المساهمات الاختيارية للغاية نفسها من الدول غير الاعضاء مقبولة ايضا. ويجوز المساهمات النقدية بعملات غير دولار الولايات المتحدة وذلك بالقدر الذي يمكن معه تأمين سير عمل منظمة الاغاثة بهذه العملات.

٥ ـ تفوض الامين العام تأسيس صندوق خاص تدفع اليه المساهمات التي ستدار كحساب خاص.

٦ ـ تفوض الامين العام صرف الاموال التي يجري تسلمها بموجب الفقرة (٣ و ٤) من هذا القرار.

٧ ـ تكلف الامين العام وضع انظمة لادارة الصندوق والاشراف عليه وذلك بالتشاور من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية.

٨ ـ تطلب من الامين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقديم المعونة الى اللاجئين الفلسطينين، ولانشاء المنظمة الادارية التي قد تلزم لهذه الغاية، وذلك بالاستعانه بالوكالات المختصة في الحكومات المختلفة، وبالوكالات المتخصصة في الامم المتحدة، وصندوق الطواريء لرعاية الطفولة التابع للامم المتحدة (اليونيسيف) وبلجنة الصليب الاحمر الدولية، وباتحاد جميعات الصليب الاحمر، والمنظمات المتطوعة الاخرى، مع العلم ان مساهمة المنظمات المتطوعة في خطة الاغاثة لا تخرج في حال من الاحوال، عن مبدأ الحياد الذي طلبت على اساسه مساهمات هذه المنظمات.

٩ ـ تطلب من الامين العام تعيين مدير لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينين، يستطيع الامين العام ان يفوض اليه جميع ما يراه ملائما من مسؤوليات التخطيط العام لبرنامج الاغاثة وتنفيذه.

١٠ ـ توافق، بناء على اختيار الامين العام، على دعوة لجنة استشارية من سبعة اعضاء ينتخبهم رئيس الجمعية العامة ويعرض عليها الامين العام اي مسألة مبدئية اومنهجية اذا اراد ان يستفيد من مشورة اللجنة بشأنها.

١١ - تطلب من الامين العام متابعة تنفيذ برنامج الاغاثة الحالي والتوسع لتنفيذه، الى ان يتم انشاء الادارة المنصوص عليها في القرار الحالي.

١٢ - تحث منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الاغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للاجئين، وصندوق الطواريء لرعاية الطفولة التابع للامم المتحدة والمنظمات والوكالات الاخرى التي تمارس نشاطها في اطار برنامج الاغاثة المحدد في هذا القرار على ان تقدم في الحال امدادات وموظفين اختصاصيين وخدمات اخرى بالقدر الذي تسمح به نظمها الاساسية ومواردها المالية وذلك لتخفيف الوضع البائس للاجئين الفلسطينين من جميع الطوائف.

١٣ - تطلب من الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها العادية القادمة، تقريرا عن الاجراء الذي اتخذ نتيجة هذا القرار.

تأسيس وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين وتشغيلهم:

وقد شكلت بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ في الدورة الرابعة بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٤٩ وقد جاء في ذلك القرار:

ان الجمعية العامة اذ تذكر قراريها رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ وقرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨ اللذين يؤكدان بصورة خاصة احكام الفقرة ١١ من القرار الاخير.

وقد درست بتقدير التقرير المؤقت لبعثة الامم المتحدة لاجراء المسح الاقتصادي للشرق الاوسط وتقرير الامين العام عن مساعدة اللاجئين:

١ - تعرب عن تقديرها للحكومات التي استجابت بسخاء للنداء الوارد في قرارها رقم ٢١٢ الدورة الثالثة، ولنداء الامين العام للمساهمة، عينا او نقدا في تخفيف وطأة المجاعة والبؤس بين اللاجئين الفلسطينين.

٢ - تعرب كذلك عن امتنانها للجنة الدولية للصليب الاحمر، ولرابطة جمعيات الصليب الاحمر وللجنة الاصدقاء الامريكيين للخدمات، لما ساهمت به من خدمات في سبيل هذا الواجب الانساني بقيامها، على الرغم من الصعاب الجسيمة، بأعباء المسؤولية التي تطوعت للاطلاع بها بتوزيع اعانات الاغاثة والعناية العامة باللاجئين، وترحب بما قدمته من تأكيدات الى الامين العام بأنها ستستمر في التعاون مع الامم المتحدة حتى نهاية شهر آذار ١٩٥٠ على اساس مقبول من الطرفين.

٣ - تثني على صندوق الطواريء لرعاية الطفولة التابع للامم المتحدة (اليونيسيف) لمساهمته المهمة في برنامج المساعدة للامم المتحدة، كما انها تثني على باقي الهيئات والوكالات المتخصصة التي قدمت المساعدة في حقولها، وخصوصا منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة اللاجئين الدولية.

٤ ـ تعرب عن شكرها للمنظات الدينية والخيرية والانسانية العديدة التي ساهمت ماديا في اغاثة اللاجئين الفلسطينين.

٥ ـ تعترف بأنه من الضروري استمرار المساعدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينين، بغية تلافي احوال المجاعة والبؤس بينهم ودعم السلام والاستقرار، مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الاول ١٩٤٨ وتعترف ايضا بضرورة اتخاذ اجراءات فعالة في اقرب وقت، بغية انهاء المساعدة الدولية للاغاثة.

٦ ـ تعتبر ما يلزم برامج الاغاثة المباشرة ولبرامج الاعمال خلال الفترة من ١ كانون الثاني ١٩٥٠ الى ٣١ كانون الاول ١٩٥٠ وذلك وفقا لاحكام الفقرة ٩ من هذا القرار بنحو ٣٣,٧ مليون دولار، منها ما قيمته ٢٠,٢ مليون دولار للاعانة المباشرة و ١٣,٥ مليون دولار لبرامج الاعمال، وما تتطلبه برامج الاعمال، خلال الفترة من اول كانون الثاني الى ٣٠ حزيران ١٩٥١، بما فيها المصروفات الادارية، هو ٢١,٢ مليون دولار تقريباً، وتعتبر انه ينبغي انهاء الاغاثة المباشرة في وقت لا يتجاوز ٣١ كانون الاول ١٩٥٠ الا اذا قررت الجمعية العامة غير ذلك في دورتها العادية الخامسة.

٧ ـ تؤسس وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينين في الشرق الادنى وتشغيلهم أ ـ لتقوم بالتعاون مع الحكومات المحلية بالاغاثة المباشرة، وبرامج التشغيل بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادية.

ب ـ لتتشاور مع الحكومات المهتمة في الشرق الادنى، في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيدا للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للاغاثة ولمشاريع الاعمال غير متوافرة.

٨ ـ تؤسس لجنة استشارية من ممثلي فرنسا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والولايات المتحدة الاميركية، مفوضة بإضافة ما يزيد على ثلاثة اعضاء اضافيين من الحكومات المساهمة، لاداء المشورة، ومعاونة مدير وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم في تنفيذ البرنامج. وعلى مدير الوكالة واللجنة الاستشارية ان يتشاوروا مع كل حكومات الشرق الادنى المختصة، في اختيار المشاريع، وتنفيذها.

٩ ـ تطلب من الامين العام تعيين مدير وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم، بالتشاور مع الحكومات الممثلة في اللجنة الاستشارية:

أ ـ سيكون مدير وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم الموظف التنفيذي المسؤول امام الجمعية العامة عن سير البرنامج.

ب ـ يختار المدير موظفيه، ويعينهم وفقا للترتيبات العامة التي توضع بالاتفاق مع الامين العام، بما فيها القوانين والنظم السارية على موظفي الامم المتحدة التي يرى المدير والامين العام تطبيقها عليهم، وعلى المدير ان ينتفع الى الحد الممكن بتسهيلات ومساعدة الامين

العام .

ج ـ على المدير ان يضع ، بالتشاور مع الامين العام واللجنة الاستشارية لشؤ ون الادارة والميزانية ، نظما مالية لوكالة الامم المتحدة لاغاثة الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم .

د ـ على المدير ان يقوم ، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية ، بتوزيع المبالغ المتوافرة بين الاغاثة المباشرة ومشاريع الاعمال، وذلك وفقا للانظمة المالية المقررة في البند [ج] من الفقرة، وفي حال اعادة النظر في التقديرات الواردة في الفقرة(٦) .

١٠ ـ تطلب من المدير العام عقد اجتماع للجنة الاستشارية في اقرب وقت ممكن عمليا لوضع الخطط لتنظيم وادارة البرنامج واقرار قواعد الاجراءات .

١١ ـ تبقي على وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين التي انشئت بقرار الجمعية العامة رقم ٢١٢ حتى اول نيسان ١٩٥٠ اوالى التاريخ الذي تتم فيه عملية النقل المشار اليها في الفقرة (١٢) . وتطلب من الامين العام ، بالمشاورة مع الوكالات العاملة ، مواصلة الجهود لانقاص عدد حصص الاعاشة على مراحل في ضوء ما وصلت اليه بعثة المسح الاقتصادية من نتائج وتوصيات .

١٢ ـ تكلف الامين العام ان ينقل الى وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ، موجودات وديون وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين حتى ١ نيسان ١٩٥٠ اوالى اي تاريخ آخر يتفق عليه الامين العام مع مدير وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم .

١٣ ـ تحث جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة وغير الاعضاء ، على التبرع الطوعي نقدا اوعينا وذلك لضمان الحصول على كمية الامدادات والاموال اللازمة لكل مرحلة من مراحل البرنامج ، كما هو وارد في الفقرة (٦) ، وتقبل التبرعات المالية بعملات غير دولار الولايات المتحدة ما دام يمكن تنفيذ البرنامج بهذه العملات .

١٤ ـ تفوض الامين العام ، بالمشاورة مع اللجنة الاستشارية لشؤ ون الادارة والميزانية ، تسليف المبالغ المتوافرة لهذا الغرض على الا تزيد عن خمسة ملايين دولار من صندوق رأس المال العامل لتمويل العمليات طبقاً لهذا القرار، على ان يسدد هذا المبلغ خلال مدة لا تتجاوز ٣١ كانون الاول ١٩٥٠ ، من التبرعات الحكومية التطوعية التي طلبت في الفقرة ١٣ اعلاه .

١٥ ـ تفوض الامين العام ، بالمشاورة مع اللجنة الاستشارية لشؤ ون الادارة والميزانية ، مفاوضة اللاجئين الدولية ، للحصول على قرض دون فائدة لتمويل البرنامج ، لا تتجاوز قيمته ٢,٨ مليون دولار بشروط مرضية للسداد يتفق عليه بين الطرفين .

١٦ ـ تفوض الامين العام باستمرار فتح الصندوق الخاص المؤسس بقرار الجمعية العامة رقم ٢١٢ وان يسحب منه الاعتمادات اللازمة لعمليات اغاثة الامم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ، وبمقتضى طلب مدير الوكالة لعمليات وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم .

١٧ ـ تدعو الحكومات المختصة الى منح وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ، الامتيازات والحصانات والاعفاءات والتسهيلات التي منحت لاغاثة الامم المتحدة للاجئين الفلسطينيين . وكذلك جميع الامتيازات والاعفاءات والتسهيلات الاخرى اللازمة للقيام بأعمالها .

١٨ ـ تحث صندوق الطواريء لرعاية الطفولة التابع للامم المتحدة (اليونيسيف) ومنظمة اللاجئين الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الاغذية والزراعة ، والوكالات الاخرى المختصة ، والهيئات والجماعات الخاصة ، بالتشاور مع مدير وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ، على مد يد المساعدة ضمن اطار البرنامج .

١٩ ـ تطلب من مدير وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم :

[أ] ان يعين مندوبا لحضور اجتماعات مجلس المساعدة الفنية كمراقب ، لكي يصبح بالامكان تنسيق نشاطات المساعدة الفنية لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم مع برنامج المساعدة الفنية للامم المتحدة والوكالات المتخصصة المشار اليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢٢٢ الصادر في ١٥ آب ١٩٤٩ .

[ب] ان يضع تحت تصرف مجلس المساعدة الفنية معلومات تامه فيما يتعلق بأي مساعدة فنية يمكن ان تقوم بها هيئة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ، حتى يمكن ادخالها في التقارير التي يقدمها مجلس المساعدة الفنية الى لجنة المساعدة الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٢٠ ـ توعز الى وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم التشاور مع لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للامم المتحدة لما فيه خير اداء لمهمات كل منهما ، خصوصا فيما يتعلق بما ورد في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ .

٢١ ـ تطلب من المدير ان يرفع الى الجمعية العامة للامم المتحدة تقريرا سنويا عن اعمال وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ، يشمل بيانا بتدقيق الحسابات ، وتدعوه الى ان يرفع الى الامين العام اية تقارير اخرى ترى وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم احاطة اعضاء الامم المتحدة او اجهزتها المناسبة علما بها .

٢٢ ـ تكلف لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للامم المتحدة ان ترسل التقرير النهائي لبعثة المسح الاقتصادية ، مع ما ترغب فيه من تعليقات الى الامين العام ليقدمه ، بدوره ، الى اعضاء الامم المتحدة ، ووكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغليهم .

المشروع النرويجي

بعد فشل مهمة لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة تقدم مندوب النرويج بمشروع قرار الى هيئة الامم المتحدة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ من اجل تسوية الخلافات العربية ـ الاسرائيلية . وقد شاركت بعض الدول في تقديم هذا المشروع والذي نص على ما يلي :

اولا : مناشدة الطرفين العربي والاسرائيلي الامتناع عن القيام بأية اعمال عدوانية ضد بعضهما .

ثانيا : التأكيد من جديد على المبدأ القائل «بأن المسؤولية الرئيسية في الوصول الى تسوية الخلافات تقع على عاتق الحكومات المعنية .

ثالثا : حث تلك الحكومات على الدخول في مفاوضات مباشرة وفي اقرب فرصة ممكنة .

رابعا : دعوة لجنة التوفيق لتقديم خدماتها من اجل تحقيق التسوية .

مشروع «جاما» الامريكي

بعد نجاح ثورة يوليو في مصر بقيادة جمال عبد الناصر في صيف ١٩٥٢ ، وبعد ان تركزت جهود النظام الجديد في مصر للتخلص من بقايا الاستعمار الانكليزي ، وجدت الولايات المتحدة في ذلك فرصة لعرض وساطتها السرية لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية نهائيا . وعلى الرغم من ان الاتصالات المصرية ـ الاسرائيلية قد انقطعت في اوائل عام ١٩٥٥ اثر عودة بن غوريون الى السلطة وقيام اسرائيل بهجومها الشهير على غزة وتوجه مصر للحصول على السلاح من مصادر غير المصادر الغربية التقليدية والتي توجت بصفقة السلاح المعروفة مع تشيكوسلوفاكيا ، عادت الدبلوماسية الامريكية الى محاولاتها لاحياء الاتصالات المصرية ـ الاسرائيلية على اعلى المستويات . ففي ايلول ١٩٥٥ اجرى الرئيس روزفلت اتصالات سرية مع الرئيس جمال عبد الناصر هدفها اقناعه باتخاذ اجراءات معينة بهدف موازنة صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا وذلك خدمة للسلام في المنطقة كأن يعلن الرئيس عبد الناصر ان صفقة السلاح التشيكية هي اسلحة دفاعية محضة ، وان مصر مستعدة لاتخاذ خطوات ايجابية نحو السلام اذا رأت ان الطرف الاسرائيلي سيستجيب بخطوات مماثلة . ورغم ان جون فوستر دالس وزير الخارجية الامريكية قد ندد بصفقة الاسلحة المذكورة وتأثيرها السلبي على حد زعمه ، الا ان الدبلوماسية الامريكية قد حرصت على استمرارية الاتصالات السرية بين مصر واسرائيل . ولقد اطلق اسم «جاما» على المشروع وتكفل روزفلت مع مايلز كوبلاند بالجانب السري وتكفل روبرت اندرسون بالجانب العلني . اما تفاصيل مشروع «جاما» فهي كما يلي وفقا لرواية كوبلاند ومذكرات بن غوريون :

يقـوم كل من روزفلت ومـايلز كوبـلانـد بسلسلة من المحادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر هدفها الوصول الى تحديد موقف اساسي تنطلق منه المفاوضات. كما يقوم امريكيان آخـران بإجـراء محادثـات مماثلة مع بن غوريـون من أجل الوصول الى تحديد موقف اسرائيلي مشـابـه. بعـد ذلك ينتقل اندرسون بين القاهرة وتل ابيب من اجل تضييق شقة الخلاف بين المـوقفـين الى الحـد الادنى الممكن. عنـدئـذ يتم ترتيب اجتـماع سري بين عبد الناصر وبن غوريـون على متن يخت خاص في البحـر الابيض المتـوسـط لسـد الفجوة نهائيا بين الطرفين ويـؤكـد كوبـلانـد ان روزفلت حصـل على موافقـة كل من الـرئيس جمال عبـد الناصر وبن غوريون على هذه الترتيبات مع اصرار الرئيس عبد الناصر على نقطتين:

الاولى: يجب ان تحصـل مصـر على اكثـر من مجرد ممر (وسيتم تحديـد عرض هذا الممر في المفاوضات مع اسرائيل) لربطها بالاردن.

الثـانيـه: على الاسـرائيليـين ان يوافقـوا من حيث المبـدأ على قبول الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة الى منازلهم.

على هذا الاساس سافر اندرسون من القاهرة الى تل ابيب (٣) كانون الثاني (١٩٥٦) حيث عقـدت اجتـماعات مطوله مع المسؤ ولين هناك بمن فيهم بن غوريون بحضور ممثل عن دائرة الاستخبارات الامريكية. ويستفاد من مذكرات بن غوريون ان المحادثات كانت تدور حول قضيتين:

اولا: السلام بين مصر واسرائيل وتخفيف حدة التوتر والاشتباكات على الحدود، ويؤكد بن غوريون ما قاله كوبلاند حول اشتراط عبد الناصر لتحقيق السلام ان تقبل اسرائيل بحل مشكلة اللاجئين وفقا لقراراي هيئة الامم المتحدة.

ثانيا: تأمين اتصال اقليمي بين افريقيا وآسيا العربيتين.

وخـلاصـة القـول ان مشـروع جامـا قد مات ودفن نتيجة لرفض بن غوريون مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنازلات الاسرائيلية، وقد برر يعقوب هرتزوغ الذي حضر الاجتماعات الاسـرائيليـة مع انـدرسـون، موقف اسرائيل بقوله في صحيفة معاريف (٦آب ١٩٧١): ان اسـرائيـل لم تكن تعتقـد ان باستطـاعة عبد الناصر عقد صلح مع اسرائيل حتى لو اراد ذلك بسبب المعـارضـة الـداخلية والعربية لمثل هذه الاتصالات، كما يقول بن غوريون في مذكراته بأنـه كان يعتقـد ان عبـد النـاصـر كان يجري هذه الاتصـالات على سبيل المناورة ومن اجل كسب الوقت كي يتيح الفرصة امام جيشه لاستيعاب السلاح السوفياتي الجديد.

بيان دالاس في التمهيد لمشروع جونستون

في ربيـع عام ١٩٥٣ قام دالس وزيـر خارجيـة الـولايـات المتحدة الامريكية بجولة في بلدان الشـرق الاوسـط. وقـد قدم دالس في اول حزيران ١٩٥٣ تقريرا عن جولته تطرق فيه

الى قضية اللاجئين الفلسطينيين ومما جاء فيه : «وعلى مقربة من اسرائيل يتجمع العدد الاكبر من اللاجئين العرب وعددهم يزيد عن ٨٠٠ الف لاجىء وهم الذين هربوا من فلسطين عندما استولى عليها الاسرائيليون، ان بعض هؤلاء اللاجئين يمكن اسكانهم في المنطقة التي تحتلها اسرائيل حاليا، لكن غالبيتهم تستطيع بصورة اجدى ان تدمج في حياة البلدان العربية المجاورة. بيد ان هذا يعتمد على مشاريع الري التي يمكن بواسطتها استثمار اراض جديدة. ففي طول المنطقة وعرضها، نجد ان الحاجة الكبرى هي الى الماء، وتتوافر اموال الامم المتحدة، وأموال اخرى ايضا، لمساعدة اللاجئين. . . هذه الاموال يمكن انفاق القسم الاكبر منها في سبيل استثمار الانهر التي تمر في البلدان العربية واسرائيل استثماراً منسقاً. ويلاحظ الدكتور فايز صايغ ان السياسة الاميركية هذه ترتكز على القواعد التالية :

١ - التخلي عن فكرة العودة الا للقليلين من اللاجئين الفلسطينيين.

٢ - ادماج السواد الاعظم من الفلسطينيين، وحصر قضيتهم في النطاق الاقتصادي وربطها بالتنمية الاقتصادية الزراعية في المنطقة العربية.

٣ - اقتراح مشاريع ري مشتركة تقوم بها البلدان العربية واسرائيل معاً بواسطة معونات مالية من الخارج. وقد مهد تقرير وزير الخارجية الامريكي دالس هذا الى مشروع جونستون.

مشروع جونستون ١٩٥٣ - ١٩٥٥

ويستهدف هذا المشروع، معالجة او بمعنى أدق تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وقضية فلسطين برمتها، عن طريق تعاون الدول العربية واسرائيل في استثمار مياه نهر الاردن استثمارا مشتركا.

وقد بدأ اريك جونستون مبعوث ايزنهاور زياراته للمنطقة في تشرين الأول ١٩٥٣ ثم عاد الى زيارتها ثلاث مرات كانت آخرها في خريف ١٩٥٥ ويتضح الاستمرار في السياسة الامريكية، في ان قواعد مشروع جونستون كانت قد ارسيت في عهد ترومان. ففي عام ١٩٥٢ عهدت وكالة الاغاثة الى ادارة وادي تنسي الامريكية التي يشرف عليها جوردون كلاب، بوضع خطط لاستثمار مياه نهر الاردن استثمارا مشتركا، وعهدت هذه بدورها الى شركة شارل مين لوضع المخطط الهندسي فانهته بتاريخ ٣١ آب ١٩٥٣ وتم بعد ذلك ايفاد اريك جونستون الى المنطقة في تشرين الاول للقيام بالمفاوضات والوساطات اللازمة بين الدول العربية واسرائيل «للقبول بفكرة التعاون على استثمار مياه نهر الاردن».

وجاء في مقدمة الدراسة الهندسية التي كتبها جوردون كلاب نفسه ما يلي : «ان هذا التقرير يصف العناصر التي يتألف منها تنظيم فعالٌ لادلوة المياه التي تتوافر في نهر الاردن. ولا

يعير هذا التقرير اي اهتمام للاعتبارات السياسية، كما انه لا يحاول قط ان يكيف مقترحاته وفقا للحدود السياسية الراهنة». وقد اطلق على هذا المشروع «مشروع الانماء الموحد لموارد مياه نهر الاردن». اما خلاصة مشروع جونستون فهي كما يلي:

اولا: ينفذ المشروع على خمس مراحل، تستغرق كل مرحلة منها سنتين او ثلاثا، وتقدر تكاليف المشروع بنحو مائة وثلاثين مليون دولار، ينفق منها نحو ثلاثين في المائة على توليد الطاقة الكهربائية وبناء محطاتها.

ثانيا: انشاء خزان على بعد نحو عشرين كيلومتراً من ملتقى نهر الحاصباني بنهر الاردن في منطقة واقعة شرق قرية (ابل السقي) اللبنانية وفي هذا الخزان تجمع مياه النهر في فصل الشتاء وتقدر بنحو مائة وثلاثين مليون متر مكعب في العام وتوزع في الشهور التي تمس الحاجة فيها الى الري. وبواسطة هذا الخزان يصبح في الاستطاعة التحكم نسبيا في مياه القسم العلوي من نهر الاردن التي تصب في بحيرة الحوله. وتشق قناة تتفرع من هذا الخزان الى قرب مستعمرة «تل حي» (في فلسطين المحتلة) تقام عليها محطة لتوليد القوة الكهربائية، ثم تجري منها المياه الى القناة الاساسية التي ستزود منطقة جبال الجليل بالمياه.

ثالثا: انشاء سد على ملتقى مياه نهر «دان» بالقناة الاساسية في الجليل لتحويل مياه نهر دان وتل قاضي الى تلك القناة.

رابعا: انشاء سد آخر بالقرب من قرية عين الحمراء (في فلسطين المحتلة) لتحويل مياه نهر بانياس الى القناة الاساسية لري منطقة جبال الجليل.

خامسا: انشاء قناة اساسية طولها مائة وعشرون كيلومترا تتحول اليها مياه نهر بانياس ونهر دان ومنابع تل القاضي ومياه القسم الذي يقع تحت السد في نهر الحاصباني. وتسير المياه في هذه القناة جنوبا حتى تصل الى غرب مدينة طبريه. وتتفرع عن هذه القناة الاساسية اقنية فرعية طولها نحو مائة وعشرة كيلومترات لري جبال الجليل ومرج ابن عامر.

سادسا: تجفيف المستنقعات الواقعة شمالي بحيرة الحوله واستغلالها بعد ذلك في زراعة الحبوب، وانشاء قنوات محلية في تلك المنطقة وتوسيع مخرج المياه من بحيرة الحوله.

سابعا: زيادة مترين في ارتفاع السد القائم على نهر الاردن عند خروجه من بحيرة طبرية لزيادة تخزين المياه.

ثامنا: انشاء قناتين من سد بحيرة طبريه الاولى لري جميع اراضي الغور الغربي من بحيرة طبرية الى البحر الميت ويبلغ طولها نحو مائة كيلومتر (عدا الاقنية التي تتفرع عنها) اما القناة الاخرى فالغرض منها نقل المياه من بحيرة طبرية الى الغور الشرقي في اوقات الجفاف.

تاسعا: انشاء قناة تبدأ من سد نهر اليرموك قرب قرية العدسية (في الاردن) تستخدم مياهه في توليد الكهرباء بواسطة محطة تقام قرب القرية المذكورة وتحول منها مياه النهر الى بحيرة طبرية.

عاشرا: انشاء سد ومحطة كهربائية لمياه اليرموك قرب محطة (المقارن) في الاردن لتنمية المياه في خزان بحيرة طبريه.

وقد شكلت الحكومات العربية التالية: المصرية والسورية واللبنانية والاردنية لجنة فنية من الخبراء العرب لدراسة هذا المشروع وابداء رأيهم فيه. وفيما يلي اعتراض لجنة الخبراء العرب على المشروع:

أولا: رفضت لجنة الخبراء العرب مبدأ تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية لان معظم هذه البحيرة يقع تحت إشراف السلطة اليهودية، بينما تنبع هذه المياه من اراض عربيه.

ثانيا: فيما يتعلق بإنشاء سد المقارن على نهر اليرموك يقترح مشروع جونستون جعل هذا السد بارتفاع ٥٨ مترا لحجز ٧٣ مليون متر مكعب من الماء وتصريف بقية المياه الى بحيرة طبريه، على ان يكون بالامكان تعلية السد الى ارتفاع ٩٥ مترا في المستقبل لحجز ١٩٥ مليون متر مكعب اذا دعت الحاجة الى تخزين كمية اكبر من المياه لري الاراضي. ويبدو ان الغاية من ذلك ان لا يتكلف مشروع جونستون الانفاق على تعلية السد وزيادة التخزين وان تقوم بالنفقات الحكومتان السورية والاردنية كل منهما من ميزانيتها الخاصة، ولذلك اعترضت لجنة الخبراء العرب على هذا الاقتراح وطالبت بإنشاء السد على نهر اليرموك بارتفاع ١٥٠ مترا في الحال لحجز ٤٠٠ مليون متر مكعب من الماء للاستفادة منها في ري الاراضي وتوليد الكهرباء.

ثالثا: يقترح مشروع جونستون ان تكون محطة توليد القوة الكهربائية في العدسية (الاردن) بقوة ٢٣ الف كيلووات، على ان تزداد قوتها الى ٢٨ الف كيلووات اذا زاد ارتفاع السد، لكنه يرجيء امر انشاء هذه المحطة بحجة ان الاردن في غير حاجة اليها الآن. ويبدو ان سبب الارجاء هو توفير تكاليف انشائها وتحميل التكاليف على عاتق الحكومة الاردنية اذا ما رغبت في انشائها في المستقبل.

رابعا: اعترضت لجنة الخبراء العرب على اقتراح مشروع جونستون انشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية من مياه نهر الحاصباني في مستعمرة «تل حي» اليهودية وحرمان لبنان من الاستفادة منها، وطالبت بانشاء هذا المحطة في الاراضي اللبنانية، واعطاء اليهود ما يزيد عن حاجة لبنان من الكهرباء.

خامسا: بموجب مشروع جونستون لا تستطيع سورية ان تروي اكثر من ثلاثين الف دونم من الاراضي الزراعية من مياه نهر اليرموك، كما ان المشروع يحرمها من الاستفادة من مياه نهر بانياس ودان وتل القاضي في ري اية مساحة من الارض، على حين قررت لجنة الخبراء العرب ان سورية تستطيع ان تروي ما مساحته ٦٨ الف دونم من مياه نهر اليرموك و ٢٠ الف دونم من مياه نهر بانياس و٢٢ الف دونم من مياه نهر الاردن.

سادسا: بينما يحرم مشروع جونستون الاراضي اللبنانية من اية سقاية من مياه نهر الحاصباني بعد انشاء سد عليه ونقل مياهه الى المنطقة اليهودية تقرر لجنة الخبراء العرب ان في

الاستطاعة ري ثلاثين الف دونم من الاراضي اللبنانية من مياه هذا النهر.

وقد ارتفعت اصوات الاحتجاج العربية الشعبية والرسمية تطالب برفض مشروع جونستون، وكان الفلسطينيون اول من رفع صوته باستنكارها، واخر قرار لهم برفض مشروعات جونستون هو القرار الذي اتخذه مؤتمر اللاجئين المنعقد في القدس بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٥٥.

الموقف الفلسطيني من مشروع جونستون:

فيما يلي نص القرار الذي اتخذه بالاجماع مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين الذي انعقد في القدس بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٥٥: «يرفض اللاجئون الفلسطينيون كل مشروع او تفكير يرمي الى تصفية قضية اللاجئين وحل قضية فلسطين حلا لا يحقق المطالب الوطنية، كما يرفضون مشاريع الاسكان ومشروع جونستون الذي يؤدي في النهاية الى عقد صلح مع اسرائيل او التعاون معها».

وقد اصدرت اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين في قطاع غزة بدورها مذكرة ارسلتها الى رؤساء الحكومات العربية، ومما جاء في هذه المذكرة: «ان دولة اسرائيل ماهي الا بذرة الاستعمار الانجلو- امريكي في البلاد العربية ولن يكون نضال العرب نضالا صحيحا منبعثا عن الاماني القومية للامة العربية الا اذا حاربنا الاصل والفرع والذين امدوا اسرائيل بالحياة ولا يزالون يمدونها. وان في معاونة الاستعمار او مهادنته تدعيما لاسرائيل وتثبيتا لاركانها وتقوية لبنائها وها هو الاستعمار يأتي بمشروع جونستون الذي اعد لتوطين عرب فلسطين في البلاد العربية واعطاء اسرائيل كميات كبيرة من المياه العربية لاستصلاح الارض المغتصبة حتى تتسع ليهود آخرين يجلبون اليها من مختلف بقاع العالم، فإذا ما وافقت الدول العربية على مشروع جونستون وأمثاله الذي يرفضه عرب فلسطين انها تكون:

١ ـ قد باعدت بين عرب فلسطين وعودتهم الى بلادهم بتوطينهم في البلاد العربية.

٢ ـ قد قضت على قرارات الامم المتحدة بخصوص فلسطين.

٣ ـ قد قوت اسرائيل بجلب امدادات جديدة من الرجال تكون مادة هذه الدولة لتلتهم بلدا بعد آخر من البلاد العربية حتى يتحقق الحلم وتصبح اسرائيل من الفرات الى النيل.

فالموافقة على مشروع جونستون واشباهه من مشاريع الاستعمار لا تقضي به الدول العربية على فلسطين بالاندثار من الوجود فحسب بل تقضي به كل دولة من هذه الدول بالاعدام على شعبها بالذات.

مشروع دالس ١٩٥٦

بتاريخ ٢٦ آب ١٩٥٦ ألقى دالس خطابا خطيرا حدد فيه سياسة الولايات المتحدة

الامريكية تجاه القضية الفلسطينية من دون لبس او ابهام، فقضية فلسطين في نظر دالس هي قضية لاجئين ينبغي حلها عن طريق التوطين وهي قضية الخوف المتبادل والحدود. وبصدد قضية اللاجئين قال دالس: «لانهاء مأساة ٩٠٠ الف لاجيء فلسطيني، لا بد لهؤلاء المشردين من ان يستعيدوا حياتهم الكريمة عن طريق التوطين وعن العودة الى الحد الممكن. ولهذا الغرض يجب استصلاح اراض جديدة يستطيع اللاجئون ان يقيموا فيها بيوتا دائمة لانفسهم وان يعيلوا انفسهم عن طريق عملهم هم، وعلى اسرائيل ان تقدم تعويضات للاجئين، الا ان اسرائيل قد تكون عاجزة عن تقديم التعويضات الكافية دون مساعدة من الخارج، فإذا كانت الحالة هكذا، فقد يصار الى اعطاء قرض مالي لاسرائيل لتمكينها من دفع التعويضات المتوجبة عليها، الامر الذي يمكن بدوره الكثير من اللاجئين من ايجاد حياة افضل لانفسهم، وان الرئيس ايزنهاور على استعداد لان يوصي باسهام الولايات المتحدة اسهاما بالغا في مثل هذا القرض. كما انه على استعداد ايضا لان يوصي بأسهام الولايات المتحدة في تحقيق مشاريع التنمية المالية ومشاريع الري التي من شأنها ان تيسر مداورة او مباشرة في توطين اللاجئين. ويمكن تلخيص النقاط الثلاث الرئيسة التي يجب حلها لتحقيق التسوية حسب رأي دالس:

اولا: وضع حد لبؤس مليون لاجيء فلسطيني، مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة الى وطنهم الاول ضمن حدود الممكن وتوطينهم في المناطق العربية الموجودين فيها. ومن اجل تحقيق التوطين اقترح دالس استصلاح المزيد من الاراضي من خلال مشاريع الري بحيث يتمكن اللاجئون من العمل والاستقرار، ومن اجل تحقيق هذه الافكار اقترح دالس على اسرائيل دفع تعويضات للاجئين يتم تمويلها من خلال قرض دولي تشارك فيه الولايات المتحدة بصورة اساسية.

ثانيا: الخوف الذي يسيطر على دول المنطقة مما يجعلها عاجزة عن الشعور بالامان والاطمئنان، وشدد دالس ان التغلب على هذا الخوف والوصول الى الشعور بالامان، لا يمكن ان يتحققا بجهود دول المنطقة وحدها، بل يتطلبان اجراءات جماعية هدفها ردع اي عدوان بشكل قوي وحاسم. على هذا الاساس عبر دالس عن استعداد الولايات المتحدة الدخول في معاهدات هدفها منع اي عمل من قبل اي من الطرفين من شأنه تغيير الحدود بين اسرائيل وجيرانها بالقوة، بالاضافة الى كبح مثل هذا العمل.

ثالثا: من اجل ضمان الحدود يجب ان يكون هناك اتفاق مسبق حول طبيعة هذه الحدود، وبما ان الخطوط التي تفصل اسرائيل عن الدول العربية ناتجة عن اتفاقات لجنة الهدنة عام ١٩٤٩ ولا تشكل حدودا دائمة تصبح مسألة الحدود من اهم المسائل التي يجب حلها من اجل الوصول الى تسوية سلمية بين الدول العربية واسرائيل.

وهكذا يتضح ان التكتيك الامريكي البارز في المشروع يهدف الى نزع الصبغة السياسية عن النزاع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية واعادة طرح المشكلة على

اسس تكنوقراطيه قابلة للحل بالوسائل التقنية المتقدمة. اي تحويل المشكلة وتجزئتها الى التنمية المائية في المنطقة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وتأمين القروض المالية اللازمة ورسم الحدود وتوقيع معاهدات لضمان الحدود.

ردود الفعل الاسرائيلية على المشروع: في ١١ ايلول ١٩٥٥ حددت اسرائيل موقفها من مشروع دالس في تصريح أدلى به رئيس وزرائها حين قال:

١ ـ ان حكومته مستعدة لمناقشة موضوع إدخال بعض التعديلات المتبادلة على الحدود مع جيرانها العرب ولكنها غير مستعدة لتقديم أية تنازلات من طرف واحد فيما يتعلق بالأرض خاصة في منطقة النقب.

٢ ـ مع ان مشروع دالس قد جعل تعيين الحدود شرطا يجب تحقيقه قبل عقد المعاهدات الدفاعية، ترى اسرائيل ان عقد مثل هذه المعاهدات مسألة ملحة جداً.

٣ ـ ان خطوط الهدنة الحالية، مهما كانت نواقصها وسيئاتها، قد تم الاتفاق عليها بين الطرفين، في حين ان اية محاولة للوصول الى اتفاق حول تعديل هذه الخطوط في المستقبل القريب ستثير اشكالات كبيرة لا طائل منها.

٤ ـ منطقة النقب مهمة جدا بالنسبة لاسرائيل بسبب ثرواتها المعدنية وبسبب الاهمية الكبرى إزاء ايلات الذي يعطي اسرائيل موطيء قدم على البحر الاحمر.

ردود الفعل العربية: اما على الجانب العربي فقد اعلن رئيس الوزراء السوري سعيد الغزي في المجلس النيابي بتاريخ ٢٦ ايلول ١٩٥٥ رفض سورية لكل الخطط والمحاولات الرامية الى عقد سلام مع اسرائيل بما في ذلك اقتراحات دالس. ولم تحدد اية دولة عربية اخرى موقفها الرسمي من المشروع المذكور الا ان القاهرة هاجمت المشروع واعتبرته محاولة لوضع العرب تحت رحمة اسرائيل.

مشروع انطوني ايدن ١٩٥٥

بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٥٥ اعلن رئيس الوزراء البريطاني انطوني ايدن عن استعداده (مع مساهمة دول اخرى) لتقديم الضمانات الرسمية اللازمة الى اسرائيل والدول العربية اذا ما تم التوصل الى اتفاق هدفه موضوع الحدود بين الطرفين: وقد ارتكز مشروع انطوني ايدن على النقاط التاليه:

اولا: على الجانبين العربي والاسرائيلي ان يقدما تنازلات متبادلة.

ثانيا: السعي الى الاتفاق على «صيغة تسوية» بين الموقف العربي الذي يطالب بالعودة الى حدود التقسيم عام ١٩٤٧، والموقف الاسرائيلي الذي يتمسك بخطوط الهدنة كحدود دائمة.

ردود فعل اسرائيل على مشروع ايدن: اكد بن غوريون في خطاب القاه في الكنيست بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥ رفض اسرائيل للمشروع لانه اشار الى قرارات الامم المتحدة

حيث قال «ان غزو الدول العربية لارض اسرائيل في حرب ١٩٤٨ قد جعل كافة قرارات هيئة الامم المتحدة حول فلسطين لاغية وباطلة بدون اية امكانية لاعادتها الى الحياة».

ردود الفعل العربية على مشروع إيدن : لم تصدر اية تعليقات رسمية من الجانب العربي باستثناء التصريح الصحفي الذي ادلى به جمال عبد الناصر وكان يومها رئيسا للوزراء (٢٨ تشرين ١٩٥٥) حين قال: «ان عودة ايدن الى قرارات الامم المتحدة لعام ١٩٤٧ تشير الى ان حقوق الفلسطينيين لم يتم التخلي عنها ـ كما كان يظن البعض ـ من قبل الدول الكبرى وان الوقت قد حان لاعادة احياء تلك القرارات التي اهملت لمدة ثماني سنوات كما ذكر عبد الناصر في تصريحه ان ايدن لم يتقدم بأية مقترحات محددة بل عاد الى التقاط قرارات هيئة الامم المتحدة من جديد مما يشكل من وجهة نظر مصر اعترافا بحقوق الشعب العربي الفلسطيني الذي اغتصب وطنه عندما كان خاضعا للانتداب البريطاني.

مشروع اسرائيلي جديد ١٩٥٦

في الوقت الذي تخلت فيه بريطانيا عن مشروعها الذي رفضته اسرائيل وأيدته مصر، أبدت اسرائيل بعض مظاهر الاستعداد لتقديم تنازلات ضمن مقترحات نقلها انذاك «موسى شاريت» اثناء زيارته لواشنطن، وخلال محادثاته مع دالس بتاريخ ٢١ تشرين الثاني و ٦ كانون الاول ١٩٥٦. وقد نشرت تفاصيل المقترحات الاسرائيلية في واشنطن بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٥٦ وكانت على النحو التالي:

اولا : موافقة اسرائيل على اجراء تعديلات متبادلة في خطوط الهدنة بهدف تحسين الاوضاع الامنية والمواصلات مع رفضها للتفاوض على اساس خط التقسيم لعام ١٩٤٧ .

ثانيا: استعداد اسرائيل للنظر في موضوع منح الدول العربية حقوق الترانزيت التي تسهل حركة التجارة بين الشمال والجنوب (اي بين مصر ولبنان) من جهة وبين (مصر والاردن) عبر النقب من جهة اخرى، وذلك مقابل منح الدول العربية لاسرائيل حقوقا مماثلة ومشابهة كحقوق النقل البري والجوي.

ثالثا: استعداد اسرائيل لمنح الاردن تسهيلات حرة في ميناء [حيفا] وحقوق الترانزيت الضرورية من اجل الوصول اليه عن طريق البر.

رابعا: استعداد اسرائيل لجمع الاموال اللازمة من اجل التعويض على اللاجئين الفلسطينيين وقبولها للقرض الذي عرضته الولايات المتحدة للمساهمة في اعادة اسكانهم وتوطينهم.

خامسا: قبول اسرائيل بمشروع تطوير نهر الاردن الذي اقترحه «جونستون» بحيث تشترك مع الدول العربية في الاستفادة من مياه نهري الاردن واليرموك.

المشروع الكندي - ١٩٥٧

بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٥٧ طرح ليستر بيرسون وزير الخارجية الكندية مشروعا امام الجمعية العامة للامم المتحدة من اجل تثبيت الوضع في المنطقة - وليس للتسوية - وذلك على اعتبار ان المنظمة الدولية رعلى حد تعبير وزير الخارجية الكندي قد وصلت الى نقطة «اللارجوع» بالنسبة للنزاع العربي - الاسرائيلي الذي يأخذ في التصاعد بسبب المواقف المتناقضة بين الاطراف المعنية.

وقد ركز المشروع الكندي على النقاط البارزة التالية:

اولاً: تتعهد كل من مصر واسرائيل بالتقيد بدقة ببنود اتفاقيات الهدنة المعقودة في عام ١٩٤٩.

ثانيا: اقامة ادارة مدنية تابعة لهيئة الامم في غزه وذلك بالتعاون مع كل من مصر واسرائيل.

ثالثا: يقوم كل من الامين العام لهيئة الامم والمنظمة الدولية وقائد قوات الطوارىء الدولية التابعة لها بوضع الترتيبات اللازمة مع الحكومات المعنية من اجل وضع قوات الطوارىء على خطوط الهدنة.

رابعا: انسحاب القوات الاسرائيلية من شرم الشيخ على ان يتبعه دخول قوات الطوارىء الدولية اليها للمساعدة في الحفاظ على السلام.

المشروع الاسترالي ١٩٥٧

بتاريخ ٢١ تشرين الاول ١٩٥٧ اقترح «فنزيس» الرئيس الاسترالي انذاك، النقاط التالية كأساس لتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي:

(١) تسوية نهائية ومضمونة للحدود العربية - الاسرائيلية.

(٢) تسوية قضية اللاجئين.

(٣) تقديم مساعدات اقتصادية دولية غير مشروطة عسكريا الى الدول التي تحتاجها في الشرق الاوسط.

(٤) تشجيع التبادل التجاري السلمي بين الطرفين العربي والاسرائيلي.

(٥) الاعتراف بالجوانب المدنية والاقتصادية «لحلف بغداد» وتوسيعها

(٦) النظر الى مشكلة البترول وتموينه على اساس التعاون والضمانات الدولية وليس على اساس التنافس الدولي فقط.

(٧) اقامة هيئة استشارية دولية تقدم النصائح الى دول الشرق الاوسط حول مشاكلها المالية والاقتصادية.

مشروع ايزنهاور - ١٩٥٧، ١٩٥٨

على اثر تأزم الوضع السياسي في منطقة الشرق الاوسط بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ تقدمت الولايات المتحدة في مطلع عام ١٩٥٧ (٥ كانون الثاني ١٩٥٧) بمشروع ايزنهاور المعروف الذي ربط بين مقاومة الشيوعية وبين التنمية الاقتصادية، فكما ارتبط مشروع جونستون بصورة غير مباشرة بحلف بغداد فإن مشروع ايزنهاور يطرح المسألة بصورة اكثر مباشرة ووضوحا. فقد دعا مشروع ايزنهاور الى تقديم المساعدات المالية الى الدول العربية من اجل التنمية الاقتصادية مع الربط بين هذه المساعدات ومقاومة الشيوعية.

وبعد فشل هذا المشروع وبعد حوادث النصف الاول من عام ١٩٥٨ (الحرب الاهلية في لبنان، الوحدة السورية - المصرية، انقلاب بغداد وسقوط حلف بغداد) اعاد ايزنهاور طرح مشروع اخر، تقدم به الى الدورة الاستثنائية الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الشرق الاوسط وقد دعا ايزنهاور مشروعه «مخططا لسلام الشرق الادنى» وضمنه ست مقترحات، ولم يشر ايزنهاور في خطابة الى قضية فلسطين او قضية اللاجئين، بل شدد على ضرورة انشاء «مؤسسة تنمية عربية على اساس اقليمي» وذكر انه بمساعدة الامم المتحدة تتاح الان فرصة فريدة لبلدان الشرق الاوسط لتجعل مصالح امنها ومصالحها السياسية والاقتصادية تتقدم بحرية».

مشروع همرشولد - ١٩٥٩

.في الخامس عشر من حزيران ١٩٥٩ اصدرت الامانة العامة للامم المتحدة وثيقة رسمية تحمل رقم أ/ ٤١٢١ موجهة الى الجمعية العامة في دورة انعقادها العادية الرابعة عشرة وكان عنوان الوثيقة التي تقدم بها همرشولد: «مقترحات بشأن استمرار الامم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين». ويعتبر تقرير همرشولد . . ليس تنفيذا لتعهده للجمعية العامة بأن يضع دراسة عن قضية اللاجئين، بمقدار ما هو امتداد وتتمة للمشروع الذى قدمه الرئيس الامريكي ايزنهاور عام ١٩٥٨ اثناء الدورة الاستثنائية الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة للامم المتحدة على اثر الحوادث في لبنان والاردن والعراق . . وقد انبثق بيان ايزنهاور .

وبيان همرشولد عن رغبة في معالجة ازمات الشرق الاوسط (وهي غير مرتبطة ارتباطا مباشرا بالقضية الفلسطينية) بالاساليب والوسائل الاقتصادية.

ويقسم تقرير همرشولد منطقة الشرق الاوسط الى ثلاثة اقسام: (١) اسرائيل والبلدان العربية التي تنتج كميات وافرة من البترول (٢) والبلدان العربية التي لا تنتج البترول بكميات وافرة (٣) والبلدان العربية التي ينعدم لديها البترول. «ويخلص التقرير الى القول بان اسرائيل تستطيع ان تحصل من الخارج، باساليبها الخاصة على الاموال اللازمة لنموها

الاقتصادي، نموا يأخذ بعين الاعتبار سكانها الحاليين والمهاجرين المتوقع ان يتدفقوا عليها، اما البلدان العربية التي تنتج كميات وافرة من البترول، فيذهب همرشولد الى القول بأنها تستطيع ان تحصل من عائدات البترول على جميع ما تحتاج اليه من مال لتوفير نموها الاقتصادي بل انها قادرة على تمويل البلدان الاخرى في المنطقة ايضا من وفر عائدات البترول.

اما البلدان العربية التي لا تنتج مقادير وافرة من البترول مثل الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) او تنعدم لديها مثل لبنان والاردن، والتي تفتقر تنميتها الى الاموال، فهي عينها البلدان التي تقيم فيها الكثرة الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين، والواضح ان «واضع التقرير يربط ربطا وثيقا بين الحديث عن تنمية تلك البلدان العربية الثلاث بالذات، وانفاق الاموال الطائلة لهذا الغرض، وبين الحديث عن ادماج الفلسطينيين في «اقتصادياتها» وواضح من ذلك ان همرشولد لا يتطلع في تقريره الى اندماج اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من وطنهم وانه بالتالي لا يخطط لعودتهم الى ديارهم» كما ان تقرير همرشولد يتجاهل تجاهلاً كلياً حقوق اللاجئين بالتعويض اضافة الى ذلك يخلط همرشولد في تقريره بين حق العودة والتوطين ويساوي بينهما احياناً في الاهمية.

ففي الفقرة الثالثة من بقريره يقول: «بعد النظر الدقيق في مسألة اللاجئين الفلسطينيين من جميع وجوهها، اني أوصي باستمرار وكالة الاغاثة ريثما يتم ما قالت عنه الجمعية العامة من «اعادة ادماج اللاجئين في حياة الشرق الادنى الاقتصادية، اما بالعودة او بالتوطين . . طبعا لاختيار اللاجئين انفسهم»

وقد علق الدكتور عبد الله اليافي في جريدته «السياسة» في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٠٩ على مشروع همرشولد بقوله: «فلا هي الرحمة باللاجئين العرب ولا الشفقة على عيالهم واطفالهم، ولا الرغبة بوضع حد لشقائهم وبؤسهم هي التي حركت بعض الدول الغربية الكبرى عندما فكرت بمشروع الاستيطان، كلا ان الذي دفع هذه الدول الى المطالبة باستيطان اللاجئين في البلدان العربية هي رغبتها في تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية باسدال ستار النسيان على جميع مقررات الامم المتحدة ـ وما اكثر هذه المقررات التي أوصت وطالبت بعودة هؤلاء اللاجئين العرب الى ديارهم.

الموقف الفلسطيني من مشروع همرشولد

عقد في بيروت بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٥٩ مؤتمر عربي فلسطيني حضره مندوبون وممثلون عن جميع مخيمات الفلسطينيين ومختلف اماكن اقامتهم في الاراضي اللبنانية، وجميع هيئاتهم ومنظماتهم بما في ذلك الهيئة العربية العليا لفلسطين واللجنة العليا للاجئين الفلسطينيين في لبنان، والشباب العربي الفلسطيني، والمكتب العربي الفلسطيني والكشاف العربي الفلسطيني وسواها في دار الهيئة العربية ببيروت للتداول في تقرير داغ همرشولد وقد

اتخذ المؤتمر المقررات التالية :

١ ـ يقرر الفلسطينيون في لبنان التمسك بحقهم الطبيعي في العودة الى وطنهم وبلادهم ويؤكدون ان الحل الوحيد هو القضاء على اسرائيل واسترداد فلسطين وعودة اهلها اليها.

٢ ـ يعلن الفلسطينيون رفضهم لمشروع همرشولد الخاص بدمجهم في اقتصاديات الشرق الاوسط ورفضهم لكل مشروع يحول دون حقهم الطبيعي في وطنهم.

٣ ـ يعتبر الفلسطينيون قبول تقرير همرشولد وكافة المشاريع المشابهة له والمنطوية على الاسكان والتوطين والتعويضات هو خيانة وطنية لفلسطين والقومية العربية ويحذرون من قبولها.

٤ ـ ويهيب عرب فلسطين بالحكومات العربية جميعها لبذل الجهود والمساعي اللازمة لاحباط توصيات ومقترحات السكرتير العام للامم المتحدة.

٥ ـ يرحب عرب فلسطين بقرار اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية لعقد اجتماع عربي على مستوى عال لبحث قضية فلسطين، ويحثون الحكومات العربية على الاسراع في تنفيذ هذا القرار، ويهيبون بالدول التي لم تبد رايها بهذا الصدد حتى الان ان تبادر بالموافقة على ذلك.

٦ ـ نظرا لتفاقم الاخطار على قضية فلسطين، خاصة بعد صدور تقرير همرشولد الذى يرمي الى تذويب عرب فلسطين، والتعفية على اثارهم، يؤ يد عرب فلسطين الجهود المبذولة لاحياء الكيان، ويطلبون من الدول العربية الاسراع في تنفيذ هذا القرار على شكل يمكن الفلسطينيين من المساهمة الجدية العملية لانقاذ بلادهم.

٧ ـ تشكيل لجنة خاصة للقيام بالدراسات العلمية والفنية لتقرير همرشولد ورفعها الى المؤتمر.

٨ ـ لمناسبة وصول السكرتير العام للامم المتحدة الى الشرق الاوسط يعلن الفلسطينيون يوم الاربعاء الاول من تموز ١٩٥٩ يوم اضراب ع'م ومقاطعة خدمات وكالة الغوث والصيام عن الطعام اعرابا عن استنكارهم لتقريره وتمسكهم بحقوقهم القومية.

٩ ـ عقد مؤتمر عام للفلسطينيين في لبنان يوم الاحد ١٢ تموز ١٩٥٩ لمواصلة البحث في تقرير همرشولد وتوفير الاسباب والوسائل الضرورية لتمكين عرب فلسطين من الكفاح والنضال في سبيل وطنهم.

١٠ ـ ابلاغ هذه المقررات الى ممثلي الدول العربية في لبنان لرفعها الى حكوماتهم وللمراجع الدولية المختصة.

وبتاريخ ١٢ تموز ١٩٥٩ انعقد المؤتمر الشعبي العربي الفلسطيني في بير وت وكان مؤلفا من مندوبين عن جميع الهيئات والمنظمات واللجان الفلسطينية في لبنان دون استثناء، وكرر المؤتمر من جديد . . رفض عرب فلسطين لتوصيات همرشولد بشأن دمج الفلسطينيين في

الحياة الاقتصادية للشرق الاوسط ويؤكد رفضهم القاطع لجميع مشاريع التوطين والاسكان والتهجير والامتصاص وغيرها من المشاريع والبرامج المماثلة التي انها ترمي الى تصفية قضية فلسطين.

مشروع جونسون ـ ١٩٦١

كلفت الحكومة الامريكية عام ١٩٦١ الدكتور «جوزيف جونسون» رئيس مؤسسة «كارنجي» للسلام العالمي للقيام بدراسة جديدة عن مشكلة اللاجئين. وفي ٢ تشرين اول عام ١٩٦٢ اقترح «جونسون» مشروع حل تضمن ما يلي:

اولا: يعطي كل رب اسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر، وبمعزل عن اي ضغط من اى مصدر كان بين العودة الى فلسطين او التعويض.

ثانيا: ينبغي ان يكون كل لاجيء على علم تام بالامور التاليه:

أ ـ بطبيعة الفرص المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الاسرائيلي اذا هو اختار العودة.

ب ـ كمية او قيمة التعويضات التي سيتلقاها كبديل اذا هو اختار البقاء حيث هو.

ثالثا: يتم حساب التعويضات على اساس قيمة الممتلكات كما كانت عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ مضافا اليها الفوائد المستحقة.

رابعا: تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الاعضاء في الامم المتحدة بما فيها اسرائيل ـ بالاسهام في توفير الاموال اللازمة لدفع التعويضات.

خامسا: من حق اسرائيل ان تجري كشفاً «أمنياً» على كل لاجيء يختار العودة الى ارضه.

سادسا: يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطين فيها.

سابعا: يحق لكل حكومة الانسحاب من هذا المشروع اذا اعتبرت ان فيه تهديدا لمصالحها الحيوية.

ثامنا: يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية، كما ان التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الشروع في تنفيذه.

المشروع التونسي ـ ١٩٦٥ ـ

بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٦٥ تقدم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بمشروع تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي على اساس قرار التقسيم تضمن النقاط البارزة التاليه:

اولا: تعيد اسرائيل الى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ انشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية.

ثانيا: يعود اللاجئون الفلسطينيون الى دولتهم الجديدة.
ثالثا: تتم المصالحة بين العرب واسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما.
رد الفعل الاسرائيلي على مشروع بورقيبة: رحب «ليفي اشكول» في معرض رده على مقترحات بورقيبة ووصفها بالاتجاهات الجديدة التي اخذت تبرز من تحت سطح العداء العربي لاسرائيل وقال اشكول انه راغب في أخذ مشروع بورقيبة بعين الاعتبار «لكنني مضطر لان اقول بانه لم يعد لدينا مجال كبير للمقايضة في مثل هذا النوع من خطط السلام» وفي ذلك اشارة الى اقتراح بورقيبة بتنازل اسرائيل عن بعض الاراضي التي استولت عليها خارج نطاق الحدود التي اقرتها الامم المتحدة.
ردود الفعل العربية على مشروع بورقيبة: قوبلت تصريحات بورقيبة باستنكار جماعي عربي فقد استنكرته القاهرة وقالت عنه صحيفة الاهرام: «ان خطاب الرئيس بورقيبة هو أخطر خطاب من نوعه على القضية الفلسطينية كما ادلى السيد احمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر صحفي عقده يوم الجمعة ٢٣ / ٤ / ١٩٦٥ قال فيه:
«انه ليس بين صفوف الشعب الفلسطيني فلسطيني واحد يقبل مقترحات بورقيبة وان منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة لشعب فلسطين تبادر الى رفض مقترحات بورقيبة». كما رفض لبنان مقترحات بورقيبه وقال السيد حسين العويني رئيس الوزراة اللبنانية: «ان لبنان لا يسلم بسياسة المراحل المقترحة لحل قضية فلسطين، كما يرفض أي حل وسط لهذه القضية». كما رفضت الاردن وسورية مقترحات بورقيبة.

مشروع اشكول - ١٩٦٠ -

رداً على مقترحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة تقدم «ليفي اشكول» رئيس الوزراء الاسرائيلي بتاريخ ١٧ أيار ١٩٦٥ بمشروع بعد ان وضع التزامين انطلق منهما مشروعه:
أ - الواجب العام الذى تخضع له جميع الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة في العيش بسلام مع بعضها.
ب - الالتزام باتفاقات الهدنة لعام ١٩٤٨ والتي تنص من جملة ما نصت عليه: «ان الهدنة هي مرحلة انتقالية نحو السلام العادل.»
وينص مشروع اشكول على ما يلي:
اولا: تقترح اسرائيل اجراء مفاوضات مباشرة بينها وبين البلدان التي وقعت على اتفاقات الهدنة من اجل احلال اتفاقية السلام محل اتفاقيات الهدنة.
ثانيا: تتم التسوية السلمية على اساس وضع اسرائيل القائم باستثناء بعض التعديلات الطفيفة - المتبادلة والمتفق عليها - عند نقاط معينة على الحدود بهدف تسهيل الحياة اليومية للسكان.

ثالثـا : يعني السـلام حريـة الـدول العـربية واسرائيل في الاستفادة من نتائجه مثل النقل البري والجوي والاتصالات البريدية ،الراديو، والتلفزيون، الوصول الى الموانيء. وحرية الملاحة.

القسم الثالث ويشمل الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢

٢٤ ـ مشروع اسرائيلي
٢٥ ـ مشروع سكرانتون
٢٦ ـ محادثات ووساطة الدول الرباعية
٢٧ ـ مشروع اردني
٢٨ ـ مقترحات امريكية
٢٩ ـ مشروع سوفياتي مضاد للمقترحات الامريكية
٣٠ ـ مشروع اردني جديد
٣١ ـ مشروع روجرز
٣٢ ـ مشروع الرئيس السادات
٣٣ ـ مشروع حكماء افريقيا
٣٤ ـ مشروع المملكة العربية المتحدة
٣٥ ـ ملف التسوية الامريكي .

المقدمة

. . . في صبيحة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ شنت اسرائيل حربا مدروسة على اعلى المستويات السياسية والعسكرية بناء على دوافع اقتصادية وتوسعية «وضرورات أمنية»!! وقد اسفرت هذه الحرب التي عرفت فيما بعد بحرب حزيران ١٩٦٧ اوحرب الايام الستة كما تسميها اسرائيل، اسفرت عن توسع اسرائيل في الاراضي العربية المجاورة واحتلالها لاراض جديدة تبلغ مساحتها الاجمالية أربعة اضعاف المساحة التي احتلتها من فلسطين عام ١٩٤٨ فقد احتلت الضفة الغربية بأكملها ومساحتها ٥٨٧٨ كيلومتراً مربعاً وشبه جزيرة سيناء ومساحتها ٦١١٩٨ كيلومتراً مربعاً و١١٥٠ كيلومتراًمربعاً من هضبة الجولان السورية وقطاع غزة بكامله ومساحته ٣٦٢ كيلومتر مربع كما اسفرت هذه الحرب عن اخضاع حوالي ١,٥ مليون مواطن عربي في الاراضي العربية المحتلة الى الحكم العسكري الاسرائيلي.

ولقد كانت الشهوة التوسعية الاسرائيلية وراء العدوان الاسرائيلي يوم ٥ حزيران رغم كل الذرائع والمناورات السياسية والدبلوماسية التي كانت توزعها اسرائيل على الصعيد العالمي، وقد برزت تلك الغاية في كتاب بعنوان «الشرق الاوسط سنة ٢٠٠٠» الذي قامت اسرائيل بتوزيعه في انحاء العالم حيث جاء في ذلك الكتاب: «ان الغاية من حرب ١٩٦٧ بين اسرائيل والعرب هي تبديل الحدود القائمة حيث ان احتلال الاراضي العربية المجاورة سيحسن حالة اسرائيل الاقتصادية والسياسية، ومن هنا جاءت منطلقات الهجوم والدفاع الاسرائيلي لتجعل من الضروري احتلال المناطق التالية:

١ ـ منطقة قطاع غزة وهذه ستضمن لاسرائيل سلامة المراكز الاسرائيلية الجنوبية وتمكنها ايضا من اغتصاب القطاع الجنوبي لشبه جزيرة سيناء وتأمين منفذ من ايلات.

٢ ـ احتلال شبه جزيرة سيناء لجعل الهجوم المصري غير ممكن الحدوث ووضع مصر نفسها في خطر دائم من المهاجمة.

٣ ـ احتلال المنطقة الشرقية (الاردن والضفة الغربية) والاستيلاء على هذه المناطق سيمكن اسرائيل من اقامة حدودها مع العراق والسعودية.

٤ ـ احتلال المنطقة الشمالية، وتشمل الجولان وجبل الشيخ وجنوب لبنان وقد تميزت حرب حزيران ١٩٦٧ بما عكسته من تحول عميق نجم عنه مجموعة من التحولات والتفاعلات والتطورات المتعددة الابعاد، بحيث اصبحت تشكل نقطة تحول حقيقية لمنطلقات جديدة لشحن طريق النضال القومي وبلورة استراتيجية عربية دفاعية لتصحيح الميزان في الصراع العربي ـ الاسرائيلي وكسر اسطورة التفوق الاسرائيلي واسقاط الاستراتيجية الاسرائيلية القائمة على فرض شروط السلام الاسرائيلي على الامة العربية.

ولعل من ابرز نتائج هذه الحرب ظهور المنظمات الفلسطينية حاملة لواء مقاومة الاحتلال الاسرائيلي داعية الى ابراز الهوية الفلسطينية بعد ان شكلت في وقت سابق منظمة التحرير الفلسطينية. ففي عام ١٩٦٤ ظهرت الى حيز الوجود فكرة الكيان الفلسطيني في أول مؤتمر قمة عربي عقد في القاهره يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤، حيث تقرر في ذلك المؤتمر تكليف السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية بالاتصال بالشعب الفلسطيني والدول العربية بغية وضع القواعد السليمة لانشاء كيان فلسطيني وذلك لتمكين الشعب الفلسطيني من تحرير وطنه وتقرير مصيره. وبتاريخ ٢٨ أيار ١٩٦٤ عقد في مدينه القدس المجلس الوطني الفلسطيني الاول وقرر اعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اعترف فيها بعد بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني في القمة العربية التي عقدت بالرباط عام ١٩٧٤.

وبعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧ اتخذ مجلس الامن الدولي أول قرار بوقف اطلاق النار وهو القرار رقم ٢٣٣ ثم اتخذ في الايام التالية قرارات اخرى هي ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، وهنا لا بد من الاشارة الى ان القيمة القانونية لمثل هذه القرارات كانت تتناقض مع جميع قرارات وقف اطلاق النار التي اتخذتها الامم المتحدة في السابق حول العديد من المشاكل الدولية مثل «مشكلة كشمير» و «مشكلة كوريا» «والسويس» اذ ان جميع قرارات وقف اطلاق النار هذه تضمنت دعوة المتحاربين الى العودة للمواقع التي كانت فيها جيوشهم قبل اندلاع القتال. حيث انه من الطبيعي بعد ان يتم التوصل الى وقف اطلاق النار ان ينتقل مجلس الامن الى المسائل الاكثر اهمية والمتعلقة بإعادة السلام الى المنطقة وعلى رأسها انسحاب القوات الى المواقع الا ان ذلك لم يحدث في قرارات مجلس الامن التي اتخذت بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧.

ولم تكتف اسرائيل بما حققته من مكتسبات قانونية متمثلة في قرارات مجلس الامن وعلى رأسها قرار رقم ٢٤٢، وما حققته من مكتسبات جغرافية باحتلالها الضفة الغربية

وقطاع غزة وسيناء والجولان بل استمرت في غطرستها وشهوتها التوسعية.

وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧ شهدت المنطقة عدة مشاريع للسلام كان نصيبها الفشل، فقد اتسمت الفترة التي اعقبت الحرب بكثرة المشاريع التي استهدفت وضع حد للنزاع العربي - الاسرائيلي، كما اتسمت هذه الفترة ايضابتعنت اسرائيل وتصلب مواقفها وردودها السلبية تجاه كافة مشاريع السلام المطروحة من جهة ومرونة المواقف العربية الرسمية الذي اخذت تلائم نفسها مع الأوضاع العالمية والمحلية المتغيرة والمستجدة من جهة اخرى.

ففي الفترة التي سبقت حرب حزيران والفترة التي سبقت قيام «دولة اسرائيل» كانت المواقف الاسرائيلية تجاه الحلول السلمية المقترحة من قبل طرف ثالث تتسم بالتروي بشكل عام او بعدم الرد السلبي على امل ان يرد العرب ردا سلبيا، وبذلك تفشل تلك الحلول، قبل ان يكلف الاسرائيليون انفسهم عناء الرد عليها، الامر الذي من شأنه ان يخلق انطباعاً في المحافل الدولية وبين اوساط الرأي العام العالمي بأن الموقف العربي يميل الى التعنت والتشدد بينما يميل الموقف الاسرائيلي الى المرونة واللين.

غير ان هذا الموقف انقلب رأسا على عقب بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وتقول صحيفة دافار[١]: «منذ حرب الايام الستة يخيل لنا ان اليهود والعرب قد تبادلوا ادوارهم التقليدية. ففي الماضي كان من الممكن الاعتماد كليا على العرب لافشال اية بادرة من اجل السلام دون ان نلطخ ايدينا... واليوم تغيرت الصورة، فالعرب يظهرون في كل مرة مبادرات جديدة ومتلائمة مع الموقف الدولي أملا منهم ان نقوم نحن بنسف الموقف».

وقد كانت محاولة التوصل الى تسوية سلمية للنزاع العربي - الاسرائيلي هي الخط الرئيسي الذي سارت عليه مصر والاردن وبعض الدول العربية بعد عدوان حزيران ١٩٦٧، وفي سبيل تحقيق ذلك فإنها بادرت الى قبول جميع المشاريع التي تقدمت بها اطراف ثالثة رغم ان هذه المشاريع تجاهلت حقوق شعب فلسطين القومية والانسانية، وحتمت على العرب قبول اسرائيل كدولة قائمة ذات سيادة متنازلة بذلك عن الموقف العربي الرافض تقليديا للوجود الاسرائيلي.

وقد اصطدمت جميع مشاريع السلام التي طرحت بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بموقف اسرائيل المتعنت ورفضها لجميع هذه الجهود مما كشفها امام العالم بأنها دولة لا تريد السلام وانما تريد الاحتفاظ بالارض العربية التي احتلتها. وكان خط السياسة الاسرائيلية العام هو التصلب من اجل فرض الامر الواقع وارغام العرب على الاستسلام لشروط اسرائيل والدخول في مفاوضات مباشرة معها.

وينبع الموقف الاسرائيلي هذا من طبيعة اسرائيل الاستعمارية الرامية الى فرض وصايتها على منطقة الشرق الاوسط والاشراف عليها لصالحها اولاً ولصالح القوى المتحالفة معها ثانيا فالتسوية السلمية بالنسبة لها هي سقوط كافة الحواجز والجدران بينها وبين الدول العربية بحيث لا يعود هناك شيء اسمه قطيعة بين الطرفين وتحل محل العلاقات العدائية

صلات وثيقة من التعاون بدون وسطاء دوليين وبدون وصاية الدول الكبرى، وبذلك تصل اسرائيل الى هدفها المنشود وهو اضفاء صفة الشرعية على اغتصابها لفلسطين. وأول خطوة على تحقيق هذا الهدف كانت رفض كل مبادرات السلام العربية القائمة على اساس الضمانات الدولية والعمل على جر مصر والبلدان العربية الاخرى الى مفاوضات مباشرة حول كافة الامور كما تراها اسرائيل.

في صبيحة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ تعرضت الأمة العربية لعدوان اسرائيلي واسع النطاق اصبح يعرف باسم «حرب حزيران» وكان من نتائج ذلك العدوان استيلاء اسرائيل على اجزاء كبيرة من المرتفعات السورية اضافة الى الضفة الغربية وشبه جزيرة سيناء وتشريد غالبية سكان هذه المناطق.

وفي نفس اليوم الذي بدأ فيه العدوان عقد مجلس الامن الدولي جلسة طارئة في محاولة لوقف القتال الناشب في المنطقة، وبعد نقاش طويل ومداولات حامية اصدر المجلس في ٦ حزيران ١٩٦٧ قراره رقم ٢٣٣[1] وينص على ما يلي:

ان مجلس الامن بعد اطلاعه على التقرير الذي رفعه الامين العام عن الوضع واستماعه الى البيانات التي تليت في المجلس، ولشعوره بالقلق لنشوب القتال وللوضع الحافل بالاخطار في الشرق الادنى:

أولا: يطلب من الحكومات المعنية كخطوة اولى اتخاذ اجراءات فورية لوقف اطلاق النار في الحال ووقف كل النشاطات العسكرية في المنطقة.

ثانيا: يطلب من الامين العام اطلاع المجلس على تطورات الموقف أولا بأول وبصورة فورية.

لكن اسرائيل لم تستجب لهذا القرار باعتبارها الدولة المعتدية، فعاد مجلس الامن في ساعة مبكرة من صباح يوم ٧ حزيران ١٩٦٧ وأصدر قراره الثاني بطلب وقف القتال.

قرار مجلس الامن رقم ٢٣٤[٢]

إن مجلس الامن يلاحظ انه على الرغم من النداء الذي وجهه الى الدول المعنية بأن تتخذ فورا جميع الوسائل كخطوة اولى لوقف اطلاق النار وجميع النشاطات العسكرية في الشرق الأدنى (قرار مجلس الامن رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٧) فإن الاعمال العسكرية ما زالت مستمرة في المنطقة.

وان المجلس اذ يعبر عن قلقه من استمرار النشاطات العسكرية يمكن ان يخلق وضعا

---

(1) Resolutions And Decisions of the Security Council 1967 United N.

(٢) المصدر السابق.

في المنطقة اكثر خطورة من الوضع الراهن:

اولا: يطلب ان تبادر الدول المعنية الى وقف اطلاق النار كخطوة أولى وان توقف جميع النشاطات العسكرية في الساعة الثامنة (بتوقيت غرينتش) من مساء يوم ٧ حزيران ١٩٦٧.

ثانيا: يطلب من الامين العام اطلاع المجلس على تطورات الموقف أولا بأول وبصورة فورية...

وافق الاردن على وقف القتال يوم ٧ حزيران احتراما لقرار مجلس الامن كما اعلنت الجمهورية العربية المتحدة يوم ٨ حزيران ١٩٦٧ التزامها بقرار مجلس الامن ويوم ٩ حزيران اعلن اوثانت السكرتير العام للامم المتحدة انه تلقى من كل من سوريا واسرائيل رسالة تعلن قبولهما رسميا نداء وقف اطلاق النار...

وعلى الرغم من قبول سوريا واسرائيل رسميا بوقف اطلاق النار، فأن القوات الاسرائيلية بقيت مستمرة في هجومها على الجبهة السورية مما دعا مجلس الامن الى اصدار قراره رقم ٢٣٥ في ٩ حزيران ١٩٦٧ وفيما يلي نص القرار:

قرار مجلس الامن رقم ٢٣٥[1].

«ان مجلس الامن، عطفا على قراريه رقم ٢٣٣ الصادر في ٦ حزيران ١٩٦٧ ورقم ٢٣٤ الصادر بتاريخ ٧ حزيران ١٩٦٧، واذ يلاحظ ان حكومتي اسرائيل وسوريا قد اعلنتا قبولهما المتبادل بطلب المجلس القاضي بوقف القتال واذ يلاحظ التصريحات التي صدرت عن ممثلي سوريا واسرائيل:

اولاً: يؤكد قراراته السابقة بشأن ايقاف اطلاق النار وجميع الاعمال العسكرية فوراً.

ثانيا: يطلب ايقاف اعمال العداء في الحال.

ثالثا: يطلب من الامين العام ان يجري اتصالات فورية مع حكومتي اسرائيل وسورية لوضع ترتيبات من اجل تطبيق القرارات المذكورة اعلاه وان يبلغ مجلس الامن بنتائج اتصالاته في موعد لا يتجاوز الساعتين من الآن.»

وفي ١٠ حزيران ١٩٦٧ تلقى اوثانت الامين العام للامم المتحدة تقريرا من الجنرال «اود بول» كبير المراقبين الدوليين على الهدنة في فلسطين يفيد ان سوريا واسرائيل توقفتا عن اطلاق النار وان كل شيء هاديء على الجبهة.

الا ان هذا الهدوء لم يستمر على الجبهة السورية مما دعا مجلس الامن الى الاجتماع مرة اخرى حيث وافق بالاجماع على قرار ثان بوقف اطلاق النار بين سوريا واسرائيل وذلك يوم ١١ حزيران ١٩٦٧ وقد عرف ذلك القرار بالقرار رقم ٢٣٦ وهذا نصه:

(1) Resolutions and Decisions of the Security Council 1967 United N.

قرار مجلس الامن رقم ٢٣٦

«ان مجلس الامن، بعد ان اخذ علما بالتقارير الشفوية عن الوضع بين اسرائيل وسوريا التي قدمها الامين العام للمجلس في الاجتماعات ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ والمعلومات الاضافية الموجودة في الوثائق:

(S/7930 and Ad. 1 - 3)

اولا: يشجب جميع حوادث خرق وقف اطلاق النار.

ثانيا: يطلب من الامين العام ان يستمر في تحقيقاته وان يقدم تقريرا الى المجلس في اقرب وقت ممكن.

ثالثا: يؤكد ان دعوته لوقف اطلاق النار ووقف جميع النشاطات العسكرية تتضمن منع اي تحركات عسكرية الى الامام تالية لوقف اطلاق النار.

رابعا: يدعو الى عودة اية قوات قد تكون تحركت الى الامام بعد الساعة السادسة عشر والدقيقة الثلاثين بتوقيت غرينتش في العاشر من حزيران ١٩٦٧ الى مواقع وقف اطلاق النار فوراً.

خامسا: يدعو الى التعاون الكامل مع كبير مراقبي هيئة الامم ومع المراقبين لتنفيذ وقف اطلاق النار بما في ذلك اعطائهم حرية الحركة ووسائل الاتصالات المناسبة[1]

وبعد ان انتهت معارك حزيران ١٩٦٧، واصل مجلس الامن بحثه في قضية الشرق الاوسط، فتوالت اجتماعاته وطالت مناقشاته التي كان يتنازعها اتجاهان متناقضان متعارضان: الاتجاه الاول ويدعو الى شجب العدوان الاسرائيلي ويطالب بانسحاب القوات المعتدية من الاراضي العربية التي استولت عليها انسحابا غير مشروط، ويؤيد هذا الاتجاه الاتحاد السوفيتي والاتجاه الثاني وتدعمه الولايات المتحدة ويعارض ادانة اسرائيل ويصر على ربط مسألة الانسحاب بشرط اعتراف العرب بالوجود الاسرائيلي.

ونظرا لتعارض هذين الاتجاهين وبالنظر الى حق الفيتو الذي يتمتع به كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، كانت النتيجة اخفاق مجلس الامن في ارغام اسرائيل على احترام مبادىء العدالة الدولية والانسحاب من الاراضي العربية المحتلة.

قمة غلاسبورو

في ١٧ حزيران ١٩٦٧ عقد اجتماع بين «كوسيغن» «وجونسون» في غلاسبورو وقد

---

(١) مجلة الجمهور اللبنانية ٢٣ نيسان ١٩٧٠.

عرض الرئيس الامريكي النقاط التالية امام «كوسيغن» كإطار عام لاحلال السلام في الشرق الاوسط :

أولا : انسحاب كافة القوات العسكرية وانهاء حالة الحرب .

ثانيا : الاتفاق بين كافة الاطراف المعنية على الاعلان عن احترام حقوق كل طرف بالمحافظة على دولته القومية المستقلة بذاتها .

ثالثا : ضمان السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكافة دول المنطقة .

رابعا : ضمان المصالح الحيوية لجميع الدول في المنطقة وحمايتها .

خامسا : التخلي عن العنف في العلاقات بين دول المنطقة .

سادسا : ضمان حقوق جميع الدول في المرور الحر والبريء في جميع الممرات المائية الدولية .

سابعا : تسوية عادلة ودائمة لمشكلة اللاجئين .

ثامنا : اتفاق على ان تعطى الاولوية لتحسين الاقتصاد الوطني ومستوى المعيشة لدول المنطقة قبل سباق التسلح .

تاسعا : حماية الاماكن المقدسة مع ضمانات دولية لحرية الوصول اليها .

عاشرا : نظام دولي تساهم فيه هيئة الامم لمساعدة الدول المعنية على تحقيق الاهداف المعلنه اعلاه .

«مشروع الرئيس الاميركي جونسون»

بتاريخ ١٩ حزيران وفي خطاب للرئبس الأمريكية جونسون جدد فيه السياسة الخارجية الأمريكي عرض مشروعا مؤلفا من خمس نقاط للسلام وهي :

أولا : لكل دولة في المنطقة حق اساسي في الحياة ينبغي احترامه من قبل جيرانها .

ثانيا : يجب حل مشكلة اللاجئين حلا عادلا ، خاصة وان حرب حزيران ١٩٦٧ قد اقتلعت معها المزيد من الناس من موطنهم الاصلي ، لذا ينبغي على دول الشرق الاوسط توجيه جهودها نحو رفع الظلم الذي لحق بهؤلاء الناس .

ثالثا : ينبغي احترام حرية الملاحة «البريئة» في الممرات المائية الدولية لان العمل غير المسؤول والاساسي الذي كان وراء تفجير الحرب هو القرار التعسفي باغلاق «مضائق تيران» .

رابعا : وضع حد لسباق التسلح في الشرق الاوسط ، وستعمل الولايات المتحدة بدورها على استخدام كل طاقاتها الدبلوماسية لايجاد السبل للحد من هذا السباق . وهنا اقترح جونسون ان تدعو الامم المتحدة جميع اعضائها بالاعلان عن وقف جميع شحنات الاسلحة المرسلة للشرق الاوسط .

خامسا : من الضروري احترام الاستقلال السياسي والسلام الاقليمي لجميع الدول في

المنقطة. وتمشيا مع ذلك فأن ما تحتاج اليه الدول المعنية بالنزاع الآن هو «حدود» معترف بها بدلا من خطوط الهدنة المعرضة باستمرار للاختراق والتدمير والحرب وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للاديان الثلاث الكبرى في الاماكن المقدسة في القدس.

وبسبب موقف الجمود الذي وصل اليه مجلس الامن في سعيه لحل ازمة الشرق الاوسط اتخذ الاتحاد السوفيتي زمام المبادرة بنقل القضية برمتها من مجلس الامن الى الجمعية العامة للامم المتحدة. ففي ١٣ حزيران ١٩٦٧ طلب عقد دورة طارئة للجمعية العامة لدعم طلباته بشأن انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها من مصر وسوريا والاردن.

وإستجابة لهذا الطلب عقدت الجمعية العامة في ١٧ حزيران ١٩٦٧ دورة طارئة لمناقشة الوضع في الشرق الاوسط وقد تضمن جدول الاعمال العديد من المشاريع اهمها:

«المشروع السوفيتي»

بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٧ تقدم الاتحاد السوفيتي بمشروع تسوية الى الجمعية العامة للامم المتحدة تضمن النقاط البارزة التالية:

أولا: يشجب بحزم اعمال اسرائيل العدوانية واستمرار احتلالها لجزء من اراضي الجمهورية العربية المتحده، سوريه، الاردن، مما يمثل عملا عدوانيا.

ثانيا: يطالب اسرائيل بالانسحاب الفوري وبدون قيد اوشرط من اراضي هذه الدول الى مواقع وراء خطوط الهدنة التي اشترطت في اتفاقات الهدنة العامة، وبأن تحترم كيان المناطق المجردة من السلاح والتي حددتها ايضا اتفاقات الهدنة هذه.

ثالثا: يطالب اسرائيل بأن تصلح اصلاحا كاملا وفي اقصر فترة ممكنة من الزمن جميع الاضرار التي انزلها عدوانها برعايا الدول العربية الثلاث وبأن تعيد اليهم جميع الاملاك المصادرة وغيرها من الموجودات المادية.

رابعا: يناشد مجلس الامن التعهد من جانبه باتخاذ كافة الاجراءات الفعالة والفورية لازالة اثار العدوان الذي ارتكبته اسرائيل.

وقد صوتت الى جانب المشروع: افغانستان، الجزائر، بلغاريا، بوروندي، روسيا البيضاء، كمبوديا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، غينيا، هنغاريا، الهند، اندونيسيا، العراق، الاردن، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، مالي، موريتانيا، منغوليا، المغرب، الباكستان، بولندا، السعودية، الصومال، السودان، تونس، اوكرانيا، الاتحاد السوفيتي، مصر، تانزانيا، اليمن، يوغسلافيا، زامبيا.

وقد عارضت المشروع: بورما، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، سيلان، تشاد، الصين الوطنيه، الكونغوبرازافيل، قبرص، فرنسا، الغابون، ايران، كينيا، النيجر، رومانيا، نيجيريا، السنغال، سنغافوره، جنوب افريقيا، اسبانيا، تايلند، تركيا، اوغنده.

«المشروع الأمريكي»

في ١٩٦٧/٦/٢٠ قدمت الولايات المتحدة مشروعا جديدا الى الجمعية العامة يرفض فكرة الانسحاب غير المشروط ويدعو الى عقد مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية ويشترط الانسحاب بالدخول في مثل هذه المفاوضات وابرز بنود المشروع الامريكي:

أولا: توافق على وقف اطلاق النار الذي تحقق عملا بمقررات مجلس الامن (رقم ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦) وتدعو الى تقيد الأطراف المعنية بها تقيداً تاماً.

ثانيا: تقرر ان غايتها يجب ان تكون سلاما مستمرا ودائما في الشرق الاوسط.

ثالثا: ترى ان هذه الغاية يجب ان تحقق عن طريق ترتيبات يتم التفاوض عليها وبمساعدة طرف ثالث مناسب وتكون «الترتيبات» هذه على الاسس التالية:

[١] اعتراف متبادل بالاستقلال السياسي والسيادة الاقليمية لجميع بلدان المنطقة بما في ذلك اعتراف بالحدود وترتيبات اخرى من بينها: التباعد وسحب القوات مما يضمن سلامة هذه البلدان من الارهاب والتدمير والحرب.

[٢] حرية الملاحة المائية.

[٣] حل عادل لمشكلة اللاجئين.

[٤] تسجيل شحنات الاسلحة الى المنطقة وتحديدها.

[٥] الاعتراف بحقوق جميع الدول ذات السيادة في العيش بسلام وأمن.

رابعاً: تطلب من مجلس الامن الدولي الاستمرار في وضع حالة المنطقة قيد الدراسة الدقيقة.

«المشروع الالباني»

بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦ قدم وزير خارجية البانيا مشروع قرار يتضمن ادانة اسرائيل واتهامها بالقيام بعدوان مسلح مقصود ومعد منذ وقت طويل بمساعدة مباشرة من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ويدعو الى سحب جميع القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية والتعويض الفوري والكامل عن الاضرار التي سببتها.

وقد ايدت المشروع: البانيا، الجزائر، بلغاريا، روسيا البيضاء، كمبوديا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، العراق، الاردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، منغوليا، بولندا، السعودية، سوريا، اوكرانيا، الاتحاد السوفيتي، اليمن، مصر.

«المشروع النيجيري»

بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ قدمت نيجيريا مشروعا للسلام يدعو الى الانسحاب

الاسرائيلي من الاراضي المحتلة واقامة وجود للامم المتحدة في مناطق مجردة من السلاح على جانبي الحدود العربية ـ الاسرائيلية ، كما يدعو الى تأليف لجنة دولية للاماكن المقدسة مع ضمان حرية الوصول الى هذه الاماكن والى التعجيل في ارسال مساعدات الاغاثة للاجئين وايفاد مبعوث للامم المتحدة للقيام بجولة في الشرق الاوسط يضع فيها التوصيات التي ترمي الى عقد معاهدة صلح دائم. وأبرز نقاط المشروع النيجيري :

[١] إنسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة .

[٢] إقامة وجود للامم المتحدة في مناطق مجردة من السلاح على جانبي الحدود العربية ـ الاسرائيلية .

[٣] تأليف لجنة دولية للاماكن المقدسة مع ضمان الامم المتحدة لحرية الوصول الى هذه الاماكن .

[٤] التعجيل في ارسال مساعدات الاغاثة للاجئين على ان تتزعم ذلك الدول الكبرى .

[٥] تأكيد الامم المتحدة مجددا لقراراتها السابقة والرامية الى تحقيق العدالة والسلام في الشرق الاوسط .

[٦] إيفاد مبعوث للامم المتحدة للقيام بجولة في منطقة الشرق الاوسط يضع فيها التوصيات الرامية الى عقد معاهدة صلح دائمة .

«المشروع الروماني»

بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٣ قدم رئيس وزراء رومانيا مشروعا لحل ازمة الشرق الاوسط تناول النقاط البارزة التاليه :

أولا : احترام الكيان الاقليمي لبلدان المنطقة بما في ذلك تأمين سلامة الحدود والرقابة الدولية عليها .

ثانيا : ضمان حقوق جميع الدول بالمرور البريء في الممرات المائية الدولية .

ثالثا : الاسراع في ايجاد حل مبكر وعادل لمشكلة اللاجئين .

رابعا : الاعتراف بالاهتمام الدولي بصيانة المصالح الروحية والدينية الخاصة في القدس للديانات الثلاث الاسلامية والمسيحية واليهودية .

«مشروع دول عدم الانحياز»

بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ قدمت مجموعة دول عدم الانحياز مشروعا يدعو الى الانسحاب الاسرائيلي من المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ ومطالبة الامين العام للامم

المتحـدة بالعمـل بمسـاعـدة هيئـة الـرقـابة الدولية على ضمان المراعاة التامة من قبل الجميع لنصـوص اتفـاقيـات الهـدنة المعقودة بين اسرائيل والدول العربية كما يطالب المشروع ببحث الوضع في المنطقة بعد اكتمال انسحاب القوات الاسرائيلية. وأبرز نقاط مشروع دول عدم الانحياز:

أولا: دعـوة اسـرائيـل الى ان تسحب قواتهـا فورا الى ما وراء خطـوط الهـدنة وذلك وفقا لاتفاقات الهدنة المعقودة بين اسرائيل والبلدان العربية.

ثانيا: تطلب من السكرتير العام ان يعمل على ضمان «الامتثال لمشروع القرار هذا»، وان يعمل بمساعدة هيئة الرقابة الدولية على الهدنة على ضمان المراعاة التامة من جميع الفرقـاء لنصوص اتفاقات الهدنة المعقودة بين اسرائيل والبلدان العربية.

ثالثـا: تدعـو جميـع الـدول العـربية لتقديم كل مساعدة للسكرتير العام في تنفيذ مشروع القرار هذا.

رابعـا: تطلب من السكـرتـير العـام ايضـا ان يرفع بصورة مستعجلة تقريرا الى الجمعية العامة والى مجلس الامن حول مدى امتثال اسرائيل لنصوص مشروع القرار.

خامسا: تطلب من مجلس الامن - بعد ان يتم انسحاب القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة - ان يدرس القضايا المتعلقة بالوضع في المنطقة.

وقد ايدت المشروع كل من الدول: أفغانستان، الاردن، اليمن، الجزائر، الكويت، يوغـوسـلافيـا، بلغـاريا، لبنان، زامبيا، بورما، ليبيا، بوروندي، ماليزيا، روسيا البيضاء، مالي، كمبـوديـا، موريتـانيـا، الكـامـيرون، منغوليا، سيلان، المغرب، الكونغوبرازافيل، نيجـيريـا، الكـونغـو الـديمقـراطيـه، باكستـان، كوبـا، بولنـدا، قبرص، رومـانيـا، تشيكوسلوفاكيا، السعوديه، فرنسا، السنغال، غابون، الصومال، اليونان، اسبانيا، غينيا، السـودان، هنغـاريـا، سوريـا، الهند، تونس، اندونيسيا، تركيا، ايران، اوغندا، العراق، اوكرانيا، اليابان، الاتحاد السوفيتي، تانزانيا، مصر.

وقـد عارضت المشـروع كل من الـدول: الارجنتـين، ايسلنـدا، ايرلندا، بريطانيا، النمسـا، اسـرائيـل، الـولايـات المتحدة، ايطاليا، بربادوس، اراغواي، بلجيكا، جمايكا، فنـزويـلا، بوليفيـا، ليسـوتـو، البرازيل، بوتسوانا، لوكسمبرغ، كندا، مدغشقر، تشيلي، ملاوي، كولـومبيـا، المكسيك، كوستاريكا، هولندا، الدانمارك، نيوزيلندا، الدومينيكان، نيكـاراغـوا، الاكـوادور، النـرويـج، السلفـادور، بنما، البيرو، غواتيمالا، الفلبين، توغو، غيانا، هندوراس، ترينيداد.

وامتنعت عن التصويت على المشروع: افريقيا الوسطى، تشاد، داهومي، الصين، اثيـوبيـا، فنلندا، ساحل العاج، كينيا، لاوس، مالطا، نيبال، النيجر، البرتغال، رواندا، سيراليون، جنوب افريقيا، السويد، تايلند، فولتا العليا.

«مشروع دول امريكا اللاتينيه»

بتاريخ ١٩٦٧/٦/٣٠ تقدمت ٢٠ دولة من امريكا اللاتينيه بمشروع قرار الى الجمعية يدعو الى انسحاب عاجل للقوات الاسرائيلية من جميع اراضي الاردن، سوريا، ومصر والى انهاء حالة الحرب القائمة وضمان السيادة الاقليمية لدول المنطقة وضمان حرية المرور عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة وحل مشكلة اللاجئين وتدويل القدس وابرز نقاط المشروع:

أولا: تدعو بصفة عاجلة:

أ ـ اسرائيل الى سحب كل قواتها من جميع اراضي الاردن وسوريا ومصر.

ب ـ الاطراف في الصراع الى وضع نهاية عاجلة لحالة النزاع العسكري للعمل من اجل اقامة تعايش سلمي قائم على حسن الجوار واللجوء في كل الاحوال الى اجراءات التسوية السلمية كما يحددها ميثاق الامم المتحدة.

ثانيا: تؤكد من جديد اقتناعها بأن نظاما دوليا مستقرا لا يمكن ان يقوم على اساس التهديد بالقوة او استخدامها، وتعلن ان مشروعية احتلال او اكتساب الاراضي بمثل هذه الوسائل لا ينبغي الاعتراف بها. وتطلب من مجلس الامن الاستمرار بشكل عاجل. النظر في الموقف في الشرق الاوسط والتعاون اثناء ذلك بصفة مباشرة مع الاطراف المعنية والاعتماد على وجود الامم المتحدة من أجل:

أ ـ تنفيذ نصوص الفقرة العملية (١ ـ ٢) السابقة.

ب ـ ضمان حرية المرور عبر القنوات المائية الدولية في المنطقة.

ج ـ الوصول الى حل مناسب وكامل لمشكلة اللاجئين.

د ـ ضمان عدم انتهاك الاستقلال الاقليمي والسياسي لدول المنطقة بما في ذلك انشاء مناطق مجردة من السلاح لهذا الغرض.

ثالثا: تؤكد من جديد كما في التوصيات السابقة الرغبة في انشاء حكم دولي لمدينة القدس وهو ما ينبغي ان تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين.

وقد فشل مشروع قرار دول امريكا اللاتينية اذ حصل بعد التصويت على ٥٧ صوتا ضد ٤٣ صوتا وامتناع ٢٠ عن التصويت.

«مشروع يوغوسلافي»

في شهر آب ١٩٦٧ قام الرئيس اليوغوسلافي تيتو بجولة الى منطقة الشرق الاوسط شملت مصر وسوريا والعراق لتقصي الحقائق في المنطقة وفي ١٨ أيلول ١٩٦٧ اوضح وزير الخارجية اليوغوسلافي الفكرة الرئيسة والخطوط العريضة لتسوية السلام في الشرق الاوسط.

وتلخص المشروع اليوغوسلافي في النقاط التاليه :

أولا : اعلان الاسرة الدولية عن عدم جواز ضم الاراضي بالقوة والاصرار على ضرورة عيش كل دولة داخل حدودها الاقليمية كما كانت قبل حرب حزيران ١٩٦٧ . مع تقديم ضمانات لأمن هذه الحدود من قبل الدول الكبرى.

ثانيا : بالنسبة للقضايا الاخرى المتعلقة بالملاحة في قناة السويس ومسألة اللاجئين الفلسطينين فيجب التفاوض عليها بصورة مباشرة بين الفرقاء المعنيين.

ثالثا : الانسحاب الاسرائيلي الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ في مقابل الاعتراف العربي بشرعية هذه الحدود تحت مظلة ضمانات الدول الكبرى لها.

«المشروع الباكستاني»

بتاريخ ١٩٦٧/٧/٣ و ١٩٦٧/٧/١٤ تقدمت الباكستان بمشروعي قرار الى الجمعية العامة للامم المتحدة ضد الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس :

مشروع القرار الاول :

اولا : ان هذه الاجراءات غير شرعية .

ثانيا : على اسرائيل ان تلغي كافة الاجراءات التي اتخذتها حتى الآن وان تكف عن اتخاذ اي عمل من شأنه ان يغير وضع القدس .

ثالثا : على السكرتير العام ان يقدم تقريرا الى الجمعية العامة ومجلس الامن حول الوضع في المنطقة وتنفيذ القرار الحالي خلال اسبوع من اقراره.

وعند التصويت على هذا المشروع ايدته كافة دول العالم [٩٩] دولة باستثناء الدول التاليه : استراليا ، بربادوس ، بوليفيا ، افريقيا الوسطى ، كولومبيا ، الكونغوكنشاسا ، داهومي ، الغابون ، ايسلندا ، جامايكا ، ايطاليا ، كينيا ، ليبيريا ، ملاوي ، مالطا ، البرتغال ، رواندا ، جنوب افريقيا ، الولايات المتحدة ، الاراغواي ، ولم تشترك اسرائيل في التصويت .

مشروع القرار الثاني :

بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٤ قدمت باكستان مشروع قرارها الثاني والذي تدعو فيه الامم المتحدة الى التنديد باسرائيل وارغامها على الانسحاب من القدس وينص هذا المشروع :

أولا : التنديد بفشل اسرائيل في تنفيذ التوصيات السابقة للجمعية العامة الخاصة بالقدس .

ثانيا : تجديد دعوتها الى اسرائيل بأن تلغي جميع الاجراءات المتخذة وتمتنع عن اتخاذ اية اجراءات اخرى تؤدي الى تغيير وضع القدس .

ثالثا: الطلب من السكرتير العام رفع تقرير الى مجلس الامن والجمعية العامة عن الوضع وعن تنفيذ القرار.

وقد امتنعت عن التصويت على هذا المشروع: استراليا، بربادوس، بوليفيا، افريقيا الوسطى، كولومبيا، الكونغوكنشاسا، داهومي، الغابون، ايسلندا، ايطاليا، جمايكا، ليبيريا، مالطا، البرتغال، رواندا، جنوب افريقيا، الولايات المتحدة، اراغواي.

وهكذا لم تحصل أي من المشاريع السابقة في الجمعية العامة للامم المتحدة على ثلثي الاصوات لتصبح مشروع قرار باستثناء المشروع النيجيري الذي لا يزيد عن كونه دعوة لسحب القوات الاسرائيلية وعقد معاهدة صلح دائمة مع العرب والمشروع الباكستاني الخاص بالقدس.

ونتيجة لاخفاق الجمعية العامة للامم المتحدة في ادانة العدوان وازالة اثاره تحولت القضية مرة اخرى الى مجلس الامن الذي اقر بالاجماع يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ مشروع القرار الذي قدمته بريطانيا وهو القرار رقم ٢٤٢.

المشروع الهندي

في السابع والتاسع من تشرين الثاني ١٩٦٧ قدم مندوب الهند بالاشتراك مع مندوب مالي ومندوب نيجيريا مشروع قرار الى مجلس الامن تميز بالنقاط التاليه:

أولا: دعا المشروع القوات الاسرائيلية للانسحاب من جميع الاراضي التي احتلت نتيجة النزاع الاخير، كذلك اكد على عدم شرعية الاستيلاء على الاراضي عن طريق القوة كما جاء في مشروع دول امريكا اللاتينية للجمعية العامة.

ثانيا: وافق هذا المشروع على مهمة المبعوث الدولي كما نص عليها مشروع قرار دول امريكا اللاتينية للجمعية العامة.

ثالثا: ترك هذا المشروع باب المفاوضات المباشرة مفتوحا أمام استعمال جميع الوسائل السلمية لفض النزاعات بين الدول.

قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢

ان مجلس الامن اذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الاوسط، واذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على اراض بواسطة الحرب والحاجة الى العمل من اجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة ان تعيش فيه بأمن واذ يؤكد ان جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق:

أولا : يؤكد ان تحقيق مبادىء الميثاق يتطلب اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين :

أ ـ سحب القوات الاسرائيلية المسلحة من اراض احتلت في النزاع الاخير.[1]

ب ـ انهاء جميع ادعاءات الحرب اوحالاتها واحترام السيادة والوحدة لاراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد او أعمال القوة.

ثانيا: يؤكد ايضا الحاجة الى :

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج ـ ضمان المناعة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات بينها اقامة مناطق مجردة من السلاح.

ثالثا : يطلب من الامين العام تعيين ممثل خاص للذهاب الى الشرق الاوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية ايجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا للنصوص والمبادىء الواردة في مشروع القرار هذا.

رابعا: يطلب من الامين العام ان يرفع تقريرا الى مجلس الامن حول تقدم جهود الممثل الخاص في اقرب وقت ممكن.

وبهذا القرار يكون مجلس الامن قد انهى اجتماعات استغرقت ١٠٧ ساعات في ٣٢ جلسة، وبهذا القرار ايضا، وعلى الاخص بالفقرة الثالثة منه تبدأ مرحلة مساعي الدكتور غونار يارنغ. ففي ٢٤ تشرين ثاني ١٩٦٧ اي بعد يومين فقط من صدور قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ أعلن يوثانت الامين العام للامم المتحدة انه تلقى الموافقه على تعيين غونار يارنغ، مبعوثا خاصا للامم المتحدة من حكومة أسوج ومن يارنغ نفسه، وبعد يومين من هذا التاريخ ٢٦ تشرين الثاني وصل يارنغ الى نيويورك وعقد اجتماعا مع يوثانت في اليوم التالي وفي التاسع والعشرين من الشهر نفسه تباحث مع سفراء مصر، والاردن ولبنان واسرائيل لدى المنظمة الدولية، وأحاط نشاطه بجو من التكتم، كما أجرى محادثات مع رؤساء وفود الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبتاريخ ١٠ كانون الاول كان المبعوث الدولي في قبرص ـ التي اتخذها مقرا له ـ ليبدأ مهمته الشاقة في الشرق الاوسط.

وقبل الخوض في تفاصيل الزيارات التي قام بها يارنغ الى دول المنطقة والمحادثات التي اجراها مع المسؤولين في هذه الدول يجدر بنا

العودة الى ردود الفعل التي أثارها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ :

أول ما تجدر الاشارة اليه ان سوريا كانت الدولة العربية الوحيدة من دول المواجهة التي

---

(١) النص الفرنسي يقول من (الأراضي)

رفضت قرار مجلس الامن ورفضت بالتالي استقبال ايارنغ والتعاون معه في مهمته المنبعثة عن هذا القرار. ولسوريا وجهة نظرها الخاصة بها بشأن رفضها لقرار مجلس الامن ومهمة يارنغ وقد لخصت صحيفة البعث[1] السورية الرسمية اسباب رفض سوريا لقرار مجلس الامن بالنقاط التالية:

[١] ان القرار لا يضع في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني. ان الجميع قد نسوا حق شعب فلسطين، ولم يشر اليها القرار الا في بعض البنود التي اشارت الى مشكلة اللاجئين فقط.

[٢] ان المجتمع الدولي اوضح اكثر من مرة انه يجب الا تحصل اية دولة على اي توسع اقليمي بالقوة، ولهذا فأن انسحاب اسرائيل يجب ان يكون في الاعتبار وان يسبق اي تفكير في تنفيذ قرار مجلس الامن المذكور.

[٣] ان خبرة العرب مع اسرائيل قد علمتهم انها تتجاهل كل ما تصدره الامم المتحدة من قرارات.

[٤] ان اسرائيل قد واصلت اعتداءاتها على الاراضي العربية حتى بعد صدور قرار وقف اطلاق النار في حزيران ١٩٦٧.

[٥] ان القرار لا يضع مسألة القدس في عين الاعتبار ولا يذكرها ولا يبطل الاجراءات الاسرائيلية لضمها.

[٦] ان القرار يحمي المعتدي ويعطيه حقوقا لا يستحقها ولا يبيحها له القانون الدولي او ميثاق الامم المتحدة.

[٧] ان اسرائيل حتى قبل صدور القرار، وبعده ايضا، كانت ولا تزال تتمادى في اعمالها العدوانية بأنشاء مستعمرات جديدة في الاراضي العربية التي احتلتها نتيجة عدوانها. وهذا يبرهن على النية المبيتة في ان اسرائيل لن تحترم القرار.

[٨] ان اجراءات اسرائيل السابقة تتعارض مع سيادة الدول العربية ووحدة اراضيها كما اقرها ميثاق الامم المتحدة.

[٩] ان ميثاق الامم المتحدة نفسه قد نص على اجراءات الدفاع عن النفس واعتبرها اعمالا مشروعة ورفض قرار مجلس الامن المذكور انما هو من الوسائل المشروعة للدفاع عن النفس. وقرار مجلس الامن في هذا الخصوص يوافق على عمل يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة ومع العدالة الدولية.

وقد اعلن ناطق رسمي سوري[2] ان هذا المشروع تكريس دولي خطير لمبدأ حل المشاكل بالقوة المسلحة ومساومة مكشوفة على القضية الفلسطينية مقابل الوعد المبهم بانسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من بعض الاراضي العربية الجديدة التي احتلت بعد

---

(١) صحيفة البعث السورية ٧ حزيران ١٩٧٠.

(٢) اليوميات الفلسطينية ١٩٦٧ ص ٣٤٤

حرب حزيران ١٩٦٧ واهاب البيان السوري بالشعب العربي ان يستعد للصمود والتضحية والكفاح الطويل لاسترداد وطنه».

موقف المنظمات الفلسطينية :

ان استراتيجية المنظمات الفلسطينية تقوم على تحرير كامل التراب الفلسطيني باسلوب حرب التحرير الشعبية، لذلك فإنها طرحت شعار برنامج اقامة الدولة الديمقراطية اللاطائفية واستعملته دليلا لعملها السياسي، من هذا المنطلق رفضت المقاومة الفلسطينية المشاركة في مسيرة التسوية السياسية في كل المراحل، فعارضت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لان هذا القرار يعني تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية: فهو لم يذكر شيئا عن الشعب الفلسطيني او حقوقه او مصيره وهو يعترف بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود ثابتة ومعترف بها[١] .

وقد شنت المقاومة الفلسطينية حملة عنيفة وقوية ضد القرار ورفضت التقيد باتفاق وقف اطلاق النار.

موقف العراق :

ارسل العراق قواته للاشتراك في حرب حزيران ١٩٦٧ لكن تلك القوات لم تشارك في المعارك بسبب قرار وقف اطلاق النار. وعندما صدر قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ اعلن العراق انه لم يكن في يوم من الايام طرفا في مفاوضات جرت بينه وبين العدو الصهيوني لذلك فإنه لا يعترف بقرار مجلس الامن هذا وعلى الرغم من ذلك فإن العراق لم يهاجم موقف مصر او الاردن لقبولهما القرار.

موقف الجزائر :

منذ بدء العدوان على الدول العربية في ٥ حزيران ١٩٦٧ اعلنت الحكومة الجزائرية عن عزمها على الاشتراك في المعركة لردع العدوان وارسلت جزءا من جيوشها للقتال الى جانب القوات المصرية، وحينما وافقت مصر على قرار وقف اطلاق النار رفضت الجزائر ذلك وسحبت قواتها من خط المواجهة . ولم تعترف الجزائر بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ورفضت جميع المشاريع المتعلقة بالتسوية.

---

(١) اليوميات الفلسطينية ١٩٦٧.

مهمة غونار يارنغ

قبل التطرق لمهمة المبعوث يارنغ يجب الاشارة الى ان الدكتور يارنغ عرف عنه حبه الشديد للصمت لدرجة التزم معها عدم الادلاء بتصريحات وتعليقات عن اتصالاته ومحادثاته وما يطرأ على مهمته من تطورات حتى عرف باسم الوسيط الصامت. وقد مرت مهمة المبعوث الدولي في الشرق الاوسط بمراحل عديدة نتيجة لتطورات معينة سنتعرض لها في مواضعها:

المرحلة الاولى:

في المرحلة الاولى من مهمة المبعوث الدولي يارنغ قام بعدة جولات في دول المنطقة شملت اسرائيل ودول المواجهة العربية باستثناء سوريا كما قام بزيارات منفردة لهذه الدول وكانت تحركات يارنغ في هذه المرحلة على الوجه التالي:

الجولة الاولى: وبدأت هذه الجولة في ١٢ كانون الاول ١٩٦٧ وانتهت في ٢٠ كانون الاول ١٩٦٧ وهي جولة استطلاعية حاول يارنغ خلالها ان يتعرف على وجهات نظر الدول المعنية، واول بلد زاره يارنغ في جولته هو لبنان فقد وصل بيروت يوم ١٢ كانون اول ١٩٦٧ واجتمع بوزير خارجية لبنان جورج حكيم مدة ٧٥ دقيقة وفي اليوم التالي قابل السيد شارل حلو رئيس الجمهورية مدة ساعة. وبتاريخ ١٤ كانون الأول١٩٦٧ وصل يارنغ الى اسرائيل واجتمع مع ابا ايبان وزير الخارجيه ثم اجتمع في اليوم التالي مع ليفي اشكول رئيس الوزراء.

وتعقيبا على نتائج هذه الزيارة قالت مصادر اسرائيلية رسمية ان اسرائيل ابلغت يارنغ انها لن تتعاون معه الا اذا عمل على جمعها مع العرب في مفاوضات مباشرة، كما افادت معلومات تسربت من تقارير دبلوماسية سرية وصلت الى بيروت، ان المسؤولين الاسرائيليين ابلغوا مبعوث الامم المتحدة موقفهم على النحو التالي[1]:

(١) ان التوراة تعطينا حقوقا واضحة في غزة وسيناء والضفة الغربية والجولان فضلا عن النصر العسكري، لكننا مستعدون لبعض التنازلات على مائدة المفاوضات.

(٢) لا يمكن، مهما كانت الظروف ان تقبل اسرائيل بالتراجع عن ضم القدس القديمة كما انها عازمة بشكل نهائي على الحاق قطاع غزة بها.

(٣) بالنسبة للمرتفعات السورية، يجب ان تكون منطقة منزوعة السلاح تحت اشراف الامم المتحدة ونفضل ان يكون لاسرائيل وجود عسكري رمزي اذا كان ذلك ممكنا.

(٤) بالنسبة للضفة الغربية نريدها ان تكون مجردة من السلاح وتميل الى الاخذ بالاقتراح

---

(١) مجلة الأحد اللبنانية ٢٤/١٢/١٩٦٧م.

الذى قدمه ييغال الون وزير العمل حول تحويلها الى ساندويش بين اسرائيل والعرب بحيث تنتقل الآف العائلات اليهودية اليها لاقامة مستعمرات فوقها.

(٥) بالنسبة لسيناء نريد ان تكون مجردة من السلاح وان يكون الوجود الدولي فيها اكثر قوة بحيث لا يستطيع الرئيس المصري الغاءه، بل يجب ان يربط مصير القوات الدولية بمجلس الامن. ونفضل ان يكون لنا وجود عسكري رمزي لتأمين الملاحة.

وقد انهى يارنغ زيارته لاسرائيل في ١٦ كانون الاول ١٩٦٧ وغادرها الى عمان عن طريق «جسر الملك حسين» واجتمع بالملك حسين والامير حسن وبهجت التلهوني رئيس الوزراء وعبد المنعم الرفاعي وزير الخارجية واجتمع في اليوم التالي بوزير الخارجية مرة اخرى.

وبتاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٦٧ وصل يارنغ الى القاهرة واجتمع مع محمود رياض وزير الخارجية وقابل في اليوم التالي جمال عبد الناصر وعاد الى قبرص يوم ٢٠ كانون الاول ١٩٦٧.

وهكذا انهى غونار يارنغ جولته الاستطلاعية دون ان يصدر عنه اي تصريح لكن صحيفة الاهرام القاهرية ذكرت في نبأ لمراسلها في نيويورك ان يارنغ بعث بتقرير اولي الى يوثانت قال فيه انه يعتقد بانه ليس ممكنا اجراء مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل، كما مر اعلن الدكتور محمد حسن الزيات المتحدث الرسمي باسم الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمره الصحفي الاسبوعي بتاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٦٧ ان مهمة يارنغ سيكون مصيرها الفشل لان اسرائيل اعتقدت ان بوسعها الوصول عن طريق المبعوث الدولي الى اجراء مفاوضات مباشرة مع العرب.

الجولة الثانية:

قام يارنغ بجولته الثانية التي بدأت في ٢٦ كانون الاول ١٩٦٧ وانتهت في الثلاثين منه وقام بزيارة كل من مصر واسرائيل، فقد وصل الى القدس بتاريخ ٢٦ كانون الاول واجتمع مع ابا ايبان ثم غادرها الى القاهرة في ٢٧ كانون الاول حيث اجتمع مرتين بوزير الخارجية المصرية وفي ٣٠ كانون الاول غادر يارنغ القاهرة عائدا الى نيقوسيا. وانصبت جهود يارنغ في هذه المرحلة حول فتح المدخل الجنوبي لقناة السويس لاخراج السفن المحتجزة في البحيرات المرة منذ حرب حزيران. ويبدو ان جهود يارنغ في هذا المجال قد لاقت بعض النجاح اذ اعلن محمود رياض وزير الخارجية المصري ان لجانا فنية مصرية تقوم الان بدراسة موضوع اخراج السفن المحتجزة كما أعلن في القدس المحتلة ان اسرائيل وافقت من حيث المبدأ على العمليات اللازمة لاخراج السفن المحتجزة وانها ابلغت يارنغ موافقتها اثناء زيارته الاخيرة للقدس.

الجولة الثالثة:

وشملت هذه الجولة كلا من اسرائيل والاردن ولبنان ففي ٧ كانون الثاني ١٩٦٨ وصل

يارنغ الى القدس المحتله واجرى محادثات سريعة مع وزير الخارجية الاسرائيلي ثم غادرها في نفس اليوم بالسيارة عن طريق الجسر الى عمان حيث اجرى محادثات مع بهجت التلهوني رئيس الوزراء وقابل الملك حسين وفي ١١ كانون الثاني ١٩٦٨ وصل يارنغ الى بيروت وتباحث مع وزير الخارجية اللبنانية وعاد في نفس اليوم الى نيقوسيا.

الجولة الرابعة:

واقتصرت هذه الجولة على زيارة اسرائيل ومصر فقد وصل يارنغ الى القدس المحتلة بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٦٨ وتباحث مع وزير الخارجية الاسرائيلي ووصل في اليوم التالي الى القاهرة في زيارة استغرقت ثلاثة ايام وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٦٨ عاد يارنغ الى القاهرة. وقد ذكر يوثانت الامين العام للامم المتحدة في تقريره الى مجلس الامن الدولي يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٦٨ بان العرب واسرائيل يريدون استمرار محادثات يارنغ كما ذكر يوثانت في تقريره ان المحادثات لم تصل الى المرحلة التي يمكن عندها استنتاج اي شيء.

الجولة الخامسة:

وزار يارنغ في هذه الجولة كلا من الاردن واسرائيل ففي ٢١ كانون الثاني ١٩٦٨ وصل يارنغ الى عمان وتباحث مع رئيس الوزراء الاردني والملك حسين وفي اليوم التالي وصل الى القدس وتباحث مع وزير الخارجية الاسرائيلي وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٨ عاد يارنغ الى نيقوسيا.

وحول هذه الزيارة صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية بان الموضوع الرئيسي الذي بحث مع يارنغ هو كيف يتمكن يارنغ من جمع العرب لاجراء مفاوضات وجها لوجه مع اسرائيل لانهاء الأزمة الراهنة.

الجولة السادسة:

ويوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٨ وصل يارنغ الى القاهرة وامضى فيها يومين تباحث فيها مع وزير الخارجية المصري ووصل الى القدس يوم ١ شباط ١٩٦٨ وتباحث مع ابا ايبان ووصل الى عمان يوم ٤ شباط وغادرها بعد بضعة ساعات الى نيقوسيا.

وابرز حدث خلال هذه الجولة كان اعلان مصر بلسان ناطقها الرسمي عن توقف العمل لاخراج السفن المحتجزة الى اجل غير مسمى، وقد اتخذت مصر هذا القرار بعد

عدوان قامت به اسرائيل على الزوارق المصرية العاملة في مسح القناة مما ادى الى وقوع اشتباك بالمدفعية عبر القناة من القنيطرة شمالا الى البحيرات المرة جنوبا حيث اسفر الاشتباك عن اصابة زورق مصري وخمسة جنود اسرائيليين. وقد اعتبر هذا العدوان وما تبعه من توقف العمل من اجل اخراج السفن المحتجزة نكسة لجهود المبعوث الدولي في هذا المجال.

وخلال الفترة من ٧ ـ ٢٧ شباط ١٩٦٨ قام يارنغ بزيارة الاردن مرتين (١٤ ، ٢٥ شباط) وزار مصر أربع مرات (٧، ١٣ ، ١٥ ، ١٩ شباط) كما زار اسرائيل خمس مرات (٨، ١١ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٧ شباط) وبزيارة اسرائيل يوم ٢٧ شباط انتهت المرحلة الاولى من مهمة يارنغ دون ان تحقق نتائج ملموسة باستثناء مبادلة الاسرى المصريين والاسرائيليين.

استدعاء يارنغ :

بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٦٨ استدعى يوثانت الدكتور غونار يارنغ لاجراء محادثات معه حول امكان بدء مرحلة جديدة في محاولة احلال السلام في الشرق الاوسط، وجاء اتخاذ يوثانت لقراره هذا عقب انباء ذكرت ان الزعماء الاسرائيليين يشعرون ان يارنغ قد استنفذ فائدته وان الوقت قد حان لاجراء محادثات مباشرة بين العرب واسرائيل. وبناء على استدعاء يوثانت، فقد وصل يارنغ الى نيويورك يوم ٢٨ شباط ١٩٦٨! في زيارة استمرت حتى الثالث من اذار ١٩٦٨ حيث غادرها عائدا الى قبرص. وفي نيويورك اجتمع يارنغ مع يوثانت ثلاث مرات واجرى معه محادثات احيطت بنطاق شديد من الكتمان كما قدم يارنغ تقريرا الى يوثانت عن نتائج المحادثات التى اجراها في الشرق الاوسط خلال الاشهر الثلاثة الماضية وفي نيويورك ايضا اجتمع يارنغ مع رؤساء وفود الدول الخمس الكبرى الاعضاء في مجلس الامن الدولي كما اجتمع بالمندوب المصري لدى الامم المتحدة.

المرحلة الثانية :

وقد استمرت هذه المرحلة حوالي الاسبوعين (من ٧ ـ ٢٢ اذار ١٩٦٨) وسرت في هذه الفترة تكهنات بان يارنغ قد يبدأ اتصالات في قبرص مع ضباط تابعين للبلدان المعنية بدلا من تنقله بين هذه البلدان، لكن يارنغ قام خلال هذه المرحلة بزيارات سريعة لدول الشرق الاوسط المعنية بالازمة. فقد وصل الى القاهرة يوم ٧ اذار قادما من قبرص في زيارة استغرقت خمس ساعات عاد بعدها الى مقر عمله في نيقوسيا ووصل يوم ٩ اذار ١٩٦٨ الى القدس ومكث هناك ثلاثة ايام ثم عاد الى نيقوسيا ووصل يوم ١٤ اذار الى عمان وقابل الملك حسين ورئيس الوزراء وعاد في نفس اليوم الى قبرص. كما قام يارنغ خلال نفس الفترة بزيارة مصر والاردن يوم ١٧ ، ٢٠ اذار كما زار اسرائيل يوم ٨ اذار و ٢١ اذار و ٢٢ اذار وكان يقضي في كل

زيـارة بضعـة ساعـات يعود بعدها الى نيقوسيا وبتاريخ ٣٠ اذار١٩٦٨ رفع يارنغ تقريرا الى يوثانت الامين العام للامم المتحدة حول نتائج المرحلة الثانية من مهمته اعلن فيه انه فشل في جهوده لعقد محادثات سلام برعايته وان هناك اختلافات جوهرية بين مصر والاردن من جهة واسرائيل من جهة اخرى لكنه قال انه سيواصل مساعيه وجهوده.

المرحلة الثالثة:

وبدأ يارنغ هذه المرحلة بزيارة الاردن، فقد وصل الى عمان يوم ٢ نيسان ١٩٦٨ وقابل الملك حسين وتباحث مع رئيس الوزراء ثم عاد في المساء الى قبرص. وفي يوم ٨ نيسان وصل يارنـغ الى القـاهـرة قادمـا من قبرص واجتمـع مع وزيـر الخـارجيـة المصـري حيث بحثا في الاعتـداءات الاسـرائيليـة على الاردن وعـاد في اليوم نفسه الى قبرص ثم وصل بتاريخ ١١ نيسـان الى اسـرائيل وتباحث مع وزير خارجيتها مدة ساعة عاد بعدها الى مقره في نيقوسيا. وفي اليـوم التـالي ١٢ نيسـان ١٩٦٨ وصـل الى عمان في زيـارة ثانيـة الى الاردن خلال هذه المرحلة حيث اجتمع برئيس الوزراء ثم غادر بعدها الى قبرص. وزار اسرائيل للمرة الثانية يوم ١٦ نيسان واجتمع بالمسؤولين الاسرائيليين وعاد الى قبرص وفي اليوم التالي ١٧ نيسان قام بزيـارة القـاهـره وتبـاحـث مع المسؤولين المصريين مختتما بذلك المرحلة الثالثة من محادثاته حول ازمـة الشـرق الاوسـط وبتـاريـخ ٢٢ نيسـان ١٩٦٨ طار يارنغ الى طهران حيث قابل يوثـانت الـذي كان في طهـران لحضـور حفـل افتتاح المؤتمر الدولي لحقوق الانسان وقدم اليه تقريرا عن المرحلة الحالية من مهمته ذكر فيها المواقف الاخيرة للعرب واسرائيل.

أمـا وجهـة النظر العربية خلال هذه المرحلة فقد كانت كما عبر عنها المتحدث الرسمي بأسم الجمهـوريـة العـربيـة المتحدة في مؤتمره الصحفي في نيسان ١٩٦٨ عندما وصف نتائج مهمة يارنغ التي بدأت منذ اربعة اشهر بأنها «صفر» وعندما قال: «إننا قطعنا الامل في الوقت الحاضر، وان الوضع لا يزال كما كان عليه تماما» وعندما كرر رفض العرب اجراء مفاوضات مبـاشـرة مع اسـرائيل. اما وجهة النظر الاسرائيلية فقد كانت تتلخص بوجوب عقد محادثات صلح مباشرة مع العرب.

المرحلة الرابعة:

في هذه المـرحلة دارت جهـود يارنـغ ومحـادثـاتـه حول قضيـة معاملة السكان العرب في الارض المحتله. فقـد صرح يوثـانت الامـين العام للامم المتحدة يوم ٢٣ نيسان ١٩٦٨ بأن الـدول العـربيـة واسـرائيل وافقت على تعيين يارنغ لتقصي الحقائق عن المعاملة السيئة التي يتلقاها السكان العرب من السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة كما صرح بأن يارنغ وصل

الى اسرائيل في أول زيارة له بهذا الخصوص وبالفعل وصل يارنغ الى اسرائيل يوم ٢٣ نيسان ١٩٦٨ واجتمع مع أبا ايبان وزير الخارجية ثم عاد الى نيقوسيا. وفي يوم ٢٨ نيسان قام بزيارة الاردن واجتمع مرتين برئيس الوزراء ثم عاد الى نيقوسيا وبتاريخ ٣٠ نيسان عاد لزيارة اسرائيل مرة ثانية حيث امضى عدة ساعات تباحث خلالها مع ابا ايبان. كما زار عمان للمرة الثانية يوم ٧ أيار واجتمع مع رئيس الوزراء الاردني بالوكالة احمد طوقان بحضور وزير الخارجية الاردني. وفي اليوم التالي ٨ أيار ١٩٦٨ وصل الى القدس في زيارة ثالثة لاسرائيل وتباحث مع جدعون رافائيل المدير العام لوزارة الخارجية وعاد في مساء اليوم نفسه الى قبرص.

وفي اليوم العاشر من أيار وصل يارنغ الى بيروت في زيارة استغرقت ساعتين ونصف اجتمع خلالها مع وزير الخارجية اللبناني ثم غادر بيروت الى روما ومنها الى نيويورك.

المرحلة الخامسة:

بتاريخ ١٠ ايار ١٩٦٨ اعلن عن قرار يارنغ عن نقل مقره من قبرص الى نيويورك، وقد ابلغ يوثانت هذا القرار الى السفراء العرب عند اجتماعه بهم في ١١ أيار ١٩٦٨ في مقر الامم المتحدة.

وفي ١٥ أيار ١٩٦٨ وصل يارنغ الى نيويورك ليقدم تقريره الى يوثانت حول نتائج محادثاته وامكانية بدء مرحلة جديدة من هذه المحادثات وهي الاتصال مع مندوبي مصر والاردن واسرائيل بالاضافة الى اتصالاته مع مندوبي الدول الاربع الكبرى في مجلس الامن. وقد بدأ يارنغ هذه المرحلة من مهمته في هيئة الامم بسرية تامة واعلن بأنه سيلتزم سياسته بعدم التعقيب بأي شيء. وقد مهد يارنغ للمرحلة الجديدة بمباحثات عقدها مع يوثانت يومي ١٦، ١٧، أيار ١٩٦٨، استعرضا خلالها ازمة الشرق الاوسط من مختلف جوانبها وصرح عقب المحادثات بأنه يصر على ان يسير في مهمته بسرية تامة.

وبدأ يارنغ اتصالاته في نيويورك مع الاطراف المعنية عندما اجتمع يوم ٢٠ ايار بمندوبي مصر واسرائيل لدى الامم المتحدة ثم توالت بعد ذلك الاجتماعات مع المندوبين من الدول المعنية حتى يوم ٢١ حزيران وهو التاريخ الذي اعلن فيه ناطق بلسان الامم المتحدة ان يارنغ سيقطع مساعيه اليومية لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي ليمضي اجازة ثلاثة اسابيع في اوروبا وانه (يارنغ سيغادر نيويورك ولن يعود اليها الا في منتصف شهر تموز.

الا ان كون الدكتور يارنغ في اجازة لم يمنعه من مواصلة اتصالاته ففي ٢٥ حزيران صرح ناطق بلسان وزارة خارجية السويد بأن السيد محمود رياض وزير الخارجية المصري اجتمع بيارنغ في ستوكهولم مدة ساعتين ناقش معه آخر التطورات التي يبذلها لتسوية ازمة الشرق الاوسط كما اعلن بلاغ اصدرته السفارة الاسرائيلية في لاهاي يوم ٢٦ حزيران ١٩٦٨

ان اجتماعا عقد في لاهاي بين يارنغ وايبان وزير الخارجية الاسرائيلي الذي يرئس مؤتمرا لسفراء اسرائيل في اوروبا يعقد حاليا في هولندا.

المرحلة السادسة:

في هذه المرحلة زار يارنغ الاتحاد السوفيتي وعددا من دول اوروبا، فقد زار موسكو في الفترة بين ٢٨ حزيران والاول من تموز ١٩٦٨ واجتمع مع رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ووزير الخارجية ونائبه وفي يوم ٢٨ تموز ١٩٦٨ وصل الى لندن، وهناك اجتمع بوزير الخارجية البريطاني مايكل ستيوارت وبوزير خارجية الاردن الذي كان يزور لندن في ذلك الوقت كما اجتمع بالمدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية جدعون رافائيل. ويوم ١٠ تموز وصل يارنغ الى جنيف قادما من لندن واجتمع بيوثانت الامين العام للامم المتحدة وقدم له تقريرا شفويا عن مهمته. ثم اجتمع مع يوثانت ثانية يوم ٢٣ تموز في نيويورك وقدم له تقريرا مفصلا عن نتائج محادثاته في اوروبا. وبعد وصوله ال نيويورك باشر يارنغ اجتماعاته مع مندوبي الدول المعنية بالازمة. فقد اجتمع خلال اسبوع (٢٤ - ٣٠ تموز) بكل من المندوب الاسرائيلي ثلاث مرات وبالمندوب الامريكي لدى الامم المتحدة كما اجتمع بوكيل وزارة الخارجية المصري صلاح جوهر الذي قدم الى نيويورك لمقابلة يارنغ واطلاعه على الموقف النهائي لبلاده حول الازمة. ويوم ١٠ آب اجتمع يارنغ في لندن مع ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل.

المرحلة السابعة:

وفي هذه المرحلة عاد يارنغ لمتابعة اتصالاته ضمن زيارات قام بها الى دول المنطقة فقد وصل الى عمان بتاريخ ١٦ آب قادما من نيويورك وقابل الملك حسين واجتمع مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ثم عاد ثانية الى عمان يوم ٣٠ آب واجتمع مع نائب رئيس الوزراء.

وفي هذه المرحلة زار يارنغ القاهره مرتين يوم ١٧، ٢٩ آب ١٩٦٨ حيث ابلغ وزير الخارجية المصري ان اسرائيل ما زالت تصر على المفاوضات المباشرة مع العرب لدراسة الطرق الواجب اتباعها لتنفيذ قرار مجلس الامن. وقد رد الوزير المصري على يارنغ بقوله ان مصر لا تقبل بغير انسحاب اسرائيل وحل مشكلة اللاجئين حلا عادلا كأساس للوصول الى حل للأزمة. كما زار يارنغ في هذه المرحلة كلا من لبنان يوم ١٩ آب واسرائيل ٢٩ آب.

وبتاريخ ١٤ أيلول وصل يارنغ الى باريس حيث قدم في اليوم التالي لوصوله تقريرا عن نتائج محادثاته الاخيرة الى يوثانت الذي كان قد وصل الى باريس قادما من الجزائر بعد ان حضر الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الافريقي. وفي ٢٣ ايلول وصل يارنغ الى نيويورك ليبدأ سلسلة جديدة من المحادثات مع رؤساء وفود الدول المعنية الذين قدموا الى نيويورك لحضور

جلسات الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة. وكان يارنغ في اليوم الاول من تشرين اول ١٩٦٨ قد اعلن في تحذير وجهه الى الدول المعنية انه اذا لم يستطع احراز تقدم في سبيل الوصول الى اتفاق بين العرب واسرائيل حتى ٣٠ تشرين اول فإنه سيتخلى عن مهمته. ثم عاد بتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٦٨ ليهدد بالتخلي عن مهمته ما لم تظهر اسرائيل والدول العربية بوادر على التحرك بسرعة نحو تسوية سلمية وقال انه غير راغب في الاستمرار الى أجل غير مسمى في مهمة دولية غير مثمرة. وقد تردد في ذلك الوقت ان يارنغ اتخذ قراره هذا لان الحكومة السويدية طلبت منه العودة بأسرع ما يمكن لتولي مهام منصبه الشاغر كسفير للسويد في موسكو الذي منح منه اجازة مدتها ستة اشهر ثم مددت ستة اشهر اخرى.

وعلى الرغم من ذلك فقد اعلن ناطق باسم الامم المتحدة بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ان يارنغ وافق على مواصلة مساعيه حتى آخر تشرين الثاني ١٩٦٨ ولعل ابرز ما حدث خلال المحادثات التي اجراها المبعوث الدولي مع وزراء خارجية مصر والاردن واسرائيل في الفترة ما بين ١٥ تشرين الاول و ٤ تشرين الثاني ١٩٦٨ هو ان يارنغ تسلم رسالتين خطيتين من كل من محمود رياض وزير خارجية مصر وابا ايبان وزير خارجية اسرائيل عن موقف البلدين من ازمة الشرق الاوسط وقرار مجلس الامن واقتراحاتها في هذا الخصوص.

وقد نشرت صحيفة الاهرام القاهرية يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٦٨ نص رسالتي رياض وايبان الى يارنغ واطلقت على هذه الرسائل اسم وثائق نيويورك وفيما يلي نص الرسالتين:

رسالة محمود رياض الى الدكتور يارنغ:

عزيزي السفير غونار يارنغ، ان موقف الجمهورية العربية المتحدة ازاء التسوية السلمية التي اقرها مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ هو موقف معروف لديكم، كما انني قد اعلنته في خطابي امام الجمعية العامة يوم ١٠ اكتوبر ١٩٦٨ واعود والخصة فيما يلي:

ـ أ ـ ان الجمهورية العربية المتحدة تقبل قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧.

ـ ب ـ ان الجمهورية العربية المتحدة على استعداد لتنفيذ التزاماتها الناشئة عن هذا القرار.

ـ ج ـ اننا نرى ان تقوموا بوضع برنامج زمني لتنفيذ كافة بنود القرار.

ـ د ـ اننا نرى ان يكون تنفيذ القرار تحت اشراف وضمان مجلس الامن.

وتذكرون انني في خلال اجتماعاتنا السابقة قد أبلغتكم عن وجهة نظرنا بالنسبة لكل بند من هذا القرار والصورة التي يمكن بها تنفيذ هذه البنود في نطاق الجدول الزمني. ان ما سبق ان أبديته في خطابي امام الجمعية العامة يوم ١٠ اكتوبر عن عدوان اسرائيل على ثلاث دول عربية وعن موقفها من قرار مجلس الامن ما زال قائما حتى الآن.

واننـا نعتـبر ان استمرار احتلال القوات الاسرائيلية للاراضي العربية ، يشكل عدوانا متواصلا على سيادة وسلامة اراضي ثلاث دول عربية اعضاء في الامم المتحدة ، وان كل يوم يمر دون انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية هو عدوان جديد واهدار مستمر لحكم الميثاق، ويشكل في نفس الوقت موقفا ينطوي على اخطر الاحتمالات بالنسبة للسلام والامن في منطقة الشرق الأوسط . ولقد اتضح لنا من اتصالاتكم الاخيرة مع اسرائيل انها ما زالت ترفض قبول وتنفيذ قرار مجلس الامن وتمتنع عن تنفيذ التزاماتها الناشئة عن هذا القرار، كما ان اسـرائيـل ترفض حتى الآن الاجـابـة عن الاسئلة المتكررة التي وجهتموها لها بالنسبة للحـدود الآمنـة ، وقـد أصبح واضحـا ان السبب في رفض اسرائيل الاجابة عن سؤالكم يكمن في سياستها التوسعية التي تستهدف ضم أراضي عربية عن طريق عدوانها في الخامس من يونيو ١٩٦٧ وهي السياسة التي يحرمها ميثاق الامم المتحدة والتي تتعارض مع قرار مجلس الامن الـذي نص على تأكيـد عدم شرعيـة الاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب . كما اننـا نلاحـظ ايضـا ان اسـرائيل لا زالت تتجاهل تماما حقوق اللاجئين الفلسطينين كما اقرتها الامم المتحدة، وترفض تنفيذ قرارات الجمعية العامة الخاصة باللاجئين .

وأود ان أؤكـد مرة اخـرى ان تحقيق السـلام في الشـرق الاوسـط يستـدعي ان تنهي اسـرائيـل عدوانهـا على الـدول العـربيـة وان تنبـذ نهائيـا سياستها التوسعية وان تعلن عن استعدادها لتنفيذ الحل السلمي الذي اقره مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . وأننا لا زلنا نرجو ان توضحوا موقف اسرائيل بالنسبة للامور التالية :

أ ـ هل ستنفذ أسرائيل قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧؟

ب ـ هل ستسحب اسرائيل قواتها من كافة الاراضي العربية التي احتلتها نتيجة لعدوان ٥ حزيران ١٩٦٧؟

إن اعـلان اسـرائيـل استعـدادها لتنفيذ قرار مجلس الامن واعلان استعدادها لسحب قواتهـا من كافـة الاراضي العـربيـة التي احتلتهـا في ٥ يونيـو ١٩٦٧ سوف يؤدي الى تحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط .

وأود ان أؤكـد لكم ان الجمهـوريـة العربية المتحدة ستستمر في التعاون معكم في اداء مهمتكم ، كما اننا نتوقع منكم اجابات عن الاسئلة السابقة .

١٩ اكتوبر ١٩٦٨ توقيع

محمـود ريـاض .

رسالة ابا ايبان الى يارنغ :

عزيزي السفير غونار يارنغ : استمراراً لمحادثاتنا السابقة وخطابي في الجمعية العامة يوم ٨ اكتوبر ١٩٦٨ نرغب في ان نجري مزيدا من استكشاف امكانية تشجيع عقد اتفاق

بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل حول اقامة سلام عادل ودائم . وينبغي الآن بذل مسعى للاعراب عن وجهة النظر المحدودة لحكومتي الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل في مسائل معينة ينطوي عليها احلال سلام نهائي محل حالة حرب دامت عشرين عاماً .

ولكن كما قلت في الجمعية العامة يوم ٨ اكتوبر نحن على استعداد في هذه الاثناء لتبادل الاراء والتوضيحات عن طريقكم حول مسائل ملموسة مع الجمهورية العربية المتحدة، ففي هذه المرحلة الأولية ليس امام حكومتي صيغة دقيقة وجازمة لوجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة في المسائل المحددة التي هي محل الخلاف .

وفي مناسبات مختلفة تلقينا شفويا منكم وعن طريق مسالك اخرى انطباعات عن السياسة المصرية لم تكن دائما على نمط واحد وانه ليكون امرا له قيمة اذا استطاعت حكوماتنا ان تدرس كل منهما سياسات الاخرى بالدقة التي لا يمكن ان تأتي الا من بياناتها الصادرة عن جهة مسؤولة .

والآن في شرح وجهات النظر التي كونتها اسرائيل حول المسائل التي هي موضوع خلاف بين الاطراف .

أولاً : إقامة سلام عادل ودائم : نحن نعتقد ان «سلام عادل ودائم» هو شيء من انتفاء القتال او من «تصريح بعدم وجود حالة حرب» او اكثر من تسوية سياسية . عندما تستخدم كلمة «سلام» في وثيقة يعلن بها في القانون الدولي وفي السياق الدولي الحالي تنطوي الكلمة بصورة واضحة على تغيير جذري في جميع العلاقات السابقة بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل ذلك انه ما من شيء من ذلك قد فسر من جانب الاطراف او اي شخص آخر على انه سلام .

إن عبارة اقامة «سلام دائم وعادل» الواردة في قرار مجلس الامن «رقم ٢٤٢» لهي النص الفعلي الذي ينبغي ان «تتدرج» تحته المباديء الاخرى . فالمباديء المنصوص عليها في الفقرتين «١، ٢» من ذلك القرار تخضع لاقامة السلام .

هذه النقطة اساسية بحيث يجب، في رأي اسرائيل، على الاطراف ان تعرف بالتحديد الاتفاق الذي يتم التوصل اليه على انه اقامة السلام وانهاء صراع عاش عشرين عاماً، وذلك بشكل رسمي . فالسلام هو المرحلة التي تعقب وتحل محل وقف اطلاق النار .

ثانياً : الاتفاق : يجب ان يرتكز السلام نفسه، وكل ما يتضمن من نصوص على اتفاق الاطراف المعنية . هذا المفهوم وارد بصفة محددة في القرار الذي تستمدون منه مهمتكم، وشدد عليه مرارا الذين تبنوه وايدوه في الاصل . انه على كل حال ينبثق من سيادة الاطراف المتعاقدة ومن حقوقها ومسؤولياتها الواردة بالميثاق، ان القرار لا يعفي الاطراف من واجباتها وحقها في السعي من اجل اتفاق حول كل جوانب عملية صنع السلام .

ان البيانات التي تصدرها الاطراف من جانب واحد لا تصلح ـ لا هي ولا مقترحات او تأكيدات الحكومات والهيئات الخارجية ـ بديلا عن الاتفاق فيما بينها عندما تصل الاطراف

الى اتفـاق سيكـون من الطبيعي ان يلقي اتفـاقهـا المـوافقـة والتأييـد الـدوليين، ولكن تقـع مسؤولية اقامة السلام على عاتق الحكومات التي يعنيها الامر بشكل مباشر.

وفي رأينا انه ينبغي ان يتم الانتقال من الحرب الى السلام بطريقة تعاقدية. في شكل معاهدة، كما ينبغي ان تقرر الوثيقة الموقعة التي تتضمن اقامة سلام عادل ودائم اوجه تفاهم حكوماتنا بالتفصيل، وان تشتمل على خريطة للحدود الاقليمية والسياسية المتفق عليها بين مصـر واسـرائيـل وان تعلن انهاء النزاع وحالة الحرب بصفة نهائية، وان تحدد التزامات الدول الاعضاء تجاه كل منها للاخرى في ظل الميثاق تنطبق على العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل.

ثالثـاً: حدود آمنـة ومعترف بها، وتنظيم القوات المسلحة: ان الحدود الامنة والمعترف بها ليست خطـوط الهـدنـة السابقة وكان هذا واضحا عندما وقعت مصر واسرائيل اتفاقية رودس عام ١٩٤٩ التي اوضحت مادتها الخامسة «لا تنبغي تفسير خطوط الهدنة بأي معنى على انها حد سياسي او اقليمي وانها مخططة دون المساس بحقوق ومطالب ومراكز اي من الاطراف فيما يتعلق بالتسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية». ان عبارة حدود آمنة ومعترف بها جاءت اولا في منـاقشـات مجلس الامن عام ١٩٦٧ وفي مشـروع قرار مقـدم من الـولايـات المتحدة التي اوضح بخصوصها ممثل الولايات المتحدة من بين اشياء اخرى:

«من الـوجهـة التاريخية لم تكن هناك مطلقا اي حدود آمنة ومعترف بها في المنطقة، فلا خطـوط الهـدنـة عام ١٩٤٨ ولا خطـوط وقف اطـلاق النـار عام ١٩٦٧ ينطبق عليهـا ذلـك الـوصف. ان الحـدود الآمنـة لا يمكن تقـريـرها بعمل من طرف واحد لاي من الدول، ولا يمكن فرضها من الخارج وينبغي وضع الحدود الآمنة بالتبادل ويعترف بها الاطراف انفسهم كجـزء من عمليـة صنـع السـلام. اننـا نرغب في السعي وراء اتفاق مع الجمهورية العربية المتحـدة على حدود آمنـة ويعـتـرف بها ضمن اطار سلام دائم وسوف نرحب بإيضاح رسمي لرغبة الجمهورية العربية المتحدة في البحث عن مثل هذا الاتفاق، وضمن اطار السلام يجب استبدال خطوط وقف اطلاق النار بحدود دائمة وآمنة ومعترف بها وعندئذ يجري تنظيم وضع القوات بما يتفق تماما مع الحدود التي يتفق عليها في ظل السلام النهائي.

والـواضـح ان اي اتفـاق يجب ان يأخذ في حسبانه الخاص مشاكل الامن والحاجة الى تدابير دائمة وفعالة من اجل حرية الملاحة الاسرائيلية.

رابعاً: اتفاقيات الامن: ان السلام ينبغي ان يكون من نوع «يمكن لكل دولة في المنطقة من العيش في أمان» وبالاضافة الى اقامة حدود اقليمية متفق عليها تهدف الى تفادي الموقف المعـرض للتهـديـد والـذي سبب انهيار السلام في صيف عام ١٩٦٧، ويجب ان تشمل وثيقة السلام على تعهد متبادل بعدم الاعتداء.

خامساً: حرية الملاحة في المياه الدولية: يجب ان تعلن حكوماتنا انه لما كانت قناة السويس وخليـج العقبـة طرفـاً مائيـة دولية فأن سياستها هي انها وكافة الدول الاخرى سوف تضمن

حرية المرور لملاحتهم ويجب ان تؤمن حرية العبور بوسائل مناسبة ودائمة تستطيع ضمان عدم تجدد الحصار والتدخل. ان الابقاء على حالة الحرب البحرية حتى بعد قرار مجلس الامن الصادر في اول سبتمبر ١٩٥١، الى حد كبير مسؤول عن الاعمال العدائية التي حدثت من بعد ذلك، وعن انهيار نظام الهدنة، ومن ثم من الجوهري ان يكون اتفاقنا على هذه النقطة واضحاً وصريحاً الآن، وبوجه خاص، كان هناك في الاونة القريبة العهد، غموض بشأن موقف الجمهورية العربية المتحدة من موضوع حرية المرور في قناة السويس. ان الوضع الدولي هو انه عندما تفتح القناة يجب ان تفتح فوراً وبلا قيد أو شرط وبدون تمييزلسفن كافة الدول بما في ذلك سفن اسرائيل. ليس ثمة صلة لها ما يبررها بين هذه المسألة الخلافية ومشكلة اللاجئين التي لا بد، على افضل تقدير ان يستغرق حلها عدة سنوات. وقد رفض مجلس الامن في عام ١٩٥١ الزعم بأن هذه المشكلات مترابطة وبالمثل ليس ثمة اساس للتفرقة بين اعلام اسرائيل وشحناتها.

سادساً: اللاجئون: اوضحنا موقفنا في بياني امام الجمعية العامة والذي يقول من بين اشياء أخرى:

١ - يجب عقد مؤتمر من دول الشرق الاوسط ومع الحكومات التي تساهم في اغاثة اللاجئين والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة من أجل وضع خطة خمسية لحل مشكلة اللاجئين في اطار السلام الدائم، واندماج اللاجئين في حياة منتجة. ويمكن دعوة هذا المؤتمر قبل مفاوضات السلام.

٢ - في مجال تسوية السلام يجب ان ينشىء الموقعون لجاناً مشتركة لاندماج اللاجئين وإعادة توطينهم لكي تفسر المشروعات المتفق عليها لاندماج اللاجئين في الشرق الاوسط بمساعدة اقليمية دولية. وسيكون من المفيد لنا معرفة ما اذا كانت حكومة الجمهورية العربية المتحدة على استعداد للاشتراك في مناقشات حول مشكلة اللاجئين الآن ضمن الاطار المذكور في البند سالف الذكر.

سابعاً: انهاء المزاعم الخاصة بحالة الحرب والالتزام والاعتراف بالسيادة: يشير هذا البند في القرار رقم ٢٤٢ الى واحد من المواضيع الهامة التي ينبغي تنفيذها في اقامة السلام. ان انهاء حالة الحرب ليس في حد ذاته بديلا عن السلام، وطالما لم تكن هناك علاقات سلام بين حكوماتنا قبل ان تبدأ حالة الحرب، فليس هناك حالة قائمة قبل الحرب يمكن ان تصبح فعالة عندما تنتهي حالة الحرب لذلك يجب ان تحدد علاقاتنا ايجاباً وليس سلبا فقط ان اقامة السلام والاعتراف المتبادل بالسيادة يقتضي وقف كافة اجراءات التدخل البحري واجراءات المقاطعة والضغوط على اطراف ثالثة، كما انه يتطلب ايضا الغاء التحفظات التي ابدتها الجمهورية العربية المتحدة بشأن عدم انطباق التزاماتهم طبقا للاتفاقيات الدولية التي التحقوا بها على اسرائيل، وبنفس الطريقة لن تكون الاطراف المتعاقدة حرة في تشجيع او السماح باستخدام اراضيها لجماعات او منظمات مسلحة تهدد امن وسلامة كل منها الاخرى.

إن الاعتراف بالسيادة واحترامها . . . ينبغي ان يعلن بالتبادل وبالتحديد اي «تعترف الجمهورية العربية المتحدة وتحترم سيادة اسرائيل . . . والعكس صحيح» . وهذا امر ضروري حيث ان الجمهورية العربية المتحدة اصدرت في الماضي بيانات عامة بشأن «كل دولة» بينما تبدي تحفظات صريحة او ضمنية بشأن اسرائيل .

ثامناً : قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ : في الثامن من اكتوبر ذكرت اسرائيل في الجمعية العامة : «لقد قبلت اسرائيل قرار مجلس الامن من أجل اقامة سلام عادل ودائم ، واعلنت عن استعدادها للتفاوض في اتفاقيات بشأن كافة المبادىء التي ذكرت فيه . ونعتقد انه يجب تنفيذ القرار عن طريق المفاوضات والاتفاق والتوقيع والتطبيق المشترك لالتزامات معاهدة مناسبة ، وتتفق الصيغة التي استخدمت تمام الاتفاق مع شروط القرار نفسه ، وتعتقد كما يعتقد الذين تبنوا القرار ان القرار لا ينفذ نفسه بنفسه لذلك فهو يعتمد على الوصول الى اتفاق، وقد اصبح من الضروري جداً صدور بيان اسرائيلي واضح في هذا الصدد منذ ١٠ اكتوبر عندما وصف وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة القرار بالالفاظ التالية :

«وافق مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ على انه يجب على اسرائيل ان تسحب قواتها من الاراضي التي احتلتها نتيجة لعدوان يونيو ١٩٦٧» ان هذه الكلمات لم ترد في القرار وكانت في الحقيقة موضع اقتراح ورفضها مجلس الامن والجمعية العامة . ان اسرائيل لا تستطيع وهي مطمئنة ان تصدر او تسمح بصدور تصريحات تدع مجالا للاعتقاد بأنها اذ تقبل القرار من اجل المفاوضات قبلت مثل هذه التفسيرات التي لا وجود لها . ان تاريخ العلاقة المصرية ـ الاسرائيلية يقدم امثلة على الاخطار الناشئة عن تعهدات غير محددة فعلى سبيل المثال ، افترضنا عند توقيع اتفاقية ١٩٤٩ كما افترض ممثلو الامم المتحدة الذين اشتركوا في المفاوضات انه ستكون هناك ملاحة حرة لاسرائيل في الممرات المائية الدولية .

ولكن نظرا لان هذا لم يذكر صراحة ، نشأت تفسيرات خاطئة كان لها اثر قوي على الحروب اللاحقة وحدث نفس الشيء عام ١٩٤٩ بالنسبة للعبارة غير المحددة «الامال والتوقعات» وفي لوزان ١٩٤٩ تم توقيع «بروتوكول» ـ كانت هناك عقبة رئيسية في سبيل تقدم المناقشة بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل هي انه لم يكن هناك حتى الان لقاء بين الأطراف، من النوع الذي كان متصوراً في تقرير السكرتير العام بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٦٨ . كأساس للمناقشات ، بعد ذلك بأيام قليلة طالبت الدول العربية بالجزء الاكبر من الاراضي الاسرائيلية لذلك يجب على ضوء هذا التاريخ الا نوقع مرة اخرى على وثائق او تصريحات لها تفسيرات متعارضة وغير محددة .

ان التفسير الصحيح والمسؤول للقرار هو انه اطار من مباديء موصى بها طبقا للفصل السادس من الميثاق لتسترشد بها الاطراف في الجهود التي تبذلها للتوصل الى اتفاق . وفي هذه الجهود ينبغي على الاطراف ايضا ان تخضع لالتزاماتها طبقا للميثاق وطبقا لمباديء القانون

الدولي .

تاسعاً : عملية صنع السلام : اننا نعرض هذه المواقف في محاولة جديدة لتقديم التوضيح المتبادل للاراء والقضايا . وعندما تسجل الجمهورية العربية المتحدة موقفها من هذه المشاكل المحدده ، فسوف يصبح بالامكان وبمقارنات دقيقة تقييم طبيعة خلافاتنا ومداها والنظر في كيفية احتمال تقدم جهود صنع السلام عندئذ ، لانه حتى لو كانت مواقفنا الخاصة متباعدة الآن الا ان اعلانها بالتحديد قد يساعد على اقترابنا من التقدم الفعلي .

وبهذه الروح فأنني على استعداد لان أظل تحت تصرفكم لاجراء اتصالات اخرى معكم في السعي من اجل تثبيت مهمتكم .

١٥ أكتوبر ١٩٦٨ . توقيع

ابا إيبان .

المرحلة الثامنة :

بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٨ غادر المبعوث الدولي نيويورك الى نيقوسيا لبدء مرحلة جديدة من الاتصالات مع العرب واسرائيل وفي بداية هذه المرحلة تنبأت مصادر كثيرة بأن هذه المرحلة هي السهم الاخير في جعبة يارنغ . وفي نيقوسيا وفي اليوم الاول من كانون الاول ١٩٦٨ اجتمع المبعوث الدولي بوزير خارجية اسرائيل ويوم ٤ كانون الاول وصل يارنغ الى القاهره واجتمع بوزير الخارجية المصري ثم زار عمان يوم ٧ كانون الاول وتباحث مع رئيس الوزراء .

وبتاريخ ١٣ كانون الاول ١٩٦٨ وصل يارنغ الى موسكو ليستأنف عمله كسفير للسويد لدى الاتحاد السوفييتي لمدة شهر . فقد صرح يوم ١٤ كانون الاول ١٩٦٨ بأنه سيغادر موسكو في منتصف كانون ثاني ١٩٦٩ الى الشرق الاوسط للقيام بجولة جديدة من الاتصالات . لكنه لم يغادر الى الشرق الاوسط قبل آذار ١٩٦٩ وبدلا من ذلك غادر موسكو الى نيويورك ليجري محادثات مع يوثانت ومندوبي الدول الاربع الكبرى في مجلس الامن حول الشرق الأوسط .

وفي الفترة من ٢٨ كانون الثاني الى ٢١ شباط ١٩٦٩ تباحث يارنغ مع كل من يوثانت ومندوب امريكا ومندوب الاردن ومندوب اسرائيل . وبعد هذه المحادثات قام المبعوث الدولي بجولة جديدة في دول المنطقة زار خلالها مصر يوم ٥ أذار والاردن يوم ٨ أذار واسرائيل يوم ٩ أذار ولبنان يوم ١٤ أذار . وفي هذه الجولة قدم يارنغ اسئلة خطية الى هذه الدول وطلب الرد عليها خطيا وفيما يلي النص الحرفي لاسئلة يارنغ :

السؤال الاول : هل تقبل الدولة المعنية في الشرق الاوسط (اسرائيل ـ الاردن ـ لبنان ـ مصر) بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وتنفيذه لتحقيق تسوية سلمية مقبولة لمشلكة

الشرق الاوسط بموجب الحيثيّات والمباديء الواردة فيه... ؟

السؤال الثاني: هل توافق هذه الدولة على التعهد بانهاء كافة المنازعات بينهاوإنهاءحالة الحرب في المنطقة؟

السؤال الثالث: هل تتعهد الدولة المعنية بالاعتراف بسيادة كل دولة على حده، وحقها بالسيطرة على اراضيها واحترام استقلالها السياسي؟

السؤال الرابع: هل ترضى الدول المعنية بالتعايش السلمي، ضمن حدود آمنة ومعترف بها من قبل الجميع دون تعدٍ او استعمال القوة.

السؤال الخامس: اذا كان جواب السؤال السابق بالايجاب، فما هومفهوم الحدود الآمنة والمعترف بها بالنسبة لهذه الدول؟

السؤال السادس: هل توافق اسرائيل على سحب قواتها المسلحة من المناطق التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧؟

السؤال السابع: هل توافق الجمهورية العربية المتحدة على ضمان حرية الملاحة لاسرائيل عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة وبشكل خاص:

أ ـ عبر مضائق تيران.

ب ـ عبر قناة السويس.

السؤال الثامن: هل توافق هذه الدول في حال وضع خطة تسوية عادلة لقضية اللاجئين وفي حال عرضها على اطراف النزاع لدراستها، هل توافق هذه الدول على مثل هذه الخطة مبدئيا، وعلى اعلان رغبتها بتنفيذها بكل اخلاص، ليكون ذلك كافيا لتبرير تنفيذ كافة بنود قرار مجلس الامن؟

السؤال التاسع: هل توافق الدول المعنية على ضمان الحصانة الاقليمية والاستقلال السياسي لدول المنطقة، وهل تضمن:

أ ـ ايجاد مناطق منزوعة السلاح.

ب ـ اتخاذ اجراءات اضافية في هذا السبيل.

السؤال العاشر: هل توافق اسرائيل على وجود هذه المناطق المنزوعة السلاح في اراضي الحدود من كلا الجانبين؟

السؤال الحادي عشر: هل يوافق الاردن على وجود مناطق منزوعة السلاح في الاراضي الاردنية التي تنسحب منها القوات الاسرائيلية؟

السؤال الثاني عشر: هل توافق الجمهورية العربية المتحدة على وجود مثل هذه المناطق في:

أ ـ شرم الشيخ.

ب ـ اجزاء اخرى من سيناء؟

السؤال الثالث عشر: هل توافق الدول المعنية على ان يكون نزع السلاح في هذه المناطق

تحت اشراف الامم المتحدة؟

السؤال الرابع عشر: هل تقبل هذه الدول التوقيع على اتفاق نهائي يتضمن كافة البنود المطروحة والشروط المتفق عليها من اجل تحقيق سلام عادل ودائم؟

وقد تسلم يارنغ اجوبة الحكومة الاردنية يوم ٢٤ أذار ١٩٦٩ وأجوبة الحكومة المصرية يوم ٢٧ أذار ١٩٦٩ وأجوبة اسرائيل يوم ٢ نيسان ١٩٦٩ اما أجوبة الحكومة اللبنانية فقد تسلمها يارنغ في موسكو يوم ١٨ نيسان ١٩٦٩ وفيما يلي اجوبة الدول المعنية على اسئلة يارنغ.

أجوبة الحكومة الاردنية:

بتاريخ ٢٤ أذار ١٩٦٩ بعث عبد المنعم الرفاعي وزير الخارجية الاردني الرسالة التالية الى يارنغ:

صاحب السعادة: فيما يلي إجابات حكومتي عن الاسئلة التي قدمتموها لنا في عمان يوم السبت ١٩٦٩/٣/٨. ان الاجابات مرقمة بموجب اسئلتكم تفسر هذه الاجابات موقف حكومتي، هذا الموقف الذي عرض امام سيادتكم مرارا اثناء اجتماعاتنا السابقة. واغتنم هذه الفرصة لاعبر لكم عن امنياتي المخلصة والمستمرة بنجاحكم في المهمة الهامة التي اوكلتم بها.

المخلص

عبد المنعم الرفاعي / وزير الخارجية.

الجواب الاول: ان الاردن كما اعلن سابقا، يقبل بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وعلى استعداد لتنفيذه من اجل تحقيق تسوية سلمية ومقبولة بموجب البنود والمبادىء المتضمنة في القرار.

الجواب الثاني: ان الاردن يوافق على التعهد بانهاء كافة المطالب او حالات الحرب، وهذا التعهد يصبح ساريا بمجرد انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة المناطق العربية التي احتلتها نتيجة لعدوانها يوم ٥ حزيران ١٩٦٧.

وان تعهدا من قبل اسرائيل بانهاء حالة الحرب، سوف يكون له معناه فقط عندما تسحب اسرائيل قواتها من المناطق التي احتلتها بعد عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧.

الجواب الثالث: في ٥ حزيران ١٩٦٧ شنت اسرائيل عدوانها ضد ثلاث دول عربية منتهكة بذلك سيادتها ووحدتها الاقليمية، ان الاتفاق على التعهد باحترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي والاعتراف بذلك لكل دولة في المنطقة يتطلب ان تنهي اسرائيل احتلالها وان تسحب قواتها من كافة المناطق العربية التي احتلتها نتيجة عدوانها يوم ٥ حزيران ١٩٦٧.

الجـواب الـرابـع : يوافق الاردن على حق كل دولة في المنطقة للعيش بسلام ضمن حدود آمنـة ومعـترف بها، آمنـة من كل تهديـد او اعمال قوة وشرط ان تعمل على تطبيق قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

الجـواب الخـامس : عنـدمـا عرضت القضيـة الفلسطينية امام الامم المتحدة عام ١٩٤٧ اتخـذت الجمعيـة العـامـة قرارا يحمـل رقم ١٨١ (١١) صادر في ٢٩ تشـرين الثاني ١٩٤٧ ، لتقسيم فلسطين وبين حدود اسرائيل .

الجـواب السـادس : (حـول السـؤال العـام الثـامن) لقـد كان موقفنا دائما هو ان التسوية العادلة لقضية اللاجئين ضمن الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر في كانون الاول ١٩٤٨ والذي اكدته تكرارا الجمعية العمومية في كل دورة لها منذ اتخاذ القرار.

فإذا قدمت خطة على اساس هذه الفقرة للنظر بها من قبل الاطراف المعنية فإن قبولها من قبل هذه الاطراف والاعلان عن رغبتها بتطبيقها بكل صدق، مع ضمانات كافية لتطبيقها كاملة سوف يبر ر تطبيق البنود الاخرى في القرار.

الجواب السابع : (السؤالين العامين ٩ و١١) اننا لا نعتقد ان ايجاد مناطق منزوعة السلاح ضروري، وعلى العموم فأن الاردن لا يعارض ايجاد مثل هذه المناطق اذا كانت على جانبي الحدود.

الجـواب التـاسـع : (السـؤال العام ١٣) في حالة ايجاد مناطق منزوعة السلاح فأن الاردن يقبل اشراف ومراقبة الامم المتحدة على هذه المناطق.

الجـواب العـاشر : (السؤال العام ١٤) بالنظر الى تجاربنا السابقة مع اسرائيل، وانكارها للاتفاقيات الأربع الموقعة بينها وبين الدول العربية، فأننا نعتبر ان الوثيقة التي سيوقع عليها الاردن ويرتبط بتنفيذ التزاماتها، سوف توجه الى مجلس الامن وكذلك فإن اسرائيل يجب ان توقع على وثيقة وتوجهها الى مجلس الامن تبين التزاماتها بتنفيذ التعهدات العائدة عليها من قرار مجلس الامن الصـادر بتـاريـخ ٢٢ تشـرين الثاني ١٩٦٧ ، ان تأكيد وضمان مجلس الامن لهذه الوثائق سوف يشكل الاتفاق المتعدد الاطراف بشكل نهائي .

اجوبة الحكومة المصرية :

الجواب الاول : ان الجمهورية العربية المتحدة كما اعلنت سابقا، تقبل بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وعلى استعداد لتنفيذه من اجل تحقيق تسوية سلمية ومقبولة بموجب البنود والمبادىء المتضمنة في القرار.

الجـواب الثـاني : ان الجمهـورية العربية المتحدة توافق على التعهد بانهاء كافة المطالب او حالات الحـرب، وهـذا التعهـد يصبـح ساريا بمجرد انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة

المناطق العربية التي احتلتها نتيجة لعدوانها في ٥ حزيران ١٩٦٧ . ان تعهدا من قبل اسرائيل بانهاء حالة الحرب سيكون له معناه فقط عندما تسحب اسرائيل قواتها من المناطق العربية التي احتلتها منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ .

الجواب الثالث: في ٥ حزيران ١٩٦٧ شنت اسرائيل عدوانها ضد ثلاث دول عربية منتهكة سيادتها ووحدتها الاقليمية ، ان موافقة الجمهورية العربية المتحدة على التعهد باحترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي والاعتراف بها لكل دولة في المنطقة تتطلب ان تنهي اسرائيل احتلالها وان تسحب قواتها من كافة المناطق العربية التي احتلتها في عدوانها يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وان تنفذ قرار مجلس الامن الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ .

الجواب الرابع : تقبل الجمهورية العربية المتحدة حق كل دولة في المنطقة للعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، آمنة من كل تهديد او اعمال قوة ، شرط ان تسحب اسرائيل قواتها من كافة المناطق العربية التي احتلتها منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ وتعمل على تطبيق قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

الجواب الخامس : عندما عرضت القضية الفلسطينية امام الامم المتحدة عام ١٩٤٧ فإن الجمعية العامة اتخذت قرارها رقم ١٨١ [١١] الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ لتقسيم فلسطين ، وبين هذا القرار حدود اسرائيل .

الجواب السادس : (حول السؤال العام السابع) لقد اعلنا استعدادنا لتنفيذ كل بنود قرار مجلس الامن الذي يتضمن فيما يتضمن حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة شريطة ان تقوم اسرائيل بالمقابل بتنفيذ بنود قرار مجلس الامن .

الجواب السابع : (السؤال العام الثامن) لقد كان موقفنا دائما بأن التسوية الكاملة لقضية اللاجئين ، تتضمنها الفقرة ١١ من قرار الجمعية رقم ١٩٤ الصادر في كانون الاول ١٩٤٨ والذي اكدته الجمعية العمومية تكراراً في كل دورة لها منذ اتخاذ القرار.

فإذا قدمت خطة على اساس هذه الفقرة للنظر بها من قبل الاطراف المعنية فإن قبولها من قبل هذه الاطراف ، والاعلان عن رغبتهم بتطبيقها بكل صدق مع ضمانات كافية لتطبيقها كاملة سوف يبر ر تطبيق البنود الاخرى في القرار.

الجواب الثامن والتاسع : (السؤالين العامين ٩ ، ١١) اننا لا نعتقد ان ايجاد مناطق منزوعة السلاح ضروري ، وعلى العموم فإن الجمهورية العربية المتحدة لن تعارض ايجاد مثل هذه المناطق اذا كانت على جانبي الحدود.

الجواب العاشر : (السؤال العام رقم ١٣) في حالة ايجاد مناطق منزوعة السلاح فإن الجمهورية العربية المتحدة تقبل اشراف ومراقبة الامم المتحدة على هذه المناطق .

الجواب الحادي عشر : (السؤال العام رقم ١٤) بالنظر الى تجاربنا السابقة مع اسرائيل وانكارها للاتفاقات الاربعة الموقعة بينها وبين الدول العربية فإننا نعتبر ان الوثيقة التي ستوقع عليها الجمهورية العربية المتحدة وترتبط بتنفيذ التزاماتها سوف توجه الى مجلس الامن ،

وكـذلـك فإن اسـرائيل يجب ان توقع على وثيقة توجهها الى مجلس الامن تبين فيها التزاماتها بتنفيـذ التعهـدات العـائـدة وضـمان مجلس الامن لهذه الـوثائق سوف يشكل الاتفاق المتعدد الاطراف بشكله النهائي.

إجابات اسرائيل:

الجواب الاول: تقبل اسرائيل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ للوصول الى اتفاق حول ايجاد سلام دائم وعـادل يتم الـوصول اليه عن طريق المفاوضة والاتفاق بين الحكومات المعنية. ان تنفيذ الاتفاقات يجب ان يبدأ عندما يتم الاتفاق على كافة البنود.

الجـواب الثـاني: ان الـدول العـربيـة وليس اسرائيل هي التي تتحمل مسؤ ولية الاعتداء وايجاده، فقد اعلنت طوال عقدين من الزمن بانها في حالة حرب مع اسرائيل ولذلك فأن من الواجب عليهم بالدرجة الاولى انهاء حالة الحرب مع اسرائيل.

امـا الاعـلان من جانب ايـة دولـة عربية فأن من الواجب ان ينص صراحة على انهاء حالة الحرب مع اسرائيل وليس مع أية دولة في المنطقة، ان الالتزامات القانونية يجب ان تكون واضحة فيما يتعلق بالاطراف الملزمة بها.

ان انهـاء حالـة الحـرب يتضمن وقف كافـة التـدخـلات في الاعـمال البحـريـة وانهاء اجـراءات المقـاطعة المتعلقة باطراف ثالثة وانهاء تحفظات الدول العربية التي تعهدت بها على اسـرائيـل وعدم الدخول في تحالفات عسكرية وسياسية موجهة ضد اسرائيل وتلك التي تضم دولا لا ترغب في انهـاء مطـالب اوحالات حرب مع اسـرائيـل او الوصول الى ايجاد علاقات سلميـة معهـا. وعدم وجود قوات مسلحة لمثل هذه الدول على اراضي الدولة المتفقة وتحريم ومنع القيام بأي عمل في اراضي الدول العربية او التحضير لعمليات وحملات تقوم بها قوات نظامية أو غير نظامية أو أفراد ضد الحياة والامن والممتلكات الاسرائيلية في أي مكان من العالم.

ان الشـرط الاخـير الـوارد لا يؤثر على الحقيقة بأن مسؤ ولية الحكومات العربية بمنع مثـل هذه الاعـمال وارده وملزمـة لها قانـونيـا بموجب اتفاقية وقف اطلاف النار بين الاطراف المختلفة في حزيران عام ١٩٦٧.

الجـواب الثـالـث: توافق اسـرائيـل على احـترام والاعـتراف بالسيـادة والامن الاقليمي والاستقلال السياسي للدول العربية المجاورة. ان هذا المبدأ سيضمن في معاهدات السلام التي تحدد الحدود المتفق عليها.

الجـواب الـرابع: ان اسرائيل توافق على حق الاردن، لبنان، الجمهورية العربية المتحدة والـدول المجـاورة الاخـرى في العيش بسـلام ضمن حدود آمنـة ومعترف بها بعيدا عن خطر اعمال القوة، وشرط اسرائيل الوحيد بالنسبة لهذا الامر هو المعاملة الصريحة الواضحة من قبل

الطـرف الآخـر وتتضمن اعـمال القوة كافة الاستعدادات والعمليات والحملات التي يقوم بها النظاميون وغير نظاميين او افراد ضد الحياة والامن والممتلكات الاسرائيلية في اي مكان من العالم.

الجواب الخامس: ان حدود امنة ومعترف بها لم توجد يوما من الايام بين اسرائيل والدول العربية وعليه فإنه من الضروري تحديدها الآن كجزء من عملية الوصول الى السلام ويجب استبـدال وقف اطـلاق النـار بمعاهدات سلام تحدد حدودا آمنة ودائمة ومعترف بها كما يتفق عليها بالمفاوضة بين الحكومات المعنية.

الجواب السادس: عندما يتم الاتفاق عل حدود آمنة ودائمة ومعترف بها بين اسرائيل وكل من الـدول العـربيـة المجـاورة فان توزيـع القـوات سوف يتم بمـوجب الحـدود التي تحددها معاهدات السلام.

الجواب السابع: (والسؤال العام الثامن) ان قضية اللاجئين قد سببتها الحرب التي شنتها الـدول العـربية على اسرائيل وقد استمرت بسبب رفض الدول العربية اقامة علاقات سلام مع اسرائيل.

ونظرا للمشكلة الانسانية المتعلقة بالقضية فان اسرائيل قد عبرت عن استعدادها لاعطاء الاولوية لتحقيق اتفاق على حل هذه المشكلة من خلال تعاون دولي واقليمي، اننا نعتقد ان الاتفاق ممكن السعي اليه حتى قبل مفاوضات السلام، اننا نقترح عقد مؤتمر لدول الشرق الاوسط بالاشتراك مع الدول المساهمة في اغاثة اللاجئين والهيئات الخاصة للامم المتحدة من اجل وضع خطة خمس سنوات لحل مشكلة اللاجئين في اطار سلام دائم واستيعاب اللاجئين في الحياة المنتجة ويمكن الدعوة لهذا المؤتمر قبل بدء مفاوضات السلام. ومن الضروري ان تشكل الحكومات المعنية لجانا مشتركة لاستيعاب واسكان اللاجئين ولايجاد مشاريع متفق عليها على اساس اقليمي بمساعدة دولية.

ونظرا للطبيعة الانسانية الخاصة لهذه القضية فاننا لا نقوم بالاتفاق على خطط من اجل حل مشكلة اللاجئين مرتبطة بالاتفاق بأي جانب من قضية الشرق الاوسط. ولنفس السبب يجب الا تستخدم هذه القضية من قبل الدول العربية لعرقلة مشاكل اخرى.

الجواب الثامن: (والسؤال العام التاسع) ان الضمان الفعـال للحصانـة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول انما يكون بالتقيد الصارم من قبل الحكومات بالتزاماتها التي تفرضها المعاهدات وفي اطار السلام المؤدي الى احترام كامل لسيادة الدول وايجاد حدود متفق عليها، فإن اجراءات الامن الاخرى يمكن بحثها بين الاطراف المعنية.

الجواب التاسع والعاشر: (والسؤالين العامين ١٠، ١٣) بغض النظر عما ورد في الاجابة عن السؤال الثامن فقد بينا ان التجربة قد دلت على ان الاجراءات المذكورة في السؤالين التاسع والعاشر لم تمنع من الاعداد لحملات اعتداء ضد اسرائيل وتنفيذها.

الجواب الحادي عشر: (والسؤال العام رقم ١٤) السلام يجب ان يعبر عنه قانونيا ويحدد

بشكل متبادل ويلتزم به من الاطراف الموقعة عليه حسب انماط القانون والعرف الدوليين، وبناء عليه فان موقف اسرائيل هو ان السلام يجب ان يتجسد في اتفاقات سلام ثنائية بين اسرائيل وكل دولة عربية تتضمن كافة الشروط المتفق عليها من اجل سلام عادل ودائم. ان هذه الاتفاقيات عندما توقع ويصادق عليها يجب ان تسجل لدى الامانة العامة للامم المتحدة بموجب المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

تعليق مهمة يارنغ:

في اوائل نيسان ١٩٦٩ بدت مهمة الدكتور يارنغ وكأنها سائرة في طريقها الى التجميد، فقد اعلن الامين العام للامم المتحدة يوم ٩ نيسان ١٩٦٩ ان يارنغ قد عاد الى موسكو كسفير لدى الاتحاد السوفييتي لكنه اوضح ان يارنغ سيكون جاهزاً فوراً حين تدعو الحاجة اليه وفي تلك الاثناء نقل عن المبعوث الدولي قوله ان مهمته لن تستأنف ما لم تتوصل الدول الاربع الكبرى الى حل عملي لازمة الشرق الاوسط يستطيع يارنغ ان يقدمه الى الدول العربية واسرائيل او اذا غيرت الأطراف المعنية موقفها المتصلب.

ومع هذا فقد عاد الدكتور يارنغ من موسكو الى نيويورك يوم ١٥ أيلول ليشترك في الجولة الجديدة من المحادثات المقرر ان تبدأ عشية انعقاد دورة الجمعية العامة للامم المتحدة ثم غادرها في تشرين أول وهو يعلن ان مشاوراته بشأن الشرق الاوسط لم تؤد حتى الآن الى نتيجة مطلوبة.

وفي حزيران ١٩٧٠ اخذت الروح تعود الى مهمة المبعوث الدولي يارنغ ففي ١٩ حزيران ١٩٧٠ طرح وليام روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية مشروعه الذي عرف بأسم مشروع روجرز وبعد قبول كل من مصر والاردن واسرائيل بالمشروع وبعد ان وافقت مصر واسرائيل يوم ٧ آب ١٩٧٠ على وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر اعلن الامين العام للامم المتحدة في تقرير رفعه الى مجلس الامن ان مهمة الدكتور يارنغ قد اعيد احياؤها من جديد وان يارنغ يقوم فعلا بمساعيه السلمية في المرحلة الجديدة وفي اليوم الاول من بدء وقف اطلاق النار ٨ آب ١٩٧٠ باشر المبعوث الدولي محادثاته الاولية لبدء مهمته الرسمية فاجتمع على انفراد مع ممثلي مصر والاردن واسرائيل، الا ان اسرائيل بدأت محاولاتها لعرقلة مساعي السلام عن طريق ترديد مزاعمها حول اقامة مواقع جديدة للصواريخ المصرية على القناة وهددت بأنها ما لم تشعر بأن الوضع قد اعيد الى ما كان عليه في جبهة السويس فإنها ستتوقف عن المساهمة فيما دعا اليه المشروع الامريكي.

بدأت المفاوضات غير المباشرة بين الاردن ومصر واسرائيل تحت اشراف يارنغ بموجب مشروع روجرز يوم ٢٥ آب وكانت القضايا الرئيسية المعروضة للبحث تتضمن:

أ ـ الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة.

ب ـ مصير اللاجئين.

ج ـ ترتيبات حفظ السلام.

إلا ان هذه المحادثات سرعان ما توقفت عندما طلبت اسرائيل الى مندوبها العودة الى القدس دون احلال دبلوماسي آخر مكانه، ثم عادت اسرائيل لتعلن يوم ٦ ايلول ١٩٧٠ انها قررت تعليق اشتراكها في المحادثات الى ان يصحح الوضع العسكري الناجم عن خرق مصر لوقف اطلاق النار.

وفي كانون الثاني ١٩٧١ استؤنفت هذه المحادثات من جديد واستمرت حتى أذار من العام نفسه.

الدكتور يارنغ وحرب المشاريع الاسرائيلية ـ المصرية المضادة

بتاريخ ٨ كانون ثاني ١٩٧١ وعلى اثر زيارة قام بها يارنغ الى اسرائيل قدمت اليه الحكومة الاسرائيلية مشروعا مؤلفا من ١٤ نقطه وهي:

[١] اتخاذ قرار معلن وصريح بانتهاء النزاع كليا.

[٢] الاعتراف المتبادل والواضح من قبل الطرفين بالاستقلال السياسي للطرف الآخر وسلامته الاقليميه وسيادته.

[٣] اقامة حدود آمنة ومعترف بها ومتفق عليها.

[٤] اجراءات اضافية من اجل ضمان الامن.

[٥] سحب القوات العسكرية من الاراضي المحتلة وفقا للحدود التي تعينها معاهدة السلام.

[٦] انهاء كل حالات العداء والحرب.

[٧] التزام كل الاطراف بضمان عدم قيم اية اعمال عنف او اعمال حربية على اراضيها او انطلاقا منها من قبل اية فئة او تنظيم او شخص ضد شعب الطرف الآخر ومواطنيه وممتلكاته.

[٨] انهاء حالة الحرب الاقتصادية بكافة مظاهرها بما في ذلك المقاطعة.

[٩] تفصيل للالتزامات التي تتحملها الاطراف من أجل تسوية مشكلة اللاجئين.

[١٠] اتفاقات بالنسبة للاماكن المقدسة ذات الاهمية الدينية والتاريخية.

[١١] اتفاقات حول الميناء الحر وتسهيلات المرور.

[١٢] عدم المشاركة في اية احلاف عدوانية، ومنع كل طرف من الاطراف من وضع قوات تابعة له في اي بلد ثالث في حالة عداء مع الاطراف الاخرى.

[١٣] عدم التدخل في الشؤون الداخلية والعلاقات الخارجية الطبيعية للطرف الآخر.

[١٤] اقامة السلام على اساس «معاهدة» ملزمة لجميع الاطراف.

«مشروع مصري جزئي»[1]

بتاريخ ٤ شباط ١٩٧١ طرح الرئيس السادات فكرة «التسوية الجزئية» كخطوة اولى نحو السلام وقد تضمن هذا المشروع النقاط التالية:

[١] تنسحب اسرائيل من سيناء الى خط يقع عند العريش مقابل ان تضمن مصر اعادة فتح قناة السويس للتجارة الدولية خلال ستة اشهر.

[٢] يمدد وقف اطلاق النار مهلة تعطي الدكتور يارنغ ما يكفي من الوقت لانهاء مهمته.

[٣] تضمن مصر حرية الملاحة في مضائق تيران عن طريق وضع قوات طوارىء دولية في شرم الشيخ.

[٤] في حال انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة فأن مصر ستعقد معها معاهدة سلام تتضمن اعترافا بالسلامة الاقليمية لكل دولة في المنطقة بما في ذلك اسرائيل.

«مشروع غولدا مائير»

بتاريخ ٩ شباط ١٩٧١ رفضت غولدا مائير مشروع الرئيس السادات، وطرحت مشروعا اسرائيليا[1] مضادا تضمن النقاط التالية:

[١] جعل سيناء منطقة منزوعة السلاح لا يسمح لمصر بأدخال الدبابات او المدفعية او الصواريخ اليها.

[٢] ستستمر اسرائيل في الاحتفاظ بشرم الشيخ على اعتبار ان مضائق تيران حيوية بالنسبة لمرفأ ايلات ـ كونه المرفأ الوحيد لاسرائيل على البحر الاحمر ومخرجها الى سيناء وشرقي افريقيا.

[٣] لا اعادة لقطاع غزة لاشراف مصر وستعتني اسرائيل باللاجئين وبأمكان غزة ان تصبح مرفأ اردنيا.

[٤] تبقى القدس موحدة وجزءا من اسرائيل.

[٥] لن تتراجع اسرائيل عن مرتفعات الجولان.

[٦] يجب اجراء مفاوضات حول خط الحدود في الضفة الغربية، وعلى ان لا تعبر اية قوات عربية الى الضفة الغربية لنهر الاردن، وينبغي الا تشكل الحدود النهائية بين اسرائيل والضفة مصدرا للتفرقة بل يجب ان تكون عاملا فعالا في الربط بين العرب والاسرائيليين.

[٧] تعارض اسرائيل فكرة «الدولة الفلسطينية» المستقلة في الضفة الغربية.

---

(١) نشرته مجلة نيوزويك بتاريخ ١٥ شباط ١٩٧١.

«مشروع مصري مضاد»

بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٧١ تسلم يارنغ مشروعا مصريا جديدا تضمن النقاط التالية:

[١] انسحاب القوات الاسرايلية الى المواقع التي كانت فيها قبل حرب ١٩٦٧.
[٢] نبذ اسرائيل فكرة التوسع الاقليمي.
[٣] تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينين.
[٤] انهاء حالة العداء وجعل حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في متناول الجميع.
[٥] الاعتراف بالاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وسيادتها وسلامتها الاقليمية.
[٦] ضمان الاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وسلامتها عن طريق قوات طوارىء دولية تشارك فيها قوات من الدول الاربع الكبرى واقامة مناطق منزوعة السلاح على طرفي الحدود.

ولكسر طوق الجمود الذي يحيط بمهمته بعث الدكتور يارنغ بتاريخ ٨ شباط ١٩٧١ مذكرة الى كل من الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل يطلب فيها من اسرائيل التعهد بسحب قواتها الى حدود مصر الدولية المعروفة في عهد الانتداب وبالمقابل يطلب من مصر التعهد بأن تدخل مع اسرائيل في اتفاق سلام وبتاريخ ١٥ شباط ١٩٧١ بعثت الحكومة المصرية مذكرة جوابية الى يارنغ ردا على مذكرته هذا نصها:

«مذكرة الحكومة المصرية الى الدكتور يارنغ»[١]

لقد سبق للجمهورية العربية المتحدة ان اعلمت سعادتكم انها تقبل ان تنفذ كافة التزاماتها وذلك على اسس متبادلة وحسب ما هو منصوص عنه في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بغية تحقيق تسوية سلمية في الشرق الاوسط، وبموجب الاسس نفسها يتوجب على اسرائيل ان تنفذ ما يترتب عليها حسب نصوص هذا القرار.

وإستنادا الى مذكرتكم المؤرخة في شباط ١٩٧١ تتعهد الجمهورية العربية المتحدة بما يلي:

أولاً: الغاء كافة المطالب الحربية او حالة الحرب.
ثانياً: ان يحترم كل فريق ويعترف بسيادة الفريق الآخر ووحدته الاقليمية واستقلاله السياسي.

---

(١) نشرته التايمز اللندنية بتاريخ ١٢ آذار ١٩٧١.

(١) صحيفة الرأي العام الكويتية ٢٨/ ٤/ ١٩٧١.

ثالثاً: ان يحترم كل فريق ويعترف بحق الفريق الآخر بالعيش في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها.
رابعاً: التعهد ببذل كل جهد ممكن للتأكد من عدم قيام اية اعمال حربية او عدائية ضد مواطني او ممتلكات الفريق الآخر.
خامساً: عدم التدخل في الشؤون الداخلية لاحد الفريقين من جانب الفريق الآخر.
سادساً: تضمن حرية الملاحة في قناة السويس طبقا لميثاق القسطنطينية عام ١٨٨٨.
سابعاً: تضمن حرية الملاحة في مضائق تيران بموجب مبادىء القانون الدولي.
ثامناً: تقبل بتمركز قوة سلام تابعة للامم المتحدة في شرم الشيخ.

ومن اجل ضمان تسوية سلمية، وكذلك من اجل ضمان سلامة أراضي كل دولة في المنطقة فإن الجمهورية العربية المتحدة تقبل:

أ ـ بإقامة منطقة مجردة من السلاح على جانبي الحدود ولمسافات متساوية.
ب ـ بإقامة قوة سلام تابعة للامم المتحدة تشترك فيها الدول الاربع الاعضاء الدائمون في مجلس الامن.

وبالمقابل فأنه يتوجب على اسرائيل ان تتعهد بتنفيذ كافة بنود قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، وعلى اسرائيل ان تتعهد بما يلي:

[١] سحب قواتها المسلحة من غزة وسيناء.
[٢] تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين طبقا لقرارات الامم المتحدة.
[٣] انهاء كافة المطالب العسكرية وحالة الحرب.
[٤] ان تحترم وتعترف بسيادة كل فريق وبوحدة اراضيه الاقليميه واستقلاله السياسي.
[٥] ان تحترم وتعترف بحق كل فريق بالعيش في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها.
[٦] ان يتحمل كل فريق مسؤولية بذل كل جهد ممكن للتأكد من عدم قيام اعمال عدائية او حربية في أو من اي بلد ضد سكان او مواطني او ممتلكات الفريق الآخر.
[٧] عدم التدخل في الشؤون الداخلية لاي فريق من قبل الفريق الآخر.

ومن اجل ضمان تسوية سلمية وكذلك من اجل ضمان سلامة اراضي كل دولة في المنطقة تقبل اسرائيل:

أ ـ بأقامة منطقة مجردة من السلاح على جانبي الحدود ولمسافات متساوية.
ب ـ بأقامة قوة سلام تابعة للامم المتحدة تشترك فيها الدول الاربع الكبرى الاعضاء في مجلس الامن.

وحين تتعهد اسرائيل بكل هذا فان الجمهورية العربية المتحدة ستكون مستعدة للدخول في اتفاق سلام مع اسرائيل يتضمن كافة الالتزامات المشار اليها وكما هو منصوص عنها في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧.

وترى الجمهورية العربية المتحدة انه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم دون تنفيذ قرار مجلس

الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بشكل كامل ودقيق او دون انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

وبتاريخ ٢٦ شباط ١٩٧١ تلقى الدكتور يارنغ رسالة من اسرائيل تقول ان حل الازمة يتلخص ـ في نظرهاـ في استعداد مصر للدخول في محادثات سلام مع اسرائيل بدون شروط مسبقة .

وبعد هذا الرد السلبي من اسرائيل انقطعت المحادثات وعاد يارنغ الى موسكو ليستأنف عمله كسفير للسويد لدى الاتحاد السوفيتي .

مشروع مبام للسلام

طرح حزب مبام الاسرائيلي مشروعا للسلام في ٢٣آب استند في بنوده الى مشروع قديم للحزب يعود الى سنة ١٩٦١ ، وبتاريخ ١٨/٢/١٩٦٩ اضافت اللجنة السياسية للحزب الى مشروع آب ١٩٦٧ فصلا جديدا يقترح اجراءات لحل قضية اللاجئين وبتاريخ ١١/١٢/١٩٦٩ عادت اللجنة السياسية الى الاجتماع مرة اخرى وجددت موقفها من ظاهرة المستوطنات المدنية والعسكرية وانتهت الى صياغة مشروع جديد للسلام اقره مؤتمر الحزب وفيما يلي اهم بنوده :

اولاً : ان اسرائيل تؤيد حلا سياسيا يقوم على اساس وجود دولتين مستقلتين وذات سيادة اسرائيل من جهة ودولة عربية من جهة اخرى وانها ستحترم القرارات الفلسطينية ـ الاردنية في كل ما يتعلق بموضوع حق تقرير المصير .

ثانياً : ان الجيش الاسرائيلي لن ينسحب من الخطوط التي وصل اليها في اثناء حرب الايام الستة الا عند التوصل الى تسوية سلمية ويتم تحديد الحدود الآمنة على الرغم من امكان التوصل الى تسوية جزئية كمرحلة لاستمرار المفاوضات .

ثالثاً : ان القدس الموحدة هي عاصمة لدولة اسرائيل ، وتضمن ، في تسوية السلام الحقوق الخاصة بالادارة الذاتية للاماكن المقدسة للمسلمين والمسيحين ، وعندما يتحقق السلام لن تعارض اسرائيل ان يوكل الى اشخاص تعينهم المؤسسات الحاكمة في الدولة العربية المجاورة الاشراف على الاماكن المقدسة الاسلامية .

رابعاً : الحدود مع سورية في مرتفعات الجولان ، وبعد ان تعين الحدود النهائية يتم تجريد الجزء الباقي من الهضبة .

خامساً : ان التسوية السلمية مع مصر تقوم على اساس اعادة شبه جزيرة سيناء الى مصر وتجريدها من السلاح اضافة الى تعديلات في الحدود ضرورية لامن اسرائيل .

سادساً : اما الضفة الغربية فيتم تجريدها واعادتها الى الدول العربية المجاورة بعد ادخال تعديلات ضرورية لامن اسرائيل على الحدود وعلى اساس الموافقة على عدم دخول قوات

عسكرية عربية الى غربي النهر.

سابعا: تحدد المكانة السياسية لقطاع غزة عندما يحين الوقت، بعد مراعاة مقتضيات أمن إسرائيل، ورغبة السكان، ومقتضيات حل مشكلة اللاجئين، لكن القطاع لن يعاد الى مصر بأي حال من الاحوال.

ثامناً: الى حين حلول السلام، تقام في المناطق المحتفظ بها نقاط أمنية فقط اما بالنسبة الى هضبة الجولان ومشارف رفح، فتقام هناك نقاط «أمنية- استيطانية».

كما طالب المؤتمر الحكومة بتصحيح كل ظلم وقع بسبب تجاوزات، بشأن مصادرة اراض واتلاف مزروعات واغلاق مناطق وطرد سكان ومنع حدوث اي ظلم في المستقبل.

مشروع جديد للرئيس تيتو

في اعقاب زيارة قام بها الرئيس اليوغسلافي تيتو لعدد من العواصم الافريقية والاسيوية عام ١٩٦٨، لخص مشروعه الجديد في القاهرة بتاريخ ٧ شباط ١٩٦٨ والذي ارتكز على النقاط التالية:

اولاً: ان حل مشكلة الشرق الاوسط هي في يد الولايات المتحدة، كما انه لا يمكن ان تحل الازمة الا بانسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق العربية المحتلة.

ثانياً: على القوات الاسرائيلية الانسحاب من المناطق المحتلة على ان يتبع ذلك اعلان بانهاء حالة الحرب بين الطرفين والبدء في المفاوضات والاتفاق على المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج العقبه بعد ان يتم التوصل تدريجيا الى تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينين ومسألة الملاحة في قناة السويس.

ثالثاً: اقامة مناطق منزوعة السلاح على الحدود العربية ـ الاسرائيلية.

مشروع اسرائيلي

بتاريخ ٨تشرين الأول ١٩٦٨ حدد ابا ايبان امام الجمعية العامة المبادىء التالية التي ترى اسرائيل من خلالها تحقيقا للسلام وعلى اساسها في المنطقة:

[١] يجب ان يكون السلام الذي يلي وقف اطلاف النار عادلاً ودائماً ومتفاوضا عليه ومعبرا عنه بشكل «تعاقدي» وفقا للاصول المرعية في هذه الميادين وبما انه سيترتب على هذا السلام نتائج عملية وسياسية وحقوقية بعيدة المدى، تقترح اسرائيل ان تأخذ التسوية شكل «معاهدة» تحدد بدقة شروط تعايش اسرائيل مع جيرانها مع تحديد خريطة متفق عليها للحدود الآمنة والمعترف بها.

[٢] يتم الاستعاضة عن خطوط وقف اطلاف النار (اي وقف اطلاق النار الذي تلا حرب

حزيـران) بحـدود آمنـة ومعترف بها بين اسرائيل وكل دولة عربية من جيرانها وعلى ان توزع القوات العسكرية على الحدود، كما يتم الاتفاق عليها في نصوص السلام النهائية.

[٣] بالاضافة الى رسم حدود اقليمية متفق عليها، يجب اجراء محادثات لوضع ترتيبات أمنية تجنب الوضع الذي سبب انهيار السلام عام ١٩٦٧.

[٤] عندما يتم التوصل الى اتفاق حول اقامة السلام مع حدود دائمة يجب المحافظة على حرية التحرك المتوافرة الآن وخاصة في القطاعات الاسرائيلية ـ الاردنية.

[٥] يجب ان لا يكـون هنـاك ايـة تحفظـات حول الترتيبات المتعلقة بضمان حرية الملاحة والتي ينبغي ان تكـون بدورهـا دقيقـة وملمـوسـة وقـائمـة على المسـاواة المطلقـة في الحقـوق والواجبات بين اسرائيل والدول البحرية الاخرى.

[٦] ينبغي الدعوة الى عقد مؤتمر تحضره الدول الشرق اوسطيه المعنية والدول المساهمة في اغـاثـة الـلاجئين ضمن اطـار السـلام الـدائم وعن طريق دمجهم في الـدورة الانتـاجيـة للمجتمعات الموجودين فيها، وبالامكان الدعوة لهذا المؤتمر قبل بدء مفاوضات السلام.

[٧] ان اسرائيل لا تعمل على ممارسة اي تشريع بالنسبة للاماكن المقدسة وانما هدفها هو التـوصـل الى وضـع محدد يعطي هذه الامـاكن طابعهـا العـالمي عن طريق التـوصـل الى الاتفاقات المناسبة مع الاطراف المعنية تقليديا.

[٨] تثبيت مبدأ حق الحياة القومية وسيادتها وسلامتها، وهـو المبدأ المتضمن في ميثـاق هيئة الامم والذي تم التعبير عنه في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، ولا يمكن تطبيق هـذا المبدأ الا من خلال التزامات تعاقدية محددة تدخل فيها اسرائيل والحكومات العربية بالنسبة لوجود اسرائيل وبالنسبة للالتزام بالمعاهدات الدولية المتعلقة باسرائيل.

[٩] يجب ان تشمـل محادثـات السـلام المقترحة توجيه الاهتمام المشترك الى موارد المنطقة ووسائل الاتصال فيها في محاولة لارساء دعائم استقلال مجموعة دول المنطقة استقلالا ذو سيادة.

[١٠] لا يمكن تصفية النزاع والانتقال من حالة الحرب الى حالة السلم الا على طاولة المفاوضات.

سكرانتون ومشروع امريكي للاردن لحل ازمة الشرق الاوسط

بعـد نجـاح الرئيس الامريكي نيكسون في انتخابات الرئاسة الاميركية، اختار «وليم سكـرانتـون» مبعوثـا عنـه لتقصي الحقـائق في المنطقة بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٩ واثناء زيارته للاردن بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٨ قدم مشروعا لحل ازمة الشرق الاوسط ويتضمن هذا المشروع

النقاط التالية[1]:

اولا: ضم قطاع غزة الى الاردن.

ثانيا: اعطاء الاردن طريقا بريا الى غزة يمر بالقدس، الخليل، بئر السبع، غزة وتكون تحت السيادة الاردنية الكاملة.

ثالثا: اعادة الضفة الغربية كلها الى الاردن بعد تجريدها من السلاح ومنع وجود اية قوات اردنية محاربة فيها باستثناء قوى الشرطة والامن العام للحفاظ على الامن الداخلي.

رابعا: احتفاظ اسرائيل بمراكز امن خاضعة لسيادتها (على طريقة القواعد البريطانية في قبرص) وذلك في مثلث نابلس، جنين، قلقيلية، بحيث تشكل حزام امن لها.

خامسا: تعيد اسرائيل القدس العربية القديمة الى الاردن مع وضع الاماكن المقدسة كلها تحت سلطة دينية دولية مشتركة مؤلفة من الاديان صاحبة العلاقات فيها وتعترف بها الامم المتحدة والدول الكبرى.

سادسا: منع وجود اية قوات من الدول العربية في الضفة الشرقية من الاردن وجلاء القوات المرابطة حاليا هناك.

محادثات ووساطة الدول الرباعية الكبرى [2]

بدأت في سرية كاملة محادثات الدول الاربع الكبرى بشأن مشكلة الشرق الاوسط يوم ٣ نيسان ١٩٦٩ في نيويورك وقد مثل الدول الكبرى (الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة، بريطانيا. فرنسا) سفراؤها لدى الامم المتحدة، وقد قدمت ثلاث مجموعات من الوثائق كأساس للمناقشات:

المجموعة الاولى: وتمثل اراء الدول المشتركة في المحادثات وهي:

أولا: قدم الاتحاد السوفيتي المقترحات التالية:

[١] ان تعلن الدول الاطراف في الازمة عن قبولها لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، والتزامها بتنفيذ كل بنوده وفق جدول زمني محدد.

[٢] تنظيم طريقة انسحاب القوات الاسرائيلية وعلى مراحل من الاراضي العربية التي احتلت في نزاع ١٩٦٧ وعن طريق الاتصال بالسفير يارنغ وتحت اشراف الامم المتحدة.

[٣] يتم الاتفاق عن طريق المبعوث الدولي يارنغ وبعد بدء الانسحاب على:

أ ـ الحدود الآمنة، ب ـ الحل العادل لمشكلة اللاجئين، ت ـ حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية، ب ـ امكانية انشاء مناطق منزوعة السلاح اذا دعت الحاجة مع الاخذ بعين

---

(١) صحيفة النهار اللبنانية يوم ٩ كانون الأول ١٩٦٨

(٢) مجلة السياسة الدولية عدد يوليو ١٩٦٩

الاعتبار عند الاتفاق على هذه البنود وفقا لقرار مجلس الامن ان يكون الهدف هو اقامة سلام عادل في المنطقة .

ثانياً: ورقة العمل الامريكية وتنص على ما يلي:

[١] تقبل الاطراف المعنية قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ .

[٢] تتفاهم كل الاطراف عن طريق الدكتور يارنغ حول المسائل الجوهرية، غير انه لا يستبعد الوصول الى تفاهم بطريق اكثر مباشرة فيها بعد .

[٣] الاتفاق على حل الازمة والذي يجب ان يكون عادلا وتعاقديا وملزماً لجميع الاطراف .

[٤] تخطيط الحدود يجب ان يتم بطريقة تضمن امن اسرائيل والدول العربية، وان تكون هذه الحدود آمنة وان يكون الاتفاق ملزما لكل الاطراف .

[٥] تصر الولايات المتحدة على ان اي تعديلات في الحدود القائمة (حدود الرابع من حزيران) يجب ان يكون مبعثها دواعي الامن وان لا تعكس ثقل الغزو.

[٦] تكون هناك مناطق منزوعة السلاح .

[٧] تبقى القدس موحدة، على ان يكون للاردن حق مدني وديني واقتصادي فيها .

[٨] حرية الملاحة في قناة السويس ومضائق تيران يجب ان تكون مكفولة لكل دول المنطقة بما فيها اسرائيل .

ثالثا: اما الاراء الفرنسية فقد كانت:

[١] دراسة الوسائل التي يمكن ان تساعد على تطبيق قرار مجلس الامن وبحث ضمان تنفيذه .

[٢] الموافقة على المقترحات التي تضمنها الجدول التنفيذي السوفيتي .

[٣] استثناء وضع مدينة القدس من البحث في هذه المرحلة والعودة الى بحثها بعد الانتهاء من الاتفاق على سحب القوات الاسرائيلية وحل المشاكل الاخرى .

وقد صدر بيان بعد الاجتماع الاول في الرابع من نيسان جاء فيه:

اجتمع ممثلو الدول الاربع الكبرى في مقر اقامة الممثل الدائم لفرنسا للبحث في الكيفية التي يمكنهم ان يسهموا بها في تسوية سلمية في الشرق الاوسط وقد بنوا تناولهم للمشكلة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ وهو القرار الذي اعلنوا في حينه قبولهم وتأييدهم له، وقد اكدوا من جديد تأييدهم لمهمة يارنغ . وقد تضمن البيان ايضا:

أولا: ان الدول الاربع الكبرى متفقة على خطورة الوضع في الشرق الاوسط والحاجة الامر الذي يستدعي عدم السماح بتهديد الامن الدولي .

ثانيا: خلال اجتماعها اجرت مباحثات حول قضايا جوهرية وبدأت بتحديد مجالات الاتفاق بينها وهي مهتمة بتحقيق تقدم سريع في مساعيها .

ثالثا: موافقتها على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ودعمه كما تؤكد من جديد دعمها لمهمة الدكترر يارنغ.

وقد اعلنت الجمهورية العربية المتحدة بوضوح انها من حيث الشكل ترحب بالمحادثات الرباعية اذا كان هدفها تطبيق قرار مجلس الامن وتقديم المقترحات التي تؤدي الى تنفيذه وهي تعارض فقط اي حل مفروض او غير متمشٍ مع القرار الصادر عن مجلس الامن في نوفمبر ١٩٦٧ ويجب الا تكون مسألة انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة مقيدة بشروط معينه.

اما سرائيل فقد قررت رفض مبدأ المحادثات وما تنتهي اليه اذا كانت نتائجها تتعارض مع ما تطالب به اسرائيل.

وعقد ممثلو الدول الاربع الكبرى اجتماعهم الثاني يوم ٨ ابريل ١٩٦٩ في نيويورك بمقر السفير السوفيتي لدى الامم المتحدة وقرروا في هذا الاجتماع تأليف لجنة للبحث عن اسس مشتركة في ردود الاردن ومصر واسرائيل على اسئلة الدكتور يارنغ. وعقدت لجنة العمل التي تألفت من مساعدي ممثلي الدول الاربع الكبرى اجتماعها الاول يوم ١١ ابريل ١٩٦٩ في نيويورك للسعي لاعداد مقترحات في شأن اعلان اطراف النزاع نواياهم فيما يتعلق بكيفية حل الازمة. وتوالت الاجتماعات الرباعية في محاولة لتقييم نقاط الخلاف والتوفيق بين بعضها ولدراسة تقارير لجنة العمل المساعدة.

وعلى الرغم من ان مشاورات الدول الاربع الكبرى استمرت حوالي ٢٩ شهراً عقدت خلالها سبعون جلسة الا انها لم تتوصل الى نتيجة فعالة وذلك لرفض اسرائيل وعدم موافقتها على اية توصيات من قبل اية دولة تتعارض مع ما تطالب به اسرائيل.

مشروع أردني (١)

بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٦٩ طرح الملك حسين في ختام زيارة رسمية قام بها الى الولايات المتحدة الامريكية مقترحات مشروع لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي تضمنت النقاط التالية:

اولا: انهاء جميع الاعمال العدائية.

ثانيا: الاعتراف بالاستقلال السياسي لكل الدول في المنطقة واحترام سلامتها وسيادتها الاقليمية.

ثالثا: الاعتراف بحق جميع هذه الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وبدون التعرض لاية تهديدات او اعمال حربية.

---

(١) صحيفة النهار البيروتية ١١/٤/١٩٦٩.

رابعا: ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس للجميع.
خامسا: اتخاذ اجراءات تضمن عدم جواز خرق الحدود الاقليمية لكل الدول في المنطقة على ان تشمل مناطق منزوعة السلاح.
سادسا: تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
سابعا: في مقابل كل ذلك على اسرائيل ان تلبي مطلبا عربيا واحداً وهو انسحاب قواتها العسكرية من جميع المناطق المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ وتنفيذ البنود الاخرى لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢.

مقترحات امريكية [١]

بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٦٩ ونقلا عن «نيويورك تايمز» نشرت صحيفة الحياة البيروتية بعض المقترحات الامريكية التي عرضتها واشنطن على موسكو لاحلال السلام في الشرق الاوسط وترتكز هذه المقترحات على الاسس التالية:
اولا: تقبل اسرائيل بجدول زمني مفصل للانسحاب الى حدود متفق عليها بين الجانبين.
ثانيا: تعلن الدول العربية رسميا عزمها على انهاء «الهدنة» واحلال سلام دائم مكانها.
ثالثا: تشكل قوة عسكرية دولية على طول الحدود المتفق عليها، وتوجه الدول الكبرى هذه القوة وتضمنها.
رابعا: يحدد العرب فيما بينهم صيغة للتسوية النهائية.
ونسبت صحيفة الحياة باستنادها الى النيويورك تايمز الى دبلوماسيين امريكيين قولهم: ان الخطوط العريضة للتسوية المشار اليها تشمل ايضا:
[١] تقرر اسرائيل والدول العربية بنفسها تفاصيل التسوية عن طريق التفاوض وبموجب الصيغة التي جمعت بين الطرفين في رودس عام ١٩٤٨.
[٢] يعلن العرب انهم عازمون على الوصول الى اتفاقية تحل محل الهدنة.
[٣] تقبل اسرائيل بجدول زمني للانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

«مشروع سوفياتي مضاد للمقترحات الامريكية» [٢]

بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٧٠ كشف النقاب عن رفض الاتحاد السوفيتي للمقترحات

---

(١) مجلة النيويورك تايمز ٢٥/٦/١٩٦٩
(٢) مجلة النيويورك تايمز ١٢/١/١٩٧٠.

الامريكية كونها متحيزة لاسرائيل وفيما يلي نص المشروع السوفيتي :

اولا : ان تكون مدة الجدول الزمني المقترح للانسحاب الاسرائيلي من اراض احتلت عام ١٩٦٧ (٦٠) يوما بدلا من (٩٠) يوما كما اقترحت الولايات المتحدة .

ثانيا : ان تنتهي حالة الحرب ـ كأمر واقع ـ مع شروع القوات الاسرائيلية بالانسحاب وان تنتهي بصورة قانونية عند انتهاء الانسحاب .

ثالثا : ان يؤكد اي اتفاق بين الطرفين حول رسم الحدود سيادة مصر على شرم الشيخ بدلا من الاقتراح الامريكي الداعي لان يتفق الطرفان على موضوع السلام ثم يرسمان حدودهما المشتركة فيما بينهما .

رابعا : قطاع غزة اراض عربية ينبغي اعادتها الى وضعها السابق قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

خامسا : ان تقام مناطق منزوعة السلاح على طرفي الحدود بين اسرائيل والدول العربية ، بدلا من الاقتراح الامريكي القائل بنزع السلاح عن كل المناطق التي تنسحب منها اسرائيل .

سادسا : ان تتقيد اسرائيل بكل قرارات الامم المتحدة بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين .

سابعا : ان يكون من حق مصر اغلاق قناة السويس في وجه اية دولة في حالة حرب معها .

ثامنا : ان يتم تحديد طبيعة الملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة وفقا للمبادىء العامة للقانون الدولي التي تنطوي على ضمانات كافية لتأمين العبور الحر لجميع السفن .

مشروع اردني جديد

بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٧١ تقدم الاردن بمشروع سلام جاء قريبا من المشروع المصري وتضمن النقاط التالية :

[١] انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة بدون استثناء وقبول اسرائيل بمبدأ عدم جواز الحصول على مكاسب اقليمية عن طريق الحرب .

[٢] حق كل دولة من دول المنطقة بالحياة في سلام داخل حدود امنة ومعترف بها وبدون ان تكون معرضة للتهديد بالعنف او اعمال العنف .

[٣] يضمن الاردن حرية الوصول الى جميع الاماكن التاريخية والدينية في مدينة القدس العربية كما يضمن حرية العبادة .

[٤] انهاء حالة العداء وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية .

[٥] تسوية عادلة لمشكلة اللاجين الفلسطينين .

[٦] امكانية اقامة مناطق منزوعة السلاح على اساس متبادل.
[٧] على الدول الاربع الكبرى ان تشارك من خلال مجلس الامن الاشراف على اتفاقية السلام.

مشروع روجرز

بعد فشل مشاريع السلام المطروحة لحل ازمة الشرق الاوسط، وبعد اشتداد تلك الازمة والبدء بحرب الانهاك على الجبهة المصرية في النصف الاخير من عام ١٩٦٩ وقيام الرئيس عبد الناصر بزيارة سرية الى الاتحاد السوفييتي والاتفاق هناك على تزويد مصر بشبكة من الصواريخ الحديثة المضادة للطائرات استطاعت التصدي للطائرات الاسرائيلية ومنعها من الوصول الى العمق المصري، وبعد الضجة الي احدثتها اسرائيل حول «تزايد النفوذ السوفيتي في مصر» على امل الحصول على اكبر قدر من المساعدات العسكرية والاقتصادية من جانب الولايات المتحدة الامريكية وبعد اتساع رقعة القتال في الهند الصينية والنداء الذي وجهه الرئيس عبد الناصر في الاول من ايار ١٩٧٠ الى الرئيس نيكسون، وجدت الولايات المتحدة ان الامر يتطلب تحركا سياسيا جديا في الشرق الاوسط ولعل ابرز العوامل التي دفعت امريكا الى هذا التحرك تتمثل في عاملين:

الاول: توطد العلاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي خاصة في مطلع عام ١٩٧٠ بعد زيارة الرئيس عبد الناصر السرية لموسكو وقد اعتبرت المساعدات السوفيتية لمصر بمثابة زيادة في التوغل السوفيتي في المنطقة وخشية الولايات المتحدة من زيادة هذا التوغل في غياب حل سلمي لأزمة الشرق الاوسط، وكانت اسرائيل اكثر المتحدثين عن هذا التوغل وعن الخطورة التي تكمن فيه على المصالح الامريكية والغربية.

الثاني: تورط الولايات المتحدة في قتالها في الهند الصينية واتساع رقعة ذلك القتال وغزو الاراضي الكمبودية الامر الذي لا يجعل الولايات المتحدة ترتاح امام فتح جبهة اخرى فقامت بطرح مبادرة روجرز وزير الخارجية ففي ٩ كانون الاول ١٩٦٩ لخص وزير الخارجية الاميركية - أنذاك - فحوى المقترحات الامريكية لتسوية النزاع في المنطقة والتي تضمنت:

اولا: انسحاب اسرائيل من «أراض» عربية محتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ وذلك مقابل ضمانات عربية للوصول الى التزام مبرم للسلام.

ثانيا: ادخال تعديلات طفيفة على الحدود يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات.

ثالثا: ضمانات امنية تشمل «شرم الشيخ» واقامة مناطق منزوعة السلاح في سيناء ووضع ترتيبات نهائية بالنسبة لقطاع غزة لكي تتمكن القوات الاسرائيلية من الانسحاب من الاراضي المصرية.

رابعا: تأمين العبور الحر الى الاماكن المقدسة في القدس مع الاخذ بعين الاعتبار المصالح المدنية لجميع السكان ومصالح جالياتها الاسلامية والمسيحية واليهودية من قبل ادارتها كمدينة موحده.

خامسا: التوصل الى تسوية عبر مفاوضات تجري على طريق المفاوضات العربية الاسرائيلية التي تمت في «رودس» عام ١٩٤٩، على ان يقوم الدكتور يارنغ بدور الوسيط بين الطرفين.

روجرز ومشروع امريكي جديد

وبسبب فشل مشروع روجرز الاول بسبب عدم موافقة اي من الاطراف عليه فقد اعلن في الخامس والعشرين من شهر مايو ١٩٧٠ في مؤتمر صحفي ان الولايات المتحدة اتخذت خطوة دبلوماسية جديدة وقدمت مقترحات سلام جديدة بالنسبة لازمة الشرق الاوسط من اجل تشجيع العرب واسرائيل على وقف اطلاق النار والبدء في محادثات تحت اشراف الدكتور يارنغ. وقال في نفس المؤتمر ان خطته تعتمد في جزء منها على تصريحات علنية افضى بها كلا الطرفين واشار الى اربع نقاط كهذه: (١) النداء الذي وجهه الرئيس عبد الناصر الى الرئيس نيكسون في الاول من ايار ١٩٧٠ (٢) المقابلة التي اجرتها شبكة التلفزيون الثقافية الامريكية مع الرئيس عبد الناصر والتي قال فيها انه يميل الى قبول وقف اطلاق النار (٣) التصريح الذي افضت به رئيسة وزراء اسرائيل غولدا مائير الذي قالت فيه ان اسرائيل على استعداد لقبول قرار مجلس الامن (٤) التصريح الذي افضى به وزير خارجية اسرائيل ابا ايبان الذي قال فيه ان العرب سيفاجأون من التنازلات الاسرائيلية في اللحظة التي تبدأ فيها مباحثات السلام. وقال روجرز وزير الخارجية الامريكية ان هذه النقاط تشير الى مرونة ملموسة واضاف بأن التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط دفعت الرئيس نيكسون ان يأمر في ٢٩ ابريل باجراء دراسة دقيقة تشمل كافة الجوانب السياسية والعسكرية لهذه المشكلة.

وقد نشرت جريدة الاهرام النص الرسمي والكامل لرسالة وليام روجرز وزير الخارجية الامريكية الى السيد محمود رياض وهي الرسالة التي اصطلح على تسميتها بالمبادرة الامريكية وفيما يلي نصها: [(١)]

«رسالة شفوية الى وزير الخارجية السيد محمود رياض ١٩ حزيران ١٩٧٠»

عزيزي السيد وزير الخارجية: لقد اطلعت بعناية على تصريح الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ الاول من أيار، وما ادليتم به من ملاحظات بعد ذلك للمستر بيرغس المشرف على

---

(١) نشرتها جريدة الانوار ٢٢/٧/١٩٧٠

شؤون الرعايا الاميركيين في القاهرة والملحق بالسفارة الاسبانية، كما قدم الى المستر سيسكو مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الاوسط تقريرا كاملا عن الاحاديث التي اجراها مع الرئيس جمال عبد الناصر ومعكم، وقد قمنا بالتفكير جديا فيما يمكن عمله للوضع في الشرق الاوسط.

«انني اقر بأن الوضع قد بلغ نقطة خطيرة، واعتقد بأنه من مصلحتنا المشتركة ان تحتفظ الولايات المتحدة وتنمي علاقات صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة وتأمل في توضيح ان ذلك يمكن تحقيقه، ونحن على استعداد للقيام بدورنا فيه اننا ننظر للاطراف الاخرى المعنية وبصفة خاصة لحكومتكم التي يقع عليها دور بالغ الاهمية، على امل ان تتحرك معنا لانتهاز هذه الفرصة فاذا ضاعت هذه الفرصة فاننا سنعاني جميعا من النتائج، وسنشعر حقا بالاسف على ذلك.

ومن خلال هذه الروح فانني اناشد حكومتكم ان تدرس بعناية الافكار التي سوف اعرضها فيما يلي:

«اننا سوف نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم، ونود ان نساعد الاطراف المعنية للتوصل الى هذا السلام. لقد قدمنا مقترحات جديدة وعملية من اجل ذلك، كما قدمنا النصح لكافة الاطراف بالحاجة الى قبول حل معقول ولضرورة خلق الجو الذي يصبح السلام فيه ممكنا. ونقصد بهذه النقطة الاخيرة تقليل حدة التوتر من ناحية، وتوضيح المواقف من ناحية اخرى، حتى تتوافر للعرب والاسرائيليين بعض الثقة في ان ما سيتم الانتهاء اليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الاساسية.

وفي رأينا ان الوسيلة الاكثر فعالية للتوصل الى تسوية تكون بأن تبدأ الاطراف في العمل تحت اشراف السفير يارنغ المبعوث الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة للتوصل الى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢.

«لقد قال وزير الخارجية الاسرائيلية ابا ايبان اخيرا ان اسرائيل على استعداد لتقديم تنازلات عندما تبدأ المحادثات، في نفس الوقت فان المشاركة المصرية في مثل هذه المحادثات مع السفير يارنغ ستؤدي بدرجة كبيرة الى التغلب على الشك الاسرائيلي في ان حكومتكم تسعى بالفعل للتوصل الى سلام».

انني مدرك موقفكم بالنسبة للمفاوضات المباشرة، وقد اوضحنا منذ البداية اننا لا نقترح وضع مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ الآن، وان كنا نعتقد (ويتوقف ذلك على التقدم الذي يحرز في المناقشات) ان الاطراف قد يجدون من الضروري ان يتقابلوا في مرحلة ما، اذا كان السلام سيعود الى منطقة الشرق الاوسط.

ومع مراعاة هذه الافكار فإن الولايات المتحدة تتقدم بالمقترحات التالية لتقوم الجمهورية العربية المتحدة بدراستها:

أولا: ان توافق كل من اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة الى وقف اطلاق

النار ولفترة محدودة (٩٠) يوما.

ثانيا: ان توافق الاطراف المعنية على التصريح التالي على اساس ان يصدره السفير يارنغ في شكل تقرير الى السكرتير العام للامم المتحدة يوثانت والذي ينص على ان الجمهورية العربية المتحدة والاردن واسرائيل توافق على:

أ ـ انها بعد ان قبلت وابدت رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه فانها سوف تعين ممثلين لها في المناقشات التي تعقد تحت اشرافي طبقا للاجراءات والمكان والزمان الذي قد اوصي به، مع الاخذ في الاعتبار كلما كان ذلك مناسبا ما يفضله الاطراف بالنسبة لاسلوب الاجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم.

ب ـ ان الهدف من المناقشات المشار اليها آنفاً، هو التوصل الى اتفاق حول اقامة السلام العادل والدائم بينهم مستندا الى:

[١] الاقرار من جانب الاطراف بسيادة وسلامة الاراضي والاستقلال السياسي، وفق نص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧.

[٢] الانسحاب الاسرائيلي من اراض محتلة عام ١٩٦٧وذلك طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢.

[٣] وانه لتسهيل مهمتي للعمل من اجل التوصل الى حل كما تضمن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فأن الاطراف ستحترم بكل دقة ابتداء من اول تموز حتى اول تشرين اول على الاقل قرارات مجلس الامن الخاصة بوقف اطلاق النار.

اننا نأمل ان يلقى هذا الاقتراح قبولا من الجمهورية العربية المتحدة، كما نأمل في الحصول على موافقة اسرائيل والى حين ذلك فإنني واثق انكم تشاركوني الرأي لبذل كل الجهود من اجل الاحتفاظ بسرية هذه المقترحات حتى لا تؤثر على احتمالات قبولها».

وانني اوجه رسالة مماثلة الى السيد الرفاعي وآمل ان اتلقى ردكم في اقرب فرصة».

ردود الفعل العربية والاسرائيلية على مبادرة روجرز:

عندما طرح روجرز مبادرته الجديدة نصح الامريكيون حكومة اسرائيل «الا تكون الاولى التي ترفض مشروع روجرز» غير ان صفة الرفض الملازمة للموقف الاسرائيلي الرسمي بعد حرب الايام الستة جعلت اسرائيل تكون البادئة في رفض المبادرة الامريكية حيث اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارا بالاجماع وافقت فيه على رفض مشروع روجرز وكان ثمة سببان وراء هذا الرفض

الاول: ويتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي يتحدث بوضوح عن الانسحاب الاسرائيلي من المناطق المحتلة، وبما ان اسرائيل ترفض الانسحاب اوحتى ذكر كلمة انسحاب فانها رفضت مشروع روجرز.

والثاني : ويتعلق بوقف اطلاق النار وخشية اسرائيل ان تقوم مصر بنقل شبكة من الصواريخ والطائرات الى جبهة القتال من اجل تعزيز قوتهم ووضع حد للتفوق الجوي الاسرائيلي وعلى هذا الاساس رفضت اسرائيل وقف اطلاق النار.
وقد تضاربت الاراء الاسرائيلية حول شكل الرد الاسرائيلي وبرز اتجاهان داخل الحكومة الاول يدعو الى عدم الرد ألبتة ويتزعمه ابا ايبان ليظهر اسرائيل انها على استعداد لقبول المشروع والاتجاه الثاني ويدعو الى رفض المشروع فورا وبدون تأخير وتزعم هذا الاتجاه غولدا مائير وموشيه دايان.

اما على الجانب المصري فقد اعلن الرئيس جمال عبد الناصر في الخطاب الذي القاه بمناسبة العيد الثامن عشر لثورة ٢٣ يوليو عن قبول الجمهورية العربية المتحدة لمقترحات السلام الاميركية، كذلك اعلن الاردن عن قبوله بمقترحات روجرز.

وبعد الموافقة التي حظيت بها المبادرة الامريكية من قبل الجمهورية العربية المتحدة والاردن اخذت الولايات المتحدة تضغط على اسرائيل لكي توافق هي الاخرى على المبادرة واضعة (اي امريكا) في اعتبارها التخوفات الاسرائيلية. ففي المؤتمر الذي عقده الرئيس نيكسون في فندقه بلوس انجلوس، قال في محاولة منه لازالة هذه التخوفات: «اعتقد انه بوسع اسرائيل الموافقة على وقف اطلاق النار الذي اقترحته الولايات المتحدة بدون تخوف، وبدون أن تعرض امنها للخطر» واضاف نيكسون مؤكدا: «انني استطيع ان اتعهد لاسرائيل بانه بامكانها قبول وقف اطلاق النار كما نص عليه مشروع روجرز، بدون ان تتخوف من ان الامر سيستغل من قبل مصر لتعزيز مواقعها العسكرية» واضاف نيكسون: «انني اؤمن بان العرب سيكونون اوفياء لفكرة تجميد الوضع عسكريا ابان وقف اطلاق النار» واختتم تصريحه بقوله: «لقد أكدت التزام الولايات المتحدة بالاهتمام بامن اسرائيل، وبالمحافظة على ميزان القوى في الشرق الاوسط».

ولم يكتف الرئيس نيكسون بهذا التصريح لازالة تخوفات اسرائيل وانما اعقبه بارسال رسالة الى رئيسة وزراء اسرائيل يدعو فيها حكومة اسرائيل الى الموافقة على مبادرة السلام الاميركية ويتعهد فيها بأن الولايات المتحدة ستواصل التمسك بفكرة عدم الانسحاب بدون تسوية سلمية، كما انها ستفي بكل التزاماتها لاسرائيل بما في ذلك قضية التسلح».

وبعد تلقي رئيسة الوزراء الاسرائيلية رسالة الرئيس نيكسون اخذت تبدو في الافق ملامح التغيير في الموقف الاسرائيلي تجاه مبادرة السلام الامريكية، فقد اخذ معظم الوزراء الاسرائيليين يؤيدون الاستجابة لوقف اطلاق النار المحدود بثلاثة اشهر بينما كانوا يعارضون ذلك ويدعون الى وقف اطلاق النار غير المحدود بفترة زمنية، كما أصبح معظمهم يميل الى استئناف مهمة الدكتور يارنغ «حسب روح المقترحات الامريكية الجديدة».

وبعد ان وجدت اسرائيل ان الامر يتطلب احداث تغيير ما على موقفها تجاه مشروع روجرز خاصة بعد قبول الاردن ومصر به وبعد الضغوط الامريكية والاغراءات التي عرضها

نيكسون، قررت الاستجابة لمبادرة روجرز، وشكلت لذلك لجنة صياغة برئاسة رئيسة الوزراء غولدا مائير وعضوية ابا إيبان وايغال الون وجاليلي ودايان وفيرهفتج وبيليد وكول وشابيرا. وتنص صيغة الرد التي وضعتها اللجنة:

«بعد التدقيق في رسالة الرئيس نيكسون الصادرة بتاريخ ٢٤ يوليو واستنادا الى فحواها ومن خلال التمسك بالخطوط الاساسية لسياسة الحكومة وبياناتها الرسمية تقرر الحكومة الاستجابة لمبادرة السلام الاخيرة لحكومة الولايات المتحدة وابلاغها بانها المخولة بان تبلغ السفير يارنغ ان:

أ ـ اسرائيل مستعدة لتعيين مندوب عندما تحين الساعة للاشتراك في محادثات مع مصر او مع الاردن تجري تحت اشراف الدكتور يارنغ وفقا للترتيبات والاماكن والمواعيد التي يوصي بها الدكتور يارنغ، اخذا بعين الاعتبار مواقف الاطراف المعنية بشأن هذه الترتيبات، والترتيبات التي جرت بموجبها في السابق، محادثات كهذه بين الاطراف.

ب ـ موقف اسرائيل تجاه وقف اطلاق النار في جميع الجبهات، بما في ذلك الجبهة المصرية، ما زال قائما على اساس التعامل بالمثل وفقا لقرار مجلس الامن، واستنادا الى التوضيحات التي اعطيت من قبل حكومة الولايات المتحدة بشأن وقف اطلاق النار (لثلاثة اشهر على الاقل) في الجبهة المصرية.

ج ـ المحادثات تحت اشراف الدكتور يارنغ ستجري في نطاق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وتستند على استعداد الاطراف المعنية لتنفيذ هذا القرار بكل اجزائه من اجل التوصل الى اتفاق سلام ملزم، ومتفق عليه بين الاطراف بحيث يضمن:

١ ـ التزام مصر والاردن واسرائيل بوضع حد لجميع المطالب او اوضاع الحرب والاحترام والاعتراف المتبادل بالسيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لاسرائيل ومصر (او اسرائيل والاردن) وحق هذه الدول في العيش بسلام في حدود آمنة ومعترف بها، بعيدة عن اي تهديد او اعمال عنف، ويكون كل طرف مسؤ ولا داخل اراضيه عن منع اعمال حربية او اعمال عدائية سواء من جانب قوة عسكرية او شبه عسكرية بما في ذلك قوات غير نظامية ضد القوات العسكرية او المدنيين الموجودين في اراضي الطرف الآخر.

٢ ـ انسحاب قوات اسرائيل المسلحة من مناطق احتلت في نزاع ١٩٦٧ الى حدود آمنة ومعترف بها ومتفق عليها، تحدد في اتفاقيات سلام.

٣ ـ اشتراك اسرائيل في هذه المباحثات، هو بدون شروط مسبقة ان اسرائيل لا تطلب سلفاً ان يوافق الاطراف على مواقفها وكذلك فإن اسرائيل لا تقبل سلفا شروط الاطراف الاخرى التي وردت في بياناتهم سواء العلنية منها او غير العلنية. وكل طرف يكون حرا في طرح اقتراحاته في مواضيع المباحثات.

وهكذا يمكن القول ان بيان الرد الاسرائيلي قد شدد على الامور التالية:

أولا: التأكيد على رسالة الرئيس نيكسون وفحواها والخطوط الاساسية للحكومة كمقدمة

لاستجابة اسرائيل للمبادرة الامريكية دون التطرق الى ذكر مشروع روجرز.

ثانيا: التأكيد على ان تجري المباحثات تحت اشراف الدكتور يارنغ في «نطاق قرار مجلس الامن» وليس طبقا لقرار مجلس الامن.

ثالثا: التأكيد على ان اشتراك اسرائيل في المباحثات التي تجري تحت اشراف الدكتور يارنغ «ان تكون بدون شروط مسبقة» وهذا ما لم تتضمنه مقترحات السلام الامريكية.

رابعا: التأكيد على انسحاب قوات اسرائيل المسلحة «من اراض احتلت» وليس الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي التي احتلت.

وهناك فرق بين انسحاب قوات اسرائيل المسلحة وبين الانسحاب الاسرائيلي. ذلك ان الانسحاب في النص الاول يقتصر على القوات الاسرائيلية المسلحة فقط ولا يشمل المدنيين الاسرائيليين. بينما الانسحاب في النص الثاني يشمل كافة المظاهر الاسرائيلية في المناطق المحتلة.

وعندما تلقى المسؤولون الامريكيون الرد الاسرائيلي «المتحفظ» ابلغوا يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة ان الدول الثلاث مصر، الاردن، واسرائيل قد قبلت مشروع روجرز. وقد استدعى يوثانت الدكتور يارنغ ليقوم بمهمته على ضوء مقترحات روجرز.

لكن وفي الوقت الذي كان فيه يارنغ يتأهب للقيام بمهمته اخذت وسائل الاعلام الاسرائيلية تتحدث عن خرق المصريين لوقف اطلاق النار وخلقت على اثر ذلك قضية الصواريخ، ثم اثيرت قضية مكان ومستوى المحادثات التي ستجري تحت رعاية الدكتور يارنغ... واخيرا اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارا بعدم الاشتراك في محادثات يارنغ الا اذا سحب المصريون بطاريات الصواريخ واخيرا يمكن تلخيص الموقف الاسرائيلي من مشروع روجرز:[1]

اولا: ان اسرائيل كانت قد رفضت المشروع قبل موافقة مصر والاردن عليه وعادت وقبلت به بضغط امريكي.

ثانيا: ان قبول اسرائيل للمشروع جاء على شكل بيان اصدرته حكومة اسرائيل دون التوقيع على المشروع ذاته كما فعلت مصر والاردن.

ثالثا: ان بيان الرد الاسرائيلي يختلف في بعض فقراته ونصوصه عن المشروع الامريكي.

رابعا: هنالك فرق شاسع بين الموقف الاسرائيلي والمشروع الامريكي.

خامسا: ان اسرائيل لم تقبل المشروع عن طيب خاطر بل اضطرت لقبوله.

مشروع الرئيس السادات

بعد موافقة الجمعية العامة للامم المتحدة على تمديد وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر

---

(١) مجلة شؤون فلسطينية عدد ايار ١٩٧١. موقف اسرائيل من مشروع روجرز عبد الحفيظ محارب.

اخرى لاحياء محادثات السلام التي كان قد بدأها «يارنغ» مع ممثلي كل من مصر واسرائيل والاردن في هيئة الامم المتحدة بتاريخ ٢٤ آب ١٩٧٠ طرح الرئيس السادات بتاريخ ٢٨ كانون أول ١٩٧٠ مشروعا نشره الصحفي «جيمس روستون» في صحيفة النيويورك تايمز وتضمن المشروع ما يلي:

أولا: على اسرائيل ان تنسحب من كل شبر من الاراضي العربية المحتلة.

ثانيا: عندما يتم الانسحاب ستعترف مصر باسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة وضمن حدودها التي كانت قائمة عام ١٩٦٧ وكما سترحب مصر بضمان هذه الحدود وحدود غيرها من الدول في المنطقة من قبل الدول الاربع الكبرى.

ثالثا: ستكون مصر مستعدة للتفاوض حول حق اسرائيل بالملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة.

رابعا: ستمنح مصر حق المرور لاسرائيل في قناة السويس عندما يتم التوصل الى تسوية لمشكلة اللاجئين الفاسطينين.

خامسا: لن تقيم مصر علاقات دبلوماسية طبيعية مع اسرائيل.

مشروع حكماء افريقيا

في اجتماع القمة لمنظمة الوحدة العربية الافريقية الذي عقد في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٧١ وعلى اثر استغناء الولايات المتحدة عن مشروع روجرز ومهمة يارنغ اتخذت القمة الافريقية القرارات التالية بعد ان الفت لجنة من عشرة زعماء افارقة لاقناع اسرائيل بتقديم تنازلات وقبول قرار مجلس الامن والجدير بالذكر ان لجنة العشرة كلفت الرؤساء: سنغور، السنغال، موبوتو، زائير، واجيدجو، الكاميرون، وغوون، نيجيريا، للقيام بهذه المهمة.

وقد تضمن مشروع حكماء افريقيا النقاط التالية:

اولا: الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية المسلحة من المناطق العربية المحتلة الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ وذلك تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢.

ثانيا: الدعم الكامل لمهمة يارنغ عامة ولمقترحات السلام التي تقدم بها في شهر شباط ١٩٧١ والتي وافقت عليها مصر ورفضتها اسرائيل.

ثالثا: تضامن المنظمة مع مصر وترحيبها بموقفها الايجابي المتضمن في جوابها على مقترحات يارنغ للسلام.

رابعا: التنديد بالتحدي الاسرائيلي للسلام.

مشروع المملكة العربية المتحدة:

بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٥ اعلن الملك حسين في خطاب له المرتكزات الاساسية للصيغة المقترحة وهي «مشروع المملكة العربية المتحدة» والذي يرتكز على الاسس التالية:

[١] تصبح المملكة الاردنية الهاشمية «مملكة عربية متحدة» وتسمى بهذا الاسم.

[٢] تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

أ ـ فلسطيني ويتكون من الضفة الغربية، واية اراض فلسطينية اخرى يتم تحريرها ويرغب اهلها في الانضمام اليها.

ب ـ اردني ويتكون من الضفة الشرقية.

[٣] تكون مدينة عمان هي العاصمة المركزية للملكه، وفي الوقت ذاته تكون

[٤] «القدس» عاصمة لقطر فلسطين.

[٥] رئيس الدولة هو الملك، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية، ومعه مجلس وزراء مركزي، اما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك وبمجلس يعرف باسم «مجلس الأمة». ويجري انتخاب اعضاء هذا المجلس بطريقة الاقتراع السري المباشر وبعدد متساوٍ من الاعضاء لكل من القطرين.

[٦] تكون السلطة القضائية المركزية منوطة «بمحكمة عليا مركزية».

[٧] للمملكة «قوات مسلحة» واحدة قائدها الملك.

[٨] تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها.

[٩] يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من ابنائه ومجلس وزراء قطري من ابنائه ايضا.

[١٠] يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم مجلس الشعب يتم انتخابه بطريقة الاقتراع السري المباشر وينتخب هذا المجلس الحاكم العام للقطر.

[١١] السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر، ولا سلطان لاحد عليها.

[١٢] تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤون القطر باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

رد الفعل الاسرائيلي على مشروع المملكة العربية المتحدة:

قالت الاذاعة الاسرائيلية في نشرتها الاخبارية يوم ١٩٧٢/٣/١٥ رد مكتب رئيسة الوزراء الاسرائيلية على خطاب الملك حسين والذي تضمن مشروع المملكة المتحدة وجاء في رد الحكومة الاسرائيلية وكما اوردته الاذاعة: «ان المشروع الذي اعلن عنه الملك حسين لم

يحظ بموافقة اسرائيل، ولا اساس للزعم بان هذا المشروع هو ثمرة تفاهم بين اسرائيل والاردن، ان اعلان ملك الاردن يعارض قضية السلام ويضع العراقيل في وجه تحقيقه، وان موقف اسرائيل من السلام مع الاردن لا يزال كما كان وفقا لسياستها، ان حكومة اسرائيل مستعدة للتفاوض حول اتفاقية سلام مع الاردن دون شروط مسبقة.

وقد اعلن رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست حاييم صادوق في برنامج شريط الانباء بثته الاذاعة الاسرائيلية يوم ١٩٧٢/٣/١٥ : «بأنه لدى القراءة الاولى ارى في هذا المشروع قسمين: القسم الخاص بالعلاقات الاسرائيلية ـ الاردنية والقسم العربي الداخلي. وقد ورد في المشروع ان القدس هي عاصمة الجزء العربي من الاردن، ولا يمكن بالطبع كما هو معروف ان نقبل هذا، لان القدس في نظرنا هي عاصمة اسرائيل وستبقى مدينة موحده. . . . كما ورد كلام عن انسحاب اسرائيل من جميع المناطق التي استولينا عليها بعد حرب عام ١٩٦٧، وهذا كما هو معروف، امر لا نقبل به، ونحن نصر على حدود تضمن لنا الامن. وبالنسبة للقسم الثاني. . . ان النظام الداخلي للدولة، مهما كان اسمها، لا يعنينا، فهذه قضية عربية داخلية، لقد قلنا دائما انه يوجد في المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط، وحدود العراق مكان لدولتين فقط دولة يهودية ودولة عربية، وكما ان نظام الدولة اليهودية هو من شأننا فأن نظام الدولة العربية هو من شأن العرب سواء قبلوا هذا المشروع ام لم يقبلوه».

وقال مناحيم بيغن زعيم كتلة غاحل: «يقيم الملك حسين اتحادا مع مناطق ليست له، ولم تكن له، ولن تكون له».

وقال عيزر وايزمان رئيس ادارة حيروت وقائد سلاح الطيران الاسرائيلي في حرب ١٩٦٧ : «في رأيي ان الملك حسين اخترق فراغا تولد من غياب سياسة اسرائيلية خلال السنوات الخمس الاخيرة، ان مشروع الملك حسين يضم «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) الى المملكة الاردنية وكأنه يقترح توحيد اليونان وتركيا، ان يهودا والسامرة هي جزء من اسرائيل، جزء من ارض اسرائيل وستبقى كذلك الى الأبد، انني اقترح على الملك حسين ان يتوصل الى استنتاج اننا مقيمون على نهر الاردن وسنبقى هناك، وأقترح عليه ان يشرع في التفكير كيف سيعقد معنا سلاماً وهو مقيم على وجه التأكيد في الجهة الشرقية، ونحن مقيمون بالتأكيد في الجبهة الغربية. . صحيح ان عدد السكان كبير نسبيا في يهودا والسامرة. . .

لكني لا اعتقد ان هناك فرقا بين عربي من فسوطة او من ام الفحم وبين عربي من جنين او نابلس او الخليل، واذا كان عرب الناصرة ومجدل الكروم يعيشون منذ ٢٢ سنة رعايا في دولة اسرائيل، فيمكن في رأيي وينبغي ان نفعل ذلك، ان نعرض على عرب نابلس وعرب يهودا والسامرة ان يكونوا جزءا من دولة اسرائيل».

اما اوري امنيري عضو الكنيست ورئيس تحرير هاعولام هازيه فقد علق على المشروع بقوله: «يعتبر هذا المشروع تقدما مهما، لان الملك اعترف اخيرا بصورة رسمية

لا يمكن حل مشكلة الشرق الاوسط دون قيام دولة فلسطينية، والمسألة هي ما اذا كان الملك جادا ام ان الامر تكتيك جديد لفرض النظام الهاشمي على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بموافقة اسرائيل. . ان رأينا لم يتغير فنحن نعتقد بضرورة منح الشعب الفلسطيني امكانية وحق تقرير مصيره ومستقبله بنفسه وبواسطة استفتاء شعبي».

مشروع «ملف التسوية الامريكي»[1]

بموجب هذا المشروع فان التسوية الامريكية تتجه الى جعل قطاع غزة مندمجا بالكيان الفلسطيني سواء اكان هذا الكيان مستقلا او ضمن المملكة العربية المتحدة وفق مشروع الملك حسين الاخير. ويرى مصممو هذا المشروع ان يمتد من قطاع غزة شريط ارضي مجرد من السلاح يبدأ من الساحل غربي غزة عبر سيناء كحاجز بين مصر واسرائيل على ان يكون سلطة واشراف الامم المتحدة.

ويلاحظ هذا المشروع اعادة مرتفعات الجولان الى سورية مع ايجاد حاجز ارضي مجرد من السلاح بين سوريه واسرائيل تحت رقابة الامم المتحدة.

وتمشيا مع ايجاد ظروف موضوعية للتعايش سيكون هناك ممر محايد عبر اسرائيل يصل الضفة الغربية بقطاع غزة بشرط ضمانات قوية بالا يستخدم هذا الممر لنقل الأسلحة والمعدات وشرط تحديد القوة العسكرية الموجودة في قطاع غزة:

اما بالنسبة للضفة الغربية فان الخريطة المقترحة وفقا لهذا المشروع ترى ان تكون المنطقة الممتدة من شمال وجنوب وشرق القدس منطقة عربية الا ان المخططين رأوا ان التعريف المناسب هو ترك مدينة القدس ضمن اسرائيل مع اعلانها عاصمة مشتركة لكل من اسرائيل والكيان العربي، على ان تكون حرية الانتقال للاشخاص والبضائع حرة تماما ضمن حدودها وان تكون حرية ممارسة الطقوس والاحتفالات الدينية مكفولة في جميع انحائها لجميع الطوائف.

وعلى اساس هذا المشروع فان الحدود بين اسرائيل والكيان العربي لن تمر عبر مدينة القدس بل حولها وقد تركت خريطة المشروع مواقع مراكز الامم المتحدة في القدس دون تحديد، ولم يستقر الرأي - آنذاك عما اذا كان يجب الاستجابة الى مطالب اسرائيل بضمها الى القدس المحتلة او اذا كان يجب جعلها مستقلة مجردة من السلاح على اعتبار ان عدم احتلال الاردن لها وهي المطلة على القدس ينفي اي خطر محتمل من جهتهم على القدس.

اما بالنسبة الى مشكلة اللاجئين الفلسطينين فان مشروع تصفيتها نهائيا يعتمد على الاتجاهات التالية:

---

(١) مجلة الاسبوع العربي عدد رقم (٦٩٥) ٣ تشرين الأول ١٩٧٢.

أولا : تخيير اللاجئين الفلسطينين حيثما هم الآن والواقعين تحت الاحتلال عن طريق استفتاء تجريه لجنة دولية تابعة للامم المتحدة بين الاستقرار في الدولة الفلسطينية الجديدة سواء اكانت مستقلة او مندمجة مع الاردن .

ثانيا : حق العودة الى ما يدعى الان اسرائيل لكن دون ان تكون العودة الى المواطن الأصلية التي لم يعد اكثرها قائما .

ثالثا : البقاء حيث هم في المنطقة المحتلة او الدول العربية مع التعويض عليهم بصورة عامة والتعويض على اصحاب الممتلكات السابقة بصورة خاصة .

القسم الرابع: ويشمل الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٢

٢٠ ـ الدكتور وليد الخالدي ودولة فلسطينية على النمط النمساوي ١٩٧٨ .
٢١ ـ المشروع المصري للسلام لقمة لندن ١٩٧٨ .
٢٢ ـ وثيقةالدولية الاشتراكية حول الشرق الاوسط ١٩٧٨ .
٢٣ ـ بيان دول السوق الاوروبية المشتركة ١٩٧٨ .
٢٤ ـ اللورد كارادون وخطة السلام ١٩٧٨ .
٢٥ ـ اتفاقيات كامب ديفيد ، نصوص المعاهدة ، نصوص بنود وثيقي كامب ديفيد ، كامب ديفيد واتفاق سري حول لبنان ، اتفاقات سرية في كامب ديفيد ، بنود الملحق رقم ٣ ، نصوص المحضر المتفق عليه للمواد ١ ، ٤ ، ٥ ، ٦ والملحقين الاول والثالث ، ردود الفعل المختلفة على الاتفاقية .
٢٦ ـ المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي ١٩٧٩ .
٢٧ ـ بيان قمة البندقية ١٩٨٠ .
٢٨ ـ مبادرة الرئيس السوفيتي بريجنيف ١٩٨١ .
٢٩ ـ دراسة امريكية حول الشرق الاوسط ١٩٨١ .
٣٠ ـ مشروع الامير فهد ولي العهد السعودي ١٩٨١ وردود الفعل عليه .
٣١ ـ مشروع السلام المصري الذي قدمه عصمت عبد المجيد ١٩٨٢ .
٣٢ ـ افكار للنقاش طرحها الحسن ١٩٨٢ .

المقدمة عن حرب تشرين الأول ١٩٧٣

. . . بسبب مرارة الشعور الذي ولدته هزيمة عام١٩٦٧ في البلدان العربية والنتائج التي ترتبت على هذه الهزيمة باحتلال اجزاء جديدة من الاراضي العربية واحتمال اضطرار البلدان العربية للانتظار مدة طويلة قبل ان تعاد اليها تلك الاراضي ، وبسبب سياسة اسرائيل العدوانية التوسعية ومحاولاتها تأزيم الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط بسبب تلك السياسة والدعم الذي تلقاه من الدول الاستعمارية ، وبسبب استمرار اسرائيل في تخريب الجهود الرامية الى احلال سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط ، وتجاهلها مطالب الرأي العام العالمي واستهتارها بميثاق وقرارات الامم المتحدة واقترافها استفزازات مستمرة ضد الدول العربية .

انطلاقاً من هذه الأسباب اندلعت حرب تشرين الأول ١٩٧٣ على الجبهتين المصرية والسورية وكانت حربا مريرة قاسية سقط فيها الاف القتلى والجرحى ودمرت مئات الدبابات والمدرعات والطائرات .

وأثناء القتال وجه الرئيس السادات يوم ١٦ تشرين الأول١٩٧٣ رسالة مفتوحة الى الرئيس الامريكي نيكسون ضمنها مشروعا للسلام يتضمن النقاط الخمس التالية :

أولا : انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ثانيا : ايقاف اطلاق النار على ان تنسحب اسرائيل فورا من جميع الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ .

ثالثا : الاستعداد لحضور مؤتمر سلام دولي .

رابعا: تطهير قناة السويس وفتحها امام الملاحة العالمية.
خامسا: عدم استعداده لقبول وعود مبهمة وعبارات مطاطة تقبل كل تفسير وتأويل.

قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨

على اثر ذلك جرت اتصالات سياسية مكثفة بين موسكو وواشنطن لوضع حد للقتال الناشب في المنطقة، وطار كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الى موسكو واجتمع بالسيد ليونيد بريجينيف سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي واسفرت هذه الاجتماعات عن تقدم الدولتان بمشروع قرار مشترك لمجلس الامن يطالب الاطراف المتنازعة بايقاف وقف اطلاق النار بتاريخ ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ وقد وافق مجلس الامن بالاجماع على مشروع القرار وامتناع الصين الشعبية عن التصويت وعرف القرار باسم قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ وفيما يلي نص القرار: ان مجلس الامن:

اولا: يدعو جميع الاطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا الى وقف اطلاق النار بصورة كاملة وانهاء جميع الاعمال العسكرية فورا في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

ثانيا: يدعو جميع الاطراف المعنية الى البدء فورا بعد وقف اطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ لجميع اجزائه.

ثالثا: يقرر ان تبدأ فور اطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت الاشراف الملائم بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

وقد وافقت كل من مصر وسوريا واسرائيل والاردن على قرار مجلس الامن وتعهدت باحترامه، لكن اسرائيل لم تلتزم عمليا به، واستغلت القرار لتجميع قواتها وشن هجمات برية وجوية على المواقع المصرية في محاولة لانقاذ صورة الجيش الاسرائيلي التي هزتها الحرب بعنف وذلك عن طريق تحقيق نصر سريع بالاستيلاء على اراض جديدة غربي قناة السويس، وبسبب الخرق الاسرائيلي اكد مجلس الامن مجددا ضرورة التقيد بوقف اطلاق النار.

وبتاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٣ اصدر مجلس الامن قراره رقم ٣٣٩ تأكيدا للقرار السابق ٣٣٨ وجاء فيه:

نص قرار مجلس الامن رقم ٣٣٩

ان مجلس الامن: اذ يشير الى قراره رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣.

أولا: يؤكد قراره بشأن التوقف الفوري عن جميع انواع اطلاق النار وعن الاعمال العسكرية كافة، ويحث على عودة قوات الجانبين الى المواقع التي كانت تحتلها لحظة سريان

وقف اطلاق النار.

ثانيـا : يطلب من الامـين العـام اتخـاذ الاجـراءات نحـو الارسال الفوري لمراقبين للامم المتحـدة للاشـراف على مراعـاة وقف اطـلاق النـار بين قوات كل من جمهورية مصر العربية واسـرائيـل مستخـدمـا لهذا الغرض الافراد التابعين للامم المتحدة الموجودين الان في الشرق الاوسط وأولهم الافراد الموجودين الآن في القاهرة.

موقف الاطراف المختلفة من قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ :

موقف جمهورية مصر العربية :

وافقت مصر على قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ وجاءت هذه الموافقة على لسان الرئيس انور السادات الذي اصدر أمره الى القوات المسلحة بوقف اطلاق النار في الموعد الذي حدده قرار مجلس الامن شريطـة التـزام اسـرائيل بالقرار وقد اتخذ الرئيس السادات قراره بعد اخذه الامور التالية بعين الاعتبار:

١ ـ ان مشـروع القـرار الـذي عرض على مجلس الامن قد تقـدمت به الـدولتان الاعظم الاتحـاد السـوفييتي والـولايـات المتحـدة بعـد اتصـالات مكثفـه على اعلى المستويات بينهما وبمسؤ ولية خاصة بهما في الاوضاع الدولية الراهنة.

٢ ـ ان مجلس الامن وافق على مشـروع القـرار وبـدون اي اعتراض من جانب اي عضو من اعضائه.

٣ ـ ان المناقشات التي جرت في المجلس كانت لها اهمية كبيرة والقت اضواء ضرورية على معناها ولقد كان هناك اعتبارات هامة اثناء ذلك بينها:

أ ـ مشروع السلام الذي عرضه الرئيس انور السادات يوم ١٦ تشرين الأول.

ب ـ المحادثات التي جرت بينه وبين كوسيغن في الفترة ما بين ١٦-١٩ تشرين الأول.

ج ـ التأكيدات التي تلقاها الرئيس السادات من الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف.

د ـ الاتصالات التي جرت مع عدد من العواصم العربية المهتمة مباشرة بالمعركة.

موقف سوريا :

جاءت موافقـة سوريـا على القـرار بعـد ٢٤ ساعـة من صدوره وذلـك عندما تمكنت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية والقيادتين القطرية والمركزية لحزب البعث من دراسة مشروع القرار دراسة وافية آخذة بعين الاعتبار الامور التالية:

١ ـ الظروف العربية والدولية التي نشأت عن اصدار القرار.

٢ ـ نتائج الاتصالات التي اجريت حوله مع ملوك ورؤ ساء الدول العربية.

٣ ـ نتائج الاتصالات التي اجريت مع الاتحاد السوفيتي وكذلك الاتصالات والضمانات التي توافرت من خلال هذه الاتصالات.
٤ ـ التأكيدات التي قدمت الى جمهورية مصر العربية والتي تشكل ضمانات للحقوق العربية وقد قدرت القيادات المركزية نتيجة هذه الدراسة قبول قرار مجلس الامن على اساس انه يعني الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية في حزيران عام ١٩٦٧ وما بعده وضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

موقف الاردن:

اعلن الاردن قبوله لقرار مجلس الامن الجديد فقد صرح رئيس وزراء الاردن ان المملكة الاردنية الهاشمية كانت قد قبلت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ واعتبرت تنفيذه بالكامل يرسي أساساً متينا لسلام عادل ودائم ومشرف في هذه المنطقة، وان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في الوقت الذي تقبل فيه بقرار مجلس الامن الجديد الذي يؤكد وجوب تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ لتعلن عن استعدادها للقيام بما يلزم ضمن الحدود التي نص عليها قرار مجلس الامن الاخير من اجل التوصل الى ارساء دعائم سلام مشرف عادل ودائم.
اما فيما يتعلق بالقوات الاردنية المسلحة التي تحركت الى الارض السورية الشقيقة وفاء لروابط الاخوة وتجسيدا لمعانيها ووفاء لذكرى الشهداء ممن رووا بدمائهم الزكية ارضها ودفاعا عنها وعن ماضيها، فإن تلك القوات التي تؤدي ومنذ تواجدها على الثرى السوري الطاهر واجبها المقدس هي بإمرة القيادة العسكرية السورية العليا وتتقيد بتعليماتها وقراراتها.

موقف العراق:

أصدرت الحكومة العراقية بيانا حول هذا الموضوع جاء فيه:
١ ـ ان العراق لم يكن طرفا في اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٨ كما انه لم يوافق على قرار وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ ولذلك فأننا لا نعتبر انفسنا طرفا في اي قرار او اجراء او تدبير من هذا القبيل اتخذ ويتخذ في المستقبل.
٢ ـ ان العراق لم يكن طرفا في المشاورات التي سبقت اتخاذ قرار وقف اطلاق النار وقد وجدنا ان المصلحة تقتضي اجراء اتصالات فورية مع الاشقاء واجراء اتصالات مع الاتحاد السوفيتي.
واننا نحتفظ بحقنا الكامل في توضيح رأينا الذي يستند الى الايمان المطلق بحق شعبنا في سوريا ومصر في ارضه وشعبنا الفلسطيني في أرضه.

موقف منظمة التحرير الفلسطينية :

اثـر صدور قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ عقـدت اللجنـة التنفيـذيـة لمنظمـة التحـريـر الفلسطينية اجتماعا برئاسة السيد ياسر عرفات اصدرت في نهايته بيانا اعلنت فيه «انها ليست معنيـة بهذا القـرار وهي تؤكـد انها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري ضد الكيان الصهيوني من اجل تحرير الوطن وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه».

موقف اسرائيل :

قررت الحكـومـة الاسـرائيليـة بالاجمـاع في جلستهـا بتـاريخ ٢٢ تشرين اول ١٩٧٣ الاستجـابـة لطلب حكـومة الولايات المتحدة والرئيس نيكسون واعلان استعدادها للموافقة على وقف القتال بموجب قرار مجلس الامن.

وقـد القت غولـدا مائـير بيـانـا في الكنيست عن استجـابـة حكومتها لطلب الولايات المتحـدة بشأن وقف القتـال فقـالت : «ان موافقة اسرائيل على وقف القتال مشروطة بموافقة مصـر وليست مشـروطـة بمـوافقـة سوريـه على وقف القتال معها» واضافت مائير : «كذلك قررت الحكـومـة ان توضـح لحكـومـة الـولايات المتحدة سلسلة من البنود التي لها صلة وثيقة بمضمون قرار مجلس الامن والخطوات المترتبة عليه . . . ان وقف القتال سيسري على جميع القـوات النظـامية الموجودة على اراضي الدولة التي تتعهد بوقف القتال وخصوصا قوات دولة اجنبيـة مثـل جيـوش العـراق والاردن وسـوريـه وكـذلـك قوات دول عربية اخرى اشتركت وتشـترك في الحـرب ، ويسـري وقف القتـال ايضـا على نشـاط قوات غير نظامية تعمل ضد اسـرائيـل من اراضي الـدول التي تعهـدت بوقف القتال ، ويضمن وقف القتال منع الحصار ومنع عرقلة الملاحة الحرة للسفن في طريقها الى ايلات وخصوصا ناقلات البترول التي تمر في مضيق باب المنـدب . وكـذلـك قصدنا ان نؤكد ان تفسير التعريف الخاص بالمفاوضات بين الفرقاء هو المفاوضات المباشرة . . . وسوف نصر على استبدال الاسرى على الفور» .

نتائج حرب تشرين الأول ١٩٧٣

لعـل من ابـرز النتـائـج التي احـرزتهـا حرب تشـرين قضـاؤها على اسطورة الجيش الاسـرائيـلي الـذي لا يقهـر وفشـل المخـابـرات الاسـرائيليـة في الـوقوف على اسرار العرب واستعـدادهم وقـدرة العـرب على التخطيـط والتنفيـذ واستخدام الاسلحة الحديثة المتطورة بتفوق ونجاح .

كذلك دعمت هذه الحرب التضامن العربي في مختلف المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية حيث شاركت الاردن والعراق والمغرب في القتال على الجبهة السورية وشاركت الجزائر والكويت والعراق في القتال على الجبهة المصرية، وقررت الدول العربية المنتجة للنفط بعد مؤتمر عقد في الكويت: «ان وزراء البترول العرب المجتمعين في يوم ١٧ اكتوبر ١٩٧٣ في الكويت قرروا ان يبدأوا حالا في خفض انتاجهم بنسبة لا تقل لكل دولة عربية مصدرة عن ٥ بالمائة من انتاج شهر سبتمبر ثم تطبيق نفس النسبة كل شهر بالتخفيض مرة اخرى من انتاج الشهر الذي سبقه وذلك حتى يتم جلاء القوات الاسرائيلية جلاء كاملا من جميع الاراضي العربية المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ واعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» كما اوقفت الدول المنتجة والمصدرة للنفط تصدير البترول للولايات المتحدة وهولندا ابتداء من ٢٠ اكتوبر ١٩٧٣ نظرا لزيادة الدعم العسكري الامريكي لاسرائيل ومناصرة هولندا لها.

فلسطينيا:

يمكن القول انه طرأ تطور كبير على القضية الفلسطينية بعد حرب تشرين ١٩٧٣، فقد برزت قضية الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية كقضية اساسية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على اعتراف شامل بكونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وبحق هذا الشعب في اقامة سلطته الوطنية على اية ارض يتم تحريرها هذا على الصعيد العربي اما على الصعيد العالمي فللمرة الاولى يحدث شبه اجماع عالمي على ضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية.

وكانت البداية في جامعة الدول العربية عندما تبنى مجلس جامعة الدول العربية يوم ١٩٧٤/٩/٢ ما وصف بأنه اخطر قرار يتخذه مجلس الجامعة العربية منذ ربع قرن وذلك بادراج قضية فلسطين كبند مستقل في جدول اعمال الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة وقد نص قرار جامعة الدول العربية على ما يلي.[1]

(١): الموافقة على طلب ادراج قضية فلسطين بندا مستقلا في جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين.

(٢): التأكيد على المبادىء الآتية في اي مشروع قرار يقدم في الموضوع:

أ ـ تأكيد الحقوق الانسانية الثابتة للشعب الفلسطيني ورفض اي اهدار أو اغتصاب لها.

ب ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون أي تدخل خارجي وتأمين استقلاله الوطني وحقه في العودة.

---

(١) وكالة انباء وفا يوم ٦ / ٩ / ١٩٧٤.

جـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العمل بجميع الوسائل لنيل حقوقه الاساسية طبقا لاهداف ومباديء ميثاق الامم المتحدة.

(٣): ان تعمل الوفود العربية لدى الامم المتحدة على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لعرض وجهة نظر الشعب الفلسطيني اثناء بحث القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للامم المتحدة.

على صعيد الامم المتحدة:

فقد دخلت القضية الفلسطينية الامم المتحدة من الباب العريض بعد ان كانت قد اخرجت منها من الباب الخلفي ودخلت مرحلة جديدة من ابرز صفاتها ان المجتمع الدولي عاد من جديد للبحث في جذور القضية الفلسطينية للمرة الاولى.

فعندما طرحت القضية الفلسطينية على الامم المتحدة للمرة الاولى عام ١٩٤٧ بطلب من بريطانيا للنظر في مستقبل الحكم في فلسطين، اتخذت الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قرارا بتقسيم فلسطين بعد سلسلة مناورات اتاحت للصهاينة وامريكا فرصة للضغط تأييدا لهذا القرار وهكذا ارتكبت الامم المتحدة واحدا من المظالم بحق استقلال الشعوب وسلامة اراضيهم. بعد ذلك طويت القضية باعتبارها (قضية فلسطين) من جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة واهمل جوهرها واستمر هذا الوضع حتى الدورة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ومنذ الدورة السابعة وحتى الدورة الثامنة والعشرين اختفت قضية فلسطين كبند اساسي لتبحث تحت عناوين فرعية ضمن اطار مشكلة اللاجئين.

وبين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٧١ اصدرت الامم المتحدة ٢٢٠ قراراً حول قضية فلسطين منها ٧٤ قرارا بين عامي ١٩٦٧ ـ ١٩٧١، وثلاثة من القرارات الاخيرة تعكس التبدل الذي اخذت تلاقيه القضية الفلسطينية في المجال

الدولي، وكانت القرارات السابقة اما تنص بشكل روتيني على تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة او التعويض او في ادانة اسرائيل لاكثر من سبب عدواني كانتهاكها لحقوق الانسان في الاراضي المحتله ولمطالبتها بعدم ضم القدس.

أما القرارات الثلاث الاخيرة فهي القرار رقم ٢٥٣٥ لعام ١٩٦٩ «والذي تحدث عن تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف لسكان فلسطين» والقرار رقم ٢٦٧١ لعام ١٩٧٠ والذي نص على «الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير والطلب مرة اخرى من اسرائيل اتخاذ خطوات فورية لاعادة المشردين» والقرار رقم ٢٧٩١ لعام ١٩٧١ والذي ينص «على الاعراب عن القلق الشديد لانكار حق تقرير المصير لشعب فلسطين» يضاف الى هذه القرارات القرار رقم ٢٩٦٣ لعام ١٩٧٢ والذي ينص على «مناشدة اسرائيل ان تكف عن الاجراءات التي تؤثر في تركيب الاراضي المحتلة الطبيعي والجغرافي والديمغرافي والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير».

يضـاف الى ذلـك ان الجمعيـة العـامة للامم المتحدة كانت قد اتخذت قرارا في دورتها الخـامسـة والعشرين بادانة انكارحق تقرير المصير خصوصا لشعوب جنوب افريقيا وفلسطين ويحمل هذا القرار رقم ٢٦٤٩ .

ويعكس كل ذلـك التحـول الكبير الذي طرأ على الامم المتحدة وموازين القوى فيها وسقوط الهيمنة الغربية عنها بانضمام الدول الافريقية المستقلة وبروز حركة تضامن القارات الثلاث .

وفي عام ١٩٧٤ خطت الجمعية العامة للامم المتحدة خطوة كبيرة وهامة عندما قررت توجيــه الـدعـوة الى منظمـة التحـريـر الفلسطينيـة للاشـتراك في مداولاتهـا حول القضيـة الفلسطينيـة ثم خطت بعـد ذلـك خطوه اخرى كبيرة وهامة عندما اتخذت قرارا ثانيا اعترفت فيه واكدت بان للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره بنفسه والحق في الاستقلال والعودة الى دياره . بعد ذلك كان القرار الثالث الذي توج في ذلك العام قرارات الامم المتحدة والذي أعطى لمنظمـة التحـريـر الحق في المشاركة كمراقب في جلسات واعمال المؤتمرات الدوليه التي تعقد تحت اشراف الامم المتحدة .

فبعـد ادراج قضيـة فلسطـين كبنـد مستقـل على جدول اعـمال الجمعية العامة للامم المتحدة الذي تقرر يوم ٢١ أيلول ١٩٧٤ تقدمت مجموعة من الدول يزيد عددها عن نصف عدد الدول الاعضاء في الامم المتحدة بمشروع قرار ينص على :

«ان الجمعية العامة اذ ترى ان الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطـين ، تدعـو منظمـة التحـرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني ، الى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة» .

وعلى الـرغم من الـوسـائـل المختلفة التي لجأت اليها الولايات المتحدة للضغط على الـوفـود وحكوماتها للتصويت ضد مشروع القرار. . . الا ان مشروع القرار اقر في ١٤ تشرين اول ١٩٧٤ باغلبية ١٠٥ أصوات وامتناع ٢٠ عن التصويت ويحمل هذا القرار رقم ٣٢١٠ في الدورة التاسعة والعشرين .

موقف اسرائيل من قراري الجمعية العامة الخاصين بالقضية الفلسطينية :

بعـد صدور قراري الجمعيـة العـامـة الخاصين بالقضية الفلسطينية في نوفمبر ١٩٧٤ القى ييغال الون نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية بيانا في الكنيست هاجم فيه الامم المتحدة بشدة وقال : لقد وصل تعفن الجمعية العامة الى درك من الانحطاط بحيث ان كل مشروع قرار ولـو كان اكثر اجحـافـا قادر على الحصـول على توقيعهـا ، وزعم ألون ان ظلم الجمعية العـامـة لن يبقى محصـورا في اسرائيل بل على العكس ، ان مسار بربرية الجمعية العامة يبدأ فقـط بهذين القـرارين والمرشحون الذين سيأتي دورهم وهم دول العالم الديمقراطي والدول

المتحضرة التابعة للعالم الحر. ومجرد انه اصبح بالامكان التأثير في تصويتها عن طريق الابتزاز لدليل على بداية هذا المسار الخطر.

وبعد ان كرر الون رفض حكومته لقراري الجمعية العامة اللذان صدرا يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ قال «ان احدا لا يقرر ان يتوقع منا الاعتراف بالمنظمة الارهابية التي تسمى منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للفلسطينين لانها لا تمثلهم، ان احدا لا يتوقع منا مفاوضة قادة عصابات ارهابية. وكرر الون رفض حكومته اقامة دولة فلسطينية فقال «في المنطقة الواسعة بين البحر والصحراء في ارض اسرائيل التاريخية لا يوجد مكان الى جانب اسرائيل الا لدولة عربية واحدة، مهما يكن اسمها. ليس بدلا من دولة اسرائيل. . . بل الى جانب دولة اسرائيل».

أما في عام ١٩٧٥ فقد اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارات كثيرة أهمها:

أولاً: القرار رقم ٣٣٧٥[1] بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٧٥ ويتعلق بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في جميع الجهود والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة وعلى قدم المساواة مع سائر الاطراف.

وقد قدمت السنغال مشروع هذا القرار الى الجمعية العامة وينص المشروع السنغالي:

«يطلب من مجلس الامن ان يبحث ويتخذ القرارات والتدابير الضرورية لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه القومية المشروعة وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ في الدورة التاسعة والعشرين، ويطالب بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني الى الاشتراك في جميع الجهود والمحادثات والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى وذلك على اساس القرار رقم ٣٢٣٦، ويطلب من الامين العام اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتأمين دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في اعمال مؤتمر السلام بشأن الشرق الاوسط كما يطلب منه اعلام رئيسي المؤتمر بالقرار الحالي.

وقد تبنت الجمعية العامة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ مشروع هذا القرار بأغلبية ١٠١ صوتاً ضد ٨ اصوات وامتناع ٢٥ دولة عن التصويت ويحمل الرقم ٣٣٧٥ للدورة التاسعة والعشرين.

ثانيا: قرار رقم ٣٣٧٦[2] الذي ينص على انشاء لجنة معينة لتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه. وفيما يلي نص القرار:

في البداية يعرب مشروع القرار عن قلق الجمعية العامة العميق لعدم حدوث اي تقدم فيما يتعلق: [أ] بممارسة شعب فلسطين لحقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره من دون تدخل خارجي، وحقه في الاستقلال القومي والسيادة القومية. [ب] بممارسة الفلسطينين لحقهم المشروع في العودة الى ممتلكاتهم ومنازلهم التي طردوا منها.

---

(١) و(٢) وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ١١/ ١١/ ١٩٧٥.

وينص مشروع القرار على تأليف لجنة تعنى بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تتكون من عشرين دولة من الدول الاعضاء وتعين من قبل الجمعية العامة في دورتها الحالية (وقد شكلت هذه اللجنة من كل من افغانستان، كوبا، قبرص، المانيا الديمقراطيه، غينيا، هنغاريا، الهند، اندونيسيا، مدغشقر، ماليزيا، مالطا، باكستان، رومانيا، السنغال، سيراليون، تونس، تركيا، اوكرانيا، يوغوسلافيا).

ويطلب من اللجنة ان تبحث وتوصي الجمعية العامة بوضع برنامج للتنفيذ غايته تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها في الفقرتين ١، ٢ من قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ الدورة التاسعة والعشرين، آخذة بعين الاعتبار عند صوغ توصياتها من اجل تنفيذ البرنامج جميع السلطات التي خولها الميثاق للهيئات الرئيسية في الامم المتحدة.

ويأذن للجنة تنفيذا لمهمتها في ان تتصل بأية دولة او منظمة اقليمية او منظمة التحرير الفلسطينية، وان تتلقى منها اية افكار او مقترحات وتنظر فيها، ويطلب من اللجنة تقديم تقرير وتوصيات الى الامين العام في موعد لا يتجاوز ١ حزيران ١٩٧٦. ويطلب من الامين العام احالة هذا التقرير الى مجلس الامن، كما يطلب من المجلس ان يبحث بالسرعة الممكنة في اقرب موعد بعد ١ حزيران ١٩٧٦ في قضية ممارسة شعب فلسطين للحقوق غير القابلة للتصرف المعترف بها في الفقرتين ١، ٢ من القرار رقم ٣٢٣٦ الدورة ٢٩، ويأذن للجنة بعد ان تأخذ بعين الاعتبار ما يقرره المجلس، على ان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تقريرا يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها.

وقد تبنت الجمعية العامة هذا المشروع باكثرية ٩٣ صوتا ضد ١٨ صوتاً وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت ويحمل هذا القرار رقم ٣٣٧٦ الدورة الثلاثون:

ثالثا: قرار اعتبار الصهيونية شكلا من اشكل العنصرية والتمييز العنصري. حيث نددت الجمعية العامة للامم المتحدة بالصهيونية باعتبارها شكلا من اشكال العنصرية والتمييز العنصري وقد اقرت الجمعية العامة هذا القرار بعد مناقشة تعتبر من اكثر المناقشات المشحونة بالعواطف في تاريخ الامم المتحدة وكانت نتيجة التصويت على مشروع القرار الذي اقترحته مجموعة من ٢٦ دولة عربية وغير عربية، حصوله على اغلبية ٧٢ صوتا ضد ٢٥ صوتا وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت وفيما يلي نص القرار:

«انطلاقا من القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٦٢ حول الغاء كافة اشكال التفرقة العنصرية والذي يقضي بأن كل نظرية تدعو الى التمييز والاستغلال العنصري هي نظرية زائفة عمليا ومدانة اخلاقيا وتشكل حالة خطرة اجتماعيا، وانطلاقا من قرار الجمعية العمومية في عام ١٩٧٣ الذي ادان التحالف غير المقدس القائم بين العنصرية في جنوب افريقية وبين الصهيونية، فقد خلصت الجمعية العمومية في ١٧تشرين الأول١٩٧٥ اخذة بعين الاعتبار كل هذه القرارات . . . تقرر اعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية والتمييز العنصري.

ردود الفعل على قرار الجمعية العامة بإدانة الصهيونية :

اخذت ردود الفعل الامريكية على قرار الجمعية العامة اشكالا مختلفة ومتناقضة ففي حين سجل الرئيس فورد في خطاب القاه في فرجينيا انه مستاء من تصويت الجمعية العامة وان الولايات المتحدة ستتخذ ما وصفه بعمل مناسب ضد البلدان التي ايدت القرار. وقال الدكتور كسينجر في مؤتمر صحفي له في بتسبرغ ان الولايات المتحدة ستفكر في اجراءات فعالة على اساس فردي ضد الدول التي صوتت لصالح القرار. كذلك ندد غاستون ثورن رئيس وزراء لوكسمبرغ بالقرار ووصفه بانه احمق وطائش وقال بانه نتيجة غير سعيدة لضغط من جانب الذين يريدون فرض وجهة نظر معينة.

على الصعيد الامريكي :

منذ الخمسينات طرأت تحولات جوهرية على الوضع في منطقة الشرق الاوسط وخضعت الخريطة السياسية لعدد من المتغيرات لعل ابرزها ظهور الكيان الفلسطيني عبر منظمة التحرير الفلسطينية وبدء الثورة الفلسطينية للكفاح المسلح الى غير ذلك من المستجدات في المنطقة الامر الذي دفع بالولايات المتحدة الى تغيير تكتيكها فيما يتعلق بالمنطقة خاصة بعد فشل مشاريع التذويب الاقتصادي التي طرحتها في الفترات السابقة.

وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧ اخذت السياسة الامريكية تسعى لتحقيق هدفين رئيسيين هما: ضمان وجود وامن ومستقبل اسرائيل وكسر النفوذ السوفيتي في الشرق الاوسط. واستطاعت الولايات المتحدة نقل معظم المطالب العربية من تحرير كامل التراب الفلسطيني الى تحرير الاراضي العربية المحتلة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ ومن حق الفلسطينين في وطنهم الى حق الفلسطينين في تقرير مصيرهم وبناء وطن لهم. ولم تكن الولايات المتحدة مهتمة بالعمل الجاد من اجل تسوية ترضي العرب وكانت تفضل تجميد الاوضاع على ما هي عليه خاصة بعد تحسن علاقات بعض الانظمة العربية معها وبعد تضاؤ ل النفوذ السوفيتي في المنطقة.

وفي اعقاب حرب تشرين الأول ١٩٧٣ وبعد قبول جميع الاطراف بقرار وقف اطلاق النار وفق قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ بدأت الولايات المتحدة تسعى لحل المشكلات المستعجلة الناجمة عن تشابك القوات العسكرية وتبادل الاسرى. وقام هنري كيسنجر بجولاته المكوكية بين اسرائيل وعدد من العواصم العربية سعى خلالها لبناء سياسة الولايات المتحدة الامريكية الحديثة واوضح تصوره لحل النزاع وجاء فيه ان امريكا تلتزم بالعمل لتسوية نهائية لكنها لن تلتزم بمضمون الحل النهائي فهي اي امريكا لن تعلن وقوفها الى جانب مطلب الانسحاب الاسرائيلي الكامل الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ ولن تقدم حلا محددا للمشكلة الفلسطينية،

واقترح كيسنجر اسلوب الخطوة خطوة.

وتوصل كيسنجر الى اتفاق النقاط الست بين مصر واسرائيل بهدف تثبيت وقف اطلاق النار يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٧٣ وجاء في ذلك الاتفاق:

[١] اتفقت مصر واسرائيل على المحافظة بدقة على وقف اطلاق النار الذي طلبه مجلس الامن.

[٢] اتفق الطرفان على بدء المحادثات بينهما فورا لحل مشكلة العودة الى مراكز ٢٢ تشرين اول ١٩٧٣ وذلك على شكل اتفاق على فك وفصل القوات تحت اشراف الامم المتحدة.

[٣] ستستلم مدينة السويس يوميا المؤن والطعام والادوية وسيسمح بنقل الجرحى المدنيين من المدينة.

[٤] يجب الا يكون هناك عائق لنقل المؤن غير العسكرية الى الضفة الشرقية.

[٥] ستستبدل نقاط المراقبة الاسرائيلية على طريق القاهرة ـ السويس بنقاط مراقبة تابعة للامم المتحدة وفي نهاية طريق السويس يمكن للضباط الاسرائيليين ان يشتركوا مع قوات الطوارىء الدولية التابعة للامم المتحدة في التأكد من الطبيعة غير العسكرية للحمولة على ضفة القناة.

[٦] سيتم عند انشاء نقاط المراقبة التابعة للامم المتحدة على طريق القاهرة ـ السويس تبادل اسرى الحرب.

وكان هنري كسينجر قد توصل قبل ذلك ما بين ١١ ـ ١٨ يناير ١٩٧٤ عقب سلسلة من الجولات المكوكية بين القاهرة وتل أبيب والمحادثات، توصل الى الاتفاقية الاولى للفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية تم التوقيع عليها يوم الجمعة ١٨ يناير ١٩٧٤ في الخيمة الخضراء للامم المتحدة عند نقطة الكيلومتر ١٠١ على طريق القاهرة ـ السويس.

وبعد ذلك في ايلول ١٩٧٥ تمكن كسينجر من توقيع اتفاقية سيناء الثانية حيث وقعت كل من مصر واسرائيل يوم ١١ ايلول ١٩٧٥ بالاحرف الاولى الاتفاقية الجديدة وكانت مؤلفة حسب المصادر الاسرائيلية من الوثائق التالية:

[١] الاتفاقية بين مصر واسرائيل وهي الوثيقة الرئيسية التي تعالج الجانبين السياسي والعسكري للاتفاقية.

[٢] ملحق الاتفاقية ويتضمن الخطوط الاساسية لعمل اللجنة الاسرائيلية ـ المصرية المشتركة في جينيف.

[٣] اقتراح امريكي بشأن دور الولايات المتحدة في نظام الانذار المبكر. يضاف الى هذه الوثائق الثلاث مذكرة امريكية ـ اسرائيلية بشأن المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل.

اهم بنود الوثيقة الاولى:

المادة الاولى: ان النزاع في الشرق الاوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وانما بالوسائل

السلميـة وان هدف كل من مصـر واسـرائيل هو التوصل الى تسوية سلمية نهائية وعادلة وفقا لاحكام قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨.

المـادة الثـانيـة: وقـد نصت على ان يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة او التهديد بها او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الثاني.

المـادة الثـالثـة: اكـدت التـزام الطـرفـين بوقف اطلاق النار والتزامهما بالبر وتوكول المرفق واعتباره جزءا من الاتفاقية.

المادة الرابعة: وقد حددت الخطوط الجديدة لوجود القوات العسكرية للطرفين.

المادة الخامسة: ونصت على استمرار عمل قوات الامم المتحدة والتجديد لها سنويا.

المـادة السـادسـة: ونصت على انشاء لجنة مشتركة بين الطرفين تعمل تحت رئاسة المنسق العام لعمليات الامم المتحدة في الشرق الاوسط، وتعمل طوال فترة سريان الاتفاقية لمعاونة قوات الامم المتحدة على تنفيذ مهمتها.

المادة السابعة: نصت على مرور الشحنات غير العسكرية المتجهة الى اسرائيل ومنها في قناة السويس.

المـادة الثـامنـة: وقـد ذكـرت ان الطـرفين يعتبر ان هذه الاتفاقية خطوة مهمة نحو السلام وسيواصلان جهود السلام.

المـادة التـاسعـة: ونصت على أن هذه الاتفاقية تبقى سارية المفعول الى ان تحل محلها اتفاقية جديدة.

اما الوثيقة الثانية: فقد شرحت صلاحيات قوات الامم المتحدة ونظم عملية الدخول الى المنطقة العازلة وعمليات الاستطلاع الجوي لكل من الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، كذلك اشتملت على تحديد لسلاح الجانبين المسموح بوجوده في مناطق الاتفاقية.

اما الوثيقة الثالثة: وكانت بشأن عمليات الانذار المبكر واشتملت:

(١) سيكون انشاء نظام الانذار المبكر الذي يقام تطبيقا للمادة الرابعة في المنطقة الموضحة على الخـريطـة المـرفقـة بالاتفـاقيـة الاساسية موكلا الى الولايات المتحدة وسوف يقوم على العناصر التالية:

أ ـ سوف تكـون هنـاك محطتـان للاستكشـاف للقيـام بالانـذار الاسـتراتيجي المبكر يقوم بتشغيل احداها افراد مصريون والاخرى افراد اسرائيليون وتبين الخريطة المرفقة موقع هاتين المحطتين، وسوف تدار كل محطة بما لا يزيد عن ٢٥٠ من الفنيين والاداريين وسيقومون باداء واجبهم في المراقبة البصرية والالكترونية في نطاق محطة كل منهما.

ب ـ وتدعيما لهاتين المحطتين ولتوفير انذار مبكر تكتيكي وللتحقق من الوصول اليهما تقيم الـولايـات المتحـدة ثلاث محطـات مراقبة في ممري متلا والجدي كما هو موضح على الخريطة المـرفقـة بالاتفـاقية الاساسية، وسوف تدار هذه المحطات بواسطة افراد مدنيين من الولايات المتحـدة، وتـدعيـما لهذه المحطات سوف تنشأ ثلاث مواقع استشعار الكترونية يكون تشغيلها

ذاتيا دون افراد في نهايتي كل ممر، وفي المنطقة المحيطة بكل محطة والطرق المؤدية الى هذه المحطات.

(٢) سيقوم افراد الولايات المتحدة المدنيون بأداء واجباتهم فيما يتعلق بادارة وصيانة هذه المحطات على النحو التالي:

أ ـ في محطتي الاستكشاف المشار اليهما في الفقرة ١ ـ أسوف يتحقق افراد الولايات المتحدة المدنيون من طبيعة العمليات التي تقوم بها المحطتان، وكل تحرك من والى كل محطة، ويقومون فورا باخطار اطراف الاتفاقية الاساسية وقوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة عن كل خرق يكتشفونه عن دورهما المتفق عليه فيما يتعلق بالرقابة البصرية والالكترونية.

ب ـ في كل محطة مراقبة مشار اليها في الفقرة أ ـ ب سوف يقوم افراد الولايات المتحدة المدنيون بابلاغ اطراف الاتفاقية وقوة الطواريء الدولية على الفور عن اية تحركات للقوات المسلحة عدا قوة الطواريء التابعة للامم المتحدة الى داخل أي من الممرين وكذا عن اية استعدادات للتحرك يمكن ملاحظتها.

ج ـ سوف لا يتزايد العدد الاجمالي للافراد المدنيين للولايات المتحدة المكلفين بواجبات طبقا لهذا الاتفاق عن مائتين، وسوف يعهد الى افراد مدنيين فقط بالمهام الواردة في هذا الاتفاق.

مبادرة جديدة للرئيس بورقيبة[1]

وجاء في مبادرة بورقيبه: ان جوهر القضية هو ان ثمة شعبين يتنازعان ارضا واحدة وانا اقول لماذا لا نتصور امكان تقسيم فلسطين بين الفلسطينين والاسرائيليين بالطبع سيضحي كل شعب بشيء ما، الاسرائيليون من جهتهم يتخلون عن الاراضي التي احتلوها بقوة السلاح ويحتفظون بما منحتهم اياه الامم المتحدة عام ١٩٤٧.

ويضيف بورقيبة في حديثه الصحفي الذي نشرته جريدة النهار يوم ١٩٧٣/٧/٣: لم يكن ما اقترحته لقاء مع الاسرائيليين بقدر ما هو حل للنزاع القائم بينهم وبين العرب، اذ انني أتبين ان الوضع يسير من سيء الى أسوأ. وتتضمن مبادرة الرئيس بورقيبة النقاط التاليه:

[١] قبول اسرائيل بمبدأ تقسيم فلسطين وفق قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧.

[٢] تعيين الحدود بين العرب واسرائيل عن طريق المفاوضات.

[٣] اقامة دولة فلسطينية.

---

(١) جريدة النهار البيروتيه ١٩٧٣/٧/٣.

وقال بورقيبة ايضا ان العرب يتمسكون بمبدأ معين بينما معطيات الواقع اصبحت تناقض ذلك المبدأ بالاضافة الى اننا لا نملك القوة الكافية لاستخلاص حقنا المهضوم.

الرد الاردني على مبادرة بورقيبة:

جاء الرد الاردني على مبادرة بورقيبة على شكل بيان صدر عن الاتحاد الوطني العربي الذي هاجم تصريحات بورقيبة ووصفها بأنها إعادة لاسطوانة الوطن البديل وجاء في البيان: «ان اطلاق هذه التصريحات بما فيها من مغالطات وتشويه في هذا الظرف الخطير من التفكك والعجز العربي والأهل يرزحون تحت نير الاحتلال تبدو وكأنها تهدف الى اثارة مزيد من البلبلة والتشويش وتحويل الانظار عن قضية العدوان الاستيطاني الصهيوني الى تمييع واضاعة الحق الفلسطيني في الارض والوطن، ومن المشاركة وتوحيد الجهد لتحرير الوطن المغتصب الى التفتيش عن رقعة بديلة يستقر فيها ضحايا هذا العدوان».

اما الرد الرسمي الاردني فقد تمثل في قرار مجلس الوزراء الاردني يوم ١٧/٧/٧٣، بقطع العلاقات السياسية بين الاردن وتونس. وجاء في القرار: «لما كان الموقف التونسي ينسجم مع موقف اسرائيل الذي يهدف الى تكريس الاحتلال للاراضي العربية ويدعو الى اقامة دولة فلسطينية خارج فلسطين كبديل لانسحاب اسرائيل فقد قرر مجلس الوزراء قطع العلاقات السياسية بين الأردن وتونس».

مؤتمر جنيف:

بدأ مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط أعماله يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ بجولة اولى لم تدم اكثر من ثلاث جلسات، كانت آخرها يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣. وهذا المؤتمر مفترض انه ينعقد تطبيقا لما جاء في قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الذي جاء فيه: «يقرر مجلس الامن ان تبدأ المفاوضات فوراً وفي وقت واحد مع وقف اطلاق النار، بين الاطراف المعنية تحت الاشراف الملائم، بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط». وكان صدور القرار في يوم ٢٢ اكتوبر غير ان المؤتمر لم يبدأ الا بعد شهرين وذلك بسبب العديد من المشاكل التي اعترضت انعقاد المؤتمر.

مشاكل انعقاد المؤتمر:

فقد ثارت عدة مشاكل بصدد دعوة مؤتمر جنيف بعضها يتعلق بالمؤتمر نفسه وبعضها

يتعلق بالاطراف المشاركة فيه . وبعد تسوية هذه المشاكل بصورة جزئية بدأ الاهتمام بعقد المؤتمر وتم الاتفاق على مدينة جنيف مقرا له، ومنتصف شهر ديسمبر ١٩٧٣ موعدا لانعقاده . لكن الدعوة لعقد المؤتمر تأجلت عدة مرات وبعد ان تم الاتفاق على يوم ١٨ ديسمبر ثارت مشاكل جديدة اهمها :

[أ] المشكلة الاولى ثارت بسبب موقف اسرائيل من المؤتمر، فالى جانب ظهور خلافات داخل الحكومة الاسرائيلية حول الموقف من المؤتمر حاولت اسرائيل اثارة العراقيل امامه وفي يوم ١٤ ديسمبر اثارت عددا من المشاكل من بينها :

[١] موضوع الاسرى الاسرائيليين لدى سوريا، اذ تصر اسرائيل على اعلان قائمة بهؤلاء الاسرى قبل الذهاب الى المؤتمر.

[٢] عدم اشراك اي وفد يمثل شعب فلسطين ذلك انه ليس لديهم ما يمكن التوصل الى اتفاق بشأنه مع اسرائيل .

[٣] تعارض اسرائيل في ان يكون لاوروبا اي دور في المؤتمر ولا تريد بالتالي اشراك بريطانيا وفرنسا في اعماله .

[٤] تصر اسرائيل على ان يكون دور الامم المتحدة محدودا للغاية وان يكون للسكرتير العام للامم المتحدة دور «شرفي» حتى يكون المؤتمر تحت الاشراف الكامل للدولتين العظميين .

[ب] ثارت المشكلة الثانية بسبب الاتصالات العديدة لتحديد دور الامم المتحدة في المؤتمر وتحديد من يكون المشرف عليه فعلا تنفيذا لعبارة «تحت الاشراف الملائم» الواردة في القرار رقم ٣٣٨ . وفي هذا الشأن تم التوصل الى ان ينعقد المؤتمر في المقر الاوروبي للامم المتحدة وتحت علمها، وان يرأس السكرتير العام للامم المتحدة الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، ثم تتولى بعد ذلك الدولتان العظميان الرئاسة بالتناوب فيما بينهما.

ولكن كانت هناك اتجاهات اخرى تسعى الى تأكيد دور الامم المتحدة في المؤتمر وقد برزت هذه الاتجاهات في مناقشات جرت داخل مجلس الامن وانتهت بتقدم كل من استراليا والنمسا وغينيا والهند واندونيسيا وكينيا وبناما وبير والسودان ويوغوسلافيا، مشروع قرار جرى التصويت عليه يوم ١٥ ديسمبر وصدر بأغلبية ١٠ أصوات وامتناع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن التصويت وعدم اشتراك الصين في التصويت وينص هذا القرار الذي صدر تحت رقم ٣٤٤ على ما يلي :

ان مجلس الامن اذ يرى انه قد قرر في قراره رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ في ٢٢تشرين الأول ١٩٧٣ ، ان تجري المحادثات بين اطراف النزاع في الشرق الاوسط لتنفيذ القرار رقم ٢٤٢ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ تحت رعاية ملائمه .

واذ يلاحظ ان مؤتمر السلام في الشرق الاوسط سيبدأ في جنيف قريبا تحت رعاية الامم المتحدة،

[١] يعرب عن امله بأن يتقدم مؤتمر السلام بسرعة نحو توطيد سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

[٢] يعرب عن ثقته بان يقوم الامين العام بدور تام وفعال في المؤتمر وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة بهذا الشأن وان يرأس جلساته اذا ما رغبت الاطراف في ذلك.

[٣] يطلب من الامين العام اطلاع المجلس، باستمرار وبصورة ملائمة على التطورات في المفاوضات في المؤتمر لكي يمكنه من دراسة المشكلات على اساس مستمر.

[٤] يطلب من الامين العام توفير كل المساعدة والتسهيلات الضرورية لعمل المؤتمر.

[ج] الصعوبة الثالثة ان سوريا أعلنت يوم ١٨ ديسمبر انها قررت عدم الاشتراك في المؤتمر، وصدر بيان عن المتحدث الرسمي السوري قال فيه ان سوريا لن تشترك في المؤتمر، وان كان قد صدر بيان ثان يوم ٢١ ديسمبر جاء فيه ان سوريا ما زالت مستعدة للمشاركة في اي جهد جدي لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ «الذي ينص على وقف اطلاق النار والبدء فوراً في محادثات سلام تحت الاشراف المناسب وتنفيذ القرار رقم ٢٤٢» واضاف البيان ان سوريا ما زالت تقبل القرار ٣٣٨ لكنها تأبى ان تدخل في طريق يقلب مؤتمر جنيف الى مؤتمر خديعة، ذلك ان اسرائيل تعمل على تحويل المؤتمر الى ميدان للمناورات، تركز فيه على قضايا جانبية، كي يضيع الهدف الرئيسي الذي ينعقد من اجله، وهو تنفيذ قرار الامم المتحدة.

مواقف الاطراف المختلفة عشية انعقاد المؤتمر

اولا: الموقف الاسرائيلي:

قبل ان توافق اسرائيل على حضور مؤتمر جنيف اخذت غولدا مائير تدلي بالتصريحات وتحدد المواقف والشروط التي توافق بمقتضاها على الاشتراك في مؤتمر جنيف وهي:

[أ] ايجاد حدود آمنة ومعترف بها، وترفض العودة الى خطوط ما قبل حزيران ومن الملاحظ ان اسرائيل لم تتقدم باي خرائط تظهر فيها ما تريد التخلي عنه من الاراضي العربية المحتلة.

[ب] اقامة مناطق منزوعة السلاح بينها وبين الدول العربية بحيث تستطيع اسرائيل التصدي لاي هجوم عربي في اللحظات الاولى من وقوعه.

[ج] رفض فكرة اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة حتى لا تصبح رأس جسر لتدمير اسرائيل.

[د] الاحتفاظ بالقدس موحدة وعاصمة للدولة الاسرائيلية، وبذلك ترفض اي حل وسط فيما يتعلق بمركز القدس.

وبتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٧٣ قررت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع الاشتراك في

مؤتمر جنيف، واتخذ القرار استنادا الى التوضيحات الاضافية التي قدمها هنري كسينجر وزير الخارجية الامريكي.

وقد اعلنت غولدا مائير يوم ١٩٧٣/١٢/٢٠ في بيان امام الكنيست قرار الحكومة الرسمي بالاشتراك في مؤتمر جنيف، ورجحت مائير ان تكون القضية الاولى التي سيعالجها المؤتمر هي قضية فصل القوات ولمحت الى اطلاع المسؤولين الاميركيين على الشروط الاساسية لعقد المؤتمر وعلى الاطار السياسي لذلك وعلى دور الامم المتحدة فيه. وعن شروط اسرائيل للاشتراك في مؤتمر السلام قالت مائير: «يجب ان تجري المفاوضات بشأن السلام في الشرق الاوسط بين الدول المعنية بالامر اي بين اسرائيل والاردن ومصر وسوريه ولبنان وليس هناك اي سبب لدعوة دول اخرى للاشتراك في المفاوضات باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، واتهمت مائير الدول التي اعربت عن رغبتها في حضور المؤتمر بأنها دول غير حيادية، واعربت مائير عن معارضة اسرائيل كل فكرة «بشأن دعوة منظمات المخربين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية او اية منظمة اخرى في اية مرحلة كانت».

الموقف المصري: ويتمثل الموقف المصري في النقاط التالية:

[١] انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وترى ان مبدأ هذا الانسحاب غير قابل للتفاوض ولكنها مستعدة لقبول حل وسط بشأن مهلة الانسحاب وبشأن الضمانات التي يمكن تقديمها لاسرائيل كالمناطق المنزوعة السلاح ووجود قوات طوارىء دولية، وفي مقابل هذا الانسحاب تعترف مصر بحق اسرائيل بحرية المرور في قناة السويس ومضائق تيران.

[٢] استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة (ولم تحدد مصر ما هي تلك الحقوق)

[٣] توافق مصر على الاعتراف بالحدود الاسرائيلية ولكن ليس بدولة اسرائيل ومن ثم فلا مجال لاقامة علاقات دبلوماسية او تجارية او غيرها مع الدولة الاسرائيلية.

[٤] عدم اتخاذ هذا المؤتمر وسيلة للمماطلة في تنفيذ القرارات الدولية او العودة بالقضية الى جمودها السابق.

انعقاد مؤتمر جنيف:

بناء على مذكرة من الدولتين العظميين الى سكرتير عام الامم المتحدة، قام كورت فالدهايم بتوجيه الدعوة يوم ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ الى كل من مصر وسوريا والاردن واسرائيل، وكان مندوبا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قد قاما بعد ظهر ١٨ ديسمبر بتسليم السكرتير العام للامم المتحدة الخطابين السوفيتي والامريكي، اللذين دعت فيهما الدولتان

كورت فالدهايم الى رئاسة المرحلة الاولى من مؤتمر جنيف وفيما يلي نص الرسالة الواردة في الخطابين :

«لقد اصدر مجلس الامن بتاريخ ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ القرار رقم ٣٣٨ الذي قدمه الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والذي يدعو الى بدء المفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف ملائم بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . وقد ابلغت الاطراف المعنية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عن استعدادها للاشتراك في مؤتمر السلام الذي يبدأ في جنيف يوم ٢١ ديسمبر ويجب ان يعقد المؤتمر تحت اشراف الامم المتحدة ، وقد اتفق الاطراف على ان يكون المؤتمر تحت الرئاسة المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ـ كما اتفق الاطراف على ان حضور مشتركين آخرين من منطقة الشرق الاوسط سوف تجري مناقشته خلال المرحلة الاولى للمؤتمر.

«ونأمل ان تتمكن من الاشتراك في المرحلة الافتتاحية للمؤتمر، التي يتوقع ان الحكومات المعنية سوف تكون ممثلة فيها بوزراء خارجيتها ، وبعد ذلك عن طريق مندوبين يعينون خصيصا على مستوى السفراء ، ونأمل ان تستطيع تعيين مندوبا لكي تظل على علم تام بمداولات المؤتمر. واخيرا سوف نكون ممتنين اذا ما قامت الامم المتحدة باجراء الترتيبات اللازمة لتوفير تسهيلات المؤتمر الضرورية .

«واذا وجدتم في الامكان الاشتراك ، وهذا ما نأمل فيه ، فإن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كرئيسين مشاركين في المؤتمر سوف يشعران بالتقدير اذا ما وافقتم على دعوة المؤتمر ورئاسة المرحلة الافتتاحية ، ونرجو ان تتفضلوا بتوزيع هذه الرسالة على اعضاء مجلس الامن للعلم .

ونحن نعتقد انه سيكون من الملائم لرئيس مجلس الامن ، ان يتشاور بصفة غير رسمية مع اعضاء مجلس الامن بغرض الحصول على اتفاق مرض للآراء من جانب المجلس» .

وفور تلقي فالدهايم الرسالتين دعا ممثلي مصر وسوريا والاردن واسرائيل لتسليمهم كل على حده ، نسخة من الرسالة ، وارفق بها دعوته لعقد المؤتمر في الساعة العاشرة والنصف بتوقيت غرنيتش يوم الجمعة ٢١ ديسمبر . وقد بعث رئيس مجلس الامن برسالة الى كورت فالدهايم تتضمن راي اعضاء المجلس في الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشأن تولي فالدهايم المرحلة الافتتاحية للمؤتمر.

وفي يوم الجمعة ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ افتتح كورت فالدهايم ، سكرتير عام الامم المتحدة المؤتمر بقصر الامم بجنيف . وقد بدأت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في الساعة الحادية عشرة وعشرة دقائق ، وجاء هذا التأخير بسبب ازمة قامت في اللحظة الاخيرة حول طريقة جلوس الوفود داخل قاعة المؤتمر، وقد جاء ترتيب جلوس الوفود على اساس سباعي يترأسه السكرتير العام وجلس الوفد المصري على يمينه والوفد الاسرائيلي على يساره ثم جاء الوفد الامريكي على يمين الوفد المصري ثم الوفد الاردني وعلى يسار الوفد الاسرائيلي جلس الوفد

السوفيتي ثم مائدة الوفد السوري وكانت شاغرة.

وبـدأ المـؤتمـر بكلمة الافتتاح التي القاها كورت فالدهايم، فحذر من ان موقفا خطيرا يواجه العالم اذا لم ينجح هذا المؤتمر، وقال انه ما لم يحرز المؤتمر تقدما، فان وقف اطلاق النار الحـالي والـترتيبـات الخـاصة بحفظ السلام من جانب الامم المتحدة ستبقى هشة، مع خطر دائم بتجدد القتال. وكان فالدهايم قد وصف في بداية كلمته المؤتمر بأنه مصدر تشجيع وأمل لكـل البشـر، وقـال انـه يأمـل في ان يحرز المؤتمر تقدما بشأن الفصل بين القوات الاسرائيلية والمصرية على جبهة القناة، وان تبدأ المحادثات لإقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

وقـد تحدث وزيـر خارجيـة الاتحـاد السـوفيتي انـدريـه غروميكـو، فطالب بانسحاب اسـرائيـل من الاراضي العـربية المحتلة. واكد ان المشكلة يمكن حلها لكنه حذر من ان نار الحرب في الشرق الاوسط يمكن ان تندلع من جديد في اية لحظة، وقال ان اية وثيقة يضيفها المؤتمر يجب ان تتضمن التزامات واضحة من جانب اسرائيل بالانسحاب من الاراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ولا بد ان تعطى وثائق المؤتمر قوة القانون الدولي.

كما تحدث هنـري كيسنجـر وزيـر الخـارجيـة الامـريكي فقـال ان الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية على جبهة القناة هو اول عمل يواجه المؤتمر وهذا من شأنه بناء الثقة بين الجانبين في البداية ـ وقال ان الفصل بين القوات هو خطوة اولى ضرورية لدعم وقف اطلاق النـار، وان الهـدف النهـائي للمـؤتمـر يجب ان يكـون تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه، وقال الوزير الامريكي ايضا ان اتفاق السلام يجب ان يتضمن الانسحاب، الحدود المعـتـرف بها: تدابـير امن مثـل انشـاء منـاطق منـزوعـة السـلاح، ضمانات، اقرار المصالح المشـروعـة للفلسطينيـين، الاعـتـراف بأن القـدس تضم اماكن تعد مقدسة بالنسبة للاديان الثلاثة الكبرى.

ثم تحدث اسماعيل فهمي وزير خارجية مصر الذي حدد موقف مصر واشتراطها حل الازمـة، بتنفيـذ جميع بنود قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وأكد الاصرار على انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية، بما في ذلك القدس واستعادة حقوق شعب فلسطين.

وكان آخر المتحدثين في الجلسة الاولى للمؤتمر السيد زيد الرفاعي رئيس الوفد الاردني الـذي اعلن ان الاردن لن يقبـل اي حل جزئي، وانـه يصر على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية، بما في ذلك القدس كما قال انه لا بد من وضع مصالح سوريا في الاعتبار رغم غيـابهـا عن المـؤتمـر، واضاف ان الاردن لا يريد ان يعقد اتفاقا مستقلا عن بقية الدول العربية، وانه ملتزم بالوحدة العربية الكاملة.

وفي الجلسـة المسـائية للمؤتمر تحدث رئيس الوفد الاسرائيلي ابا ايبان فقال ان اسرائيل لن تتخلى عن كل الاراضي العـــربيـة من اجـل ما وصفتـه بأنـه «حـدود آمنـة» وقـال بشأن الفلسطينـيين ان دولتهم ينبغي ان تقـام في الاردن بعـد تسـوية مشكلة الاراضي، كما كرر ان اسـرائيـل لن تعيـد القـدس العـربية الى الاردن. وان اسرائيل لا تعارض في السماح للعرب

بالسيادة على الاماكن الاسلامية في القدس. وقال ابا ايبان ان اسرائيل مستعدة لبحث مسألة الفصل بين القوات الاسرائيلية والمصرية «كأولوية أولى عندما يستأنف المؤتمر جلساته بعد بداية العام الجديد».

ورد وزير الخارجية المصري على كلمة ابا ايبان بلهجة عنيفة اذ قال: ان ايبان يحاول ان يستخف بعقول الموجودين في المؤتمر ويقول كلاما للاستهلاك المحلي «واضاف ماذا يعني بالامن عن طريق الاتفاق؟ والاتفاق على ماذا؟ على ضم الاراضي؟» وبعد رد اسماعيل فهمي اعلن كورت فالدهايم ارجاء اجتماع المؤتمر الى جلسة مغلقة قبل ظهر اليوم التالي.

ولم تستغرق الجلسة المغلقة التي عقدت في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت ٢٢ ديسمبر سوى ٢٠ دقيقة اذيع بعدها بيان اصدره فالدهايم فيما يلي نصه:

«بعد المناقشات الرسمية وغير الرسمية توصل المؤتمر الى اتفاق في الرأي على مواصلة اعماله عن طريق انشاء لجنة عمل عسكرية، ولجان عمل اخرى قد يرغب المؤتمر في انشائها في وقت ما في المستقبل. وستبدأ لجنة العمل العسكرية فورا في بحث مسألة الفصل بين القوات، وستقدم لجان العمل تقارير عن نتائج اعمالها وتوصياتها الى المؤتمر المستمر على مستوى السفراء على الاقل. وسوف ينعقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية في جنيف اذا اقتضت التطورات ذلك». وهكذا انتهت الجولة الاولى من مؤتمر جنيف للشرق الاوسط.

اعمال اللجنة العسكرية:

تقرر ان يكون الفصل بين القوات المتحاربة أول مسألة تعرض على مؤتمر جنيف، وقد تقرر في الجلسة الثالثة للمؤتمر ان تتولى لجنة عسكرية منبثقة عن المؤتمر بحث هذه المسألة. وقد عقدت اللجنة العسكرية اجتماعها الأول يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ في قصر الامم تحت رئاسة الجنرال سيلاسفو الذي القى بيانا قصيرا حدد فيه مسؤوليات قوة الطوارىء وقال ان المهمة التي كلفه بها السكرتير العام للامم المتحدة هي العمل على الفصل بين القوات المتحاربة وقيام قوة الطوارىء الدولية بمراقبة ذلك وتنفيذه، وعقب الاجتماع الذي كان سريا صدر بيان جاء فيه «ان الطرفين ناقشا مبادىء الفصل بين القوات التي تسهل المناقشات المستمرة في الاجتماعات التالية».

وقد انعقد الاجتماع الثاني للجنة العسكرية يوم ٢٨ ديسمبر ثم الاجتماع الثالث يوم ٢ يناير ١٩٧٤ وعقد الاجتماع الرابع يوم ٤ يناير، وبعد هذا الاجتماع ظهر ان بعض التقدم قد تحقق في وضع المبادىء التي ستتم على أساسها وسائل الفصل بين القوات.

دور هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية:

تقرر فجأة في واشنطن ان يقوم هنري كيسنجر برحلة الى مصر، فوصل الى اسوان يوم

الجمعة ١١ يناير حيث كان يقيم الرئيس انور السادات، وبين ١١ ـ ١٨ يناير ١٩٧٤ قام كيسنجر بسلسلة من المحادثات بين القاهره وتل ابيب للتوصل الى اتفاق حول الفصل بين القوات على الجبهة المصرية.

وقد اسفرت هذه الجولة عن اتفاق بين الجانبين المصري والاسرائيلي تم التوقيع عليها يوم الجمعة ١٨ يناير ١٩٧٤ في الخيمة الخضراء للامم المتحدة عند الكيلومتر ١٠١ على طريق القاهره السويس وفيما يلي نصوص الاتفاقية:

[أ] تحترم مصر واسرائيل بدقة وقف اطلاق النار على الارض والبحر والجو الذي دعا اليه مجلس الأمن التابع للامم المتحدة، وسوف يمتنعان من وقت توقيع هذه الوثيقة عن كل الاعمال العسكرية وشبه العسكرية احدهما ضد الآخر.

[ب] سيجري الفصل بين القوات العسكرية لمصر واسرائيل وفقا للمباديء التالية:

[١] سوف تتوزع وتنتشر كل القوات المصرية على الجانب الشرقي من القناة غرب الخط الموصوف بخط [أ] على الخريطة المرفقة. وسوف تتوزع وتنتشر كل القوات الاسرائيلية بما فيها القوات غرب القناة على البحيرات المرة شرق الخط الموصوف بخط [ب] على الخريطة المرفقة.

[٢] ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المصري والاسرائيلي منطقة فصل ترابط فيها قوة الطواريء التابعة للامم المتحدة، وستظل هذه القوة مشكلة من وحدات من الدول التي ليست اعضاء دائمة في مجلس الأمن.

[٣] سوف تكون المنطقة الواقعة بين الخط المصري وبين قناة السويس منطقة أمن.

[٤] سوف تكون المنطقة بين الخط الاسرائيلي (خط ب على الخريطة) والخط الموصوف بخط ج على الخريطة المرفقة والذي يمتد من سفح الجبال التي تقع فيها ممرات الجدي ومتلا، منطقة أمن.

[٥] سوف تقوم قوة الطواريء التابعة للامم المتحدة بالتفتيش على التحديدات المشار اليها في الفقرة ٣ والفقرة ٤ وستستمر الاجراءات الحالية لقوة الطواريء التابعة للامم المتحدة بما فيها الحاق ضباط اتصال مصريين واسرائيليين بقوة الطواريء.

[٦] سوف يسمح للقوات الجوية لكلا الجانبين بالعمل حتى خطيهما، دون تدخل من الجانب الآخر.

(ج) سوف يقوم الممثلون العسكريون لمصر واسرائيل بعملية التنفيذ المفصل للفصل بين القوات، وسوف يوافقون على مراحل هذه العملية، وسوف يجتمع هؤلاء الممثلون في موعد لا يتجاوز ٤٨ ساعة بعد توقيع هذا الاتفاق، عند الكيلو ١٠١ تحت رعاية الامم المتحدة لهذا الغرض وسوف يكملون هذه المهمة خلال خمسة ايام وسيبدأ الفصل خلال ٤٨ ساعة بعد اتمام عمل الممثلين العسكريين بحيث لا يتجاوز بأي حال ٧ أيام من توقيع هذا الاتفاق، وسوف تتم عملية الفصل في موعد لا يتجاوز ٤٠ يوما بعد بدايتها.

(د) ان هذا الاتفاق لا يعد من جانب مصر واسرائيل اتفاق سلام نهائي انه يشكل خطوة اولى صوب سلام نهائي وعادل طبقا لبنود قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ وفي اطار مؤتمر جنيف

ردود الفعل العربية على مؤتمر جنيف:

من خلال متابعة المواقف العربية لوحظ انها اندرجت في اطار احد المواقف الثلاثة الآتيه:

[أ] الموقف المؤيد للتحرك السياسي والدبلوماسي واعتباره تحقيقا لمكاسب سياسية عربية واستثمار الانجازات العسكرية التي تحققت في حرب اكتوبر وتبنت هذا الموقف الدول المشاركة في المؤتمر.

[ب] الموقف المتحفظ ويرى اصحاب هذا الموقف ان المشاركة في مؤتمر جنيف لن تؤدي الى التعجيل في احلال السلام اذ ان الموقف الامريكي والاسرائيلي يشير بوضوح الى محاولة تمييع الموقف بأثارة قضايا جانبية والتهرب من وضع اسس الازمة في الشرق الاوسط على بساط البحث وتبنت هذا الموقف كل من سوريا والجزائر.

[ج] الموقف الرافض ويقول اصحاب هذا الموقف ان جلوس وفود عربية على مائدة واحدة مع ممثلي اسرائيل حتى في ظل حضور السكرتير العام للامم المتحدة وممثلي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يعني قبول التفاوض مع اسرائيل والاعتراف بالكيان الصهيوني وتبنت هذه النظرة العراق وليبيا.

مشروع ايغال آلون [1]

في نهاية عام ١٩٧٤ اثار كيسنجر مع وزير خارجية اسرائيل ييغال آلون خلال زيارة الاخير للولايات المتحدة، مسألة انسحاب اسرائيل الى ممري متلا والجدي ومن حقول النفط في ابورديس، لكن الون اعترض على ذلك وقدم النقاط التالية الى الحكومة الامريكية لتكون اساسا لاتفاقية مع مصر:

[١] تتعهد مصر بالسماح بعبور البضائع وطواقم اسرائيليين في قناة السويس على ظهر سفن لا ترفع العلم الاسرائيلي (ويذكر ان اتفاقية الفصل الاولى اشتملت على عبور حر للبضائع الاسرائيلية فقط).

[٢] تتعهد مصر بانهاء الحرب الدعائية والاقتصادية ضد اسرائيل.

[٣] توقع مصر واسرائيل على اتفاق وليس على تسوية مرحلية (الولايات المتحدة ومصر

---

(١) صحيفة هآرتس ١٧/ ١٢/ ١٩٧٤

وصفتا اتفاقية الفصل بين القوات بين مصر واسرائيل على انها تسوية مرحلية).

[٤] تتعهد مصر بعدم مساعدة نشاطات العصابات ضد اسرائيل.

[٥] يشتمل الاتفاق على بند يقر بأن هذا الاتفاق يشكل جزءا من اتفاقية سلام تأتي فيما بعد.

[٦] تتعهد مصر بابقاء المناطق التي ستخليها منزوعة من السلاح.

[٧] يقر الاتفاق أساليب الاشراف الفعلي على نزع السلاح ويتضمن المشروع ثلاث امكانيات:

(أ) ان يتم الاشراف بواسطة قوات مصرية اسرائيلية مشتركة.

(ب) ان يتم الاشراف بواسطة قوات الطوارىء الدولية.

(ج) ان يتم الاشراف بواسطة قوات الولايات المتحدة الامريكية.

[٨] يتعهد الجانبان المصري والاسرائيلي بانهاء العمليات الحربية.

[٩] تتعهد مصر بعدم الانضمام الى نشاطات حربية تبدأوها دولة عربية في المنطقة.

[١٠] تكون مدة الاتفاق ١٢ عاماً (لكن الون اوضح للدكتور كيسنجر بأن اسرائيل تكتفي بفترة ٥ سنوات)

[١١] تتعهد مصر بتنفيذ اتفاق الفصل بين القوات بكافة ملحقاته قبل تنفيذ هذا الاتفاق.

[١٢] تتعهد اسرائيل بالانسحاب مسافة ٣٠ـ٥٠ كم حسب الظروف الاقليمية، ولن تشتمل المنطقة التي تنسحب منها اسرائيل ابار النفط في ابو رديس وممري الجدي ومتلا.

وثيقة ساوندرز[1]

في تشرين الثاني عام ١٩٧٥ خرجت وزارة الخارجية الاميركية بأحد اكثر التصريحات شمولا التي ادلت بها اية ادارة امريكية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وقد اتت وثيقة ساوندرز في ختام سلسلة جلسات عقدتها اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب استغرقت شهرين، تم فيها البحث بصورة مطولة ومفصلة.

وفي المقدمة القصيرة التي سبقت قراءة الدراسة بدأ ساوندرز بتأكيد «اننا اعلنا مرارا وجوب اخذ التطلعات او المصالح المشروعة للعرب الفلسطينيين في الاعتبار في المفاوضات الخاصة بسلام عربي - اسرائيلي. ان المسألة ليست ما اذا كان من الواجب القيام بهذا بل المسألة هي كيفية القيام به» كما حدد ساوندرز حقيقة ان الولايات المتحدة كانت في البداية ترى ان القضية قضية لاجئين ومقتلعين، اما الآن فهناك ادراك لرغبة الفلسطينيين في الحصول

(١) ١٤/١١/١٩٧٥م.

على صوت في تقرير مصيرهم السياسي. «ان الفلسطينيين يشكلون بمجموعهم عاملا سياسيا يجب التعامل معه، اذا كان للسلام ان يحل بين اسرائيل وجاراتها، ودعا ساوندرز الى ضرورة تطور مواقف كل الاطراف المعنية فيما يتعلق بالعامل الفلسطيني في النزاع العربي ـ الاسرائيلي وعندما يحدث هذا التطور «قد يصبح ممكناً ما ليس في الامكان اليوم».

وأشار ساوندرز الى «ان البعد الفلسطيني للصراع العربي ـ الاسرائيلي يشكل لب هذا النزاع وانه لن يكون في الامكان التوصل الى حل نهائي للمشكلات الناجمة عن تقسيم فلسطين واقامة دولة اسرائيل، والمعارضة العربية لهذه الاحداث، ما لم يتم التوصل الى اتفاق يحدد وضعا عادلا ودائما للجماعات العربية التي تعتبر نفسها فلسطينية».

وهكذا يمكن تلخيص اهم بنود وثيقة ساوندرز في النقاط التالية:

أولا: تعتبر الولايات المتحدة كما طرح مراراً الرئيس فورد وكسينجر، ان عليها مسؤولية بذل كافة الجهود واتمام التقدم الفعلي لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ثانيا: ينبغي ان توضع في الاعتبار، في اية مفاوضات خاصة بسلم عربي ـ اسرائيلي المصالح المشروعة للفلسطينين.

ثالثا: البعد الفلسطيني في الصراع العربي الاسرائيلي هو من عديد من الاوجه ـ قلب المشكلة ـ والحل النهائي كما يراه ساوندرز للمشكلات التي نجمت عن تقسيم فلسطين وانشاء دولة اسرائيل والمعارضة لهذه الاحداث، لا يمكن ان تتحقق الا بعد التوصل الى اتفاق يحدد وضعا عادلا ودائما للشعب العربي الذي يعتبر نفسه فلسطينيا.

رابعا: تقرر الوثيقة تنمية اطار المفاوضات ـ اي تحديد الاهداف والاطار المرجعي. وقد يكون انسب اطار مرجعي هو قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ غير ان مشكلة هذين القرارين انهما لم يعالجا الجوانب السياسية في المشكلة الفلسطينية.

خامسا: تشير الوثيقة انه مما يجعل ادخال الفلسطينيين في المفاوضات مسألة صعبة انه لم يتم حتى الآن تحديد ما هي المصالح الفلسطينية على وجه التحديد.

سادسا: ترى الوثيقة ان المطلوب كخطوة اولى هو جهد دبلوماسي يهدف الى التوصل الى تعريف معتدل «للمصالح الفلسطينية» يمكن الانطلاق منه لمفاوضات للوصول الى حل للجوانب الفلسطينية في المشكلة.

ردود الفعل على وثيقة ساوندرز:

ادت وثيقة ساوندرز الى جدل عنيف داخل الاوساط الاسرائيلية واعتبرتها هذه الاوساط خرقا لسياسة التنسيق الوثيقة بين سياسة اسرائيل وسياسة الولايات المتحدة

خصوصا بالنسبة الى قضايا حساسة مثل منظمة التحرير الفلسطينية .

بينما اعتبرتها بعض الاطراف العربية خاصة الصحافة المصرية بأنها خطوة بناءة الى الامام في حين رأت فيها المقاومة الفلسطينية محاولة لحملها على التخلي عن الكفاح المسلح في سبيل مؤتمر جنيف .

مشروع حزب مبام للسلام

. . . في الجلسة المسائية التي عقدها مؤتمر حزب مبام بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٧٦ ، تمت المصادقة على القرارات التي حددت خطوطا اساسية للتسوية السلمية الشاملة مع الدول العربية ، وجاء في تلك القرارات :

[أ] ستقوم علاقات السلام بين اسرائيل وجاراتها على الاعتراف باستقلال اسرائيل وسيادتها ووقف الدعاية العدائية والمقاطعة الاقتصادية ، وعلى التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي وتطوير السياحة وعلى اساس التوجه الى الوصول الى علاقات منتظمة بين الدول بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية . ويتم تنفيذ مشروع السلام خلال فترة زمنية يتم تحديدها وعلى مراحل تحدد مسبقا .

[ب] ستسعى اسرائيل لتسوية شاملة مع جميع جيرانها ، وهكذا فأنها ستكون مستعدة لاجراء مفاوضات من دون شروط مسبقة مع جميع الدول العربية مجتمعة أو مع كل واحدة على انفراد .

[ج] كذلك ستكون اسرائيل مستعدة لمفاوضات بشأن انهاء حالة الحرب وايضا بشأن تسويات مرحلية او تسويات جزئية ، كمرحلة نحو تحقيق سلام دائم وستجري اسرائيل هذه المفاوضات على اساس مشروعها الشامل .

[د] لا تتطلع اسرائيل الى الضم بل الى ضمان امنها ، وستعتمد اسرائيل في المفاوضات قراري مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وتصرح باستعدادها لاخلاء مناطق تحتفظ بها في سيناء والضفة والجولان والانسحاب انسحابا كبيرا من خلال تعديلات ضرورية في الحدود ناجمة عن مقتضيات امنها الى حدود امنية ومعترف بها ومتفق عليها . وحتى حلول السلام لن تفرض حقائق لا تستوجبها مقتضيات الامن ، ومن شأنها ان تعرقل طريق التسوية بالوسائل السياسية .

اما بالنسبة الى مسألة الحدود فقد نصت القرارات التي صادق عليها مؤتمر الحزب :

اولا : هضبة الجولان : من اجل ضمان امن وسلامة مستوطنات الجليل الاعلى وغور الاردن ستمر الحدود مع سورية في هضبة الجولان ، وبعد تعيين الحدود النهائية يتم تجريد الجزء الباقي من السلاح .

ثانيا : صحراء سيناء : تقوم التسوية مع مصر على اساس تجريد منطقة واسعة من صحراء

سينـاء من السـلاح وضـمان تعـديـلات حدود ضرورية لامن اسرائيل، ويكون التجريد من السلاح قائما على ضمانات قصوى للمحافظة عليه لئلا يتجدد تهديد حدود اسرائيل الجنوبية.

امـا قطـاع غزة فلن يعـاد ثانيـة الى الحكم المصري، ويتحدد وضع القطاع السياسي عنـدمـا يحين الـوقت في المفاوضات الشاملة بشأن السلام طبقا لمقتضيات امن اسرائيل وارادة السكان وستضمن الملاحة الحرة في مضائق تيران في اتفاقية السلام بواسطة وجود اسرائيلي في شرم الشيخ، وتضمن الملاحة الحرة لاسرائيل في قناة السويس في اتفاقية السلام.

ثالثـا: الاردن: ان ارض اسـرائيـل على جانبي نهر الاردن هي الـوطن المشترك للشعب اليهودي العائد الى بلده وللشعب العربي المقيم فيها، لذلك ستجند اسرائيل في المفاوضات مع الاردن حلا سيـاسيـا يكـون قائـما على وجـود دولتين مستقلتين ذات سيادة: اسرائيل من جهة، ودولة عربية اردنية ـ فلسطينية من جهة اخرى. وفي هذه الدولة المجاورة يتحقق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

رابعـا: القـدس: ان القـدس الموحدة هي عاصمة دولة اسرائيل، وستضمن في اتفاقات السـلام الحقـوق الخـاصـة للامـاكن المقـدسـة للاسلام والمسيحية، وفي اطار المدينة الموحدة ستضمن للسكان العرب في القدس ترتيبات ادارية ذاتية على الصعيد البلدي.

مشروع رعنان فايتس[1]

رعنان فايتس مهندس زراعي ودكتور في الفلسفة وعضو مجلس امناء جامعة التخنيون ورئيس قسم الاستيطـان في الـوكـالة اليهودية منذ عام ١٩٦٣، عرض مشروعا للتسوية يقوم على اساس تقسيم فلسطين الى ثمانية الوية ٥ يهودية وثلاثة عربية وقد جاء في مشروع فايتس:

منـذ حرب الايـام الستـه لم تنتهـج حكومة اسرائيل سياسة حازمة وجلية ازاء عدد من المشكلات الاساسية التي يتوقف على حلها مستقبل دولة اسرائيل وربما مصيرها والمشكلات الـرئيسيـة المعلقـة هي: علاقاتنا بالسكان العرب الفلسطينين واستيعاب المهاجرين والوضع الاقتصادي. وفيما يلي المبادىء الاساسية لحل المشكلات الثلاث المذكوره:

(أ) يجب التقليـل بقـدر الامكـان من الاختلاط المادي وتنقل العمال من تجمعات السكان العـرب الى منـاطق دولـة اسـرائيـل وذلك للمحافظة على هيكل المجتمع الاسرائيلي وتجنب التوتر الاجتماعي والطبقي.

---

(١) صحيفة عال همشمار ٧/ ١٠/ ١٩٧٦.

(ب) يجب المحافظة على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل.

(ج) يجب البحث عن حل عملي للمشكلات الاجتماعية التي تواجه السكان اليهود.

(د) يجب منح السكان العرب في المناطق المحتفظ بها، تعبيرا سياسيا، فمن دونه لن يتوافر اساس لسلام بيننا وبينهم، فمن النواحي الاجتماعية والاقتصادية والاعلامية من المفضل عدم الاستمرار في الحكم العسكري في المناطق المحتفظ بها على امتداد السنين.

(ه) ان النظام الاقتصادي والحياة الاجتماعية في التجمعات العربية هما بحاجة الى رعاية موجهة من اجل رفع مستوى معيشتها بوتيرة ملائمة وتمكين القادة والطبقة المثقفة من القدرة الذاتيه على الفعل والتعبير.

(و) يجب ان يتضمن كل حل سياسي منح جميع المقيمين في اسرائيل حقوقا مدنية متساوية وكذلك حق تقرير المصير للعرب الفلسطينيين لكي يتمكنوا من اقامة سلطة ونهج حياة خاص بهم.

ويقترح رعنان فايتس تقسيم دولة اسرائيل والمناطق المحتفظ بها الى ثمانية الوية وهي:

[١] لواء صفد ـ قضاء صفد، قضاء طبريا، وهضبة الجولان.

[٢] لواء حيفا ـ قضاء مرج بن عامر، وعكا، وحيفا، والخضيرة وغور الاردن.

[٣] لواء تل ابيب ـ اقضية السهل الساحلي وبيتح تكفا، والرملة، ورحوبوت، وتل ابيب، وضواحي اللطرون.

[٤] لواء اشدود ـ اقضية عسقلان والقدس وغوش عتسيون.

[٥] لواء بئر السبع ـ اقضية بئر السبع ومشارف رفح وغور الاردن جنوبي اريحا.

[٦] لواء نابلس اقضية جنين وطولكرم ونابلس ورام الله واريحا.

[٧] لواء الخليل ـ اقضية الخليل وبيت لحم.

[٨] لواء غزة ـ قطاع غزة.

اما مدينة القدس فهي وحدة قائمة بحد ذاتها.

ويقول فايتس ان اقامة علاقات مالية واقتصادية مباشرة بين الالوية العربية ومصادر المساعدات من دول مختلفة ومؤسسات دولية والبدء في دفع تعويضات للاجئين العرب المقيمين في المناطق المحتفظ بها ستتيح توظيف اموال بصورة متواترة وهذه ستساعد على تقليص الفجوة في مستوى المعيشة بين فئات السكان في الالوية المختلفة وتوطين اللاجئين بصورة دائمة من خلال اعادة تأهيلهم.

مبدأ تقرير المصير وحلول سياسية ممكنة:

يقول فايتس ان كل مشروع تنمية مرتبط بصورة وثيقة بالمشكلات السياسية. ان الحزام الاستيطاني اليهودي على امتداد نهر الاردن ومشارف رفح يضمن تجريد يهودا والسامرة

وقطاع غزة بصورة فعلية دون حاجة الى وعود مكتوبة ومعاهدات فارغة ويحول دون حدود مشتركة بين المملكة الاردنية ومصر، ان الحاجز الاستيطاني اليهودي في جميع هذه الاماكن هو شرط امني لا تستطيع دولة اسرائيل تجاوزه. وانطلاقا من هذه المبادئ الاساسية وضعنا هذا المشروع المقترح واخذنا بالاعتبار ثلاثة حلول سياسية ممكنه ازاء المناطق المأهولة بالعرب وهي:

(أ) في حالة التوصل الى اتفاق مع الاردن: تستطيع الالوية العربية الثلاثة نابلس والخليل وغزة الانضمام الى الاردن بأي أسلوب أو صورة تستسيغها ويأخذ مشروع التنمية بالحسبان شق طريق مباشر بين الخليل وغزة، وتستطيع الاردن استخدام ميناء غزه باستثناء استيراد الاسلحة والمعدات العسكرية.

(ب) في حالة عدم التوصل الى اتفاق مع الاردن تنطبق تدريجيا قواعد الاستقلال في العمل على الالوية العربية ايضا وتقام في كل من الالوية الثلاثة ادارة محلية تتولى القضايا الداخلية للواء في مجالات التنمية والخدمات، وفي مرحلة لاحقة ـ في حال تبدد الامل فعلا بالتوصل الى اتفاق سلام قريب مع الاردن ـ سيكون بالامكان اختيار احد البديلين السياسيين اقامة دولة فلسطينية او اقامة دولة فيدرالية.

الدولة الفلسطينية: ويمكن اقامتها بواسطة توحيد الالوية العربية الثلاثة نابلس، الخليل، غزة في وحدة سياسية واحدة وتكون لها الحقوق الكاملة ما عدا اقامة جيش وامتلاك اسلحة.

الدولة الفيدراليه: ويمكن اقامتها على النحو التالي:

(أ) تشكل ارض اسرائيل وحدة واحدة بالنسبة الى الامن والعلاقات الخارجية تديرها حكومة مركزية، وتتولى ادارة محلية في الالوية جميع الشؤون الداخلية بما في ذلك تقديم الخدمات ومبادرة اعمال التنمية.

(ب) تتكون الدولة الفيدرالية من ثمانية الوية كما ذكرنا اعلاه وستكون عاصمتها القدس وستكون خمسة الوية صفد، حيفا، تل ابيب، اشدود، وبئر السبع، ذات اكثرية يهودية بحته وثلاثة الوية نابلس، الخليل، غزه، تتكون من سكان عرب اساساً.

(ج) ستكون القدس عاصمة الدولة ومقرا للحكومة المركزية وتشكل القدس لواءا قائما بذاته ولا ينتمي الى اي من الالوية الاخرى.

(د) سينتخب كل لواء ممثلين بعدد محدد ومتساو (على غرار مجلس الشيوخ الاميركي) لبرلمان الدولة الذي سيتولى تشكيل الحكومة المركزية وستكون الحكومة المركزية مسؤولة عن قضايا الامن والخارجية والنقد والجمارك والتنسيق بين الالوية.

(ه) وسينتخب كل لواء مجلسا خاصا به، وسيشكل المجلس الحكومة المحلية للواء وستكون مسؤولة عن المجالات الداخلية كمشروعات التنمية والاستيعاب والهجرة والتربية والصحة والشؤون الاجتماعية والدين الى غير ذلك.

(و) تخاض الانتخابات لعضوية البرلمان ومجالس الالوية بكتل قطرية او اقليمية .

(ز) لن تكـون هنـاك رابطـة جغـرافيـة بين مكـان سكن المـواطن وبـين انتمائه للواء وبهذه الطريقة يستطيع العرب من مواطني اسرائيل الذين يرغبون في ذلك الانتماء الى احد الالوية العربية دون نقل مكان سكنهم .

مشروع الحزب الشيوعي الاسرائيلي لاحلال السلام

عقـد المـؤتمـر الثـامن عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي «راكح» في اواسط كانون اول ١٩٧٦ في مدينة حيفا واقر مشروعا للسلام يتكون من النقاط التالية :

[١] تكـون حدود ٤ حزيـران ١٩٦٧ حدود سلام وتسحب اسـرائيـل قواتهـا من جميـع الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ .

[٢] تحترم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة الى جانب اسرائيل .

[٣] تضمن تسـويـة عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينين وفقا لقرارات الامم المتحدة التي تعترف بحقهم في الاختيار بين العودة والتعويض .

[٤] تحترم حقوق الملاحة لاسرائيل ولجميع الدول في قناة السويس ومضائق تيران .

[٥] تلغي جميع الاطراف حالة الحرب ، وتحترم سيادة وسلامة كل دول المنطقة وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، بلا خوف من التهديد باستعمال القوة .

مشروع كارتر للسلام

بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٨ وزع مكتب المعلومات الامريكي في بيروت نص التصريحات التي ادلى بها الرئيس الامريكي كارتر في بلدة كلينتون ولاية مساتشوستس والتي تضمن شروط السلام في المنطقة :

نوعية السلام :

ان تعـتـرف باسـرائيـل جاراتهـا ، وان تعـتـرف لها بحقهـا في الوجود الدائم وبحقها في العيش بسـلام وهـذا يعني انـه على مدى اشهر او سنوات يجب ان تكون الحدود بين اسرائيل وسوريا والاردن واسرائيل ومصر مفتوحة للسفر والسياحة والتبادل الثقافي والتجاري ـ ولا يجوز تهديد هذه الحالة في حال تغير الحكومة او النظام في دولة من الدول الموقعة على الاتفاق .

الحدود :

اقامة حدود دائمة لاسرائيل ، تلك مسألة يجب التفاوض عليها بين الدول العربية من

جهـة واسـرائيـل من جهة اخرى، وسوف تكون هذه الحدود على وجه التقريب حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ كما ان التعديلات الطفيفة يجب بحثها والموافقة عليها بين الطرفين. ونظرا لوجـود اسلحـة هجومية بعيدة المدى فإن افضل ضمان يمكن لاسرائيل ان تحصل عليه بشأن امنها هو اعتراف جيرانها بحدودها.

القضية الفلسطينية:

يجب تأمين «وطن» «هوم لاند» للشعب الفلسطيني والذي سيأخذ شكل كيان مستقل او كجزء من الاردن او كعضو في اتحاد كونفدرالي يضم الاردن وسوريا. وكذلك يجب معالجة القضية الفلسطينية من قبل الدول العربية اولاً ثم من قبل الدول العربية المفاوضة لاسرائيل.

مهلة التنفيذ:

ان نهاية حالة التحارب سوف تصبح سارية المفعول عند التوقيع على معاهدة سلام، ويعتقد الرئيس كارتر ان هذه الفترة ـ المرحلية ـ سوف تمتد على سنتين او اربع سنوات اوثماني سنوات على ابعد تقدير.

اجراءات امنية اضافية:

انشاء مناطق منزوعة السلاح يبلغ عرضها ١٠ كم او اكثر حيث يمكن لقوات دولية ان ترابط الى جانب قوات اخرى واقامة اجهزة انذار الكترونية كتلك التي اقيمت في سيناء منذ ايلول ١٩٧٥، ومنـح ضمانـات دوليـة او متعددة الجوانب سوفياتيه ـ اميركية، مجلس الامن، المجموعة الاوروبية، أو احادية الجوانب «ضمانة الولايات المتحدة مثلا».

مشروع «بريجنسكي» مستشار الرئيس كارترللامن القومي

اولا: تقسم المملكة الاردنية الهاشمية الى اقليمين:
الاول فلسطيني ويتكـون من الضفـة الغـربيـة ويمنح الحكم الذاتي الداخلي ويكون منزوع السلاح ويسمح لاسرائيل بتسيير دوريات امنية ويكون تابعا اداريا للاردن. والثاني اردني.

ثانيا: يحصل الاردن بموجب هذا المشروع على حق استخدام قطاع حر في ميناء حيفا.

ثالثا: تظل القدس العاصمة الموحدة لاسرائيل الا انها من الممكن ان تصبح ايضاً العاصمة الاداريـــة للاقليم الفلسطيني، ومن الممكن انشـــاء مجلس ديني يضم ممثلين عن الـديـانـات الثلاث، ويتولى الاشراف على الاماكن المقدسه.

رابعـا: تصبـح غزة جزءا من الاقليم الفلسطيني، ويتم اخـلاء نقـاط التجمـع السكاني

صحيفة هآرتس الاسرائيلية عدد يوم ٢٢/ ٦/ ١٩٧٧.

اليهودي التي انشئت في هذا القطاع .

خامسـا : تعـود الجـولان الى سوريـا ويتم اخلاؤ ها على ثلاث مراحل خلال عامين بعد توقيـع الاتفـاق ، ويتم نزع السـلاح منهـا ، وتظل قوات الامم المتحدة موجودة فيها لفترة غير محددة ويكون لاسرائيل حق تسيير دوريات فيها .

مشروع بيغن السري للسلام[1]

بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٧ سافر بيغن الى واشنطن للاجتماع بالرئيس كارتر والبحث معه حول طبيعـة السـلام الـذي يراد التـوصـل اليه ، وقد حمل معه مشروعا سريا للسلام تضمن الخطوط العريضة التالية :

اولا : يجوز عقـد مؤتمـر جنيف يوم ١٠ اكتـوبـر من نفس العـام ويستطيـع الفلسطينيـون الاشتراك فيه داخل إطار «الوفد الاردني» واذا تعذر التغلب على هذه المشكلة يجوز لاسرائيل ان تفاوض كل بلد عربي مجاور لها على حده .

ثانيـا : يتعـين على جميـع الأطـراف المتنازعة ان تتوجه للتفاوض سواء في جنيف او في اي مكان آخر وبدون اي شروط مسبقة .

ثالثـا : ان الهـدف من اي مفـاوضات في جنيف او في اي مكان آخر هو التوصل الى ابرام معـاهـدة صلح صريحـة ومحـددة بين اسـرائيـل وجـاراتهـا ، والتي تتضمـن العـلاقـات خاصة الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية .

رابعا : يمكن اثارة جميع المشاكل بما في ذلك الضفة الغربية والقدس من جانب كل طرف كما ويجوز ان تكون موضوعات «المفاوضات مباشرة» .

خامسـا : ان اسـرائيـل لا تفكـر في الجلاء عن الاراضي العربية المحتلة قبل عقد معاهدة صلح رسمية للسلام .

سادسا : في اطار السلام هذا فإن اسرائيل ستكون على استعداد للقيام بالانسحاب من قطـاع عريض من سينـاء ومن نصف اراضي الجـولان مع بقـاء غزة ورفـح تحت السيطـرة الاسرائيلية ، كما سوف تبحث تسوية لشرم الشيخ وعلى ان تصبح سيناء والجولان منزوعتي السلاح .

سابعـا : بالنسبـة للضفـة الغـربيـة فإن المشـروع يقضي بايجـاد حل وظيفي ، اي توزيـع للمسـؤ وليـات بين سكـان الضفـة انفسهم الـذين سيتمتعـون بحكم شبـه ذاتي . وتـوزيع المسـؤ وليـات هذه سيتم بين الاردنيين والاسرائيليين المقيمين في هذه المنطقة وعلى ان يحتفظ الاسرائيليون باليد العليا في مشاكل الامن .

---

(١) وكالة الانباء الفرنسية ، نشرته صحيفة الوطن الكويتية بتاريخ ١٦/٧/١٩٧٧ .

بيان دول السوق الاوروبية التسع بشأن الشرق الاوسط

بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٩ اصدرت مجموعة الدول الاوروبية بيانها التالي الذي يرتكز على قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ :
[١] عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة .
[٢] ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي التي تم الاستيلاء عليها منذ حرب ١٩٦٧ .
[٣] احترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .
[٤] الاعتراف بانه يجب الوضع في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين في حالة اقرار سلام عادل ودائم .
[٥] ضرورة اشتراك الفلسطينيين في مفاوضات السلام وبشكل مناسب يتم الاتفاق عليه بين الاطراف المعنية .
ملاحظه : اعربت الدول التسع في مناسبات عديدة في الماضي ، في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ ، ٧ ديسمبر ١٩٧٦ عن اقتناعها بأن التسوية السلمية يجب ان تقوم على اساس قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ .

بيان سوفياتي ـ اميركي[1] يحدد شروط التسوية

في اعقاب اجتماع عقد في نيويورك في الاول من اكتوبر عام ١٩٧٧ بين اندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي وسايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية صدر بيان سوفياتي ـ امريكي يحدد شروط التسوية وفيما يلي نص البيان :

ان سايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية واندريه غروميكو عضو المكتب السياسي ووزير خارجية الاتحاد السوفيتي ، وقد تبادلا وجهات النظر فيمايتعلق بالموقف غير الآمن والذي ما زال مستمرا في الشرق الأوسط ، فقد اصدرا البيان التالي باسم بلديهما اللذين يتوليان رئاسة مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط :

أولا :

ان الحكومتين مقتنعتان بان المصالح الحيوية لشعوب المنطقة بالاضافة الى اهمية تقوية السلام والامن الدولي بصفة عامة تملي بصفة عاجلة الحاجة الى التوصل في اقرب وقت ممكن

---

(١) صحيفة الاهرام ٢/ ١٠/ ١٩٧٧ .

الى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ان هذه التسوية يجب ان تكون شاملة ومتضمنة لجميع الاطراف المعنية ولكل الموضوعات.

* ان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مقتنعان بأنه في اطار التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الاوسط يجب حل كل المسائل الخاصة بالتسوية ومن بينها المشكلات الاساسية ومن بينها انسحاب القوات الاسرائيلية من «أراض عربية» احتلت خلال حرب ١٩٦٧ وحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وانهاء حالة الحرب وانشاء علاقات سلام طبيعية على اساس من الاعتراف المتبادل بمباديء السيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي.

* ان الحكومتين تعتقدان بالاضافة الى مثل هذه الاجراءات الخاصة بضمان امن الحدود بين اسرائيل وجاراتها من الدول العربية مثل انشاء مناطق منزوعة السلاح ووجود قوات او مراقبين تابعين للامم المتحدة في هذه المناطق بموافقة الطرفين وضمانات دولية لهذه الحدود وكذلك مراقبة شروط التسوية، فإنه من الممكن تحقيق كل هذه الاجراءات اذ رغبت الاطراف المتنازعة في ذلك.

* ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مستعدان للمساهمة في هذه الضمانات على ان يتمشى ذلك مع الاجراءات الدستورية العادية في داخل كل منهما.

ثانيا.

* ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تعتقدان ان الطريق الوحيد المؤثر والصحيح للتوصل الى حل اساسي لكل جوانب مشكلة الشرق هو المفاوضات في اطار مؤتمر جنيف للسلام والذي اجتمع خصيصا من اجل هذه الاهداف، بمشاركة من جانب ممثلي كل اطراف النزاع.

* ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بحكم كونهما رئيسا مؤتمر جنيف يؤكدان عزمهما من خلال الجهود المشتركة واتصالاتهما مع الاطراف المعنية على تسهيل استئناف اعمال مؤتمر جنيف في وقت لا يتجاوز ديسمبر ١٩٧٧. ان رئيسا المؤتمر يوضحان انه ما زالت هناك عدة مشكلات ذات طبيعة اجرائية وتنظيمية يتعين الاتفاق عليها من جانب المشتركين في المؤتمر.

ثالثا:

ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بدافع من هدف تحقيق تسوية سياسية عادلة في الشرق الاوسط، وانهاء الموقف المتفجر في هذه المنطقة من العالم فانهما يناشدان كافة اطراف النزاع ان تتفهم ضرورة ان يراعي كل طرف بعناية المصالح والحقوق المشروعة للطرف الآخر، وان يظهر الاستعداد المتبادل للعمل طبقا لذلك.

الموقف الفلسطيني من البيان السوفيتي ـ الامريكي :[1]

جاء في تصريح للسيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول البيان السوفيتي ـ الامريكي بشأن ازمة الشرق الاوسط : «تضمن البيان السوفيتي ـ الاميركي مؤشرات ايجابية على طريق ايجاد حل عادل لقضية الشرق الاوسط فيما يتعلق بالتأكيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في محادثات السلام . ان المضمون الحقيقي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هي تلك التي اقرتها واكدتها منظمة الامم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بحقه في اقامة دولته المستقلة وعودته الى وطنه وتقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . اننا نرى في هذا البيان اسهاما في الجهود الدولية الرامية الى اصدار مجلس الامن لقرار جديد يضع اساسا صالحا لضمان تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني» .

الموقف الاردني من البيان السوفيتي ـ الامريكي[2] :

اصدر مجلس الوزراء الاردني بيانا حول البيان السوفيتي ـ الامريكي بشأن الشرق الاوسط جاء فيه :

«ترى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في البيان السوفيتي ـ الامريكي تطورا ايجابيا وبناء على طريق السعي للتوصل الى سلام عادل ودائم لازمة الشرق الاوسط . . . ان الحكومة الاردنية وهي تلاحظ التوازن القائم بين مباديء التسوية السلمية الواردة في البيان وبخاصة حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة، لتؤكد انه خطوة متقدمة وسليمة تشكل منطلقا للتحرك الايجابي نحو مفاوضات السلام في جنيف . آملة ان تتجاوب سائر الاطراف المعنية معه» .

مشروع الرئيس كارتر في الامم المتحدة

بتاريخ ٤/١٠/١٩٧٧ وفي خطاب للرئيس الامريكي كارتر امام الجمعية العامة للامم المتحدة اعلن الرئيس كارتر ما يلي :

أولا : من الضروري موافقة كل الاطراف على الحقوق والمصالح الاساسية لكل طرف

---

(١) وكالة الانباء الفلسطينية وفا ٢/١٠/١٩٧٧ .

(٢) جريدة الرأي ٣/١٠/١٩٧٧ .

معني بمشكلة الشرق الاوسط كلها، فبالنسبة لاسرائيل يجب الاعتراف بالحقوق المشروعة «للفلسطينين» وبالنسبة للعرب يجب الاعتراف بحدود آمنة ومعترف بها لاسرائيل.

ثانيا: ان اقرار السلام في الشرق الاوسط يتطلب اجراء مفاوضات بين الاطراف المعنية مع توافر النوايا الطيبة.

ثالثا: ان السلام الحقيقي والدائم في المنطقة يجب ان يحترم كذلك حقوق كل الشعوب في المنطقة، كما يتعين بالنسبة للعرب الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين.

«بيغن ومشروع الحكم الذاتي»[1]

... في خطاب القاه بيغن في الكنيست يوم ٢٨/١٢/١٩٧٧ اقترح فيه تشكيل حكم اداري ذاتي لسكان «يهودا والسامرة» وقطاع غزة على أساس المبادىء التالية:

[١] الغاء الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

[٢] يقام في يهودا والسامرة وقطاع غزة حكم ذاتي اداري للسكان العرب في تلك المناطق، بواسطة المقيمين فيها ومن أجلهم.

[٣] ينتخب سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة مجلسا اداريا يتألف من ١١ عضوا يعمل بموجب المباديء المحددة في هذه الوثيقة.

الانتخابات:

[٤] يحق لكل مواطن بلغ الثامنة عشرة من العمر فما فوق بغض النظر عن جنسيته، وسواء يحمل جنسية ام لا، ان يدلي بصوته في انتخابات المجلس الاداري.

[٥] يحق لكل مواطن بلغ الخامسة والعشرين من عمره فما فوق وورد اسمه في لوائح المرشحين ان ينتخب لعضوية المجلس الاداري.

[٦] يتم انتخاب المجلس الاداري في انتخابات عامة ومباشرة وشخصية ومتساوية وسرية.

[٧] تكون مدة ولاية المجلس الاداري اربع سنوات ابتداء من يوم انتخابه.

[٨] يكون مقر المجلس الاداري في بيت لحم.

[٩] تكون جميع المسائل الادارية المتعلقة بالسكان العرب في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة ضمن صلاحيات المجلس الاداري.

[١٠] يتولى المجلس الاداري تصريف اعمال الدوائر التالية: دائرة التعليم، دائرة

---

(١) هارتس الاسرائيلية ٢٩/١٢/١٩٧٧ ونشرته السياسة الكويتية ٤/٣/١٩٧٨.

الشؤون الـدينيـة، الـدائـرة المالية، دائرة المواصلات، دائرة البناء والاسكان، دائرة التجارة والصنـاعـة والسياحة، دائرة الزراعة، دائرة الصحه، دائرة العمل والانعاش، دائرة تأهيل الـلاجئـين، دائـرة الادارة القضـائيـة، والاشـراف على قوة شرطـة محلية، ويصدر المجلس الاداري الانظمة المتعلقة بعمل هذه الدوائر.

الامن والنظام العام:

[١١] يعهــد بشـؤون الامن والنظـام العـام في منـاطق يهودا والسـامـرة وقطـاع غزة الى السلطات الاسرائيلية .

[١٢] ينتخب المجلس الاداري رئيسا له.

[١٣] تعقد الجلسة الاولى للمجلس الاداري بعد ٣٠ يوما من اعلان نتائج الانتخابات.

الجنسية:

[١٤] يمنـح سكـان يهودا والسـامرة وقطاع غزة، بغض النظر عن جنسياتهم وسواء اكانوا مجنسين ام لا، حق الاختيار الحر، للحصول على الجنسية الاسرائيلية او الجنسية الاردنية.

[١٥] تمنـح الجنسيـة الاسـرائيليـة للذين يطلبـونهـا من المقيمين في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، وفقا لقانون التجنس في دولة اسرائيل.

[١٦] يحق لسكـان يهودا والسـامـرة وقطـاع غزة الذين يختارون الجنسية الاسرائيلية، بناء على حق الاختيار الحر، ان ينتخبوا وينتخبوا للكنيست وفقا لقانون الانتخابات.

[١٧] يحق لسكـان يهودا والسـامرة وقطاع غزة الذين يحملون الجنسية الاردنية، اوإولئك الذين سيصبحون مواطنين اردنيين ـ بناء على حق الاختيار الحر ـ ان ينتخبوا وينتخبوا لبرلمان المملكة الاردنية الهاشمية، وفقا لقانون الانتخابات في هذه الدولة.

[١٨] توضح المسائل المترتبة على اقتراح سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة للبرلمان الاردني في مفاوضات بين اسرائيل والاردن.

[١٩] تشكـل لجنـة من ممثلين عن اسـرائيـل والاردن والمجلس الاداري تنظـر في القوانين المعمـول بها في يهودا والسـامـرة وقطاع غزة، لتحدد ما سيظل معمولا به منها وما سيلغى، كما تحدد صلاحيات المجلس الاداري في مجال اصدار القوانين، وتتخذ قرارات هذه اللجنة بالاجماع.

امتلاك الاراضي :

[٢٠] يحق لسكـان اسـرائيـل تملك الاراضي والاستيطان في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة. كما يحق للعرب من سكان هذه المناطق الذين يصبحون مواطنين اسرائيليين، بناء على حق الاختيار الممنوح لهم، تملك الاراضي والاستيطان في اسرائيل.

[٢١] تشكـل لجنـة من ممثلين عن اسـرائيـل والاردن والمجلس الاداري لتحـديـد انظمة الهجرة لمناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، وتحدد اللجنة القواعد التي يسمح بموجبها للاجئين العـرب خارج يهودا والسـامـرة وقطـاع غزة بالهجـرة بمقدار معقول الى هذه المناطق، وتتخذ قرارات اللجنة بالاجماع.

[٢٢] تضمن لسكـان اسـرائيـل ويهـودا والسـامرة وقطاع غزة حرية التنقل وحرية النشاط الاقتصادي في اسرائيل ويهودا والسامرة وقطاع غزة.

[٢٣] يعـين المجلس الاداري احـد اعضـائـه لتمثيله لدى الحكومة الاسرائيلية من اجل البحث في المسـائـل المشـتركـة، ويعـين عضوا آخر لتمثيله لدى الحكومة الاردنية للبحث في المسائل المشتركة.

[٢٤] تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة وادراكا منهـا لوجـود مطـالب اخـرى فانها تقترح ـ من اجل الاتفاق والسلام ـ بقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.

الأماكن المقدسة في القدس :

[٢٥] فيـما يتعلق بإدارة الامـاكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس يُعَد ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول ابناء جميع الديانات الى الاماكن المقدسة الخاصة بهم.

[٢٦] تخضـع هذه المبـاديء لاعـادة النظـر فيهـا بعد مدة خمس سنوات. وفي هذا المجال يقول بيغن «علي الآن ان اوضح البند [١١] وكذلك البند [٢٤] في هذا المشروع :

في البنـد [١١] من مشـروعنـا حددنـا بالقول: «يعهد بشؤ ون الامن والنظام العام في منـاطق يهودا والسـامـرة وغزة الى السلطات الاسرائيلية» وبدون هذا البند ليست هناك أهمية لمشروع الحكم الذاتي الاداري.

في البند [٢٤] جزمنا بالقول. «تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة، ولعلمها بوجود مطالب اخرى فهي تقترح ـ من اجل الاتفاق والسلام ـ ابقـاء مسألـة السيـادة في تلك المناطق مفتوحة». ولذا من اجل خلق امكانية للاتفاق واحلال السلام ثمة سبيل واحد هو: ان نقرر بالاتفاق ابقاء مسألة السيادة مفتوحة والاهتمام بالناس وبالشعوب، اي عرب ارض اسرائيل ـ حكم ذاتي اداري ويهودا ارض اسرائيل.

مشروع امريكي للسلام[1]

اثناء زيارة قام بها بيغن لواشنطن للاجتماع بالرئيس الامريكي كارتر، قدم فانس وزير الخارجية الامريكية مشروعا أمريكيا للسلام تلخص في البنود التالية:

اولا: تتعهد الحكومة الاسرائيلية بإزالة جميع المستوطنات الاسرائيلية من سيناء او توافق على ابقائها تحت السيادة والادارة المصريتين.

ثانيا: لا تشجع الحكومة الاسرائيلية على اقامة مستوطنات جديدة في جميع المناطق التي تحتلها وعلى الاقل في المرحلة التي تستمر خلالها المفاضات.

ثالثا: تعلن اسرائيل انها موافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل تفاصيله ومن ضمنها الاعلان المبدئي بالموافقة على الانسحاب من جميع الجبهات.

رابعاً: تكون الادارة المدنية الواردة في المشروع قائمة لخمس سنوات فقط.

خامسا: بعد انقضاء السنوات الخمس يجري استفتاء عام بإشراف الامم المتحدة بناء على صيغة تبنى على أساس ان «عرب اراضي اسرائيل» بامكانهم البدء في تحديد مستقبلهم السياسي ويطرح في الاستفتاء الشعبي سؤالان:

(أ) هل تفضلون الارتباط الاقتصادي والسياسي والاداري مع اسرائيل ام مع الاردن.

(ب) يستثنى من الاستفتاء الشعبي اي سؤال يتناول اقامة دولة فلسطينية مستقله.

الدكتور وليد الخالدي[1] ودولة فلسطينية على النمط النمساوي[2]

تتكون الدولة الفلسطينية وكما يقترح الدكتور الخالدي من:

[١] قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الاردن بما فيها شرقي القدس.

[٢] بدون القدس فإن اية دولة فلسطينية ستكون محرومة من الاستقرار النفسي والاقتصادي.

[٣] ايجاد ترتيبات تعاونية للقدس بما في ذلك اقامة مجلس بلدي مشترك للخدمات الضرورية العامة يمكن ان يحقق مباديء السلام والعدل.

[٤] يقترح الدكتور الخالدي «النمسا» كنمط سياسي للدولة الجديدة، اي ان تكون محايدة، وان يكون وضعها مضمونا باتفاقية دولية، ويرفض فكرة تجريد هذه الدولة من

---

(١) الحوادث اللبنانية ٢١/٣/١٩٧٨.

(١) وليد الخالدي ـ فلسطيني يعمل استاذا للعلوم السياسية في الجامعة الامريكية ـ بيروت.

(٢) نشرته نقلا عن الهيرالد تريبون صحيفة الرأي العام الكويتية ٤/٦/١٩٧٨.

السلاح. وان يتهيأ لمثل هذه الدولة طاقة عسكرية محدودة كأن يكون لديها مثلا ١٧٠ـ٢٦٠ دبابة مقابل الثلاثة الاف دبابة التي تمتلكها اسرائيل في الوقت الحاضر.

[٥] وضع قوات تابعة للامم المتحدة عند الحدود وفي موانيء الدولة الجديدة البحرية والجوية، كما يمكن للمراقبين الدوليين ان يراقبوا نة ي الحدود الوحيدتين على نهر الاردن، وهو امر من شأنه ان يؤدي الى اغلاق منافذ الدولة الجديدة التي يخشى الاسرائيليون تسلل العناصر غير المرغوب فيها منها.

المشروع المصري للسلام لقمة لندن[1]

يحدد المشروع المصري[2] ـ ولاول مرة ـ المباديء الاساسية التالية وبكل تفصيل لحل مشكلتين اساسيتين:

[١] مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بكل جوانبها الانسانية بمقتضى قرارات الامم المتحدة السابقة وقرار مجلس الامن الصادر في تشرين الثاني عام ١٩٦٧.

[٢] مشكلة الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مستقبله.

ويتألف المشروع المصري من ست نقاط اساسية هي:

اولا: الحل العادل والدائم لمشكلة الشرق الاوسط يقتضي حل المشكلة الفلسطينية من كل جوانبها على اساس حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

ثانيا: تحديد فترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، يقرر الشعب الفلسطيني بعدها مستقبله.

ثالثا: اشتراك مصر والاردن واسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني وبمشاركة الامم المتحدة للاتفاق على تفصيلات النظام الانتقالي، وتحديد جدول زمني للانسحاب الاسرائيلي وبحث ترتيبات الامن المتبادلة لجميع الاطراف المعنية خلال الفترة الانتقالية وبعدها. وتنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة باللاجئين الفلسطينين وأية مسائل اخرى.

رابعا: انسحاب اسرائيل من كل اراضي الضفة الغربية وغزة والقدس التي تم احتلالها منذ عام ١٩٦٧ وازالة المستوطنات.

خامسا: انهاء الحكم العسكري في بداية الفترة الانتقالية على ان تتولى مصر الاشراف على قطاع غزة والضفة الغربية بالتعاون مع ممثلي الشعب الفلسطيني الذين يتم انتخابهم

---

(١) عقد مؤتمر لندن يوم ١٧/٧/١٩٧٨ وحضره وزراء خارجية مصر واسرائيل وامريكا.

(٢) اعلن المقترحات المصرية السفير احمد ماهر مدير مكتب وزير الخارجية وسلمت هذه المقترحات لكل من واشنطن وتل ابيب ونشرته الاهرام ٩/٧/١٩٧٨.

انتخابا حرا.

سادسا: تضمن مصر والاردن ترتيبات الامن التي يتم الاتفاق عليها.

نص المقترحات المصرية بشأن الانسحاب من الضفة الغربية وغزة وترتيبات الامن:

[١] ان اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط يستلزم حلا عادلاً للمشلكة الفلسطينية من جميع جوانبها على اساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والاخذ في الاعتبار اهتمامات الامن المشروعة لجميع الاطراف.

[٢] من اجل ضمان انتقال السلطة بطريقة سليمة منظمة تكون هناك فترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات يقرر الشعب الفلسطيني في نهايتها مستقبله.

[٣] تجري محادثات بين مصر والاردن واسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني بمشاركة الامم المتحدة بهدف الاتفاق على ما يلي:

أ ـ تفصيلات النظام الانتقالي.

ب ـ الجدول الزمني للانسحاب الاسرائيلي.

ج ـ ترتيبات الامن المتبادلة لجميع الاطراف خلال الفترة الانتقالية وبعدها.

د ـ ترتيبات تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة باللاجئين الفلسطينين.

هـ ـ اية مسائل اخرى ترى جميع الاطراف انها مناسبة.

[٤] تنسحب اسرائيل من الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة المحتلين منذ عام ١٩٦٧ وينطبق الانسحاب الاسرائيلي على المستعمرات المقامة في الاراضي المحتلة.

[٥] يتم انهاء الحكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة في بداية فترة انتقالية. ويصبح الاشراف على ادارة الضفة الغربية مسؤولية الاردن والاشراف على ادارة قطاع غزة مسؤولية مصر، وتباشر كل من الاردن ومصر مسؤولياتها بالتعاون مع ممثلين منتخبين انتخاباً حراً للشعب الفلسطيني يمارسون السلطة مباشرة في ادارة الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتولى الامم المتحدة الاشراف على الانسحاب الاسرائيلي وعودة السلطة العربية وتسهيل ذلك.

[٦] تضمن مصر والاردن ان ترتيبات الامن التي سيتفق عليها سيستمر احترامها في الضفة الغربية وغزة.

وثيقة «الدولية الاشتراكية»(١)
حول الشرق الاوسط

اقترحت وثيقة الدولية الاشتراكية اربعة نقاط أساسية لحل أزمة الشرق الاوسط وهي:

---

(١) اعد هذه الوثيقة المستشار الالماني براندت بالاشتراك مع المستشار النمساوي برونو كرايسكي ـ الاهرام ١١/ ٧/ ١٩٧٨.

اولا: ان اقرار السلام في الشرق الاوسط ينبغي ان يتم عن طريق المفاوضات المخلصة والمستمرة فقط، وانه يتعين على مصر واسرائيل استئناف عملية المفاوضات، ويجب استمرار مبادرة الرئيس انور السادات التي قام بها في شهر تشرين الثاني ١٩٧٧، وتم بمقتضاها بدء المباحثات المباشرة لاقرار السلام الى ان يتم عقد وتوقيع معاهدات سلام.

ثانيا: يجب ان يركز السلام في المنطقة على علاقات طبيعية وودية بين دول الشرق الاوسط بما في ذلك اقامة نظام اقليمي جديد للعلاقات يرتكز على التعاون الوثيق.

ثالثا: يتعين اقامة حدود آمنة في المنطقة تبعا لقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ورقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ مع انسحاب اسرائيل في كل قطاع الى الحدود الآمنة التي يتم الاتفاق عليها خلال المفاوضات ويجب النص في الاتفاقات على وجود مناطق منزوعة السلاح، وعلى ضمانات امن لاسرائيل حينما يقتضي الامر ذلك.

رابعا: يتطلب اقرار السلام في المنطقة حل المشلكة الفلسطينية من جميع جوانبها بما في ذلك الاعتراف بحق الفلسطينين في المشاركة في تقرير مستقبلهم عن طريق المفاوضات التي يشترك فيها ممثلون منتخبون عنهم.

بيان دول السوق الاوروبية المشتركة[1]

بشأن الشرق الاوسط ولبنان

نص البيان:

«ان رؤساء الدول والحكومات للسوق الاوروبية المشتركة يعربون عن اسفهم العميق لكافة حوادث العنف في المنطقة في المدة الاخيرة ويرغبون في التعبير عن قلقهم العميق ازاء الاحداث المأساوية ـ التراجيدية ـ في جنوب لبنان وقد اكدوا دعمهم لقراري مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥، ٤٢٦ ويدعون الى الاسراع في تنفيذهما بشكل كامل، كما يحثون كافة الاطراف بصورة ملحة على التعاون التام مع قوات الامم المتحدة المؤقته في لبنان من اجل تنفيذ مهمتها ويؤكدون التزامهم بالنسبة لوحدة لبنان وسيادته وسلامة اراضيه.

وينبغي الا يتم السماح للاحداث في لبنان بالحاق الضرر بالمساعي التي تستهدف التوصل الى تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي عن طريق المفاوضات، بل ينبغي المحافظة على التقدم في المساعي السلميَّة. كما ان رؤساء الدول والحكومات يكررون وجهة نظرهم بإن التسوية ينبغي ان تقوم على أساس تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ بكافة اقسامه، وعلى جميع الجبهات. وهم يؤكدون المباديء التي عبروا عنها في بيانهم يوم ٢٩ تموز ١٩٧٧ والذي لا يزال قائما بكل ما تضمنه».

---

(١) عقد المؤتمر في العاصمة الدانمركية يومي ٨،٧ نيسان ١٩٧٨ ونشرت البيان مجلة الحوادث ١٩٧٨/٥/٥.

اللورد كارادون وخطة السلام[1]

من المعروف ان اللورد كارادون هو الذي صاغ ووضع مبادىء قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الا انه في شهر ايار ١٩٧٨ قد اضاف سبع فقرات جديدة لتوفير خطة السلام وفق القرار المذكور وهي :

اولا : وقف جميع انواع العنف.

ثانيا : وقف لجميع المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة.

ثالثا : وصاية لمدة سنتين للامم المتحدة على المناطق التي احتلت في حرب عام ١٩٦٧ .

رابعا : تشكيل لجنة حدود لتثبيت حدود اسرائيل.

خامسا : تقسيم مدينة القدس الى «قدس عربية» واخرى «اسرائيلية» وبدون اية حواجز بينهما.

سادسا : تقرير الفلسطينيين لمصيرهم على الاراضي المستردة على ان يتم ذلك خلال فترة السنتين، كما ويسمح للفلسطينيين بإتخاذ قراراتهم حول شكل حكومتهم وكذلك حول علاقتهم مع جيرانهم.

سابعا : تأمين اعلى درجات الضمانات الدولية من اجل امن اسرائيل وجميع الدول الاخرى المعنية بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، مع اقامة مناطق منزوعة السلاح ووجود قوات دولية لمراقبة الحدود.

اتفاقيات كامب ديفيد

بتاريخ ١٧ ايلول ١٩٧٨ اعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن توصل مصر واسرائيل الى صيغة اتفاق بينهما لوضع حد نهائي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. واحلال سلام دائم في الشرق الاوسط. وتمثل الاتفاق الذي ختم سلسلة اجتماعات دامت ثلاثة عشر يوما وضمت الرئيس الامريكي جيمي كارتر، والرئيس المصري انور السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، في كامب ديفيد، في وثيقتين منفصلتين. الوثيقة الاولى تحدد من جهة، اسس علاقات السلام بين اسرائيل والدول العربية وتدعو الاردن وسوريه ولبنان الى الموافقة عليها واعتمادها، وتنص من جهة اخرى على اقامة حكم ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لمدة خمسة اعوام دون تحديد موعد البدء بها أو ما سيخلفها بعد انقضاء

(١) جريدة الاخبار الاردنية ٢٨/٨/١٩٧٨ .

الاعوام الخمسة. اما الوثيقة الثانية فترسم أسس معاهدة السلام بين مصر واسرائيل على ان تنجز وتبرم في فترة لا تتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الاجتماع الثلاثي في كامب ديفيد.

النص الامريكي الرسمي لبنود معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية

المادة الاولى:

أولا: ستنتهي حالة الحرب بين الفريقين ويقام سلام بينهما بمجرد تبادل وثائق ابرام هذه المعاهدة.

ثانيا: ستسحب اسرائيل كل قواتها المسلحة ومدنييها من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين زمن الانتداب البريطاني، كما ينص على ذلك البروتوكول الملحق (الملحق رقم واحد) وستستأنف مصر سيادتها الكاملة على سيناء.

ثالثا: بعد اكمال الانسحاب المؤقت الذي ينص عليه في الملحق رقم واحد سيقيم الفريقان علاقات صداقة طبيعية وفقا للمادة الثانية.

المادة الثانية:

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وارض فلسطين السابقة زمن الانتداب، كما تظهر في الخريطة في الملحق رقم ٢ دون اجحاف بقضية وضع قطاع غزه. ويعترف الفريقان بإن هذه الحدود غير قابلة للخرق، وسيحترم كل من الجانبين الوحدة الاقليمية للجانب الآخر بما في ذلك المياه الاقليمية والمجال الجوي.

المادة الثالثه:

اولا: سيطبق الفريقان فيما بينهما نصوص ميثاق الامم المتحدة ومباديء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في اوقات السلام وهي:

(أ) يعترفان وسيحترمان السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل منهما.

(ب) يعترفان وسيحترمان حق كل منهما في العيش بسلام ضمن حدوده الآمنه والمعترف بها.

(ج) سيمتنعان عن التهديد باستخدام القوة بصورة مباشرة اوغير مباشرة ضد بعضهما وسيعملان على تسوية جميع النزاعات بينهما بالوسائل السلمية.

ثانيا: يتعهد كل فريق ان اية اعمال حربية او تهديدات بأعمال حربية اومعادية او اعمال عنف لن تصدر من أراضيه اومن قبل اية قوات خاضعة لسيطرته اومن جانب اية قوات اخرى مرابطة في أراضيه ضد سكان اومواطني او ممتلكات الفريق الآخر، ويتعهد كل فريق

أيضا بالامتناع عن تنظيم او التحريض او المساعدة او الاشتراك في اعمال او تهديدات باعمال حربية اومعادية اوتخريبية او اعمال عنف ضد الفريق الآخر في اي مكان ويتعهد بتأمين محاكمة القائمين بمثل هذه الاعمال.

ثالثا: يوافق الجانبان على ان العلاقة الطبيعية التي تقام بينهما ستتضمن اعترافا كاملا واقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعة والحواجز التمييزية ضد حرية انتقال الاشخاص والبضائع وسيضمنان التمتع المتبادل للمواطنين بالقانون، والعملية التي يتعهدان بموجبها بتحقيق هذه العلاقة على خط موازٍ لتنفيذ النصوص الاخرى في هذه المعاهدة محددة في البروتوكول الملحق (الملحق رقم ٣)

المادة الرابعة:

أولا: توفيرا لاقصى أمن للفريقين على أساس المعاملة بالمثل ستقام ترتيبات أمنية متفق عليها وتتضمن مناطق ذات قوات محددة في الاراضي المصرية والاسرائيلية وقوات تابعة للامم المتحدة ومراقبين دوليين وهي مشروحة بالتفصيل فيما يتعلق بطبيعة هذه الترتيبات وتوقيتها في الملحق رقم ١ واية ترتيبات امنية اخرى قد يتفق عليها الفريقان.

ثانيا: يوافق الفريقان على مرابطة جنود من الأمم المتحدة في مناطق منزوعة السلاح في الملحق رقم (١) ويوافق الفريقان على عدم طلب انسحاب هذه القوات وان هذه القوات لن تنسحب ما لم يوافق مجلس الامن الدولي على مثل هذا الانسحاب وبموافقة الدول الخمس الدائمة العضوية الا اذا اتفق الفريقان على حل آخر.

ثالثا: ستشكل لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ المعاهدة كما ينص على ذلك في الملحق رقم ١.

رابعا: ان الترتيبات الامنية التي ينص عليها في الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة يمكن بناء على طلب اي من الفريقين اعادة النظر فيها او تعديلها بالاتفاق المشترك للفريقين.

المادة الخامسة:

أولا: ان سفن اسرائيل والشحنات الذاهبة الى اسرائيل أو القادمة منها ستتمتع بحق المرور عبر قناة السويس ومشارفها وعبر خليج السويس والبحر الابيض المتوسط على اساس ميثاق القسطنطينية لعام ١٨٨٨ الذي ينطبق على جميع الدول، وسيعامل الرعايا الاسرائيليون وكذلك السفن والشحنات الاسرائيلية الى اسرائيل اومنها، معاملة غير تمييزية في جميع الامور المتعلقة باستخدام القناة.

ثانيا: يعتبر الفريقان مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة امام جميع الدول بحيث تتمتع بحرية الملاحة والطيران فوقها دون اية عراقيل وسيحترم كل من الفريقين حق الفريق الآخر في الملاحة والتحليق الجوي للوصول الى البلد الآخر عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة السادسة :

أولا : ان هذه المعاهدة لا تؤثر ويجب الا تفسر بإنها تؤثر في اية طريقة على حقوق والتزامات الفريقين بموجب ميثاق الامم المتحدة .

ثانيا : يتعهد الفريقان بتحقيق التزاماتها بموجب هذه المعاهدة دون اعتبار لعمل اي فريق آخر وفي استقلال عن اية وثيقة غريبة عن هذه المعاهدة .

ثالثا : ويتعهدان ايضا باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة ليطبقا في علاقاتها نصوص المواثيق المتعددة الاطراف التي هما فريقان فيها بها في ذلك تقديم اشعار مناسب الى السكرتير العام للامم المتحدة عن هذه المواثيق .

رابعا : اعتمادا على المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة فإنه في حالة بروز تضارب بين التزامات الفريقين بموجب المعاهدة الحاضرة واية التزامات اخرى لهما فإن الالتزامات بموجب هذه المعاهدة ملزمة ويجب تنفيذها .

المادة السابعة :

أولا : ان النزاعات الناجمة عن تطبيق او تفسير هذه المعاهدة يجب حلها بالمفاوضات .

ثانيا : اية نزاعات من هذا القبيل لا يمكن تسويتها بالمفاوضات ويجب حلها بالتوفيق او عرضها على التحكيم .

المادة الثامنة :

يوافق الفريقان على تشكيل لجنة لتسوية جميع الطلبات المالية بصورة مشتركة .

المادة التاسعة :

أولا : توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ فور تبادل وثائق الابرام .

ثانيا : تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل في شهر ايلول سنة ١٩٧٧ .

ثالثا : تعتبر جميع البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقه بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ من المعاهدة .

رابعا : يتم ابلاغ المعاهدة الى السكرتير العام للامم المتحدة لتسجيلها وفقا لنصوص المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة .

نص بنود وثيقتي كامب ديفيد :

(أ) نصوص بنود الاتفاقية الاولى والمتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة :

١ - «ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشلكة الفلسطينية بكل جوانبها، ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل:

(أ) تتفق مصر واسرائيل على أنه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الاخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الاطراف يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فإن الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية فيهما ستنسحبان بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر، لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية، ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على اساس هذا الاطار ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الاراضي واهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع.

(ب) ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد يضم وفدا مصر والاردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين اخرين وفقا لما يتفق عليه.

* وسيتفاوض الاطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية وسيكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة، وستتضمن الاتفاقية ايضا ترتيبات لتأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام.

* وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين.

* بالاضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود.

(ج) ستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرع وقت ممكن دون ان تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقاتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

* وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان تتكون احدى هاتين اللجنتين من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع عزة وعلاقاتها مع جيرانها وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن والتي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن الضفة الغربية وغزة.

وستركز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمباديء لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وستقرر هذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى: وضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن، ويجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادله. وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

[١] ان يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على الوضع النهائي للضفة الغربية والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

[٢] ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

[٣] اتاحة الفرصة للمثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق.

[٤] المشاركه كما ذكر اعلاه في عمل اللجنه التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن.

٢ ـ سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، وللمساعده على توفير مثل هذا الامر ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة امن من الشرطة المحلية وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعنيين لبحث الامور المتعلقة بالامن الداخلي.

٣ ـ خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ واتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطرابات واوجه التمزق ويجوز أيضا لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤ ـ ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة، لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

(ب) نصوص بنود الاتفاقية الاولى المتعلقة بمصر واسرائيل:

[١] تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات، وان اي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة.

[٢] توافق الاطراف، من اجل تحقيق السلام فيما بينها، على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة اشهر من توقيع هذا الاطار بينما تتم دعوة الاطراف الاخرى في النزاع للتقدم، في نفس الوقت للتفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة، بغرض

تحقيق سلام شامل في المنطقة وان اطار ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما، وستتفق الاطراف على الشكليات والجدول الزمني لتنفيذ التزاماتها في ظل المعاهدة.

(ج) المبادىء المرتبطة:

[١] تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة أدناه ينبغي ان تطبق على معاهدة السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها: مصر والاردن وسوريه ولبنان.

[٢] على الموقعين ان يقيموا، فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام، كل منهما مع الاخرى. وعند هذا الحد ينبغي ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة، ويجب ان تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على:

(أ) اعتراف كامل.

(ب) الغاء المقاطعة الاقتصادية.

(ج) الضمان بإن يتمتع، تحت سلطة كل من الاطراف، مواطنو الاطراف الاخرى بحماية الاجراءات القانونية المتوجبة.

[٣] يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادي في اطار اتفاقيات السلام النهائية. بهدف المساهمة في صنع جو من السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم.

٤ ـ يمكن اقامة لجان للدعاوى بغية التسوية المتبادلة لجميع الدعاوى المالية.

٥ ـ يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف.

٦ ـ سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدة السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها ـ سيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن التوقيع على معاهدات السلام، وضمان احترام نصوصها. كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار.

كامب ديفيد واتفاق سري حول لبنان[1]:

تم في قمة كامب ديفيد اتفاق سري حول لبنان يرتكز على أربع نقاط اساسية وهي:

اولا: وقف التدخل الاسرائيلي في شؤون لبنان والتعهد بعدم القيام بأية خطوة في هذا

(١) النهار العربي والدولي ـ باريس ـ ٦/ ١٠/ ١٩٧٨

المجال الا بالتفاهم والتنسيق مع واشنطن.

ثانيا: تجريد قوات الميليشيات اللبنانية والفلسطينية من السلاح تدريجيا وذلك باشراف عربي ـ دولي.

ثالثا: انشاء جيش لبناني حقيقي قوي وتزويده بالمعدات الحربية والاسلحة اللازمة كي يكون سندا فعالا للسلطة الشرعية.

رابعا: تنفيذ البنود الثلاثة المذكورة تدريجيا خلال فترة عام اوعامين على اقصى حد وتنسحب بعدها قوات الردع العربية من لبنان.

اتفاقيات سرية في كامب ديفيد:

وتتلخص هذه الاتفاقيات فيما يلي:

اولا: وعد امريكي بزيادة المساعدات المالية والاقتصادية لمصر، تدريجيا ووفقا لتنفيذ معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، بحيث تبلغ هذه المساعدات تقريبا قيمة ما تحصل عليه تل أبيب من الولايات المتحدة، وهناك وعد امريكي ايضا بالتعويض لمصر عن المساعدات العربية التي يمكن ان تفقدها اذا قررت دول الخليج وقف دعم نظام السادات ماليا واقتصاديا.

ثانيا: الاتفاق على تنسيق التعاون بين الاستخبارات المصرية ووكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (السي، اي، ايه) ليس فقط في مصر، بل ايضا وخصوصا ضمن اطار المنطقة العربية.

ثالثا: وعد امريكي بالمساعدة على اعادة بناء الجيش المصري وتحديثه وتزويده باسلحة جديدة وخصوصا:

[١] تزويد مصر بكميات كبيرة من المدافع الامريكية عيار ١٢٠ ـ ١٥٥ ملم.

[٢] استبدال صواريخ «سكود» و«فروغ» السوفياتية الصنع بصواريخ «لانس» و«برايتننغ» الامريكية الصنع وهي صواريخ ذات مدى قصير ومتوسط وقد حصلت عليها اسرائيل بعد اتفاق سيناء الثاني عام ١٩٧٥

[٣] استبدال شبكات الدفاع الجوي المصرية السوفياتية الصنع بشبكات امريكية مزودة باجهزة رادار حديثة ومتطورة.

[٤] تزويد البحرية المصرية بزوارق حربية امريكية

[٥] تزويد سلاح الجو المصري تدريجيا بطائرات حربية متطورة من نوع ف ـ ١٥ وف ـ ١٦ وهي طائرات كانت الولايات المتحدة قد امتنعت حتى الان عن تزويد اي دولة عربية من

---

(٢) جريدة الرأي الاردنية ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٢

دول المواجهة بها، وان كانت قد زودت السعودية واسرائيل وايران بها.
رابعـا: وافق الـرئيس السادات على خفض عدد قواته المسلحة من ٦٥٠ الف الى ٤٥٠ الف جندي بما في ذلك الاحتياطي، وعلى خفض عدد افراد الجيش النظامي من ٣٥٠ الف الى ٢٥٠ وذلك خلال العامين القادمين ضمن اطار الحالة السلمية التي نشأت مع اسرائيل.
خامسـا: في مقـابـل ذلـك نالت اسـرائيل وعدا امريكيا بالحصول على كمية اضافية من طائـرات ف ـ ١٥ وف ـ ١٦ وانـواع اخـرى من الاسلحة التي كانت قد طلبتها في مطلع عام ١٩٧٨، كما نالت وعدا امريكيا خاصا بالمساعدة في بناء صناعة اسلحة اسرائيلية حديثة.
سادسـا: خلال قمـة كامب ديفيـد، درست ايضـا احتـمالات التعـاون العسكـري بين الـولايـات المتحـدة ومصـر واسرائيل لمجابهة تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة المحيطة بالخليج العربي او في مواقع اخرى من الشرق الاوسط. ومن بين الاحتمالات التي نوقشت:
[١] توقيـع معـاهـدة امـريكيـة ـ مصرية ـ اسرائيلية بعد اقامة العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل اي في العام المقبل.
[٢] انشاء قاعدة بحرية امريكية في حيفا تمنح الاسطول السادس الامريكي تسهيلات جديدة.
[٣] تسمـح مصـر للولايـات المتحـدة باستخدام احدى القواعد الجوية التي ستتخلى عنها اسرائيل في سيناء ـ اذا اقتضى الامر.
[٤] استخدام موقع شرم الشيخ لمراقبة التحركات السوفييتية في البحر الاحمر.

بنود الملحق رقم ٣ لمسودة معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية:

بروتوكول يتعلق بالعلاقات بين الطرفين:

المادة الاولى

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

يتفق الطـرفـان على اقـامـة علاقـات ديبلومـاسيـة وقنصليـة وتبـادل السفـراء عقب الانسحاب المرحلي.

المادة الثانية

العلاقات الاقتصادية والتجارية

(١) يتفق الطـرفـان على ازالـة جميـع الحـواجـز ذات الطـابـع التمييـزي القائمة في وجه العـلاقـات الاقتصـاديـة العـاديـة وانهـاء المقـاطعـة الاقتصـادية لاي منها وذلك عقب اتمام الانسحاب المرحلي.
(٢) يدخل الطرفان في مفاوضات في اقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ستة اشهر بعد

اتمـام الانسحـاب المرحلي، وذلك بغية اتفاق تجارة يستهدف انماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما.

المادة الثالثة

العلاقات الثقافية

(١) يتفق الطرفان على اقامة علاقات ثقافية عادية بعد اتمام الانسحاب المرحلي.

(٢) يتفق الطـرفـان على ان التبـادل الثقـافي في كافـة الميادين امر مرغوب فيه، وعلى ان يدخلا في مفاوضات في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة اشهر بعد اتمام الانسحاب المرحلي، بغية عقد اتفاق ثقافي.

المادة الرابعة

حرية التنقل

(١) عقب اتمام الانسحاب المرحلي، يسمح كل طرف لمواطني وسيارات الطرف الآخر بحرية الانتقال الى اقليمه والتنقل داخله، وذلك طبقا للقواعد العامة التي تطبق على مواطني وسيـارات الـدول الاخـرى، ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزي على حرية تنقل الاشخاص والسيارات من اقليمه الى اقليم الطرف الاخر.

(٢) كما يسمح بالدخول دون اعاقة الى الاماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على اساس تبادلي وغير ذي طابع تمييزي.

المادة الخامسة

التعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار

[١] يقـر الطـرفـان ان هنـاك مصلحـة متبادلة في قيام علاقات حسن الجوار ويتفقان على النظر في سبل تنمية تلك العلاقات.

[٢] يتعاون الطرفان في انماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الاخر التقدم بها تحقيقا لهذا الغرض.

[٣] يعمـل الطـرفـان على تشجيـع التفـاهم المتبـادل والتسـامح، ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الاخر.

المادة السادسة

النقل والمواصلات

[١] يقـر الطـرفـان بان الحقـوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران التي يكـونـان من أطـرافهـا تنطبق على كل منهـما، وبصفة خاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للطـيران المـدني لعام ١٩٤٤ «اتفاقية شيكاغو» والاتفاق الدولي بشأن خدمات النقل الجوي

لعام ١٩٤٤ .

[٢] عقب اتمام الانسحاب المرحلي، لا ينطبق اي اعلان لحالة الطواريء الوطنية الذي يعلنه احد الطرفين وفقا للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو في مواجهة الطرف الاخر على اساس تمييزي .

[٣] توافق مصر على ان المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ، التي سوف تخليها اسرائيل، يكون استخدامها للاغراض المدنية فحسب، بما في ذلك امكان استخدامها تجاريا بواسطة كافة الدول .

[٤] يدخل الطرفان في مفاوضات في اقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب المرحلي، وذلك لغرض ابرام اتفاق طيران مدني .

[٥] يقوم الطرفان باعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها، كما ينظران في اقامة طرق وسكك حديدية اضافية، كما يتفق الطرفان ايضا على اقامة وصيانة طريق بري بين مصر واسرائيل والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية وسلامة مرور الاشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والاردن وذلك على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذي يقع داخل اقليم كل منهما .

[٦] عقب اتمام الانسحاب المرحلي تقام بين الطرفين وسائل اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس وصور بالراديو ومواصلات سلكية ولاسلكية وخدمات نقل الارسال التلفزيوني عن طريق الكابلات والراديو والاقمار الصناعية وذلك وفقا للاتفاقيات واللوائح الدولية المنطبقة .

[٧] قبل اتمام الانسحاب المرحلي يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة الى موانئه لسفن وبضائع الطرف الاخر، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة الى الطرف الاخر او القادمة منه بنفس الشروط المطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الاخرى، وسوف ينفذ حكم المادة «٥» من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

المادة السابعة

التمتع بحقوق الانسان

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع، وسوف يدعمان هذه الحقوق وفقا لميثاق الامم المتحدة .

المادة الثامنة

المياه الاقليمية

مع مراعاة احكام المادة «٥» من معاهدة السلام، يقر كل طرف بحق سفن الطرف الاخر في المرور البريء في مياهه الاقليمية طبقا لقواعد القانون الدولي .

نصوص المحضر المتفق عليه
للمواد ١ ، ٤ ، ٥ ، ٦ والملحقين الاول والثالث
لمعاهدة السلام.

المادة الاولى

ان استئناف مصر لممارسة السيادة الكاملة على سيناء، المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى تتم بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب اسرائيل من هذه المنطقة.

المادة الرابعة:

من المتفق عليه بين الاطراف ان تتم اعادة النظر المنصوص عليها في المادة ٤ فقره ٤ ، عندما يطلب ذلك احد الاطراف، وعلى ان تبدأ في خلال ثلاثة اشهر من طلبها، ولكن لا يجري اي تعديل الا باتفاق كلا الطرفين.

المادة الخامسة:

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على انها تنتقص مما جاء بالجملة الاولى من تلك الفقرة، ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف لما جاء بالجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التي تقضي بما يلي: . . . يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من والى اراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبه.

المادة السادسة (فقره ٢)

لا تفسر احكام المادة السادسة بما يخالف احكام اطار السلام في الشرق الاوسط المتفق عليه في كامب ديفيد. ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف لاحكام المادة السادسة (فقره ٢) من المعاهدة التي تقضي بما يلي: . . . يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن اي فعل او امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أي وثيقة خارج هذه المعاهدة.

المادة السادسة (فقره ٥)

من المتفق عليه بين الأطراف انه لا توجد اي دعاوى بأن لهذه المعاهدة اولوية على المعاهدات والاتفاقات الاخرى، وللمعاهدات والاتفاقات الاخرى اولوية على هذه المعاهدة.

ولا يفسر ما تقدم على انه مخالفة لاحكام المادة السادسة (فقره ٥) من هذه المعاهدة التي تنص على ما يلي:

. . . مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة، يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الاطراف بموجب هذه المعاهدة واي من التزاماتها الاخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة.

الملحق الاول:

تقضي المادة السادسة (فقره ٨) من الملحق الاول بما يلي:

. . . يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات ومراقبو الامم المتحدة، ويتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الامن التابع للامم المتحدة وقد اتفق الطرفان على ما يلي:

. . . في حالة عدم الوصول الى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق باحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الاول فأنهما يتعهدان بقبول اوتأييد ما تقترحه الولايات المتحدة الامريكية بشأن تشكيل قوات الامم المتحدة والمراقبين.

الملحق الثالث

تنص معاهدة السلام والملحق الثالث لها على اقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الاطراف، ووفقا لهذا فقد اتفق على ان هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر الى اسرائيل، وان يكون من حق اسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري الاصل والذي لا تحتاجه مصر لاستهلاكها المحلي. وان تنظر مصر والشركات التي لها حق استثمار بترولها في العطاءات المقدمة من اسرائيل على نفس الاسس والشروط المطبقة على مقدمي العطاءات الاخرين لهذا البترول.

مذكرة ايضاحية

تلقى الرئيس كارتر الرسالة المشتركة الموجهه اليه من قبل الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن، اضاف الى النسختين الامريكية والاسرائيلية الملاحظة التالية: لقد ابلغت ان تعبير «الضفة الغربية» تفهمه حكومة اسرائيل على انه يعني «يهودا والسامرية» وهذه الملاحظة هي وفق اجراءات مماثلة اعتمدت في كامب ديفيد.

ردود الفعل العربية على اتفاقات كامب ديفيد:

الموقف الاردني: بيان مجلس الوزراء الاردني: (١)

لقد درست حكومة المملكة الاردنية الهاشمية، دراسة اولية، الوثائق المتوافرة التي نتجت عن مؤتمر كامب ديفيد وصدرت عنه. والحكومة الاردنية التي لم تكن طرفا في المؤتمر المذكور، تود ان توضح من جديد المباديء التي ستحكم موقف الاردن في تقييم نتائج كامب ديفيد الكاملة وفي اتخاذ الخطوات والمواقف التي تترتب على ذلك.

اولا: ان الاردن الذي وردت الاشارة اليه في مواقع متعددة في وثائق كامب ديفيد، لا تترتب عليه قانونا اومعنويا، اية التزامات ازاء مواضيع لم يشارك في مناقشتها وصياغتها

(١) جريدة الرأي الاردنية ٢٠/ ٩/ ١٩٧٨.

والموافقة عليها.

ثانيا: ان الاردن يؤمن بالحل العادل الشامل الذي يعالج مختلف جوانب القضية والنزاع العربي - الاسرائيلي المنبثق عنها، وهو يعتبر انفصال اي طرف من الاطراف العربية عن مسؤولية العمل الجماعي من اجل تحقيق الحل الشامل الذي يتضمن استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على الارض الفلسطينية والحقوق العربية بشكل متكامل وعلى كل الجبهات، اضعافا للموقف العربي، ولفرص الوصول الى الحل العادل الشامل المنشود.

ثالثا: ان اية تسوية نهائية عادلة يرضى بها الاردن يجب ان تتضمن انسحابا اسرائيليا من جميع الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك غزة والضفة الغربية، وبخاصة عودة السيادة العربية على القدس العربية التي وقعت تحت الاحتلال مع باقي الاراضي العربية في حزيران عام ١٩٦٧، وكذلك فإن اية تسوية عادلة ونهائية يجب ان تنص بوضوح على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية كاملة وفي اطار التسوية السلمية الشاملة التي تحقق الامن والسلام لجميع الاطراف.

رابعا: ان المملكة الاردنية الهاشمية، وهي تعتبر الشعب الفلسطيني الطرف الاول والاصيل في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، لا تتوانى مطلقا عن ممارسة مسؤولياتها ودورها تجاه قضية السلام في المنطقة، وفي صون حقوق الشعب الفلسطيني والدفاع عنها. وهي انسجاما مع هذه السياسة الثابتة ستجري اتصالات واسعة وشاملة على الصعيدين العربي والخارجي، لاستيضاح الحقائق والمواقف، ولتقييم الوضع تمهيدا لبلورة افضل السبل ووسائل خدمة القضية الفلسطينية والحقوق العربية وقضية السلام العادل في المراحل الآتيه ضمن اطار المبادىء التي يلتزم بها الاردن وشعبه.

بيان مجلس الوزراء التونسي: [1]

تتبعت الحكومة التونسية، بكامل الاهتمام، المحادثات التي دارت بمخيم داوود، وترى من واجبها التذكير بالمبادىء التي ينبني عليها الموقف التونسي ازاء القضية الفلسطينية، وقضايا الشرق الاوسط:

اولا: احترام الشرعية الدولية المتمثلة في قرار الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ الذي ينص على أحداث دولة فلسطينية مستقلة، وهنا تجدر الاشارة الى ان تونس هي أول من دعا الى التمسك بهذا المبدأ في معالجة قضية فلسطين.

ثانيا: احترام هذه الشرعية التي ترفض الاستيلاء بالقوة على اراضي الغير.

ثالثا: احترام الاجماع، الذي سجلته قمة الرباط، والقاضي باعتبار منظمة التحرير

(١) وزعت البيان السفارة التونسية في بيروت ٢١/ ٩/ ١٩٧٨.

الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفنسطيني.

وترى الحكومة التونسية ان النتائج التي اسفرت عنها محادثات مخيم داوود لا تستجيب لهذه المبادىء، ولا تحل المشكل الاساسي، وهو تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة.

كما ان هذه القرارات لم تستجب الى ما تطالب به الشعوب الاسلامية عامة والشعب الفلسطيني خاصة بخصوص قضية القدس.

هذا، ولئن كانت الحكومة التونسية تقدر كل الجهود الرامية الى التخفيف من حدة الازمة القائمة في الشرق الاوسط، والى تفادي كل تطور قد يعرض السلم العالمي الى الخطر، فإنها تعتبر ان هذه الازمة لا يمكن حلها بصورة مرضية الا اذا عولجت في جملتها بفض جميع مشاكلها، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني ولكل هذه الاسباب، فإن الحكومة التونسية تعتبر ان النتائج التي اسفرت عنها قمة داوود، لا تضمن رجوع السلم والاستقرار الى المنطقة، وفي هذا الظرف الحرج تهيب الحكومة التونسية بكل الدول العربية ان تجعل قضية فلسطين نصب أعينها، وان تجتنب كل ما من شأنه ان يصدع الصف العربي.

بيان مجلس الوزراء السعودي: (٢)

درست حكومة المملكة العربية السعودية، باهتمام بالغ نتائج مؤتمر كامب ديفيد، كما تابعت بعناية ردود الفعل العالمية والعربية التي اعقبت اعلان هذه النتائج والتي تراوحت من التأييد الى الرفض. وان حكومة المملكة العربية السعودية، انطلاقا من التزامها بمبادئها الاسلامية والعربية الاصيلة وتمشيا مع التزاماتها بقرارات مؤتمر القمة العربية ولا سيما مؤتمري الجزائر والرباط، تود ان توضح للرأي العام العربي موقفها من الاحداث الجارية، وذلك على النحو التالي:

اولا: ان حكومة المملكة العربية السعودية، مع تقديرها للجهود التي بذلها الرئيس الامريكي جيمي كارتر، قبل المؤتمر وخلاله، ترى ان ما تم التوصل اليه في مؤتمر كامب ديفيد لا يعتبر صيغة نهائية مقبولة للسلام، وذلك لان المؤتمر لم يوضح بصورة قاطعة عزم اسرائيل على الانسحاب من كافة الاراضي العربية التي احتلتها بالقوة، وفي مقدمتها القدس الشريف، ولم ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وانشاء دولته على أرضه ووطنه، وتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية التي نصت مؤتمرات القمة العربية على اعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الذي شردته اسرائيل عن وطنه.

---

(٢) نشر البيان في الرياض يوم ١٩/ ٩/ ١٩٧٨.

ثانيا: ان حكومة المملكة العربية السعودية رغم تحفظاتها المشار اليها آنفاً على نتائج مؤتمر كامب ديفيد، لا تعطي نفسها الحق في ان تتدخل في الشؤون الخاصة لاي بلد عربي، ولا ان تناقش حقه في استرداد أراضيه المحتلة عن طريق الكفاح المسلح اوعن طريق المساعي السلمية بالقدر الذي لا يتعارض مع المصلحة العربية العليا.

ثالثا: تؤمن حكومة المملكة العربية السعودية بأن الظروف الحرجة الراهنة التي تمر بها الامة العربية تتطلب اكثر من اي وقت مضى، جمع الشمل وتوحيد الكلمة، واتخاذ موقف عربي جماعي لتحقيق اهدافها العليا. والله المسؤول ان يحقق امال الامة العربية والاسلامية، ويسدد خطاها ويكتب لها العزة والنصر.

بيان رئاسة الجمهورية السودانية: [1]

لقد نظر السودان في وثائق كامب ديفيد على ضوء الاعتبارات الاساسية التالية:

اولا: ان ثمة علاقات خاصة ومتميزة تربط بين شعبي وادي النيل، تستمد عمقها وابعادها من روابط التاريخ، وان المصالح الحيوية مشتركة بين البلدين، ولا يملك السودان ولا تملك مصر حق المجازفة بهذه الصلة المتينة او السماح لاي طاريء لينال ما خطته يد التاريخ واوجبته مصالح المصير، وان روابط السودان التاريخية بمصر تحتم عليه ان يتفهم تماما مواقف مصر في الساعات الحرجة وفي اوقات الخيارات الصعبة القاسية.

ثانيا: ان السودان بغير انتقاص من دور الدول العربية الشقيقة الاخرى يقدر تماما التضحيات الهائلة والاعباء الجسام التي تحملها شعب مصر وجيش مصر لنصرة العرب، ولا يرى السودان اي حكمة في الدعوة لمقاطعة وعزل واستعداء مصر، ولن يترتب على هذه الدعوة سوى المزيد من الشقاق والتمزق في الامة العربية، ولا يجوز خلط القضية العربية باعتبارات الخلافات العقائدية ومضاعفات الصراع بين الدول الكبرى والمنازعات الاقليمية الثانوية.

ثالثا: ان السودان يؤيد تماما المساعي المبذولة لحل النزاع في الشرق الاوسط بالوسائل السلمية وبالمفاضات المباشرة بين الاطراف المعنية، وعلى اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨، ولا شك في ان مساعي السلام تصبح اكثر ايجابية وفعالية اذا شاركت فيها الاطراف العربية باسلوب جماعي وفي نطاق الوفاق والتضامن العربي، الا ان تعقيدات الموقف العربي خيبت هذا الامل حتى هذه اللحظة، وعلى ضوء الاعتبارات السابقة، فاننا لا نرى من حقنا ان ننقد مصر في جهدها للتوصل لاتفاقية سلام تؤدي الى انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود مصر التاريخية والدولية، والى تصفية المستوطنات الاسرائيلية في سيناء في نطاق ترتيبات

(١) وزعت البيان السفارة السودانية، بيروت ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٨.

لضمان الامن والسلام وفي اطار مبادىء عامة لتسوية شاملة في المنطقة . واننا لا ندرك ان التسوية بالوسائل السلمية عملية صعبة وقاسية بطبيعتها ، وبالنظر الى تعقيدات الموقف الناتجة من اربع حروب في المنطقة خلال ثلاثين عاما ، فإنه من غير المعقول ان يتم التوصل الى حلول نهائية وشاملة لكافة اوجه النزاع في وقت واحد ، ولا مفر ، في البداية من تحديد معالم للاطار العام للتسوية ، وقد لاحظنا ان معالم الاطار العام التي تم التوصل اليها في كامب ديفيد قد صاحبها الغموض والابهام والاغفال لعدد من المسائل الجوهرية مما ادى الى ارجاء التوصل لحلول واضحة بشأنها الى مراحل لاحقة ، وعلى ذلك فإن الوصول لتسوية نهائية وشاملة وعادلة في المنطقة يتوقف على التوصل الى حل عادل في المسائل التي تم اغفالها ، في الوقت الحاضر كقضية القدس ، او التي ارجئت للمفاوضات اللاحقة كالسيادة على الضفة الغربية وغزة ومستقبل المستوطنات الاسرائيلية فيها .
او التي تمت صياغتها بغموض وابهام كقضية اللاجئين من شعب فلسطين . واذا كان لخطوات السلام ان تنجح فلا بد من تقديم الايضاحات الكافية حول هذه المسائل لاقناع الاطراف الاخرى بالمشاركة في عملية بناء السلام والتوصل الى تسوية شاملة ونهائية بالرغم من الغموض والاغفال الذي يكشف عن التصلب الاسرائيلي فإنه جدير بالملاحظة ما نص عليه في اتفاقية كامب ديفيد للاطار العام للتسوية السلمية . من ان المفاوضات ينبغي ان تركز على جميع نصوص ومبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وعلى وجوب ان يعترف الحل المتوافر نتيجة للمفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة . وهما الركيزتان الاساسيتان لاي تسوية سلمية شاملة في المنطقة وهو ما كانت تقابله اسرائيل دائما بالرفض الصريح . ان الولايات المتحدة الاميركية التي تحمل عبء مسؤولية المشاركة في تحديد المعالم العامة لاطار التسوية ، يقع عليها عبء المسؤولية الاكبر في المشاركة في تسوية المسائل التي اغفلت او ارجئت او يشوبها الابهام على ضوء هذا النص الهام . ان السودان يعلن مجددا بان التضامن العربي والعمل العربي المشترك يشكلان الركيزة الجوهرية لحماية المصالح الحيوية العربية ولبناء السلام العادل في المنطقة وان السودان سيتحمل مسؤوليته كاملة في هذا الشأن .

بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية : [1]

. . . لقد نبه حزب البعث العربي الاشتراكي وثورته في القطر العربي السوري ، منذ البداية ، الى مخاطر الحلول الجزئية التي ارادت بها امريكا واسرائيل تطويق نتائج حرب تشرين وافراغ مضامينها الايجابية من اية قيمة عملية ، ولهذا ناضل الحزب والقطر ضد كل

(١) صحيفة البعث السورية ٦/ ١٠/ ١٩٧٨ .

المفاهيم التي تعنيها الحلول الجزئية من اخلال بمفهوم قومية المعركة ووحدة القضية العربية، ومن تشويه لجوهر الصراع العربي - الاسرائيلي وتحويله من قضية نضال قومي وشامل ضد نقائض الامة العربية التي تمثلها اسرائيل ركيزة الامبريالية، الى مجرد خلاف على الحدود . . . ان اتفاقيات معسكر داوود لم تخرج مصر من المعركة فحسب بل حولتها عمليا وقانونيا الى حليف لاسرائيل لهما مشاريع وبرامج عمل سياسية واقتصادية مشتركة بما يفرض واقعا جديدا قد تتحول فيه اسرائيل حليفة مصر الى وسيلة للاتصال بين مشرق الوطن العربي ومغربه. الامر الذي يهدد اصالة الفكرة القومية العربية ويضلل بديهياتها. وتسهل سيطرة اسرائيل على المنطقة العربية فرض الهيمنة الامريكية في الوقت نفسه، مما تنعكس اثاره السلبية على الوطن العربي وعلى العالم ايضا، لان مضاعفة التوتر في المنطقة العربية يعرض الامن والسلم الدوليين الى افدح الاخطار كما ان تلك السيطرة تقوي النفوذ الامبريالي الصهيوني في العديد من مناطق العالم، وهي تجعل من مصر اداة تستخدم لضرب حركات التحرر الوطني وخصوصا في افريقيا.

والى جانب ذلك فإن اتفاقيات معسكر داوود هي في الاساس والجوهر خروج صريح عن كل المواثيق الدولية واستهانة فاضحة بكل قرارات الامم المتحدة، ونقيض لكل المفاهيم التي يتبناها المجتمع الدولي عن شروط السلام العادل والدائم في المنطقة. ان هذه النتائج الخطيرة لاتفاقات معسكر داوود ترتب على الامة العربية مهمات محددة لصياغة برنامج عملي فعلي يعبأ فيه اكبر قدر ممكن من الطاقات العربية لخلق واقع جديد، تسقط من خلاله كل اساليب العفوية والارتجال ويبتعد عن اسلوب المجابهة بمجرد اصدار الشجب او الاستنكار بتعابير بليغة.

تصريح للناطق الرسمي باسم وزارة خارجية سلطنة عمان: [1]

صرح ناطق رسمي بإسم وزارة الخارجية العمانية مساء اليوم ان ما اسفر عنه اجتماع كامب ديفيد لا يمكن اعتباره سلبيا بمجمله، وان هناك جوانب للاتفاق تمثل تقدما ملموسا في سير المفاوضات للتوصل الى حل نهائي لمشكلة الشرق الاوسط.

وقال الناطق ان من الطبيعي ان تبرز آراء متفاوتة في تقييم نتائج كامب ديفيد في هذه المرحلة بالذات، الا ان ذلك لا ينبغي ان يكون مدعاة لمزيد من التفرقة والتباعد بين الدول العربية، وبالاخص بين الدول المعنية بالقضية مباشرة، ذلك انه وفي كل الاحوال لا بديل امام الامة العربية عن التضامن والتكاتف حتى لا تفقد مقدرتها على التأثير في مجريات الامور.

واضاف الناطق العماني ان بلاده ترى ان من حق كل دولة عربية ان تتبنى وجهة النظر

---

(١) وزعت سفارة عُمان في بيروت نص التصريح يوم ٢٥/ ٩/ ١٩٧٨.

التي تراهـا عن قنـاعة، وان تسعى لشرح موقفها ومبرراته للدول العربية الاخرى، بما يؤدي الى التوفيق في وجهات النظر، ويبقى التضامن العربي اطارا لكافة المساعي المبذولة للتوصل الى حل عادل وشامل.

واثنى الناطق بلسان الخارجية العمانية على الجهود التي بذلها الرئيس الامريكي جيمي كارتـر شخصيـا لعقـد اجتـماع كامب ديفيـد وقـال انه مهما تفاوتت الآراء في تقييم نتائج هذا الاجتماع فإن جهود الرئيس كارتر تستحق تقدير الجميع كما اشار الناطق الى ان مبادرة السلام التي اقـدم عليهـا الـرئيس السـادات في نوفمبر الماضي هي التي شكلت المنطلق الاساسي لما امكن التوصل اليه في لقاء كامب ديفيد.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية: [٢]

يا جماهير شعبنا الفلسطيني، يا جماهير امتنا العربية، لقد تمخض اجتماع كامب ديفيد عن اتفـاق يشكـل اخطر حلقـات المـؤامـرة المعادية منذ عام ١٩٤٨ وما سعى اليه الصهاينة والامـبر يـاليـة الامـريكيـة طوال ثلاثـين عاما. قدمه لهم السادات من خلال تسليمه بكامل شروطهم لتصفية القضية الفلسطينية والعربية.

ان منظمـة التحـريـر الفلسطينيـة، وبعـد اجتـماع طاريء دعت اليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشارك فيه ممثلون عن سائر فصائل المقاومة تؤكد على ما يلي:

اولا: ان اتفـاق كامب ديفيـد يمثـل استسلاما كاملا من جانب السادات لمشروع مناحم بيغن الـذي طرحـه في خطـاب الكنيست، خلال زيـارة السـادات الخيـانيـة وفي اجتـماع الاسـماعيليـة وهـو المشـروع الـذي يؤكـد على اصـرار العدو الصهيوني على تثبيت احتلاله للاراضي الفلسطينيـة والجـولان واجـزاء من سيناء والتفريط بالقدس التي مثلت على الدوام رمزا مقدسا لامتنا العربية وسائر المسلمين والمسيحيين في العالم.

ثانيـا: ان الاتفـاق بين تواطـؤ السـادات التـام مع الاهداف الصهيونية في انكار الحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها، وفي الاستعداد المشترك لضرب القضية الفلسطينية ارضا وشعبا وثورة تحت اشراف وتخطيط الامبريالية الامريكية.

ثالثـا: ان هذا الاتفـاق يمثل الخطوة الاخيرة في مسيرة الاستسلام لنظام السادات الذي يفـرط الان بكـرامـة مصـر وجزء من ترابها الوطني ويسمح بارتفاع علم العدو الصهيوني على ارضهـا الغـاليـة ويتنكـر لارواح شهـداء شعب وجيش مصر الذين سقطوا في سبيل ان يرتفع العلم العـربي في القـدس وسينـاء والجـولان. واننا نهيب بشعب مصر العظيم الذي لم يفرط يومـا بكـرامته الوطنية واستقلال الوطن وحقوق شعب فلسطين والحقوق العربية القومية، ان

(٢) نشرت البيان وكالة الانباء الفلسطينية وفا يوم ١٩/ ٩/ ١٩٧٨.

تنتفض كرامته الوطنية ويتصدى للمؤامرة التي تهدد مستقبل امته .

رابعـا : ان السـادات من خلال هذا الاتفاق يحقق اهداف الامبر يالية الامريكية القديمة التي فشلت في تنفيذها منذ مشاريع حلف بغداد وايزنهـاور وعدوان عام ١٩٥٦ وعدوان عام ١٩٦٧ ويعلن عن استعـداده للدخـول في حلف مصـري ـ اسـرائيلي ـ امريكي لاخضـاع المنطقة بكاملها للهيمنة الامريكية وتصفية مواقع حركة التحرر والتقدم لامتنا وسائر الشعوب المناضلة في افريقيا والشرق الاوسط عموما .

خامسـا : ونظـام السـادات بتـوقيعـه هذا الاتفـاق ، يكرس الهدف الامبر يالي الصهيوني المعـروف في عزل مصـر تمامـا عن النضـال القـومي العـربي ، وضـرب كل المقررات العربية الصادرة عن مؤتمرات القمة في الجزائر والرباط وقرارات المجتمع الدولي التي اعلنتها الجمعية العامة للامم المتحدة ، وقرارات مؤتمرات عدم الانحياز والدول الافريقية والاسلامية والصديقة .

سادسـا : ان مشـروع السـادات للحكم الـذاتي يكـرس هدف العـدو الصهيـوني بشأن القـدس ورضـوخـه لمشـروع ضمهـا بشكـل كامـل للعـدو ، وليس الحـديث عن تجميد بناء المستوطنات الجديدة الا مناورة خداعية ، هدفها تثبيت المستوطنات القديمة ، والسماح بتنفيذ مشـروع بيغن في توسيـع هذه المستـوطنـات وزيـادة عدد سكـانهـا خلال السنـوات الخمس القادمة ، تمهيدا لفرض الامر الواقع واستمرار الاحتلال .

سابعـا : ان منظمـة التحريـر الفلسطينيـة تؤكـد تصميم شعبنا على مجابهة هذه المؤامرة واحبـاطهـا ، وان شعبنـا الـذي يقف الان موحدا تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، يؤكد مرة اخرى انه لا يمكن ان يساوم او يهادن اي مشروع تصفوي على غرار الحكم الذاتي او اي مشروع آخر يستهدف حقه الثابت والراسخ في الاستقلال الوطني الكـامـل وفي العـودة الى وطنـه وبنـاء دولتـه المستقله . ان اربعة ملايين فلسطيني ومعهم كل القـوى الـوطنيـة والشـريفـة العربية ، لا يمكن ان يقبلوا ان يتقرر مصير الشعب الفلسطيني وقضيـة الامـة العـربيـة في اطار خيانة كامب ديفيد ، ولا يمكن للسادات وحلفائه ان يفرضوا ارادتهم على شعبنا العظيم وأمتنا الباسلة .

ان منظمـة التحرير الفلسطينية اذ تعلن رفضها الكامل لنتائج واتفاقات كامب ديفيد ، تدعـو جماهـير شعبنـا الفلسطيني الى اعـلان غضبها وتصديها الحازم لهذه المؤامرة ، اننا ندعو شعبنـا داخـل الارض المحتلة وفي سائر منـاطق الشتـات الى الاضـراب العام يوم الاربعاء ١٩٧٨/٩/٢٠ تعبـيرا عن ارادتـه التي لا تلين والتفـافـه حول ثورته ، والى تنظيم المسيرات والمظاهرات الشعبية ضد المؤامرة ودعاتها والقوى المتواطئة معها .

والثورة الفلسطينية تحذر كل الاصوات المشبوهه التي تحاول ان تجد لنفسها مكانا ضمن مؤامرة الحكم الذاتي وتعلن عن تأييدها لمؤامرة كامب ديفيد ، بإنها سوف تواجه ارادة شعبنا وقصاصه العادل .

بيان المؤتمر الوطني في الضفة الغربية: [1]

عقد يوم الاحد الاول من تشرين اول ١٩٧٨ في مجمع النقابات المهنية في القدس مؤتمر وطني حضره رجال الدين الاسلامي والمسيحي ورؤساء واعضاء البلديات وممثلو النقابات والاندية والمؤسسات الوطنية والشخصيات في القدس والمناطق المحتله، وتدارس المجتمعون النتائج المترتبه على قمة معسكر داوود من اتفاقيات وتفسيرات ورسائل والتصريحات التي وردت على السنة الموقعين عليها. وقرر المجتمعون بالاجماع ما يلي:

اولا: رفض ومعارضة هذه الاتفاقيات بجميع وثائقها وتفسيراتها وملحقاتها جملة وتفصيلا.

ثانيا: ان اتفاقات كامب ديفيد تتناقض مع قومية المعركة وذلك لانها تشكل في حقيقتها صلحا منفردا بين مصر واسرائيل، وهذا من شأنه ان يخرج مصر من الساحة العربية ليجري التفرغ لضرب حركات التحرر العربية والافريقية.

ثالثا: ان الاتفاقات المذكورة تخالف مخالفة صريحة قرارات مؤتمرات القمة العربية بشكل عام وقمتي الجزائر والرباط بشكل خاص والتي نصت صراحة على رفض الحلول المنفردة وطالبت قوى المواجهة بالعمل المشترك في كافة الميادين.

رابعا: ان الاتفاقات المذكورة تتناقض وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية وتشكل تحديا صارخا للارادة الدولية واعتداء على الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني.

خامسا: الاتفاقيات المذكورة تنكرت لحقوق الشعب الفلسطيني وتجاهلت قضيته العادلة التي هي لب النزاع في الشرق الاوسط واغفلت حقوقه المسلوبة وحقه في تقرير مصيره على ارضه كما اغفلت قيادته الشرعية منظمة التحرير الفلسطينية القيادة الشرعية والوحيدة للشعب العرب الفلسطيني، بل هي تحاول خلق قيادة بديلة لها في ظل الاحتلال، باقامة حكم ذاتي سبق للشعب ان رفضه رفضا قاطعا بجميع قطاعاته المرة تلو الاخرى.

سادسا: ان نضال الشعب الفلسطيني كان وما زال جزءا لا يتجزأ من نضال الشعوب العربية في سبيل حريتها ووحدتها وتقدمها، ومن حركة التحرر العالمية وان الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها وحدة واحدة لا تتجزأ.

سابعا: لا سلام في المنطقة دون الانسحاب الكامل والحقيقي للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتله واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في العودة وتقرير المصير وانشاء دولته الحرة المستقلة فوق ارضه وترابه والقدس عاصمة لها.

ثامنا: ان مشروع الحكم الذاتي مرفوض شكلا وموضوعا ونعتبره تكريسا للاحتلال واستمرارا لاضطهاد هذا الشعب واستلابا لحقوقه المشروعة ومؤامرة مكشوفة للالتفاف على

---

(١) مجلة فلسطين الثورة عدد رقم ٢٥٥ بتاريخ ٩/ ١٠/ ١٩٧٨.

طموحات شعبنا وحقه في وطنه وفي تقرير مصيره بنفسه.

تاسعا: من هذا المكان من القدس الحبيبة، قلب فلسطين النابض، نتوجه الى جماهيرنا العربية في كل مكان ان تتمسك بوحدتها الوطنية في الداخل والخارج وتؤكد التفافها حول قيادتها الشرعية منظمة التحرير الفلسطينية وان تقف وقفة رجل واحد في وجه كافة المحاولات المبذولة لتمرير الحكم الذاتي المطروح والحلول الاستسلامية الاخرى.

بيان مؤتمر القمة الثالث للجبهة القومية للصمود والتصدي: (١)

استعرض المؤتمر التطورات التي تمت بعد مؤتمر الجزائر على الساحتين العربية والدولية بما في ذلك استمرار الرئيس انور السادات في سياسته الاستسلامية، وكذلك اعمال مؤتمر معسكر داوود وما يترتب عليه من نتائج واجرى المؤتمر تحليلا مستفيضا وشاملا للوضع وللتطورات الجارية واستخلص الحقائق التالية:

[١] ان سياسة الرئيس السادات ونتائج معسكر داوود تمثل امتدادا للتآمر الامريكي - الاسرائيلي - على الامة العربية وقضية فلسطين وحقوق شعبها وتجاهلا للحقائق الموضوعيه للصراع العربي - الاسرائيلي الامر الذي لن يؤدي الا الى مضاعفة التوتر في المنطقة وتعريض السلم والامن الدوليين الى افدح الاخطار.

[٢] ان الرئيس السادات بتواطئه مع العدو الصهيوني والامبريالية في معسكر داوود قد تآمر على وحدة القضية العربية والمصالح العليا للامة العربية، وخرق ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، ومقررات مؤتمرات القمة العربية في محاولة خطيرة لتصفية قضية فلسطين ونسف المنجزات السياسية التي حققها الشعب الفلسطيني بكفاحه ودماء شهدائه.

[٣] ان الرئيس السادات بسياسته هذه قد الحق ضربة جديدة بالتضامن العربي حين اخرج مصر من ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي لتكون حليفا للعدو يهدد الامة العربية ويتحكم بمقدراتها وامنها القومي.

[٤] تخلي الرئيس السادات عن المفهوم العالمي للسلام العادل في المنطقة الذي يقوم على اساس الانسحاب الكامل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقله فوق ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد.

[٥] ان الاتفاقات التي تم التوصل اليها في معسكر داوود هي جزء من عملية شاملة لبسط

---

(١) صحيفة البعث السورية يوم ٢٤/ ٩/ ١٩٧٨.

نفـوذ وسيطـرة الامـبر يالية الامريكية والصهيونية على مصر والوطن العربي والقارة الافريقية ولاستخدام النظام المصري كاداة لضرب حركات التحرر الوطني.

[٦] تمثـل اتفـاقـات معسكر داوود اقرارا من جانب الرئيس السادات بالمخطط الصهيوني الـرامي الى مواصلة اغتصـاب الـتراب الـوطني الفلسطيني وابقـاء الضفـة الغـربيـة وغـزة كمستعمرة تحت سيطرة قوات الاحتلال الصهيوني، وضم القدس لتكون عاصمة لاسرائيل وبهـذا يهدر الـرئيس السـادات تضحيـات الشعب الفلسطيني والامـة العـربية وينال من كل الـتراث والمقـدسـات، ويخـرج عن ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية وقـرارات دول عدم الانحيـاز وارادة المجتمـع الـدولي بتحـرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتله، بما فيها القدس.

[٧] ان الرئيس السادات الذي وقع على اتفاقيات معسكر داوود لا يملك اهلية تمثيل ارادة الشعب الفلسطيني والامـة العـربيـة وبناء على ذلك فإن ما اتفق عليه مع العدو الصهيوني لا يلزم الأمة العربية ويعتبر باطلا وغير شرعي.

[٨] انتهكت اتفـاقيـات مؤتمـر معكسـر داوود ميثـاق الامم المتحـدة والقانون الدولي وقـرارات المنظمـة الـدوليـة المتضمنه تحديدا واضحا لحقوق الشعب الفلسطيني وتأكيدا على ضرورة الانسحـاب من جميـع الاراضي الفلسطينيـة والعـربيـة المحتلة كشـرطـين لا بد من تحقيقهما لاقامة السلام العادل في المنطقة.

[٩] لقـد اعلنت الامـة العـربيـة رفضها لهذه الاتفاقيات التي اسفر عنها مؤتمر معسكر داوود والهـادفـة الى تصفيـة قضيـة فلسطـين وحقـوق شعبها والتفريط بعروبة القدس والحق العربي، مما يؤكد من جديد عزلة نظام الرئيس السادات وخروجه عن ارادة واجماع الامة العربية.

وبعـد ان استخلص المـؤتمـر هذه الحقـائق ومـا يترتب عليهـا من نتـائج خطيره على الـوضعـين العـربي والـدولي وعلى مستقبـل الصـراع مع العـدو الاسـرائيـلي اتخذ عددا من القـرارات والاجـراءات التي تهدف الى تدعيم الجبهة القومية للصمود والتصدي وتمكينها من مواجهة هذه المؤامرة التي ضلع فيها الرئيس السادات.

بيان مؤتمر القمة العربي التاسع حول اتفاقيتي كامب ديفيد: (١)

بمبـادرة من حكـومـة الجمهـوريـة العراقية وبدعوة من الرئيس احمد حسن البكر عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد بالفترة ما بين ٢ ـ ٥ تشرين الثاني ١٩٧٨. وقد تدارس المـؤتمـر بروح عاليـة من المسـؤوليـة القـومية والحرص المشترك على وحدة الموقف العربي في مواجهة الاخطار والتحديات التي تهدد الامة العربية لا سيما بعد التطورات الناجمة عن توقيع

(١) البعث ومعظم المصادر العربية ٦/ ١١/ ١٩٧٨.

الحكومة المصرية لاتفاقيتي كامب ديفيد واثرهما على النضال العربي لمواجهة العدوان الصهيوني ضد الامة العربية.
وانطلاقا من المباديء التي تؤمن بها الامة العربية، واستنادا الى وحدة المصير العربي، والتزاما بتقاليد العمل العربي المشترك فقد اكد المؤتمر المباديء الاساسية التالية:

اولا: ان قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، وان ابناء الامة العربية واقطارها جميعا معنيون بها وملزمون بالنضال من اجلها وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية المطلوبة في سبيلها.

وان النضال من اجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة، وعلى جميع العرب المشاركة فيها كل من موقعه وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها، وان الصراع مع العدو الصهيوني يتعدى اطار الصراع ضده من قبل الاقطار التي احتلت أراضيها في عام ١٩٦٧ الى الامة العربية كلها، لما يشكله العدو الصهيوني من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري على الامة العربية كلها وعلى مصالحها القومية الجوهرية وعلى حضارتها ومصيرها الامر الذي يحمل كل أقطار الامة العربية مسؤولية المشاركة في هذا الصراع بما تملكه من امكانات.

ثانيا: على كل الاقطار العربية تقديم كافة اشكال المساندة والدعم والتسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية بشتى أساليبه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها، ومن اجل التحرير واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وتلتزم الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

ثالثا: تأكيد الالتزام بمقررات القمة العربية وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين في الجزائر والرباط.

رابعا: واستنادا الى ما جاء اعلاه، فان من المبادىء الجوهرية التي لا يجوز الخروج عنها او التساهل فيها، عدم جواز انفراد اي طرف من الاطراف العربية باي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص وللصراع العربي الصهيوني بوجه عام.

خامسا: ولا يقبل اي حل الا اذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية.
وقد ناقش المؤتمر الاتفاقيتين اللتين وقعتها الحكومة المصرية في كامب ديفيد واعتبرهما تمسان حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الامة العربية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة، وتمتا خارج اطار المسؤولية العربية الجماعية، وتتعارضان مع مقررات القمة العربية ولا سيما مقررات الجزائر والرباط وميثاق الجامعة العربية وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ولا تؤديان الى السلام العادل الذي تنشده الامة العربية.

لذلك فقد قرر المؤتمر عدم الموافقة على هاتين الاتفاقيتين، وعدم التعامل مع ما

يترتب عليهما من نتائج، ورفضه لكل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار.

وقد قرر المؤتمر دعوة حكومة جمهورية مصر العربية للعودة عن هاتين الاتفاقيتين وعدم توقيع اية معاهدة للصلح مع العدو. ويأمل المؤتمر منها العودة الى حظيرة العمل العربي المشترك، وعدم التصرف بصورة انفرادية بشؤون الصراع العربي ـ الصهيوني. وفي هذا الصدد فقد اتخذ المؤتمر عددا من القرارات لمواجهة المرحلة الجديدة وحماية اهداف الامة العربية ومصالحها ايمانا منه بان الامة العربية قادرة من خلال امكانياتها المعنوية والمادية، ان تواجه الظروف الصعبة وكل التحديات كما كانت كذلك عبر التاريخ، لانها تدافع عن الحق والعدل ووجودها القومي.

وقد اكد المؤتمر ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من اجل معالجة الخلل الاستراتيجي الذي ينجم عن خروج مصر عن ساحة المواجهة.

المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي (1)

استعدادا للمفاوضات بشأن الحكم الذاتي في الضفة العربية وقطاع غزة قدم مناحيم بيغن يوم ١٩٧٩/٥/٣ الى لجنة الاحد عشر (وهي لجنة وزارية تشكلت على اساس كتلوي في ١٩٧٩/٣/١٩ برئاسة بيغن من اجل بلورة موقف اسرائيل من موضوع الحكم الذاتي، وانبثق عن هذه اللجنة الطاقم الاسرائيلي المفاوض) مسودة مشروعه بشأن الحكم الذاتي. وتضمن المشروع في صيغته الاولى ثلاثين بندا.

وبعد مناقشات مستفيضه لمشروع بيغن جرت خلال عدة جلسات، صدقت لجنة الاحد عشر على الصيغة المعدلة لمشروع بيغن الاصلي، بعد ذلك طرح المشروع على الحكومة الاسرائيلية للتصديق نهائيا عليه حيث وافقت عليه بالاجماع.

وقد اوردت صحيفة هارتس ١٩٧٩/٥/٢٢ بنود مشروع بيغن الذي اقرته الحكومة واهم بنوده:

[١] ينسحب الحكم العسكري بعد تشكيل سلطة الادارة الذاتية.

[٢] يقوم الحكم العسكري باحالة الصلاحيات التي ستمنح لسلطة الادارة الذاتية.

[٣] تجري مفاوضات بشأن عدد اعضاء المجلس الاداري المنتخب وعدد دوائره.

[٤] تتولى أجهزة الامن الاسرائيلية، المسؤولية عن الامن الداخلي ومكافحة الارهاب والنشاط الهدام واعمال العنف.

[٥] تخضع المستوطنات اليهودية والسكان اليهود للقضاء والقانون والادارة الاسرائيلية كما يحافظ على الحق في الاستيطان في اقاليم الحكم الذاتي.

[٦] تنسحب قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وتتمركز من جديد في مناطق محددة في اقاليم

الحكم الذاتي .

[٧] تكون الدولة الاسرائيلية مسؤولة عن تخطيط قطاع المياه بالتشاور مع المجلس الاداري .

[٨] تكون اراضي الدولة والاراضي الصخرية في يد اسرائيل .

[٩] ستكون هناك حرية تنقل بين اسرائيل ومناطق الحكم الذاتي .

[١٠] يتاح لسكان يهودا والسامرة وغزة الاختيار بين الجنسيتين الاسرائيلية والاردنية .

[١١] سيكون باستطاعة مواطني اسرائيل امتلاك الاراضي في اقاليم الحكم الذاتي ، اما سكان يهودا والسامرة وغزة فباستطاعتهم امتلاك الاراضي في اسرائيل فقط بعد حصولهم على الجنسية الاسرائيلية .

[١٢] ستجري مفاوضات بشأن طريقة انتخاب المجلس الاداري .

[١٣] اعلان : لن تسمح اسرائيل ابدا باقامة دولة فلسطينية في يهودا والسامرة وغزة لانها ستشكل خطرا على وجودها وامنها .

[١٤] اعلان : بعد سنوات الحكم الذاتي الخمس ، ستطالب اسرائيل بحقها في احلال سيادتها على اراضي يهودا والسامرة وغزة .

وقد انفرد زئيف شيف (هآرتس ٢١ / ٥ / ١٩٧٩) بالكشف عن مضمون التوصيات التي تقدمت بها لجنة بن اليسار بخصوص كيفية تنفيذ البنود العامة التي تضمنها مشروع بيغن وكيفية الحفاظ على المصالح الاسرائيلية في كل المجالات التي تطرق اليها المشروع :

تقول التوصيات : «سيمنع الاشخاص الذين ادينوا بالقيام باعمال معادية لاسرائيل من ترشيح انفسهم ، ولن تكون الانتخابات على اساس قوائم انتخابية بل على اساس شخصي ، دون ذكر الدائرة التي يترشح عنها المرشح» .

«سيحتفظ جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الامن باوسع الصلاحيات حيث يحتفظ بشبكة من التحصينات ومستودعات الطوارىء لمواجهة احتمال الحرب كذلك يستمر الجيش بالتدريب في المناطق ولهذا الغرض فانه سيغلق مساحة من الارض قدرها ٢٤٥ الف دونم لاغراض الرماية و ٤٨٠ الف دونم لاغراض التدريبات العادية» .

«لغرض السيطرة الامنية وامكان التحرك الى الحدود تنوي اسرائيل تعبيد اكثر من عشرة طرق طويلة في يهودا والسامرة وطريق آخر في غزة اضافة الى الطرق الالتفافية وتكون للجيش الاسرائيلي السيطرة الكاملة على محاور هذه الطرق» .

«بالنسبة للامن العام تقرر ان تكون للامن العام صلاحية كاملة باتخاذ القرارات بشأن القيام بعمليات الاعتقال والتفتيش وتكون له حرية الدخول الى المؤسسات المحلية» «وعلى الشرطة المحلية ان تسلم المعتقلين لديها اذا طلب منها ذلك ، وشرطة اسرائيل هي التي تحدد اعتدة وتسليح افراد الشرطة المحلية» .

بيان قمة البندقية[1]

أولا : اجرى رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية الاوروبية التسع تبادلا معمقا لوجهات النظر حول الوضع السائد حاليا في الشرق الاوسط بكل عناصره بما في ذلك ما وصلت اليه المفاوضات المنبثقة عن الاتفاقيات المبرمة بين مصر واسرائيل في مارس ١٩٧٩ . وقد اتفقوا على ان حالة التأزم المتزايدة في المنطقة تشكل خطرا جديا وتجعل من الضروري والعاجل ايجاد حل شامل للنزاع العربي - الاسرائيلي .

ثانيا : تعبر البلدان التسعة الاعضاء في المجموعة الاوروبية عن اعتقادها ان الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تربط اوروبا بالشرق الاوسط تحتم عليها القيام بدور خاص وتفرض عليها اليوم العمل بصورة ملموسة لصالح السلم .

ثالثا : وفي هذا الصدد تستند بلدان المجموعة على قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى المواقف التي عبرت عنها في عدة مناسبات وخاصة البيانات التي صدرت في ٢٠ يونيو ١٩٧٧ و١٩ سبتمبر ١٩٧٨ و٢٦ مارس و١٨ يونيو ١٩٧٩ وكذلك المواقف التي تضمنها الخطاب الذي القاه باسمها يوم ٢٥ سبتمبر الماضي وزير الخارجية الايرلندي في الدورة الـ ٣٤ للجمعية العامة للامم المتحدة .

رابعا : على الاسس الموضحة اعلاه حان الوقت لتسهيل الاعتراف وتطبيق مبدأين مقبولين عالميا من طرف المجموعة الدولية وهما الحق في الوجود والامن لكل دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، والعدل لكل الشعوب مما يفرض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

خامسا : لكل بلدان المنطقة الحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة ، ويجب ان تقدم ضمانات الحل السلمي من طرف الامم المتحدة بقرار من مجلس الامن واذا لم يكن ذلك على قاعدة اجراءات اخرى تحظى بالموافقة المشتركة ، وتعلن البلدان التسعة استعدادها للمشاركة في اطار حل شامل في نظام ضمانات دولية ملموسة وملزمة بما في ذلك على الميدان .

سادسا : ان المشكلة الفلسطينية التي ليست مجرد مشكلة لاجئين يجب ان تجد اخيرا حلا عادلا وان الشعب الفلسطيني الذي يؤمن بوجوده كشعب يجب تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة عن طريق عمل ملائم يرد في اطار حل سلام شامل .

سابعا : ان ادخال هذه الاهداف حيز التنفيذ يستوجب موافقة ومساهمة كل الاطراف المعنية بحل سلمي وان البلدان التسع ستعمل على بلوغها على اسس المبادىء التي تضمنتها البيانات المشار اليها سلفا .

---

(١) نشرة التعاون مع العالم العربي (نشرة شهرية المانية) عدد ٧ لسنة ١٩٨٠)

وان هذه المبادىء تلزم كل الاطراف المعنية بما في ذلك الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يجب اشراكها في المفاوضات.

ثامنا: ان البلدان التسع تعترف بالدور الهام جدا الذي تكتسبه مسألة القدس بالنسبة لكل الاطراف المعنية وفي هذا الصدد فان بلدان المجموعة تؤكد انها لا تقبل اية مبادرة تتخذ من جانب واحد وتهدف الى تغيير وضع القدس وان كل اتفاق حول وضع المدينة يجب ان يضمن حق حرية الدخول الى كل الاماكن المقدسة.

تاسعا: تؤكد بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية ضرورة وضع اسرائيل حداً لاحتلالها الاراضي منذ نزاع ١٩٦٧ مثلما فعلت بالنسبة لجزء من سيناء، وهي تعبر عن يقينها الراسخ ان مستعمرات الاستيطان الاسرائيلية تمثل عقبة خطيرة امام مسيرة السلام في الشرق الاوسط، وتعتبر البلدان التسع ان المستوطنات والتغييرات الديمغرافية والعقارية في الاراضي العربية المحتلة غير شرعية في نظر القانون الدولي.

عاشرا: تعتقد البلدان التسع الحريصة على وضع حد للعنف ان التخلي عن القوة والتهديد باستعمال القوة من قبل كل طرف من الاطراف يمكن ان يخلق جوثقة في المنطقة ويمثل عنصرا اساسيا لايجاد حل شامل لنزاع الشرق الاوسط.

حادي عشر: قررت البلدان التسع القيام بالاتصالات الضرورية مع كل الاطراف المعنية وتهدف هذه الاتصالات الى الاطلاع على موقف كل الاطراف من المبادىء التي جاءت في هذا البيان، وعلى ضوء نتائج هذه الاستشارات ستحدد الشكل الذي قد تتخذه مبادرة تقوم بها بلدان المجموعة الاوروبية.

مبادرة الرئيس السوفياتي بريجنيف

اقترح السيد ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي عقد مؤتمر دولي لبحث تسوية النزاع في الشرق الاوسط تحضره بالاضافة الى موسكو كل من واشنطن والامم المتحدة والدول الغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وقال بريجنيف في تقريره الذي قدمه الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي: «لقد حان الوقت لاخراج القضية من جمودها وحان وقت العودة الى البحث الجماعي النزيه عن التسوية الشاملة على اساس واقعي عادل».

واضاف بريجنيف اننا موقنون بان السلام الحقيقي في الشرق الاوسط يتطلب ازالة الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المغتصبة عام ١٩٦٧ ويجب ان تطبق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حق تأسيس دولة له ومن الضروري تأمين سلامة وسيادة جميع دول هذه المنطقة بما فيها اسرائيل تلك هي المبادىء الاساسية، اما التفاصيل فيمكن ان تكون بالطبع مادة للمفاوضات.

وهكذا يمكن تلخيص بنود المبادرة السوفيتية :

[١] الدعوة الى عقد مؤتمر دولي بحضور جميع الاطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

[٢] انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

[٣] حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقله على ترابه الوطني نتيجة ممارسته لحقه في تقرير مصيره .

[٤] ضمان امن وسيادة دول المنطقة وحقها في العيش بسلام انطلاقا من التزام دولي .

[٥] تعاون الاتحاد السوفيتي مع الدول الاوروبية وامريكا ومع كل من يظهر اهتماما مخلصا لتأمين سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط .

ردود الفعل المختلفة على المشروع السوفيتي :

اثار المشروع الذي قدمه بريجنيف الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ردود فعل مختلفة فقد اثاء عداءً في اسرائيل وشكاً في الدول العربية المحافظة وقلقا في واشنطن فقد رحبت سوريا والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان بالمبادرة ووصفها راديو دمشق بانها بناءة وقال عنها ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بانها تشكل قاعدة جيدة ومقبولة لوضع اساس سلام عادل ودائم .

وقال السيد مروان القاسم وزير الخارجية الاردني ردا على سؤال لوكالة الانباء الاردنية[1] حول اقتراح الرئيس السوفيتي بريجنيف بشأن قضية الشرق الاوسط ، قال : «ان التقرير الذي قدمة بريجنيف الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي تضمن بعض الافكار المتعلقة بقضية الشرق الاوسط التي يمكن ان تساهم بوضع حل للازمة وذلك في اطار ما دعا اليه الرئيس السوفيتي من :

[١] الدعوة الى عقد مؤتمر دولي بحضور جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وفي هذا تأكيد على ضرورة مشاركة المنظمة في هذا الجهد تحملا لمسؤ ولياتها في تمثيل الشعب الفلسطيني صاحب الحق في ايجاد أية تسوية لمشكلته .

[٢] ان ابداء الاتحاد السوفياتي استعداده للتعاون مع الدول الاوروبية في تحركها ومع كل من يظهر اهتماما مخلصا لتأمين سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط هو موقف ايجابي وبناء وان هذا يحمل تشجيعا للمبادرة الاوروبية التي تحركت انطلاقا من تفهم اوروبي جيد لقضية الشرق الاوسط الذي يدعو الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .

[٣] اقتناع الاتحاد السوفيتي بان السلام الحقيقي في منطقة الشرق الاوسط يتطلب من اسرائيل ان تنسحب من الاراضي التي استولت عليها بالقوة خلال حرب عام ١٩٦٧ . ويجيء ذلك متطابقا مع الموقف الدولي الذي عكسه قرار مجلس الامن الذي ينص على عدم

---

(١) جريدة الرأي الاردنية ٢٥/ ٢/ ١٩٨١ .

جواز احتلال اراضي الغير بالقوة.

[٤] حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة على ترابه الوطني نتيجة ممارسته لحقه في تقرير مصيره، وان الاردن يرى في ضمان هذا الحق احد الاسس الهامة في اية عملية للبحث عن سلام دائم وعادل للمشكلة.

[٥] ضمان امن وسيادة دول المنطقة وحقها في العيش بسلام انطلاقا من التزام دولي. ان ديمومة الامن والسلم في المنطقة تؤكد اهمية مجلس الامن لتأمين هذا الضمان.

وان الحكومة الاردنية ترحب باي تحرك يهدف الى التوصل الى سلام عادل وشامل يرتكز على تحقيق انسحاب كامل للقوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما في ذلك عودة مدينة القدس الى السيادة العربية وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك دولته المستقله على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد.

اما الولايات المتحدة فقد اشارت الى قلق حول الاشتراك السوفيتي في القضية عندما كشفت النقاب عن ان الاولوية القصوى لها في الشرق الاوسط هي منع الموقف المتدهور للغرب في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

اما في القاهرة فقد ابدت الدوائر المصرية تشككها حيال الاقتراح السوفيتي وعلم في مقر وزارة الخارجية المصرية ان الاقتراح السوفيتي لم ينطوعلى اي عنصر جديد بل هو مجرد تأكيد جديد لموقف الاتحاد السوفيتي الذي ابدى دائما تأييدا ظاهريا لعقد مؤتمر دولي على غرار مؤتمر جنيف.

اما في اسرائيل فقد رفض مناحيم بيغن اقتراح بريجنيف وقال في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٩٨١/٢/٢٤ ان الاقتراح السوفيتي يدعو الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ورفض بيغن اية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وهي عنصر اساسي في الاقتراح السوفيتي.

دراسة امريكية حول الشرق الاوسط [1]

كشفت دراسة اجراها معهد امريكي متخصص ان ست نقاط تفاهم قد تشكل جدول اعمال للمسائل الاساسية التي يمكن ان تكون الاطراف المعنية في ازمة الشرق الاوسط مستعدة لبحثها. واستنتجت الدراسة التي اجراها معهد «ذي سفن سبرنغز سنتر» ان الآمال المعلقة على احتمال التوصل الى سلام بين العرب والاسرائيليين آخذة في التضاؤل والاضمحلال في وقت بدت فيه اطراف النزاع الشرق اوسطي تروض انفسها على مواجهة

(١) قام المعهد بالدراسة في الشرق الاوسط وزار مصر والسعودية والاردن واسرائيل ومنظمة التحرير في اغسطس ١٩٨١ ونشرت التقرير الرأي العام الكويتيه ١٩٨١/١٢/٣.

طويلة الامد.

ويعتقد واضعو الدراسة ان احراز اي تقدم على صعيد الطريق نحو سلام شرق اوسطي لا يكمن على الاغلب عبر مفاوضات الحكم الذاتي التي تهدف الى منح فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين حكما اداريا محددا تنفيذا لاتفاقيات كامب ديفيد المصرية، الاسرائيلية، الامريكية، لكن عبر وجود جبهة تفاوضية عربية شرقية تعرض سلاما على اسرائيل لن تستطيع رفضه بسهوله.

واشارت الدراسة الى ان العرب يرون ممارسات سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي وما يسمعونه من تصريحات تصدر عن الساسة الاسرائيليين بمثابة دليل على ان السيطرة الاسرائيلية على الضفة والقطاع اصبحت امرا لا يمكن التراجع عنه وتشدد الدراسة: التي اعدت بعد طرح مشروع السلام السعودي الذي وضعه الامير فهد ولي العهد السعودي على ان الوطنية الفلسطينية والرغبة الفلسطينية في اقامة دولة يجب ان تعالج بشكل عادل في مفاوضات تتم بطرق متماشية مع حقوق وامن جيرانهم ـ جيران الفلسطينيين ـ والا فأن فرص السلام ستهدر بشكل حاد.

واشارت الدراسة الى ضرورة تطوير اساس لمفاوضات بين اسرائيل وجاراتها الشرقيات اي الاردن وسورية والفلسطينيين اذا ما اريد التوصل عبر مفاوضات الى تسوية عادلة وقالت ان هذا الاساس يجب ان يعترف ويتخطى في نفس الوقت ما تم انجازه بموجب اتفاقات كامب ديفيد وينتقل الى مرحلة تعريف (خطوات عملية نحو السلام الذي طرحته هذه الاستنتاجات.

ورأت الدراسة ان القرار الذي يواجه الولايات المتحدة هو ما اذا كانت ستضطلع بلعب دور فعال في حوار مع الاردن والسعودية وسوريه ومنظمة التحرير الفلسطينية مباشرة او غير مباشرة لتشجيع قيام مثل هذه الجبهة او التزام الصمت في الظل مفسحة المجال امام تطور هذه الجبهة. وقالت الدارسة: «ونعتقد ان منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تشترك بطريقة ما في مفاوضات لكي ندرك ان اساليب اشتراكها يجب ان تدار بشكل حذر من قبل الهيئات المعنية.

وابرزت الدراسة بتفصيل ما قالت انه «ست نقاط تفاهم» يجب ان تتفق عليها كافة الاطراف المعنية بالمفاوضات وتقضي هذه النقاط:

١ ـ تعلن الاطراف المعنية عن موافقتها على عدم اللجوء الى التهديد او استخدام القوة وتسوية النزاعات عبر طرق سلمية.

٢ ـ ان تكون كافة مباديء وبنود واحكام قراري مجلس الامم ٢٤٢ ، ٣٣٨ اساس هذه المفاوضات

٣ ـ الاتفاق على حل المشكلة الفلسطينية بكل وقائعها

٤ ـ يحدد المتفاوضون حدودا آمنة ومعترف بها بين الدول المتفاوضة. والى اتخاذ اجراءات

تجعل هذه الحدود امنه بالنسبة الى كل الاطراف.

٥ ـ تشكيل هيئة دولية تناط بها مسؤ ولية تطوير سلطة عربية فلسطينية تحظى برضى الذين ستحكمهم وتراقب التزام هذه السلطة في العيش بسلام مع جاراتها حتى يتاح المجال امام انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية والادارة العسكرية والمدنية الى الحدود المتفق عليها.

٦ ـ تقوم الاطراف المتفاوضة بوضع ترتيبات تتعلق بالسلام في مدينة القدس التي يجب الا تقسم وان توضع الاماكن المقدسة فيها في ايدي ممثلي الديانات الثلاث وان يعكس المجلس البلدي فيها اتجاهات المدينة الاخلاقية والثقافية والدينية وان يتم الاعتراف بدور عربي في القدس ويتم الاتفاق عليه في المفاوضات.

مشروع الامير فهد

من خلال حديث ادلى به الامير فهد ولي العهد السعودي يوم ١٩٨١/٨/٧ لوكالة الانباء السعودية طرح ثمانية مبادىء قال انه يمكن الاسترشاد بها للوصول الى تسوية عادلة لازمة الشرق الاوسط وهذه المبادىء هي :

اولا: انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

ثانيا: ازالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧.

ثالثا: ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان في الاماكن المقدسة.

رابعا: تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة.

خامسا: تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الامم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة اشهر.

سادسا: قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

سابعا: تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام

ثامنا: تقوم الامم المتحدة او بعض الدول الاعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

ردود الفعل على المشروع السعودي:

عربيا تفاوتت ردود الفعل على مبادرة الامير فهد بين مؤيد له ومشكك فيه ومنتظر الى حين وهناك من رفضه وأدانه ففي الدوحة جاء في بيان لمجلس الوزراء القطري ان قطر تؤ يد خطة السلام السعودية من اجل حسم النزاع في الشرق الاوسط وجاء في البيان القطري ان الخطة السعودية تشكل عاملا ايجابيا وبناء على طريق السلام الدائم والشامل في الشرق الاوسط وكذلك البحرين ايدت المشروع وقال وزير الدولة البحريني لشؤ ون مجلس الوزراء

ان الخطة السعودية تشكل الاساس الوحيد لسلام حقيقي وعادل في المنطقة.

الموقف السوري:

وزعت وكالة الانباء السورية نص ورقة عمل تقدم بها عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري الى مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية جاء فيها البنود التالية: تأكيد الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية خاصة ما يلي:

(١) التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران ١٩٦٧ وعدم التنازل او التفريط في اي جزء من الاراضي او المساس بالسيادة الوطنية عليها.

(٢) تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول باي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

(٣) الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

(٤) قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا ولا يجوز لاي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام.

واستنادا الى ما جاء أعلاه فان المبادىء الجوهرية التي لا يجوز الخروج عنها أو التساهل فيها، عدم جواز انفراد أي طرف من الاطراف العربية باي حل للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الصهيوني بوجه عام، ولا يقبل اي حل الا اذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية.

الموقف العراقي:

اعلن الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية العراق عدم موافقة العراق على المشروع السعودي وقال في كلمة له امام مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية ان العراق لا يوافق على هذا المشروع لاعتبارات مبدئية، ولانه يتضمن اعترافا صريحا بالكيان الصهيوني. وقال حمادي ان الموقف العراقي يقوم على عدم الموافقة على المشروع حتى اذا ما توافرت له فرص النجاح من الناحية العملية، وان العراق ضد اي قرار حول الاعتراف باسرائيل سواء في مؤتمر وزراء الخارجية او في مؤتمر القمة.

وحذر حمادي من اتخاذ قرار رسمي بشأن الاعتراف باسرائيل وقال ان موقف العراق في كل المؤتمرات السابقة التي بحثت القضية الفلسطينية يقوم على عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني.

الموقف الفلسطيني : [1]

اعلن السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الجلسة المغلقة الثانية لمؤتمر وزراء خارجية الدول العربية رفض المنظمة لاي قرار يعترف باسرائيل سواء كان في مؤتمر وزراء الخارجية او مؤتمر القمة العربية.

ووصف القدومي البند السابع في المشروع السعودي بأنه خطير جدا وقال انه من المستحيل على الفلسطينيين ان يعترفوا باسرائيل وان الاجتهاد والمرونة السياسية يجب ان تبتعد عن التفريط بالحق القومي. واضاف القدومي ان على وزراء الخارجية العرب الا يسجلوا على انفسهم الاقرار بمسألة الاعتراف باسرائيل ضمن حدود امنة.

الموقف الاسرائيلي :

كان الموقف الاسرائيلي بشكل عام رافضا للمشروع السعودي ويعتبره خطرا عليه ويهدف الى تصفيته، فيما رأت المعارضة الصهيونية ان في المشروع عنصرا ايجابيا ونقطة تحول في السياسة السعودية، وعلقت المصادر السياسية الصهيونية على المشروع السعودي بقولها انه يستهدف تصفية اسرائيل على مراحل وانه يناقض اتفاقيات كامب ديفيد. وقد رفض اسحق شامير وزير خارجية اسرائيل المشروع السعودي قائلا: انه ليس فيه اي جديد، وانه ليس خطة سلام بل تجميع لقرارات معادية لاسرائيل اتخذت في الامم المتحدة ومؤتمرات القمة العربية.

ولم يقتصر الرفض الاسرائيلي للمشروع السعودي على الحزب الحاكم بل شارك في الرفض اقطاب المعارضة ويقول اسحق رابين: ان مجرد نشر مشروع السلام السعودي ظاهرة ذات مغزى سياسي هام يشكل تغييراً بالنسبة للموقف الذي اتخذته العربية السعودية في الماضي فيما يتعلق بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ الموقف الذي اتسم بالتطرف بما في ذلك الدعوة الى الجهاد ضد اسرائيل واضاف رابين ان مضمون المشروع السعودي خطر بالنسبة لاسرائيل لأن السعودية لن تنحرف عن قرارات مؤتمر الرباط فيما يتعلق باسرائيل اما شمعون بيرس فانه يرى في المشروع السعودي مقدمة معركة تهدف الى كسب الرأي العام العالمي والامركي.

الموقف الاوروبي :

قرر وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركه في لندن يوم ١٣ / ١٠ / ١٩٨١ عن تأييدهم لمبادرة الامير فهد، واعلن اللورد كارينغتون وزير خارجية بريطانيا رئيس مجلس وزراء المجموعة الاوروبية انه سيقوم بزيارة للمملكة العربية السعودية لاجراء مباحثات حول

---

(١) السياسة الكويتية ٢٤/ ١١/ ١٩٨١

المقترحات السعودية الخاصة بتحقيق السلام في الشرق الاوسط. واضاف كارينغتون ان التحرك الاوروبي الجديد يتضمن مجموعة من النقاط الواردة في مبادرة الامير فهد مع تعديل واضح في الموقف الاوروبي الذي كان قد برز في الاتفاقات والمؤتمرات السابقة منها على الاخص مؤتمر البندقية، واكد كارينغتون ان لهذه المبادرة اهمية كبيرة لنظرتها لموضوع اساسي ومهم جدا. واشار بان اوروبا ستعمل جاهدة من اجل الوصول الى هذا الاتفاق كما ستبقى متحركة في هذا الاطار حتى تحقيق السلام المطلوب في المنطقة.

مشروع السلام [1] المصري الجديد

قدم عصمت عبد المجيد مندوب مصر الدائم لدى الامم المتحدة ورئيس وفدها المشارك في اجتماعات مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز الذي عقد في الكويت خلال شهر نيسان ١٩٨٢، قدم مبادرة لحل الازمة تقوم على الاعتراف المتبادل بحقوق والتزامات كل من الطرفين ازاء الآخر واضاف عبد المجيد في مبادرته ان حق تقرير المصير هو حق للشعب الفلسطيني بنفس المقياس الذي اقيمت به دولة اسرائيل على ارض فلسطين واضاف عبد المجيد ان مصر تطالب اسرائيل بالاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني التي تود ان تؤكدها هنا مرة اخرى. وفيما يلي اهم ما جاء في مبادرة عصمت عبد المجيد:

اولا: حق الشعب الفلسطيني في انهاء الاحتلال الاسرائيلي لبلاده

ثانيا: حقه في العودة والتعويض طبقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤

ثالثا: حقه في السيادة على ثرواته وموارده

رابعا: حقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي.

خامسا: حقه في اقامة دولته المستقله في الضفة الغربية وقطاع غزة على اساس حدود عام ١٩٦٧

سادسا: احترام حقوقه السيادية في القدس ورفض اي تغيير لوضعها الجغرافي او الديمغرافي او القانوني.

سابعا: احترام حقوقه في أرضه وبالتالي رفض اي سياسة اسرائيلية او اجراء تتخذه سلطات الاحتلال الاسرائيلية تستهدف تغيير الاوضاع الجغرافية او السكانية او القانونية للاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ كليا او جزئيا.

ثامنا: حقه في الامن وان تكون له حدود امنه وذلك على اساس التبادل والمعاملة بالمثل مع الدول المجاورة.

تاسعا: حقه في الغاء كافة الاجراءات الاسرائيلية التي اتخذت في الاراضي الفلسطينية

---

(١) صحيفة الرأي العام الكويتية ٨/ ٤/ ١٩٨٢.

المحتلة بالمخالفة لاتفاقيات جنيف.

عاشرا: حقه في ازالة المستوطنات الاسرائيلية التي بنيت بالمخالفة لمبادىء القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي تحكم اوضاع الاحتلال

حادي عشر: حقه في التطبيق الكامل لاتفاقيات جنيف على الاراضي الفلسطينية المحتلة حتى تمام التسوية الشاملة والانسحاب الاسرائيلي من هذه الاراضي.

رد الفعل الاسرائيلي على المشروع المصري:

رفضت اسرائيل المشروع المصري الداعي الى اعتراف متبادل وفي ان واحد بينها وبين الشعب الفلسطيني والانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وقال ناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية ان المشروع سيؤدي الى اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وادعى الناطق بلسان وزارة الخارجية الاسرائيلية ان منظمة التحرير الفلسطينية لا تصلح شريكا وان اسرائيل لن تتعامل معها او تعترف بها.

افكار للنقاش لحل النزاع[١]

«قدمها خالد الحسن»

قدم السيد خالد الحسن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني مشروعا لحل القضية الفلسطينية امام الندوة الدولية للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني التي عقدت في باريس يوم ١٤/٥/١٩٨٢ اطلق عليها اسم (أفكار للنقاش لحل النزاع) تضمنت النقاط التالية:

اولا: الاعتراف الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني والتعامل معها على هذا الاساس.

ثانيا: تطبيق قرارات المجتمع الدولي الداعية الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

ثالثا: تسليم المناطق التي يتم الانسحاب منها الى الامم المتحدة وتوضع تحت وصايتها لمدة سنة على الاكثر.

رابعا: خلال هذه الفترة تقوم الامم المتحدة بالاتفاق مع منظمة التحرير بتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

خامسا: اذا قرر شعب فلسطين الاستقلال يتم اعلان قيام الدولة الفلسطينية وقبولها عضوا في الامم المتحدة.

سادسا: يعقد بعد ذلك مؤتمر دولي بقرار من الامم المتحدة وتحت رعايتها تشارك فيه كل

---

(١) الرأي الاردنية ١٥/٥/١٩٨٢.

الاطـراف المعنيـة بما في ذلك ممثلي اوروبا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لبحث القضايا ذات العلاقة.

سابعـا: تكـون احكـام الشـرعيـة الـدولية هي المرجع القانوني لهذه الخطة وهذه الشرعية الدولية تستند الى:

أ ـ ميثاق الأمم المتحدة

ب ـ الاعلان العالمي لحقوق الانسان

ج ـ قرارات الامم المتحدة

وقـال السيـد خالد الحسن ان الامم المتحدة وحدها هي المؤهلة لتصبح الاطار لعملية السلام خصوصا وان المنظمة الدولية هي نفسها التي اوجدت المشكلة بقرار التقسيم كما اكد خالـد الحسن ان شعب فلسطـين لا يريـد ان يرمي احـدا في البحـر، لكنـه يرفض ان يصبح مشردا، وقال ان النضال الفلسطيني اصبح سببا لبقاء الشعب الفلسطيني. واكد ان الشعب الفلسطيني يرفض التوطين خارج وطنه.

مبادرة الرئيس ريغان

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الاميركي ريغان بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٨٢ وقال فيه ان الحرب اللبنانية قد اثبتت عدة امور لكن اثنتين من نتائجها اساسيتان لعملية السلام الاولى: ان الخسـائـر العسكـريـة التي لحقت بمنظمـة التحرير الفلسطينية لم تقلل من تشوق الشعب الفلسطيني الى حل عادل لما يطـالب به، الثـانيـة: فيـما اثبتت الانتصـارات العسكـرية التي حققتها اسرائيل في لبنان ان قواتها المسلحة هي في المرتبة الاولى في المنطقة، فإن هذه القوات لا تستطيع وحدها جلب سلام عادل ودائم لاسرائيل وجيرانها.

ثم انتقـل الـرئيس الامـيركي الى مبـادرتـه لتحقيق السـلام في الشرق الاوسط والتي تضمنت البنود التالية:

١ـ لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع عزه (وقد قال الرئيس ريغان في خطابه: عندما نتطلع الى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، يبدو واضحا لي ان السلام لا يمكن تحقيقـه بانشـاء دولـة فلسطينيـة مستقله في تلك المنـاطق... وعليه فالولايات المتحدة الامريكية سوف لا تؤيد انشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة).

٢ـ لا يحق لاسـرائيـل ضم الاراضي المحتله. ومـما قالـه الـرئيس ريغـان بهذا الخصوص (عنـدمـا نتطلع الى مستقبـل الضفـة الغـربية يبدو واضحا ان السلام لا يتحقق بانشاء دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق، كما انه غير قابل للتحقيق على اساس سيادة اسرائيل او سيطرتها الدائمه على الضفة الغربية، وغزه وعليه فان الولايات المتحدة سوف لا تؤيد انشاء دولـة فلسطينيـة مستقلة في الضفـة الغـربيـة وغـزة وسوف لا تؤيد ضم اسرائيل او سيطرتها

الدائمة عليها.

٣ـ تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينين في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الاردن. (وقد قال الرئيس ريغان في خطابه: الوضع النهائي لهذه الاراضي ـ ويقصد الضفة الغربية وقطاع غزه ـ يجب ان يتوصل اليه عن طريق الاخذ والعطاء في المفاوضات، لكن وجهة النظر الجازمة للولايات المتحدة الامريكية هي ان ممارسة الحكم الذاتي من قبل فلسطيني الضفة الغربية وغزة بالاشتراك مع الاردن توفر افضل فرصة لاقرار سلام راسخ وعادل ودائم.

٤ـ التجميد المباشر للمستوطنات الاسرائيلية الجديدة في الاراضي العربية المحتلة. ومما جاء في خطاب ريغان بهذا الخصوص: الولايات المتحدة الامريكية لن تؤيد استخدام اي اراض اضافية لغرض انشاء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية وفي الواقع ان تبني اسرائيل فورا لتجميد انشاء المستوطنات يمكنه اكثر من اي عمل آخر ان يوجد الثقة اللازمة لاشتراك أوسع في هذه المفاوضات. فالمزيد من النشاط الخاص بالمستوطنات هو غير ضروري باي حال لامن اسرائيل ولن يكون من شأنه سوى تقليص ثقة العرب بان نتيجة نهائية يمكن التفاوض حولها بحرية وانصاف.

٥ـ عدم تقسيم مدينة القدس على ان يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات ومما جاء في خطاب ريغان: واخيرا فاننا ما زلنا مقتنعين بان القدس يجب ان تبقى غير مجزأة لكن وضعها النهائي يجب ان يقرر بالمفاوضات.

٦ـ التزام الولايات المتحدة الامريكية بحماية امن اسرائيل. وقد قال الرئيس ريغان... فالولايات المتحدة ستعارض اي اقتراح يقدم من اي فريق وفي اي مرحلة من المفاوضات، من شأنه ان يعرض امن اسرائيل للخطر. فالتزام امريكا بأمن اسرائيل راسخ لا يتزعزع ويمكنني ان اضيف ان التزامي على ذلك النحو.

وكان ريغان قد ذكر في البداية انه وكما هو محدد في اتفاقيات كامب ديفيد يجب ان تكون هناك فترة زمنية يحصل خلالها السكان الفلسطينيون للضفة الغربية وغزة على حكم ذاتي كامل بالنسبة لادارة شؤونهم، ويجب ان يعطى الاعتبار اللازم لمبدأ الحكم الذاتي لسكان تلك المناطق والمخاوف الامنية المشروعة للفرقاء المعنيين والقصد من فترة الخمسة اعوام التي ستبدأ بعد اجراء انتخابات حرة لسلطة حكم ذاتي فلسطينية هو ان يثبت للفلسطينين انهم يستطيعون ادارة شؤونهم وأن حكما ذاتيا فلسطينيا كهذا لا يشكل خطرا على امن اسرائيل.

ردود الفعل على مبادرة ريغان:

رفضت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع مقترحات الرئيس الامريكي للسلام وقال راديو اسرائيل في اول تعليق له على المبادرة بان بيغن غاضب جدا ومتأثر من المبادرة بحيث انه اعتبر كل اسرائيلي يقبل بها خائن. وجاء في بيان للحكومة الاسرائيلية حول المبادرة أن

اسرائيل ستستمر في انشاء المستوطنات تمشيا مع ما تسميه بحقها الوطني وسخر بيان الحكومة الاسرائيلية من وعود الولايات المتحدة بمعارضة اقامة دولة فلسطينية في الاراضي المحتلة وقال: انه امر لا يمكن ادراكه كيف يمكن لاسرائيل قبول مثل هذا الترتيب الذي تعتبر نتائجه مميتة.

وقال شارون وزير الدفاع الاسرائيلي لدى توديعه لوزير الدفاع الامريكي يوم ٣ / ٩ / ١٩٨٢ «انه قد حان الوقت لبدء مفاوضات مع جيراننا على اساس اتفاقات كامب ديفيد واضاف شارون ان اسرائيل تتوقع ان تعامل بانصاف خاصة من قبل اصدقائها وقال شارون ايضا ان كل تدخل من الخارج وكل محاولة لفرض حل يجب اعتبارها على انها خطأ فادح».

وقال شارون في مقابلة مع المراسل العسكري الاسرائيلي يوم ٤ /٩ / ١٩٨٢ انه لن يكون هناك مناص امام الولايات المتحدة سوى التراجع عن مشروعها الجديد بشأن الشرق الأوسط لان هذا المشروع غير قابل للتنفيذ.

وقال اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلية في مقابلة له مع المراسل السياسي للاذاعة الاسرائيلية يوم ٣ / ٩ / ١٩٨٢ بانه قد وقعت خلافات عميقة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل حول المباديء الجديدة التي اقترحها الرئيس الامريكي ريغان وأكد شامير ان ذلك ليس مشروعا للسلام بل مجرد افكار ترفضها اسرائيل مطلقا لانها تعرض كيانها وامنها للخطر».

أما الاتحاد السوفيتي فقد انتقد راديو موسكو في تعليق له مبادرة السلام الامريكية وحذر من ان اي انتقاص من حقوق الفلسطينين الوطنية على المستوى الدولي سيؤدي بصورة حتمية الى الاضطهاد المطرد بهذا الشعب، وهذا ما يؤدي اليه على وجه التحديد ما يعرف بمشروع الرئيس الامريكي الجديد. وأشار التعليق السوفيتي الى ان جوهر مشروع الرئيس الامريكي ريغان الخاص بتسوية ازمة الشرق الاوسط سلميا يعني عمليا ابتلاع الفلسطينين والقضاء عليهم كشعب مستقل.

المشروع العربي للسلام

في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة فاس بالمغرب في الفترة ما بين ٦ ـ ٩/٩/١٩٨٢ الذي تلاه السيد محمد بوسته الناطق الرسمي باسم مؤتمر القمة العربي، وجاء فيه: انه اعتبارا للظرف الخطير والدقيق الذي تمر به الامة العربية وبشعور من المسؤولية القومية التاريخية درس الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في فاس القضايا الهامة المطروحة على المؤتمر واتخذوا بشأنها القرارات التالية: فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي:

حيا المؤتمر صمود قوات الثورة الفلسطينية والشعبين اللبناني والفلسطيني والقوات

السورية، وايمانا من المؤتمر، وحرصا من الدول العربية على الاستمرار في العمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الاوسط واعتمادا على مشروع فخامة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي يعتمد الشرعية الدولية اساساً لحل القضية الفلسطينية، وعلى مشروع جلالة الملك فهد حول السلام في الشرق الاوسط، وفي ضوء الملاحظات والمناقشات التي ابداها الملوك والرؤساء فقد قرر المؤتمر اعتماد المبادىء التالية:

أولاً: انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الغربية.

ثانياً: ازالة المستوطنات التي اقامتها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧.

ثالثاً: ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان في الاماكن المقدسة.

رابعاً: تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

خامساً: اخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الامم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

سادساً: قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

سابعاً: يضع مجلس الامن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

ثامناً: يقوم مجلس الامن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

ردود الفعل على المشروع العربي:

كان للقرار الذي اتخذه مؤتمر قمة فاس اصداء واسعة عربيا وعالميا، ففي واشنطن: تلقت الادارة الامريكية مقررات قمة فاس باراء متباينة لكنها اعتبرتها ايجابية بشكل عام لانها لم ترفض خطة السلام الامريكية الخاصة بالشرق الاوسط، والفارق الرئيسي الذي يراه المسؤولون الامريكيون بين مقررات قمة فاس ومبادرة ريغان هو ان المقررات العربية وان اعترفت ضمنا بوجود اسرائيل فهي اكدت لمنظمة التحرير الفلسطينية صفتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني بينما ترى خطة ريغان ان الولايات المتحدة تنطلق أولا من كونها الدرع الذي يحمي امن اسرائيل وهي العبارة التي استخدمها ريغان في مبادرته، ويرفض ريغان الدولة الفلسطينية المستقله التي يرى فيها تهديدا لامن اسرائيل. وقد اعلن وزير الخارجية الامريكية جورج شولتز امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي، حول مقررات القمة العربية: «مع انها لم تكن موجهة ضد مقترحات الرئيس ريغان، فان

قمة جامعة الدول العربية قد عارضت مقترحاتها، وعناصرها الرئيسية تتباين مع مقترحاتنا». وكان وزير الدفاع الامريكي واينبرغر قد صرح في مقابلة تلفزيونية: «بان مقررات قمة فاس ايجابية لكنه يفضل مبادرة الرئيس ريغان».
وفي موسكو: وعلى الرغم من ان المقترحات العربية رددت الكثير من افكار موسكو من أجل التسوية، فانها لم ترفض بشكل قاطع مبادرة الرئيس ريغان الاخيرة بشأن الشرق الاوسط، كما انها لا تمنح الاتحاد السوفيتي اي دور مباشر في عملية السلام. وقال الدبلوماسيون ان الكرملين يريد القيام بدراسة مفصلة للنص الكامل قبل اصدار اي بيان نهائي.
وفي اسرائيل: قال راديو اسرائيل ان حكومة مناحيم بيغن اعتبرت ان خطة قمة فاس تهدف الى تدمير اسرائيل على مراحل، وقد رفضت وزارة الخارجية الاسرائيلية قرارات قمة فاس في بيان لها اكدت فيه ان مشروع قمة فاس لا يمكن ان تنظر اسرائيل اليه بجدية لانه لا يتضمن اي تغيير في السياسة التقليدية للدول العربية ازاءها. واستطرد بيان وزارة الخارجية الاسرائيلية ان هذا المشروع اسوأ من مشروع الملك فهد الذي رفضته اسرائيل في الماضي فقد دعا الى انشاء دولة فلسطينية مما يشكل تهديدا لوجود اسرائيل مما يدخل في إطار محاولة تصفية اسرائيل مرحلة بعد اخرى. واختتمت وزارة الخارجية الاسرائيلية بيانها قائلة: ان اسرائيل ترفض هذا المشروع رفضا قاطعا وترى انه من الافضل ان تجري الدول العربية مفاوضات مع اسرائيل للتوصل الى سلام يحقق العدل والازدهار لجميع دول المنطقة. ومن جانب آخر ادان اسحق شامير وزير خارجية اسرائيل مقررات قمة فاس ووصفها بانها اعلان حرب جديد على اسرائيل وقال في خطاب امام مؤيديه السياسين: ان الخطة العربية الجديدة للسلام لا تضم شيئا عن السلام سواء في مادتها او شكلها، ووصف الخطة بانها: خطة اخرى لتصفية اسرائيل بمرحلة او مرحلتين.

مشروع بريجنيف لاقرار السلام في الشرق الأوسط.

في المأدبة التي اقامها الرئيس السوفيتي بريجنيف على شرف الرئيس اليمني علي ناصر محمد رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الذي كان يقوم بزيارة رسمية وودية للاتحاد السوفيتي في الخامس عشر من أيلول ١٩٨٢ اقترح بريجنيف ستة مباديء لاقرار السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط. ومما قاله بريجنيف:
«اننا على يقين راسخ من ان السلام العادل والوطيد في الشرق الاوسط يمكن بل ويجب ان يقوم على المباديء التالية المنسجمة سواء مع القواعد العامة للقانون الدولي او القرار الملموس لمجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة بهذه القضية. أما المباديء الست التي اقترحها بريجنيف فهي:

أولاً: وجوب المراعاة الصارمة لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير عن طريق العدوان. وهذا يعني ان تعاد الى العرب كافة الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ اي مرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والاراضي اللبنانية. كما يجب ان تعلن حدود بين اسرائيل وجيرانها العرب وغير قابلة للتغيير.

ثانياً: وجوب تأمين الحق الثابت للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولة مستقلة خاصة به عمليا في الاراضي الفلسطينية التي سوف يتم تحريرها من الاحتلال الاسرائيلي أي الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة. كما يجب تمكين اللاجئين الفلسطينين وفقا لقرارات الامم المتحدة من العودة الى ديارهم أو الحصول على تعويض مناسب لممتلكاتهم المتروكه.

ثالثاً: يجب ان يعاد الى العرب الجزء الشرقي من مدينة القدس الذي احتلته اسرائيل سنة ١٩٦٧ والذي توجد فيه احدى المقدسات الاسلامية والذي ينبغي ان يصبح جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية. ويجب ان تؤمن في مدينة القدس باسرها حرية زيارة المؤمنين الى الاماكن المقدسة للاديان الثلاثة.

رابعاً: وجوب تأمين حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والامنيين وذلك طبعا بشرط مراعاة مبدأ التعامل بالمثل لانه لا يمكن ضمان أمن البعض بانتهاك امن الآخرين.

خامساً: وجوب انهاء حالة الحرب واحلال السلام بين الدول العربية واسرائيل. وهذا يعني ان على جميع الاطراف المشاركة في النزاع وبضمنها اسرائيل ودولة فلسطينية ان تلتزم بالاحترام المتبادل لسيادة واستقلال ووحدة اراضي بعضها البعض وبحل النزاعات الناشئة فيما بينها بوسائل سلمية وعن طريق المفاوضات.

سادساً: وجوب اعداد واقرار ضمانات دولية للتسوية - ويمكن ان يقوم بدور الضامنين للتسوية مثلا الاعضاء الدائمون في مجلس الامن الدولي او مجلس الامن الدولي على العموم.

الفهرست

مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢



الدارس للصهيونية بوصفها فكرة وعقيدة لا بد وان تشده تلك الظواهر السياسية والايديولوجية التي ميزت الحركة الصهيونية من غيرها كحركة استعمار استيطانية عنصرية. والنقطة التي يركز عليها هذا الكتاب هي اطماع الصهيونية ومخططاتها التوسعية عبر المراحل التي مرت بها والعوامل النفسية والسياسية التي حكمتها ومكنتها من لعب دورها بشكل جماعي وبقوة مدعومة دولياً لتحقيق حلمها في تحديد ما يسمى «الوطن القومي» الذي يستند إلى الحجج الدينية والذرائع التاريخية والسياسية، وكلها أمور واهية وزائفة.

ولعل اخطر ما في الأمر ان الكيان الصهيوني والعديد من القوى السياسية الدولية الفاعلة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد قطعت شوطاً بعيداً في تسريب منطق تعدد البدائل وطرح الحلول الجزئية أو المبتورة لما يسمى باستراتيجية البحث عن السلام في المنطقة.

هذا الكتاب يقلّب بعض الصفحات التاريخية لكافة الحلول والمشاريع التي طرحت او اتخذت عبر مراحل تطور القضية الفلسطينية.

المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير ـ ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقياً موكيالي بيروت ـ ص.ب ٥٤٦٠ ـ ١١ بيروت

دار الجليل للنشر